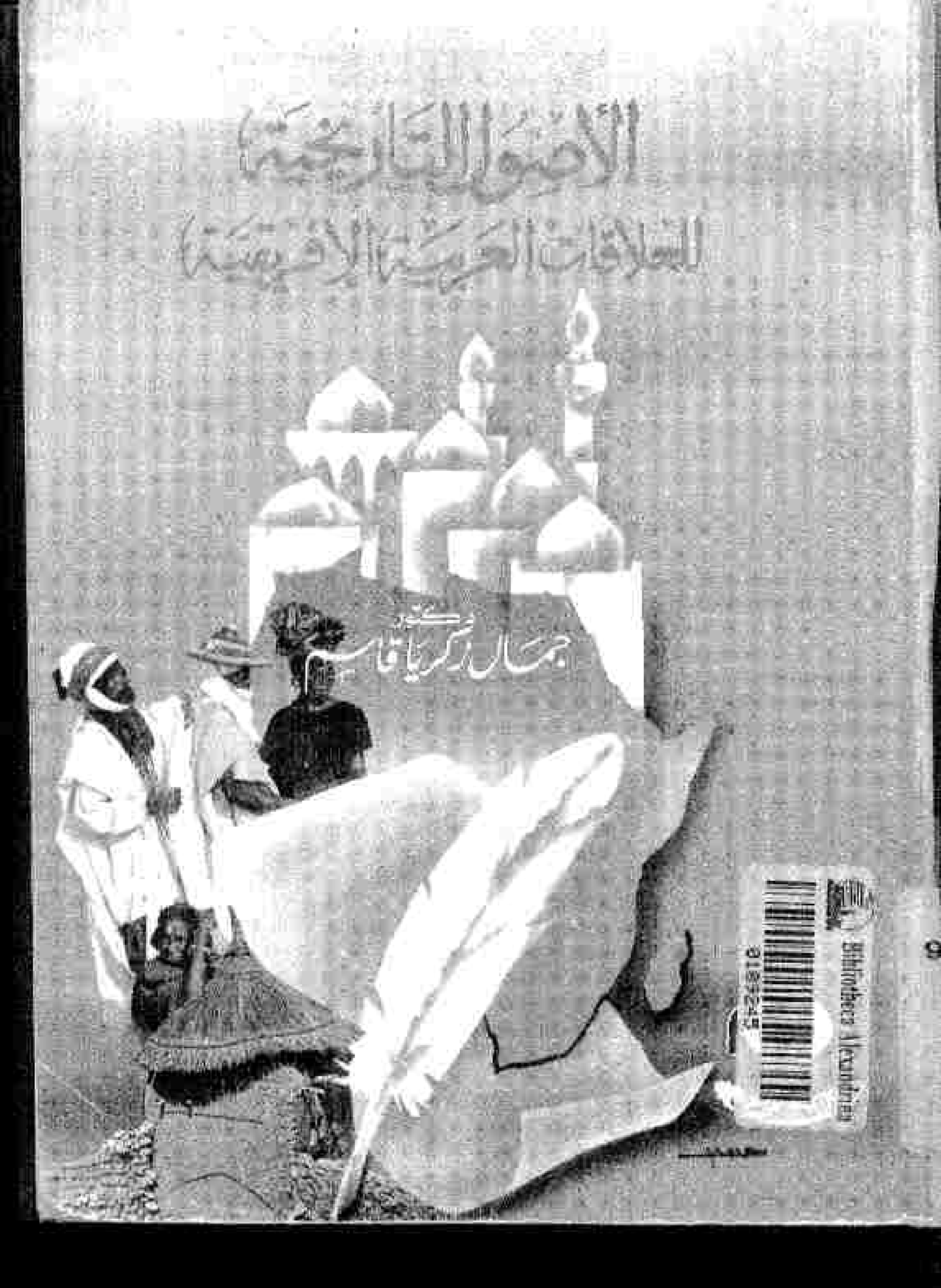

الأصول التاريخية
للعلاقات العربية الأفريقية
د. جمال زكريا قاسم

الأصول التاريخية

للعلاقات العربية الإفريقية

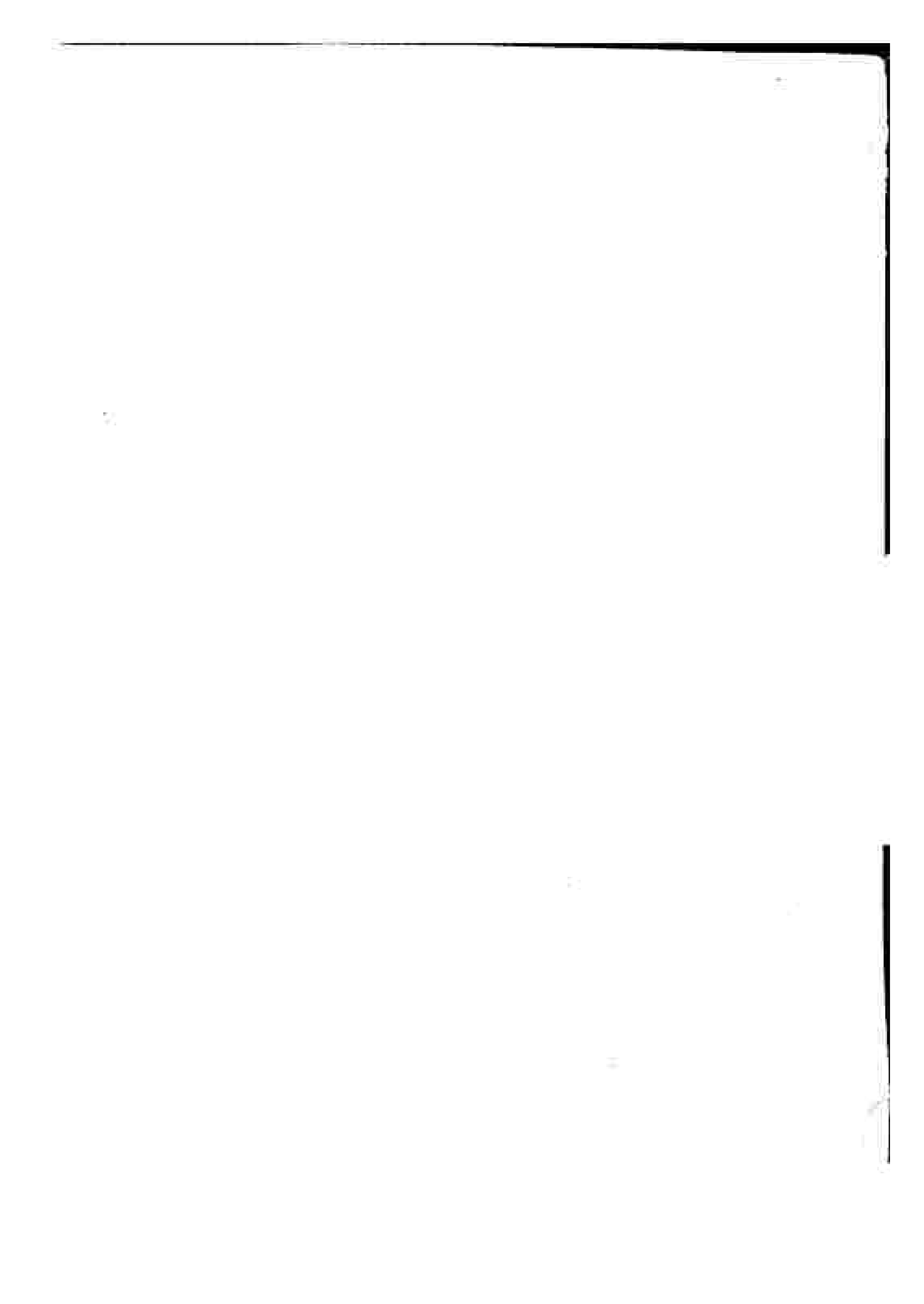
دكتور جمال زكريا قاسم

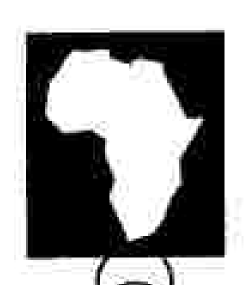
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر
ت : ٢٦٣٨٦٨٤





تقديم الكتاب

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٥ فى وقت وصلت فيه العلاقات العربية الافريقية إلى أقصى حالات ازدهارها، ويرجع الفضل فى ذلك إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣م التى استطاعت أن تمحو ما يقرب من عشرين عاما من مكاسب إسرائيل ونفوذها السياسى والاقتصادى الذى بلغته فى القارة الإفريقية، كما يرجع الفضل فى ذلك أيضا إلى أزمة الطاقة العالمية وما ترتب عليها من ثورة سعرية فى النفط، حيث أخذت المساعدات العربية تتدفق على كثير من الدول الإفريقية.

غير أن التعاون العربى الافريقى الذى وصل إلى مداه خلال حقبة السبعينيات لم يلبث أن تعرض لضربات متلاحقة حين استغل أعداء ذلك التعاون ـ من بقايا الاستعمار القديم ودعاة الاستعمار الجديد ـ الدعاوى الانفصالية للتشكيك فى الروابط العربية الافريقية، وعمدت كثير من الدراسات الاستعمارية إلى استغلال سلبيات تاريخ العرب فى إفريقيا بطريقة طغت على كل إيجابياته؛ ولذا لم يكن من الغريب أن ينظر الافريقيون والعرب إلى بعضهم البعض من خلال أعين استعمارية، حتى أن فلسفة الزنجية التى كانت تعد نشأتها فى ثلاثينيات هذا القرن ردة فعل ضد الاستعمار الأوربى وتجارة الرقيق

الأطلنطية أصبحت ردة فعل ضد تجارة الرقيق العربية عبر شرق إفريقيا والصحراء الكبرى وضد الوجود العربي برمته، وفضلا عن ذلك فقد حمّلت كثير من الكتابات الزنجية العرب مسئولية التجريد السياسى والاقتصادى لإمبراطوريات إفريقية كبيرة.

وقد يكون حقيقة أن تلك المواقف السلبية لا تعكس كل الضمير الإفريقى إزاء العرب، إلا أنه لا ينبغى إهمال ردود أفعال الصفوة الإفريقية ضد كافة أشكال الهيمنة السياسية وكافة عمليات الاستيعاب الثقافى الذى تعرضت له القارة الإفريقية، حيث لم تعد نظرة الإفريقيين للعرب أكثر من كونهم عناصر أجنبية وفدت على إفريقيا، وان شأنهم ليس أكثر شأنا من الأوربيين، بل إن صورة العرب والمسلمين أصبحت أكثر ارتباطا فى ذهن الإفريقيين بصورة العبودية والاستغلال حتى إن تعبير «الاستعمار العربى» أو ما يطلق عليه «الغزو العربى لإفريقيا» أصبحا وجهين لعملة واحدة.

وترتب على ذلك أن أصبح تاريخ العرب فى إفريقيا عبئًا على صانعى السياسة المحدثين وعلى دعاة التعاون العربى الإفريقى بسبب ما ألقى فى طرقات ذلك التاريخ من شوائب استغلت استغلالا متعمدا لفصم العلاقات بين العرب والأفارقة. ومن ثم كانت عنايتنا فى كثير من الندوات والمؤتمرات العلمية التى أتيحت لنا فرصة المشاركة فيها والخاصة بالتعاون العربى الإفريقى أو بالعلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة التأكيد بأن أى قرار سياسى أو اقتصادى لن تكون له أدنى فاعلية ما لم يرتكز على قاعدة صلبة تجعل من التجربة التاريخية التى مر بها العرب والإفريقيون مجالا للتقارب وليس للتباعد فيما بينهم.

والحقيقة أن إضعاف الروابط العربية الإفريقية ظل هدفا أساسيا من أهداف حركة الاستعمار باختلاف مراحلها، بدءًا من مرحلة الاستعمار التجارى وعبورا بمرحلة الإمبريالية ووصولا إلى مرحلة الاستعمار الجديد. وقد امتد هذا الإضعاف لكل جانب من جوانب الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية، وصحب ذلك ترسيخ قناعات تاريخية من جانب القوى الاستعمارية بلغت لسوء الحظ رواجا ملحوظا فى الأوساط الإفريقية بل وفى بعض الأوساط العربية، كان أخطرها وصف المرحلة التاريخية السابقة على قدوم الأوربيين للقارة الإفريقية باعتبارها «عصر ما قبل التاريخ الإفريقى»، وكأنه لم يكن للإفريقيين تاريخ معروف

أو مكتوب قبل حركة الكشوف البحرية الكبرى. ثم كان منها أيضا محاولات متعمدة ومستمرة لتشويه الروابط العربية الإفريقية التى كانت قائمة، واستمرت تحدى بشكل أو بآخر، التغلغل الأوربي فى القارة الإفريقية. وقد استخدم المستعمرون كل الأدوات المتاحة لإتمام هذا التشويه. وعاونهم فى تحقيق هذا الهدف أمران :

أولهما : فقدان أو تبعثر المدونات العربية التى تناولت تاريخ العلاقات العربية الإفريقية.

وثانيهما : أن معظم الباحثين العرب والأفارقة سواء فى الجامعات أو مراكز البحوث العلمية قد انصرفوا عن التصدى لما جاء فى المصادر الأوربية فى شأن هذه العلاقات إما نتيجة لوقوعهم تحت تأثيرها، وإما لاختيارهم الطريق الأسهل فى الكتابة عن تاريخ الحركة الاستعمارية بسبب وفرة مصادرها الأوربية.

ولعل أهمية الدراسة التى بين أيدينا ترجع إلى أنها قد خرجت عن ذلك النمط التقليدى وسعت إلى رصد الروابط العربية والإفريقية، كما عنيت بإبراز عدة حقائق على درجة كبيرة من الأهمية من بينها التأكيد على عمق الروابط العربية الإفريقية وما نجم عنها من مؤثرات ثقافية وحضارية شهدتها القارة الإفريقية.

وعلى الرغم مما يراه البعض أن الاستعمار الأوربى كان له أثر كبير فى إتاحة الفرصة لتسهيل اتصال العرب والمسلمين بمناطق فى إفريقيا لم يكن الاتصال بها يسيرا، بفضل ما قام به المستعمر من اجتثات الغابات الكثيفة وتعبيد الطرق إلا أنه من ناحية أخرى كثّف جهوده التبشيرية للحد من هذه الانطلاقة، بل لقد وصل الأمر إلى درجة استخدام الرسالة التبشيرية لخدمة الأهداف الاستعمارية. ومما يؤكد ذلك أن المبشرين تجاوزوا فى كثير من الأحيان عن بعض التعاليم المسيحية فى محاولة منهم لاجتذاب عدد أكبر من الإفريقيين. ويضاف إلى ذلك ما حرص عليه المبشرون من محاربة اللغة والثقافة العربية واستخدام الأبجدية اللاتينية بدلا من الأبجدية العربية، التى كانت سائدة فى كثير من الكتابات الإفريقية، واستبعاد الكثير من المفردات العربية التى دخلت فى كثير من اللغات الإفريقية. كما عكفت الإرساليات التبشيرية على تخريج بعض أجيال من الإفريقيين الذين أشربوا كراهية العرب والثقافة العربية بسبب ما أقدم عليه المبشرون والمستعمرون من تشويه تاريخ العرب فى إفريقيا.

وليس من شك في أن السيطرة الاستعمارية في الوقت الذى كانت تطبق فيه على إفريقيا كانت تطبق أيضا وبدرجات متفاوتة على العالم العربى مما أتاح الفرصة لتنفيذ السياسة الاستعمارية الخاصة بتفكيك الروابط العربية الإفريقية، وفضلا عن ذلك فقد عمدت الدراسات الاستعمارية إلى إيجاد التباعد بين العرب والأفارقة وجعلت ذلك التباعد يرتكز على رواسب نفسية استمدتها من الصورة المشوهة التى رسمها المستعمر عن تاريخ العرب فى إفريقيا.

وعلى الرغم مما كان متوقعا من أن تتغير تلك المفاهيم مع رحيل المستعمر وانقشاع عبء السيطرة الاستعمارية عن كل من إفريقيا والوطن العربى ، وبالتالى تعود الروابط العربية الإفريقية إلى المجرى الذى كانت تسير فيه إذا بنا نفاجأ بأن التباعد يزداد اتساعا، فعلى أثر استقلال الدول الإفريقية حلت النخبة التى ارتبطت ثقافيا واقتصاديا بالاستعمار الجديد،وأصبحنا نجد من بعض الأفارقة من يقف موقفا متباعدا من العرب حيث تعرّض هؤلاء لتأثيرات ثقافية أجنبية بلغت من قوتها درجة كادت تطمس معها كل المؤثرات الثقافية العربية والإسلامية، وقد يكون ذلك أيضا نتيجة لسلبيات التعاون العربى الإفريقى.

وبالتالى فإن توثيق العلاقات العربية لا يزال يتطلب جهدا كثيفا من أجل حوار عربى إفريقى يهدف إلى إعادة النظر فى تاريخ العرب فى إفريقيا برؤية موضوعية وفى إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة، ولعل ما يدفعنا إلى تأكيد ذلك أنه على الرغم مما حظى به التاريخ الإفريقى خلال الفترة الاستعمارية من دراسات هامة أسهم فى إعدادها كثير من الباحثين والسياسيين إضافة إلى العديد من المراكز والمعاهد العلمية المتخصصة، إلا أن ما يؤخذ على معظم هذه الدراسات عدم توجيهها عناية كبيرة إلى وضع التاريخ الإفريقى فى إطاره المنهجى السليم، ولعل ذلك كان دافعا للدول الإفريقية المستقلة إلى أن تقرر فى أول مؤتمر لها عقد فى أكرا فى عام ١٩٥٨ توجيه مزيد من العناية للتاريخ الإفريقى وإلى ضرورة إعادة كتابة تاريخ إفريقيا.

وفى تقديرنا أن دور العرب فى إفريقيا ينبغى أن يحتل مكانا رئيسيا فى التاريخ الإفريقى،ويحدونا إلى ذلك أسباب عديدة من بينها ارتباط مصائر العالم العربى بالقارة الإفريقية فى عصور مختلفة من التاريخ، وامتزاج الحضارة العربية

الإسلامية بالحضارات المتعددة للشعوب الإفريقية مما جعل العالم العربى والإفريقى بحكم التخوم الجغرافية المشتركة وسرعة الاندماج بين شعوبهما وتاريخهما الحافل بالكفاح المشترك أقرب إلى التضامن والتفاهم.

ومن ثم كان اهتمامنا فى هذه الدراسة بتحديد المعالم الرئيسية للأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية فى محاولة لإجلاء بعض جوانبها والعمل على تقويمها وذلك على الأقل بمقارنتها بعلاقات أوروبا بالقارة الإفريقية. ومما لاشك فيه أن مجرد إلقاء نظرة واعية على العلاقات العربية الإفريقية وعلاقات القارة الإفريقية بأوروبا منذ بدء حركة الاستعمار الأوربى يمكن أن توضح لنا بجلاء المعالم الرئيسية لطبيعة تلك العلاقات ومدى الفرق الشاسع بينهما. وسوف يتضح لنا من فصول ذلك الكتاب مدى الازدهار الذى اتسم به تاريخ العرب فى إفريقيا وما اقترن به تاريخ العلاقات الإفريقية بالدول الاستعمارية بالاستنزاف المادى والبشرى لمقدرات القارة الإفريقية وشعوبها.

ومع تأكيدنا لتلك الحقائق التاريخية إلا انه ينبغى مع ذلك ان يكون العرب فى حوارهم مع الأفارقة أكثر تفهما للشخصية الإفريقية التى قد تتجه إلى ردود أفعال معاكسة لتحقيق ذاتيتها. وإن كان مما يدعو إلى التفاؤل ظهور نخبة إفريقية أصبحت تدعو فى وقتنا الحاضر إلى الاعتزاز بالتراث الثقافى العربى باعتباره تراثا إفريقيا، وذلك لدحض ما كان يحرص المستعمر على ترويجه من أن الإفريقيين عاشوا خلال العصور السابقة للاستعمار همجا لا تاريخ لهم ولا ثقافة.

وأخيرا فإننى أرجو بإعادة نشر هذا الكتاب - فى صورته المعدلة والمضاف إليها - أن يسد فراغا فى المكتبة العربية، وأن يسلط الأضواء على موضوعات جديدة يمكن أن ينفذ منها الباحثون إلى آفاق رحبة.

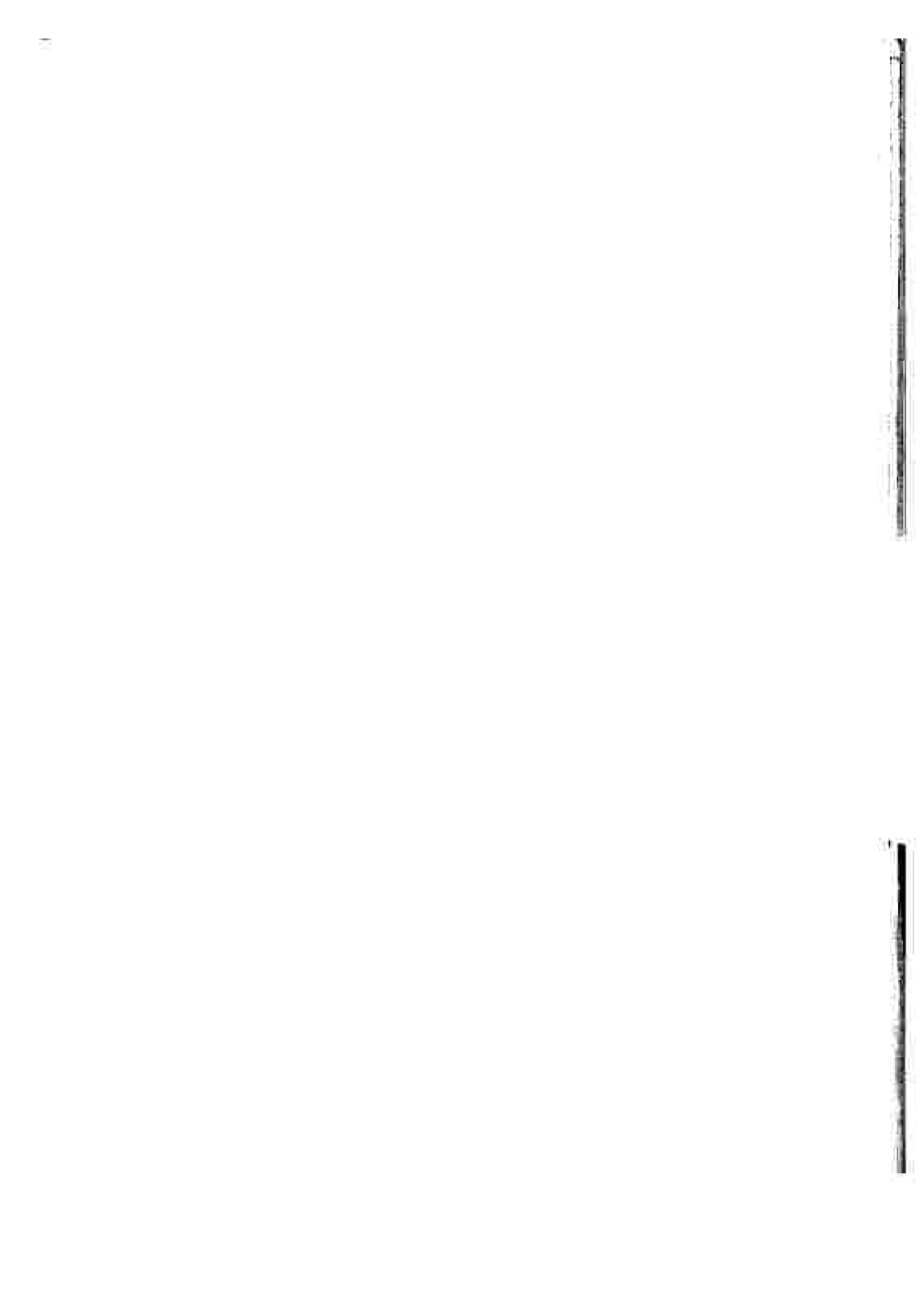
وعلى الله قصد السبيل

جمال زكريا قاسم

مصر الجديدة

١٥/ ١٠/ ١٩٩٥م





المقدمة

تحاول هذه الدراسة التركيز على المعابر الرئيسية التى انتقلت عن طريقها المؤثرات العربية والإسلامية إلى القارة الإفريقية والدور الذى لعبته تلك المعابر فى تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية وفى إمدادها شعوب القارة الإفريقية بدماء جديدة نتيجة الهجرات البشرية التى اتخذت من تلك المعابر طريقها إلى أواسط القارة الافريقية ودواخلها.

وتتمثل هذه المعابر فى ثلاثة منافذ رئيسية هى : الساحل الشرقى لإفريقيا الذى أسهم بدور ملحوظ فى توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية بين سواحل الخليج العربية وجنوب الجزيرة العربية من ناحية وشعوب شرق إفريقيا من ناحية أخرى. كما شكلت مصر منفذا هاما من المنافذ الحضارية التى أثرت بدورها على الشعوب الإفريقية وخاصة فى سواحل البحر الأحمر الإفريقية والحبشة وسودان وادى النيل وهضبة البحيرات الاستوائية.

وقامت مدن وموانى الشمال الإفريقى بدور لا يمكن تجاهله فى نقل المؤثرات الحضارية والاقتصادية إلى شعوب غرب إفريقيا، وتم ذلك عبر الصحراء الكبرى، التى لم تكن عاملا من عوامل الانفصال بقدر ما كانت حلقة هامة من حلقات التواصل الثقافى والاقتصادى بين المناطق الواقعة فى شمالها وبين المناطق الواقعة فى جنوبها من أقاليم غرب السودان.

وقد ترتب على تلك الاتصالات امتزاج الثقافة العربية بالثقافات المتعددة للشعوب الإفريقية أو فيما يطلق عليه علماء الاجتماع التداخل الحضارى Acculturation وهو أمر أسفر عن ظهور ثقافة عربية إفريقية واضحة المعالم بعد أن وجدت كثير من الشعوب الإفريقية فى ذلك المزيج المركب أساسا لبناء مستقبلها السياسى والاجتماعى.

وفضلا عن ذلك، فقد ترتب على توغل العرب واندماجهم فى الشعوب الإفريقية، ظهور جنس يجمع الكثير من الصفات العربية والإفريقية. كما نشأت حضارة عربية إسلامية لها طابع إفريقى،وكان لأثر هذه المشاركة جانب إيجابى تمثل فى ذلك الميراث الثقافى والدينى الذى منحه العرب للأفارقة وامتزاجه مع ما كان قد تهيأ لهم من حضارة وثقافة خاصة بهم.

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن العرب لم يفرضوا على الإفريقيين ثقافتهم وإنما حافظوا على الثقافات الإفريقية، كما لم يقم العرب بهدم المؤسسات المحلية عند دخولهم بل إن تلك المؤسسات اتخذت أشكالا جديدة فى إطار الحضارة الإسلامية، وطبقا لما تؤكده بعض الدراسات المنصفة أنه عندما تقابل العرب مع الأفارقة فى مواطنهم حدث اندماج صحى وليس نوعا من الامتصاص أو القمع التعسفى، ويؤكد تلك الحقيقة بقاء اللغات واللهجات الإفريقية إلى جانب اللغة العربية التى احتفظت بمركزها كلغة للثقافة والتعامل. ولا ينفى ذلك أن كثيرا من المفردات العربية دخلت اللغات واللهجات الإفريقية،أو أن هذه اللغات دونت بالحرف العربى، فإن هذا التداخل إنما ينهض دليلا على التفاعل والامتزاج الثقافى. وفى ذلك الصدد يؤكد بومان وزميله وسترمان فى كتابهما "إفريقيا وحضارتها" أن التدوين بالكتابة العربية يعد دليلا على الذكاء الفطرى والطاقة العقلية عند الشعوب السوداء فى القارة الإفريقية، بل إن اللغة العربية فى عملية التمازج هذه لم تجد بدا من أن تقتبس بعض المفردات من تلك اللغات.

ولم يكن قيام الإفريقيين بتدوين عدد من لغاتهم المحلية بالأبجدية العربية المأثرة الوحيدة التى خلفوها لنا فى الفترة السابقة للاستعمار، كما لم تكن النتيجة الوحيدة التى أسفرت عن وضوح المؤثرات العربية، بل شارك الإفريقيون فى الدراسات العربية الإسلامية وازدهرت حواضر كثيرة لها فى بلادهم، ونبغ من

الأفارقة الكثيرون في الفقه والأدب والتاريخ ومختلف العلوم الإسلامية، ويؤكد ذلك آلاف المخطوطات التي نقل الأوربيون منها الكثير إلى مكتبات بلادهم.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن هناك شعوبا كثيرة قد أسهمت في بناء صرح الثقافة العربية الإسلامية، وكان للشعوب الإفريقية دورها في ذلك أيضا. وقد تكون إضافاتهم دون إضافات غيرهم، ولكن هذا القصور يرجع في تقديرنا إلى اقتصار دورهم في الحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية والعمل على نشرها في الوقت الذي كانت تواجه فيه خطر التدهور والانهيار منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي.

ومما يسترعي الانتباه أيضا أن العرب تفاعلوا ثقافيا وسلاليا مع الأفارقة، وتم ذلك التفاعل عن تراض واقتناع إذ لم يعرف عن العرب اضطهادهم أو كراهيتهم للإفريقيين، وذلك على عكس المستعمرين الأوربيين الذين فرضوا ثقافتهم ولغتهم على الإفريقيين ولم يندمجوا معهم حيث عملوا على تكوين مجتمعات بيضاء متعالية تعزل الإفريقيين وتحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم الدينية والسياسية والاقتصادية، كما اتخذوا من التبشير والتحديث عوامل لفصل الإفريقيين عن ماضيهم وتراثهم تمهيدا لاستغلالهم ماديا وبشريا والهيمنة عليهم سياسيا وفكريا.

وقد يكون حقيقة أن كثيرا من العلماء الأوربيين الذين اهتموا بالدراسات الإفريقية قد أدوا خدمة للشعوب الإفريقية بإحيائهم ما اندرس من التراث الإفريقي وبما أمكنهم جمعه وتدوينه من تراث متناقل،إلا أنه لا ينبغي أن تبعدنا تلك الإنجازات عما استهدفه البعض منهم من مسخ الثقافة الإفريقية وتشويه معالمها، فضلا عن تشويه تاريخ العرب والإسلام في إفريقيا. من ذلك مثلا ما عمدت إليه بعض المصادر الأجنبية من التأكيد بأن الصلات بين العرب والأفارقة لم تكن متماثلة إذ اخترق العرب إفريقيا جنوب الصحراء واستعبدوا سكانها وفرضوا دينهم وثقافتهم في الوقت الذي لم يقم فيه الأفارقة باختراق مضاد للمنطقة العربية وكذلك الحال بالنسبة لشرق إفريقيا التي سيطر عليها العرب وأنشئوا بها عدة (مستعمرات) عربية، وذلك على نحو ما ذهب إليه السير ريجنالد كوبلاند في كتابه «شرق إفريقيا وغزاتها» حيث اعتبر العرب عنصرا من العناصر الغازية أو المستعمرة.

ولعل ذلك مما دفع بعض الباحثين العرب المهتمين بالعلاقات العربية الإفريقية إلى محاولة تعديل تلك الصورة وذلك بالدعوة إلى التركيز على دور الأفارقة في العالم العربي سواء بعلاقتهم بشبه الجزيرة العربية أو بتاريخ الزنوج في البلاد العربية واستخدامهم في الجيش العباسي والثورات التي قاموا بها والتي تبرز من بينها ثورة الزنج بين أعوام ٨٦٩ – ٨٧١ والتي نجحوا خلالها في السيطرة على البصرة وجنوب العراق.

يتضح مما أوردناه أن القارة الإفريقية تعرضت لتيارين ثقافيين متباينين أولهما: تيار عربي إسلامي استغرق حقبة طويلة من العصور الوسطى وجانبا من العصور الحديثة، وبلغ من قوة أثره أن صارت الثقافة العربية جزءا من التكوين العقلي للإفريقيين.

وثانيهما : تيار ثقافي غربي بدأ منذ حركة الكشوف البحرية الكبرى التي استهلها البرتغاليون في القرن الخامس عشر الميلادي وإن كان لم يبلغ عنفوانه إلا في خلال القرن التاسع عشر، وبلغ من قوته أنه كاد يطمس التيار الثقافي العربي الإسلامي بسبب ما استخدمه المستعمرون من التنظيمات الإدارية وما صنعته الإرساليات التبشيرية في تنشئة عدة أجيال من الإفريقيين الذين تشبعوا بالثقافة الغربية.

وبالتالي فإن القارة الإفريقية دخلت منذ العصر الاستعماري دورا جديدا من أدوار تاريخها اختلفت سماته اختلافا كبيرا عن الأدوار السابقة التي مر بها تاريخها. ولعل مما يلفت الانتباه أن المعابر الرئيسية التي سبقت إشارتنا إليها قد تأثرت بدورها بالظروف التاريخية وبالتغيرات التي حدثت من جراء وصول الاستعمار الأوربي إلى العالم العربي وإفريقيا.

ففي خلال المرحلة التاريخية التي سبقت مجيء البرتغاليين وعلى وجه التحديد خلال الفترة الواقعة بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلاديين كانت تلك المعابر سواء في سواحل شرق إفريقيا أو مصر أو موانئ الشمال الإفريقي تعيش في درجة كبيرة من الانتعاش الفكري والاقتصادي بسبب سيطرة العرب على الملاحة والتجارة في المحيط الهندي وسيطرتهم على تجارة الشرق التي كانت تمر

عبر الطرق البرية والبحرية سواء فى الخليج العربى أو فى البحر الأحمر إلى سواحل البحر المتوسط فى طريقها إلى أوروبا. وقد أحدث ذلك الانتعاش انعكاساته الواضحة على كل من شرق وغرب القارة الإفريقية ودواخلها. ولكن ما كاد البرتغاليون يسيطرون على موارد التجارة الشرقية نتيجة استكشافاتهم البحرية التى أدت إلى تحول تجارة الشرق إلى الطريق البحرى المباشر إلى أوروبا - طريق رأس الرجاء الصالح - واحتكارهم لتلك التجارة حتى ترتب على ذلك انتكاسة واضحة تمثلت فى تدهور شرق إفريقيا ومصر والشمال الإفريقى حضاريا واقتصاديا، وفقدت تلك المعابر الرئيسية دورها فى التأثير الحضارى والاقتصادى، حيث بدأت القارة الإفريقية تتعرض للمؤثرات الاستعمارية. ولعلنا لا نسرف فى القول إذا ما ذهبنا بأن النهضة الأوروبية الحديثة قامت على إضعاف القدرات الإفريقية وأن أوروبا خرجت من عصور الظلام لتدخلها الشعوب الإفريقية التى مرت منذ القرن السادس عشر حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادى بدور من التخلف، ولعل مما يثير الانتباه أن يكون هو نفس الدور أو على الأحرى الامتداد الطبيعى لما حدث فى العالم العربى سواء كان ذلك نتيجة للتأثيرات الاقتصادية التى سببها البرتغاليون أو نتيجة لما ترتب على الحكم العثمانى للبلاد العربية من تخلف وركود.

وإذا كان القرن التاسع عشر الميلادى يعد عصر اليقظة والتجديد فى العالم العربى فيمكننا أن نعتبر ذلك القرن أيضا عصر اليقظة والتجديد فى القارة الإفريقية؛ بل نستطيع أن نقرر أن ما حدث فى إفريقيا كان انعكاسا أو امتدادا طبيعيا لما حدث فى العالم العربى. وفى الوقت الذى لم تنجح فيه محاولات الإحياء والتجديد سواء باتجاهاتها الدينية أو التحديثية أن تنقذ العالم العربى من المصير السيئ الذى كان يتربص به فى القرن التاسع عشر الميلادى فإن نفس هذه الظاهرة نكاد نلمسها واضحة فى إفريقيا، ولعل تشابه المصير بين الشعوب العربية والإفريقية يؤكد لنا الظروف التاريخية المتشابهة التى مر بها العرب والأفارقة.

جدير بالذكر أن حركات اليقظة والإحياء فى كل من العالم العربى وإفريقيا اتخذت عدة اتجاهات، منها ما كان ينزع إلى الأخذ من الحضارة الغربية ونقل المؤسسات والنظم الأوروبية الحديثة، ومنها ما كان يقوم على الأخذ من الأصول

الإسلامية وتنقية التراث العربى والافريقى من الشوائب التى علقت به طوال سنوات العزلة والركود.

ومن المتفق عليه أن الاتجاه التحديثى فى العالم العربى ظهر واضحا منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر وما تبعها من قيام الدولة المصرية الحديثة التى اثرت فى كثير من الأقطار الإفريقية تأثيرا ملحوظا، كما شاركت مصر فى تأثيرها الحضارى دولة عربية إفريقية أخرى وصلت إلى درجة كبيرة من التطور والازدهار خلال سنوات القرن التاسع عشر ونعنى بها دولة البوسعيد التى اتخذت من جزيرة زنجبار قاعدة لها، وأثرت تأثيرا ملحوظا فى المناطق الداخلية من إفريقيا وخاصة فى أعالى الكونغو ومنطقة البحيرات الاستوائية.

أما الاتجاه السلفى فقد وضح فى العالم العربى على أثر ظهور الدعوة الوهابية فى أواسط الجزيرة العربية فى منتصف القرن الثامن عشر، واستمر تأثير تلك الدعوة مستمرا وممتدا إلى أقطار عديدة سواء فى العالم العربى أو الإفريقى حيث تأثرت القارة الإفريقية بتلك الحركة السلفية فقامت بها عدة حركات مشابهة فى مناطق كثيرة كالحركة السنوسية فى ليبيا وحركة عثمان دانفوديو فى نيجيريا، إلى جانب حركات مهدوية ظهرت فى كل من هرر والصومال والسودان، كما امتدت تلك الحركات الدينية إلى كثير من مناطق غرب إفريقيا.

غير أن توقيت ظهور حركات الإحياء والتجديد باتجاهاتها الدينية أو التحديثية لم يكن توقيتا سليما لأنها ظهرت فى القرن التاسع عشر، ذلك القرن الذى شهد تقدم أوروبا من الناحيتين المادية والعسكرية، فكان من الطبيعى أن تصطدم حركات الإصلاح والتجديد هذه برغبة الدول الاستعمارية فى السيطرة على الأقطار العربية والإفريقية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وأدى ذلك إلى خضوع العالم العربى، كما خضعت القارة الإفريقية للموجة الإمبريالية التى وصلت إلى أقصى مدى لها فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين.

وقد حرص الاستعمار الأوربى خلال سيطرته على الأقطار العربية والإفريقية على فصم وشائج الصلات بين شعوبها، ورغم أن الهدف الاستعمارى كان واحدا من أجل الوصول إلى هذه الغاية إلا أن الأساليب الاستعمارية اختلفت فيما بينها،

فعلى حين كانت أهم ما تهدف إليه بريطانيا هو القضاء على القوى العربية الإفريقية بتجزئتها وتقسيم ممتلكاتها كما فعلت إزاء سلطنة زنجبار والتوسع المصرى فى إفريقيا، عمدت فرنسا من ناحيتها إلى التصدى للقوى الإسلامية فى غرب إفريقيا والعمل على إضعاف الثقافة العربية والإسلامية تمهيدا لنشر نفوذها الثقافى بين الشعوب التى خضعت لها فى إفريقيا.

وعلى الرغم من الدور الحضارى الذى قام به العرب إلا أن الكتابات الاستعمارية تحاملت على ذلك الدور باعتباره نمطا استعماريا قامت به القوى العربية ضد الشعوب الإفريقية، ولعلنا نجد ردا على تلك الاتهامات فيما أورده جريتفيل وزير الدولة فى حكومة باتريس لومبا الذى كتب يقول : «لقد زور البلجيكيون كل شيء فى الكونغو، فليست مدينة ستانلى قبل سوى مدينة تيبوتيب التى أقامها ذلك التاجر العربى قبل قدوم الرحالة ستانلى، وليس العرب كما قالوا لنا تجار رقيق وإنما هم تلك الموجة الإنسانية التى اختلطت بنا وصاهرتنا وتركوا لنا على أرضنا دماءهم والبلجيكيون يحصدونهم بالأسلحة الحديثة، وليس أعز علينا شيء سوى هذا الدم العربى الذى سال فى الماضى كما سال ويسيل دمنا الآن على أيدى نفس أعداء العرب والإفريقيين فى القرن الماضى».

وبينما تعمد الدراسات الاستعمارية إلى التهوين من دور العرب الحضارى فى إفريقيا فإنها تعنى بالتركيز على دور أوروبا فى اكتشاف القارة الإفريقية وتحضيرها، والحقيقة أن أوروبا لم تستطع أن تصل إلى دواخل القارة الإفريقية إلا باعتمادها على سجلات العرب ومدوناتهم والكثير من تلك المصنفات ترجم إلى اللغات الأوربية المختلفة كما اعترف رواد حركة الكشف والارتياد الأوربى بالدور الرائد الذى قام به العرب فى التعرف على الأجزاء الداخلية من إفريقيا، ولم يجرؤ واحد من أولئك الرحالة أو المستكشفين الأوربيين على التوغل فى القارة الإفريقية إلا بالاعتماد على طرق القوافل العربية وعلى المراكز التجارية التى أنشأها العرب على طول طرق القوافل، كما استعان كثير منهم بالأدلاء العرب فى عملياتهم الاستكشافية التى لم تكن فى حقيقتها كشفا وإنما كانت تسجيلا علميا لمناطق كانت معروفة لدى سكانها من العرب والإفريقيين.

وليس من شك فى أن الدراسة الموضـوعية تستطيع أن تدفع جانـبا عما تعطيه المصادر الاستعمارية من انطباع مؤداه أن الوجـود العربى فى إفريقيا كان بمثابة غزو استعمارى يستهدف فى الدرجة الأولى عمليات التسلط والاستغلال، ولا تزال تلك المقولات تستخدم حتى وقتنا الحاضر ضمن الجهود الرامية إلى فصم الروابط العربية الإفريقية، ومن ذلك أن العرب يمثلون استعـمارا جديدا فى إفريقيا وأن هـدفهم لا يزال كما كـان عليه الحال قديمـا وهو نشر الإسلام ومحـاربة الأديان الأخرى، وقد يـصل الأمر إلى تشكيك القـيادات الإفـريقيـة المسيـحيـة وخاصـة فى الدول الإفريقية التى تسكنها مجموعات إسلامية كبيرة العدد.

وقد يكون من المفـيد الإشارة هـنا إلى أن حركات الاسـتقلال والتـحرر فى العالم العربى كانت أسـبق من حركات التحرر والاستقلال فى القـارة الإفريقية ولا نغالى فى القـول إذا ما ذكرنا أن الموجات التحـررية فى العالم العربى كان لـها تأثير كبير فى دفع الحركات التحررية لدى كثير من شعوب القارة الإفريقية، وحين تحقق للدول العربيـة والإفريقية اسـتقلالها أدركت أن تضـامنها يشكل عنصرا مهـما من عناصر استمرار الكفاح ضد محاولات الاستعمار فى شكله الجديد النفاذ إليها،ومن ثم أخذ التضامن العربى الإفريقى أسلوبا جماعيا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية وجامعـة الدول العربية من أجل إيجاد تنسيق فى المجـالات السياسية والاقـتصادية والثقافية، ووضع إستراتيجية عربية إفريقية للتنمية.

وعلى الرغم من أن التـعاون العـربى الإفريقى وصل إلى درجـة كبيرة من التقدم خـلال حقبة السـبعينيات إلا أنه بدأ يتعـرض خلال الحقب التاليـة لحملات شديدة من قبل الاحتكارات العالمية ووسائل الإعلام الأجنبية التى استغلت سلبيات التعاون العربى الإفريقى والعمل على وضع العقبات أمام ذلك التعاون. ومن ذلك التركيز على أن المساعدات العربية للدول الإفريقـية غير مرتبطة بمشروعات مدروسة أو برامج محكمـة أبالإضافة إلى فـقدان العناصر البـشرية من فنيين وكـوادر لازمة لتحقـيق تلك المشروعات. والقول أيضاً بأن المـساعدات التى تقدمهـا الدول العربية للدول الإفـريقيـة ليـست إلا محـاولة من جـانب الدول العربيـة لاجتـذاب الدول الإفريقية إلى تأييد القضايا العربية عند عرضها فى المحافل الدولية.

ومن البديهي إذا كان التعاون العربي الإفريقي يفسر على هذا الأساس المادى فإنه من الصعب في هذه الحالة إعطاؤه قوة محركه ويعكس ذلك إذا كان يرتكز على أيديولوجية أو مبادئ واضحة. ولا نجد في هذا المجال أبلغ مما أوضحه الرئيس السنغالي ليوبلد سنجور حينما قال لدى افتتاحه المؤتمر الوزارى العربي الإفريقي الذي عقد في داكار عام ١٩٧٦ : «إن كل من سعى عمدا أو بلا شعور لكي يجعل من التضامن العربي الإفريقي مسألة اعتراف بالجميل إزاء المساعدات التي تقدمها الدول العربية إلى الدول الإفريقية إنما يقترف خطأين في آن واحد، أولهما : أن موقفا مثل هذا يشكل إهانة لإفريقيا وشرفها، أما الخطأ الثاني فإنه يؤدي إلى تقليل أواصر التضامن والتآزر التي تجمع الأجيال العربية والإفريقية فيجعل منها كتلتين متضادتين».

ومما هو جدير بالذكر ما يعمد إليه أعداء التعاون العربي الإفريقي من التركيز على ما سببته الدول العربية النفطية من أضرار باقتصاديات الدول الإفريقية خلال أزمة الطاقة العالمية، وأنه كان لها أثر في التضخم الاقتصادي والكساد العام الذي أدى إلى خلخلة موازين مدفوعات الدول الإفريقية وافقار اقتصادياتها، والحقيقة أن دول النفط العربية قدمت إسهاماتها الإيجابية لتخفيف الأضرار الاقتصادية التي لحقت ببعض الدول الإفريقية وغيرها من دول العالم الثالث من خلال صندوق التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي، أو من خلال تقديمها للمعونات والقروض المباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك تعمد وسائل الإعلام الأجنبية إلى التركيز على أن الدول العربية تنفق بسخاء على بناء المؤسسات الدينية دون العناية بالمتطلبات الضرورية للشعوب الإفريقية، ومثل هذه الحملات تتجاهل الروابط الروحية بين العرب والأفارقة وهي في تقديرنا أكثر استمرارا، وإن كان ينبغي في الوقت نفسه أن تقترن بالمتطلبات الضرورية والأساسية لتلك الشعوب.

كذلك يعمد أعداء التعاون العربي الإفريقي إلى تثبيت قناعة في ذهن الدول الإفريقية بأن انضمام الدول العربية التي تجمع بين الهويتين العربية والإفريقية إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في عام ١٩٦٣ قد أرهق المنظمة وورطها في المشكلات القائمة بين الدول العربية الإفريقية كالمنازعات الحدودية بين المغرب والجزائر وبين المغرب والبوليزاريو وغير ذلك من المشكلات الأخرى.

ولما كان التضامن العربي الإفريقي يشكل حتمية تاريخية ومصيرية فمن الضروري للباحثين العرب والأفارقة التصدي لكافة المحاولات التي يراد بها إزالة الثقة بين الفريقين. ومن ثم كان اهتمامنا في هذا الكتاب بإبراز عمق الروابط العربية الإفريقية حيث عالجنا في الفصل الأول ما كتبه العرب عن إفريقيا في مصنفاتهم وسجلاتهم، وذلك قبل أن تبدأ أوروبا التعرف على دواخل القارة الإفريقية.

وعالجنا في الفصل الثاني استقرار العرب في سواحل شرق إفريقيا وتأسيسهم للمدن والإمارات الإسلامية بحكم الروابط التي كانت قائمة بين سواحل الخليج والجزيرة العربية وسواحل الشرق الإفريقي.

وفي الفصل الثالث عنيت الدراسة بالتعرف على السلطنات الإسلامية التي أحاطت بالحبشة، حيث كان للعرب والمسلمين سبع سلطنات مزدهرة أطلق عليها المصنفون العرب دول الطراز الإسلامي. كما توغل العرب في بلاد النوبة، وظهرت العديد من الإمارات والسلطنات الإسلامية.

أما الفصل الرابع فقد تعرضنا فيه لعلاقة العرب بأقاليم غرب السودان وما نتج عن توغلهم في تلك الأقاليم عبر الصحراء الكبرى من انتشار المؤثرات العربية والإسلامية والقضاء على الممالك الوثنية وقيام دول إسلامية على أنقاضها بل وإلى ظهور حواضر إسلامية كان من أبرزها مدينتا تنبكتو وشنقيط.

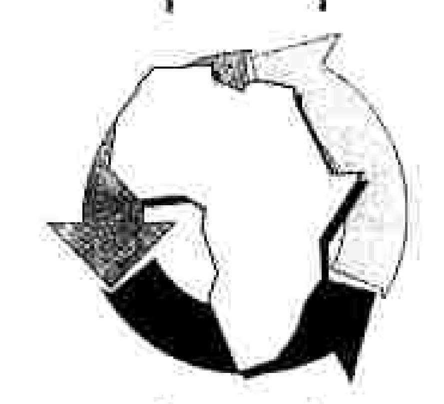
وتعرضنا في الفصل الخامس من الكتاب إلى مناقشة مسألة الرق وتجارة الرقيق في إفريقيا باعتبارها ظاهرة اقتصادية سادت المجتمعات العربية والإفريقية آنذاك. وإذا كنا قد حاولنا في هذا الفصل إيجاد مقارنة بين تجارة العرب في الرقيق وتجارة الرقيق الأوروبية فلم يكن هدفنا من ذلك اللجوء إلى أساليب تبريرية أو اعتذارية إيمانا منا بأن الاسترقاق هو الاسترقاق سواء صغر أو كبر حجمه وسواء حسنت أم ساءت أساليبه، وإنما كان الهدف دحض ما روجته المصادر الأجنبية من أن القطاع الجغرافي من العالم القديم كان بمثابة سوق كبير يحتاج إلى أعداد ضخمة من الرقيق إذ إن هذه المصادر لم تفرق بين الرق في العالم العربي والعالم الغربي، فعلى حين اتخذ الأوروبيون والأمريكيون من الرق نظاما اقتصاديا فإنه كان يشكل

عند العرب على الأغلب نظاما اجتماعيا. كما أن تجارة الرقيق لم تكن هى السمة التى اتصف بها النشاط الاقتصادى للعرب إذ إن سوق الرقيق فى العالم العربى كان محدودا وسهل التشبع إذا ما قورن بسوق الرقيق الغربى. وفضلا عن ذلك فإن الرجوع إلى المصنفات العربية التى كتبت عن إفريقيا يمكننا أن نتعرف منها بسهولة على المنتجات الإفريقية التى كان يقوم العرب بالاشتغال بها أو بالمبادلة عليها غير الرقيق.

أما الفصول المتبقية من الكتاب - السادس والسابع والثامن - فقد تناولت دور القوى الاستعمارية فى تفكيك سلطنة زنجبار والقضاء على ما وصلت إليه مصر من امتداد فى القارة الإفريقية، إضافة إلى دور هذه القوى فى التصدى لحركات اليقظة والإحياء فى غرب إفريقيا.

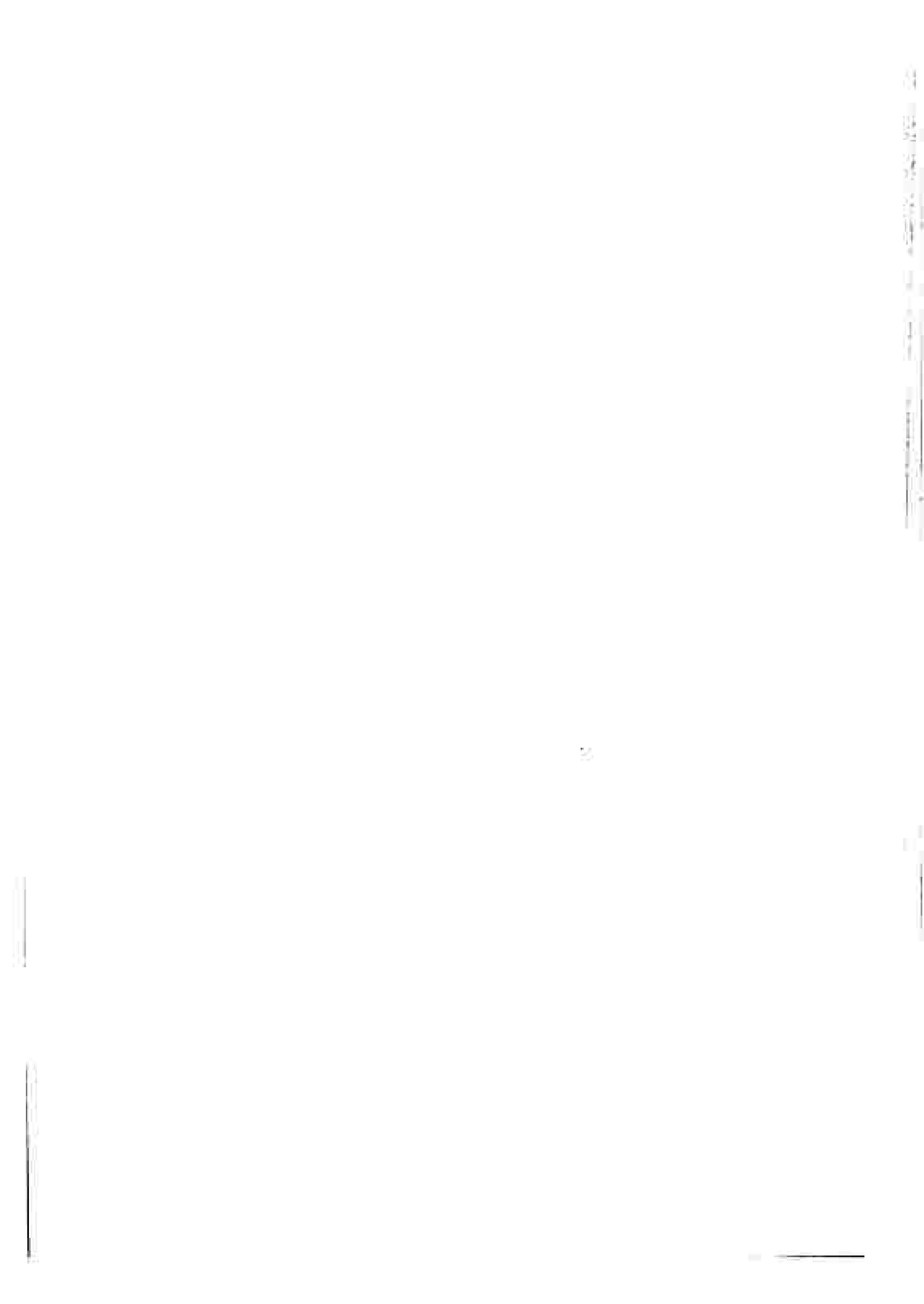
بقى أن نشير هنا - تأكيدا للروابط العربية الإفريقية - إلى التداخل بين العالمين العربى والإفريقى، فهناك عشر دول عربية تقع فى القارة الإفريقية يجمع مواطنوها بين هويتهم العربية والإفريقية، كما تبلغ مساحة مواطن العرب فى إفريقيا أكبر من مساحتها فى آسيا ويصل تعدادهم فى إفريقيا إلى أكثر من ثلث سكانها وبالتالى فلا يوجد فى إفريقيا كلها شعب يدانيهم فى العدد أو يشغل من أرضها قدر ما يشغلونه.

وإذا كانت الحقائق التاريخية والجغرافية والديموجرافية تؤكد أنه ليس هناك إفريقيا دون عرب، كما أنه ليس للعرب وجود مستقل عن القارة الإفريقية، فمن هنا تبرز أهمية الدعوة إلى وضع منهج جديد لدراسة تاريخ إفريقيا بحيث لا يقتصر على الرؤية الاستعمارية أو الرؤية الإفريقية المفرطة فى شخصيتها أو شيفونيتها، وحين يتم التوصل إلى هذا المنهج فإن تاريخ العرب سيحتل جانبا هاما فى التاريخ الإفريقى.



الفصل الأول

إفريقيا في المصنفات العربية



ترجع أهمية المصنفات العربية إلى أنها كتبت فى عصور كانت القارة الإفريقية فيها بعيدة عن مجال المعرفة الأوروبية، ولذلك اعتبرت المعلومات التى وردت فيها عن إفريقيا مادة فريدة وأصيلة فى نوعها. فمما لا شك فيه أنه قد سبق جغرافيو العرب ورحالتهم ومؤرخوهم زملاءهم فى العالم الغربى فى مجال المعرفة الإفريقية[1]، فالأوروبيون لم يركزوا اهتمامهم على القارة الإفريقية ومحاولة كشف مجاهلها إلا فى أعقاب حركة الكشوف البحرية فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، كما أن كتاباتهم اقتصرت على السواحل ومصبات الأنهار الكبرى حتى أواخر القرن السابع عشر، وذلك قبل أن تبدأ عمليات الارتياد الأوروبى داخل القارة الإفريقية[2]. وعلى العكس من ذلك ظهرت كثير من المعلومات الخاصة بإفريقيا فى المصنفات العربية ابتداءً من القرن التاسع الميلادى. إذ يتفق كثير من الباحثين على نضج المعارف الجغرافية وانتعاشها عند العرب حول ذلك الوقت بسبب ما أقدموا عليه من ترجمة الكتب اليونانية والرومانية وإضافتهم إلى المعارف الجغرافية القديمة الكثير مما توصلوا إليه نتيجة أسفارهم فى آسيا وإفريقيا والمحيط الهندى، إذ كان للنشاط التجارى أثر كبير فى تطور المعرفة الجغرافية بسبب ازدهار التجارة العربية وامتدادها شرقا إلى الصين، وشمالا عبر أواسط آسيا حتى سواحل البلطيق، وجنوبا إلى الجزء الغربى من المحيط الهندى

---

(١) للتعرف على جهود العرب الكشفية فى إفريقيا يمكن الرجوع إلى أطلس إفريقيا ومصر الجغرافى الذى نشره الأمير يوسف كمال فى خمسة مجلدات بين عامى ١٩٢٦ و١٩٢٧. كذلك يمكن الرجوع إلى شارل دى لارونسير فى كتابه «الاكتشافات الإفريقية فى العصور الوسطى» الذى نشرته الجمعية الجغرافية المصرية بين عامى ١٩٢٥ - ١٩٢٧ انظر

Charle de La Roncire, La decouverte de l' Afrique aux Moyen Age. Le Caire 1925 - 1927.

(٢) عبد الرحمن زكى : المراجع العربية للتاريخ الإسلامى فى غرب إفريقيا، راجع محاضرات الموسم الثقافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ص٩.

والساحل الشرقى لإفريقيا حتى جزيرة مدغشقر وغربا إلى أراضى السودان. ولعل ذلك كان حافزا لظهور كثير من المصنفات التى تناولت هذه البلاد بالوصف أو المشاهدة. كما أن اتساع العالم الإسلامى كان دافعا بدوره إلى وضع المصنفات الجغرافية عما يشمله من مسالك وما يحتويه من ممالك.

ولدينا الكثير من المصنفات العربية العامة التى عنيت بتسجيل بعض المعلومات عن إفريقيا يمكن تتبعها حسب ترادفها الزمنى حيث إنها تكون سلسلة تكاد تكون متصلة الحلقات تبدأ من القرن التاسع الميلادى وتنتهى فى القرن الخامس عشر. وقد يكون من السهولة أن نستعرض من خلالها مدى تقدم المعلومات الخاصة بإفريقيا واتساعها من وقت إلى آخر. وعلى الرغم مما يأخذه بعض المستشرقين على هذه المصنفات من نواح كثيرة من القصور؛ من ذلك مثلا أن التقدم فى المعلومات الخاصة بإفريقيا ليس مطردا بالنسبة لتوالى السنين، أو أنها - باستثناء القليل منها - ليست موفية بالحاجة فى حين أن واضعيها كانوا أولى من غيرهم، فى تسجيل معلومات وافية عن مناطق كانت تشكل جزءاً من العالم الإسلامى، وأن كثيرا مما ورد فيها كانت تخالطه الأسطورة أو الخيال؛ إلى درجة أن منطقة شرق إفريقيا كانت تعد من المصادر الهامة لأساطير الجغرافيا فى الأدب العربى[1]؛ إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هذه المصنفات تعد فى تقديرنا ذات أهمية بالغة،ويكفى أن نقول أنها حاولت إلقاء الضوء على بعض المناطق الإفريقية فى الوقت الذى لم تذكر فيه المصادر الأوروبية المعاصرة لها شيئا باستثناء ما ذكره ماركوبولو Marco Polo الذى قام برحلاته المشهورة إلى الشرق فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى (١٢٩٥) وأورد بعض المعلومات البسيطة عن مقديشيو وزنجبار وتجارة الأخيرة بالعاج بوجه خاص(٢). على أن ما يأخذه المستشرقون على هذه المصنفات من قلة المادة التى وردت فيها عن القارة الإفريقية إنما يرجع فى تصورنا إلى أن المناطق الإفريقية التى ورد ذكرها فى المصنفات العربية كانت تعد متطرفة عن قلب العالم الإسلامى ومن ثم فلم تحظ بشىء كبير من اهتمام المصنفين، كما أن ما يأخذه المستشرقون على

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى عند العرب (مترجم) القسم الأول، ص ١٤١.
(٢) Travels of Marco Polo, Trans. by A. Ricci, p.p,341 - 345.

بعض هذه المصنفات من غلبة الأسطورة أو الخيال لم يقف حائلا دون استخلاص الكثير من الحقائق والصور الحية اعتمادا عليها. على أنه من الإنصاف أن نؤكد هنا أن هناك كثيرا من المؤرخين والمستشرقين الأوربيين لم يستطيعوا أن يتجاهلوا فضل الرواد العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين إذ أنهم أشادوا في بحوثهم ومؤلفاتهم إلى ما كتبه هؤلاء عن الدول الإسلامية التي ظهرت وعلى الأخص في غرب إفريقيا، نذكر منهم بوفيل Bovill، وبالمر Palmer [1]، ودى لافوس، كما اعترف غيرهم بعمق المؤثرات العربية والإسلامية في شرق إفريقيا من أمثال جيان Guillain وجبريل فيران Ferrand، ورينو Reinaud، وجرنفيل فريمان Freeman، وغيرهم كثيرون.

وقد تفيدنا بصفة خاصة أخبار الرحلات التي قام بها العرب في إفريقيا فهي أدعى إلى تعريفنا بما وصلوا إليه من معرفة ببعض أجزاء القارة الإفريقية. ولكن من المعروف أن الرحالة العرب لم يدونوا أخبار رحلاتهم في مؤلفات قائمة بذاتها إلا نادرا، أما معظمهم فقد أدمجوا حديث تلك الرحلات فيما وضعوه من كتب التاريخ أو تقويم البلدان، كما أشار بعضهم إلى رحلات قام بها غيرهم ولم يصل بها غيرهم إلينا شيء من تأليف أصحابها أنفسهم. وقد امتاز الجغرافيون العرب في القرنين الثامن والتاسع (الميلاديين) بأن معظمهم كانوا من الرحالة جمعوا كثيرا مما كتبوه عن طريق المشاهدة والأسفار. ولعل أقدم الكتابات العربية عن غرب إفريقيا تلك التي كانت متعلقة بمملكة غانا، حيث كانت تعد من أوائل الدول في غرب إفريقيا التي اكتسبت قدرا كبيرا من الشهرة والثراء، وكانت تمتد من شمال النيجر الأعلى، وكان الفزارى الفلكي أول من كتب عنها، فهو يشير باختصار جامع إلى أرض الذهب وذلك عند زيارته لها خلال النصف الأول من القرن الثامن الميلادى (٧٣٣م)، كما زارها الخوارزمي الجغرافي خلال النصف الأول من القرن التاسع الميلادى (٨٣٣م)، وحدد موقعها في خريطته التي نقلها عن بطليموس، كما تحدث عن السودان الغربي، وعن الحملات العربية التي وصلت إلى جنوب الصحراء

(١) Palmer, H. R., History of Katsina, Journal of the African Society XXVI, April 1927, p.p. 226 - 232.

الكبرى، وكان مما ذكره بصدد ذلك : «وغزا عبد الله بن أبي عبيدة الفهري السوس وأرض السودان فظفر بهم ظفرا لم ير مثله وأصاب ما شاء من ذهب»، ثم لدينا اليعقوبي (٨٧٢م) الذي قام برحلات كثيرة في بلاد فارس والهند ومصر والمغرب، وقد استفاد من رحلاته الكثيرة هذه فيما وضعه من مؤلفات إذ ذكر في مقدمة كتابه «البلدان» : «إني عنيت في عنفوان شبابي وعند احتيال سني وحدة ذهني بعلم أخبار البلدان والمسافة ما بين كل بلد وبلد لأنني سافرت حديث السن واتصلت أسفاري ودام تغربي»، ويهمنا من كتاب اليعقوبي فيما يختص بإفريقيا ما يتعلق منه بالشمال الإفريقي وتاريخ ممالك السودان الغربي. وخاصة أن اليعقوبي رأى بنفسه معظم ما عرض له في كتابه فقد أشار إلى مناجم الذهب وقوافل الرقيق في غانا، كما أشار إلى جاوا واعتبرها أكبر ممالك السودان، ولكنه ذكر عن غانا أنها كانت قوية أيضا.

وحول منتصف القرن التاسع الميلادي يبرز أمامنا سليمان التاجر وكتاباته من ذلك النوع الذي يمكن أن نسميه أدب المغامرات أو القصص البحري[1]، وقد ترك لنا وصفا حيا للسواحل الشرقية من إفريقيا والجزر والمواني المختلفة والمدن وسكانها والمحاصيل والمنتجات وسلع التجارة، كما نجد في كتاباته وصفا شيقا لأخبار الملاحة في المحيط الهندي، وقد وصف - بالإضافة إلى ذلك - بلاد الزنج بقوله : «وبلادهم واسعة الأرجاء ونباتاتهم لا تنمو إلا سوداء في لون بشرتهم»، ونظرا لعدم وجود معلومات متوافرة عن شخصية سليمان فإن بعض الباحثين قد تشكك في نسبة هذه القصص إليه إلى أن أكد المستشرق الفرنسي جبرييل فيران **Ferrand** صحة نسبتها إليه، والجدير بالذكر أن كتابات سليمان التاجر قد لقيت عناية خاصة من العلامة رينو **Reinaud** كما أخرج سوفاجيه دراسة أخيرة لها منذ عدة

---

(١) Reinaud, Relation des Voyages fait par les Arabes et Persans à l'inde et la Chine. Tome, I p. ivII'.

(٢) كراتشكوفسكي (اغناطيوس) :
تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب، القسم الأول ص ١٤١ وما بعدها، نشر الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. ترجمة صلاح الدين عثمان.

وفى أواخر القرن التاسع الميلادى يبرز أمامنا ابن خرداذبة، ويقرر المستشرق السوفيتى أغناطيوس كراتشوفسكى، أن جميع مؤلفات ابن خرداذبة وأشهرها كتابه «المسالك والممالك» لا نعرفها إلا من أسمائها فقط، أو من المقتطفات الموجودة لدى المؤلفين المتأخرين أو الإشارات إليها فى المصنفات المختلفة[1]. وقد اختص ابن خرداذبة بلاد الزنج بنصيب أوفر من كتاباته عن إفريقيا.

وفى أوائل القرن العاشر الميلادى يسترعى انتباهنا كتاب البلدان لابن الفقيه الهمدانى (٩٠٣م) ونجد فيه إشارات واضحة عن مملكة غانا وغناها بالذهب. ثم الجغرافى الفارسى أبو على بن رسته فى كتابه «العلق النفيس» الذى كتبه بعد عشر سنوات من ابن الفقيه (٩١٣م)، والذى لا نعرف منه حتى الآن سوى الجزء السابع فى الفلك والجغرافيا، ولكن هذين المصدرين - أو على الأحرى - المادة المتبقية لنا منهما على الأقل لم يتعرضا إلا بإشارات بسيطة عن القارة الإفريقية باستثناء ما ورد فيهما من معلومات مفيدة عن بلاد الزنج التى اعتبرها ابن رسته أحد حدود العالم الذى كان معروفا فى عهده، أما ابن الفقيه فقد اختص بلاد غانا، كما سبق أن أشرنا، بتفصيلات أكثر فذكر الكثير من نباتاتها وحيواناتها وركز بصفة خاصة على غناها بالذهب[2].

وفى أوائل القرن العاشر الميلادى تسترعينا كتابات أبى زيد السيرافى[3] (٨٧٧ - ٩١٥م) الذى كان يعاصر المسعودى، ولكنه مات قبل أن يبدأ المسعودى رحلاته، ولم يكن أبو زيد - وينسب إلى سيراف على الساحل الشرقى للخليج العربى - رحالة أو جواب آفاق، وإنما كان مؤلفا اقتصر على جمع وتدوين قصص التاجر سليمان[4]، وأضاف إليها ما عرفه من روايات نقلها عن التجار الذين جابوا البحار

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٥ - ١٥٦.
انظر دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ترجمة جمال أحمد ص ٢١٨.

(٢) مملكة مالى عند الجغرافيين المسلمين : نصوص جمعها وعلق عليها وقدم لها صلاح الدين المنجد جـ ١ ص ٩ نقلا عن كتاب البلدان لابن الفقيه.

(٣) انظر سليمان التاجر وأبا زيد السيرافى فى كتاب :
Gabriel Ferrand, Documents Historiques et Texetes Geographique Arabes, Persans et Turks de VIIIe aux XVIIIe siecles Tome I. p. 33 ff Paris 1913.

(٤) راجع رينو Reinaud عن أبى زيد السيرافى وسليمان التاجر :
Relation des Voyages faits Par les Arabes et Persans à l' Inde et de la Chine, Tome I p. LV ff.

الشرقية بعد أن غير وبدل من كيانها، ولذلك تبدو كتاباته على أنها نوع من أساطير البحار. وقد أطنب السيرافى فى وصفه لبلاد الزنج فذكر عنها بالإضافة إلى ما نقله عن التاجر سليمان أن بها ملوكا يغزو بعضهم بعضا، وأن أهل الزنج يحترمون العرب الذين لهم فى قلوبهم هيبة عظيمة[1]. والواقع أن كثيرا من المعلومات المتعلقة بشرق إفريقيا بصفة خاصة كانت مادة طيبة لمغامرات السندباد البحرى ولقصص ألف ليلة وليلة التى كانت تتجمع فى ذلك الحين، إذ من المؤكد أن تكون بعض هذه القصص قد استوحيت من رحلات العرب فى شرق إفريقيابل إنه يوجد فى ماليندة بساحل شرق إفريقيا صخرة لا يزال الأهالى هناك حتى الآن يسمونها بصخرة السندباد[2].

وتطرد المعلومات العربية الخاصة بإفريقيا فى القرن العاشر الميلادى بظهور أبى الحسن المسعودى الذى بدأ رحلاته فى شرق إفريقيا بعد وفاة السيرافى، فالمعروف أن المسعودى تردد على شرق إفريقيا فى الفترة ما بين عامى ٩١٦ و٩٢٦م إذ كانت له أكثر من رحلة قام بها فى تلك المنطقة[3]، ويصفه بعض المستشرقين بهيرودوت العرب[4]. ولكن للأسف أننا لا نملك من آثار المسعودى إلا كتابين لا سبيل إلى التعرف على دنيا العرب التجارية فى عهدها الزاهر إلا بهما وخاصة ما يتصل منها بساحل شرق إفريقيا. وأشهر هذين المؤلفين كتاب «مروج الذهب ومعادن الجوهر» أسماه هكذا ليثير رغبة قارئه فى الاطلاع على ما كتبه، ويبدو أنه انتهى من تصنيف هذا السفر الخالد فى عام ٩٤٧م، ويعتبر فى نظر كثير من المستشرقين خير ما كتبه رحالة العصور الوسطى على وجه الإطلاق. وإن كان ما يؤخذ على المسعودى أنه على الرغم من أنه أفاض كثيرا فى حديثه عن شعوب

(١) انظر سلسلة التواريخ - دار الطباعة السلطانية بباريس سنة ١٨١١ ويوجد هذا الكتاب ملحقا بكتاب رينو عن رحلات العرب والفرس إلى الهند والصين.

(٢) انظر عن الرحلات العربية فى المحيط الهندى :

Reinaud, Relation des Voyages fait par les Arabes et Persans à l'Inde et la Chine, 2 Tomes 1875.

(٣) المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ ١ ص ٨٩.

(٤) Freeman - Grenville, The Mediäeval History of the Coast of Tranganiyka p. 40. Berlin 1962.

الزنج إلا أنه لا يتحدث عن اتصالات مباشرة وقعت بينه وبين سكان المناطق التى زارها مما يجعلنا نميل إلى القول أن معظم المعلومات التى أطلعنا عليها المسعودى - إن لم تكن كلها - ربما يكون قد استقاها من أحاديثه مع البحارة الذين سافر معهم فى رحلاته، ومع ذلك فإن المسعودى بكتاباته قد أضاء الطريق أمام الباحثين فى تاريخ هذه المنطقة(١). ولذا فقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم ما ذكره المسعودى خاصا بشرق إفريقيا، من ذلك حديثه عن بحر الزنج (الجزء الغربى من المحيط الهندى)، ووصفه بالخطورة الشديدة فى عبارة شهيرة له يقول فيها : «ركبت عدة من البحار كبحر الصين والروم والقلزم واليمن وأصابنى فيها من الأهوال ما لا أحصيه كثرة فلم أجد أهول من بحر الزنج فموجه عظيم كالجبال الشواهق وهو موج أعمى يريدون بذلك أنه يرتفع ارتفاع الجبال وينخفض كأخفض ما يكون من الأودية لا ينكسر موجه ولا يظهر من ذلك زبد»، وقد وصل المسعودى إلى ساحل شرق إفريقيا بصحبة بحارة من عمان وسيراف من مدينة سنجار «صحار» وهى قصبة بلاد عمان فى ذلك الوقت، فى جماعة من نواخذة السيرافين، وهم أرباب المراكب، يقول المسعودى «وركبت فيه سنة أربع وثلاثمائة من جزيرة قنبلو إلى عمان وذلك فى مركب أحمد وعبد الصمد أخوى عبد الرحيم ابن جعفر السيرافى»(٢). وقد أقام المسعودى على ساحل شرق إفريقيا زمنا، وحاول أن يتخطى الساحل إلى الداخل ولكنه لم يصل إلى أبعاد كبيرة.

وعلى الرغم من أن القرن العاشر الميلادى شهد تأسيس كثير من المدن والإمارات العربية والإسلامية فى ساحل شرق إفريقيا فإن المسعودى لا يحدثنا عنها، وإنما اقتصر فى وصفه على الزنوج فذكر أنهم يعيشون فى إقليم يمتد مسافة ألفى وخمسمائة فرسخ على الساحل صوب الجنوب فى المنطقة الممتدة فيما يعرف حاليا بالقرن الإفريقى شمالا إلى موزمبيق جنوبا. ولعل المسعودى كان أول من أدرك أن الزنوج ليسوا أمة واحدة وإنما هم قبائل شتى وشعوب مختلفة. وفيما يبدو أن المسعودى قد وصل إلى أقصى منطقة وصل إليها العرب، فقد ذكر أنه

(١) بازل دافيدسون (مترجم) : إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ص ٢٢٠ - ٢٢٥.
(٢) المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر، جـ ١ ص ص ٣٢٨ - ٣٣٢، نشر دار الرجاء - القاهرة.

وصل إلى أقاصى بلاد الزنج وإليها تقصد المراكب العمانية والسيرافية، وهى غاية مقاصدهم فى أسافل بحر الزنج، وحدد بلاد سفالة بأنها أقاصى بحر الزنج وأقاصيه بلاد واق الواق، وهى أرض كثيرة الذهب كثيرة العجائب خصبة حارة لم يذهب أحد من قبله ولا من بعده من الرحالة العرب خلال العصور الوسطى وراء هذه المنطقة، والأرجح لدينا، فيما يقرره كثير من الباحثين هو أن العرب لم يجدوا بعد سفالة ما يسافرون من أجله فلم يكلفوا أنفسهم مشقة بعد هذه المنطقة، إذ كانت سفالة تمدهم بكل ما تستطيع مراكبهم أن تحمله من عاج أو ذهب أو رقيق[1].

وقد بدأ المسعودى حديثه عن شرق إفريقيا بالأسطورة القديمة عن الهجرات الأولى التى قام بها أبناء كوش، وكيف اتجهوا يمينا بين الشرق والغرب وسكنوا الجزء الشرقى من إفريقيا والجنوب الشرقى، وكونوا شعوب البجة والنوبة. أما الزنج فهم الذين ثابروا وحدهم سيرهم جنوبا وراء النيل الأعلى، وهم الذين فيما يقول المسعودى، اتخذوا دار مملكة وملكوا عليهم ملكا سموه وقليمن، وهى سمة ملوكهم فى سائر الأمصار. ولعل أهمية كتابات المسعودى بصدد ذلك أنها تحدثنا عن أول دولة للزنج الخلص، وهى غير سلطنة الزنج التى تأسست فى القرن العاشر الميلادى، واتخذت من مدينة كلوة عاصمة لها[2]. وقد ذكر المسعودى أن الزنوج يقتلون ملكهم حين يجور عليهم، وأن وقليمن معناها ابن الرب الكبير الذى عندهم مالك السموات والأرض ويسمونه مكلنجلو «ويركب وقليمن - وهو يملك ملوك سائر الزنج - فى ثلاثمائة فارس،»ودوابهم البقر وليس فى أرضهم خيل ولا إبل ولا يعرفونها وكذلك لا يعرفون الثلج والبرد»، كذلك أشار المسعودى إلى غنى المملكة بالذهب، وأن الزنوج بنوا عاصمتهم فى أقصى الجنوب لتكون على مقربة من مناطق استخراجه وأنهم يصدرونه بكميات وافرة[3]. ولعل المسعودى

---

(١) جمال زكريا قاسم : المصادر العربية لتاريخ شرق إفريقيا - مجلة الجمعية التاريخية المصرية مجلد ١٤ ص ص ١٦٩ - ٢٣٠.

(٢) انظر الفصل الثانى.

(٣) المسعودى : مروج الذهب جـ١ ص ٢٣٢.

يكون بذلك أول من كتب عن مناجم الذهب التى تشتهر بها مناطق الروديسيات فى أواسط إفريقيا (زامبيا ومالاوى حاليا)، ولكن المسعودى لا يحدثنا بوضوح تام أين كانت عاصمة الوقليمن، ولا فى أى سنة أنشئت؟ وعلى أى حال فمن المستبعد أن تكون هذه العاصمة فى سفالة كما أشار إلى ذلك فى بعض المواضع لأنها كانت محط تجار العرب، والأرجح كما يؤكد جيان Guillain استنادا على ما كتبه ابن سعيد بعد مائتى عام من رحلات المسعودى أن عاصمة الوقليمن فى سنا، وربما كانت هى نفسها المدينة التى اكتشفها البرتغاليون والتى تقع على بعد مائة وخمسين ميلا من الساحل بعد مصب الزمبيزى وبنوا فيها قلعة من أهم قلاعهم. وقد أشاد المسعودى بمهارة الزنوج فى أشغال المعادن وفى التجارة والزراعة أيضا - حيث ذكر بعض محصولاتهم - وفى صيد الأفيال لعاجها النفيس، وأنهم حريصون على الحديد أكثر من حرصهم على الذهب حيث يتخذون من الحديد حليهم أما الذهب فيصنعون منه سلاسل دوابهم، ولعل ذلك لكثرة إنتاجهم منه. كما وصفهم بأنهم أهل خطابة وفصاحة بلغاء فى أحاديثهم[1]. ويقول المسعودى فى اختصار جامع: «والزنج مع كثرة اصطيادهم من الفيلة وجمعها لعاجه غير منتفعة بشىء من ذلك فى آلاتها وإنما تتحلى الزنج بالحديد بدلا من الذهب والفضة»، ثم يشير إلى ما يزرعه الزنوج وما يأكلونه فيقول : «والغالب على أقوات الزنج الذرة ونبات يقال له الكلارى ويشبه القلقاس، ومن غذائهم أيضا العسل واللحم، وللزنج جزر عدة قريبة من الساحل ينتفعون بما تنتج من فواكه، ويحبون الخطابة وفن الكلام، ولغتهم تعين على ذلك حيث يقوم فى القوم منهم رجل تقى يحثهم على طاعة الله والامتثال بأوامره، وينذرهم بالعقاب الأليم إن لم يخضعوا لأوامره، ويذكرهم فى أكثر الأحيان بما حل بأسلافهم من خراب حين نسوا كلمة الله[2]».

وقد ركز المسعودى فى حديثه عن شرق إفريقيا على جزيرة قنبلو ذكر عنها أنها جزيرة حارة فيها قوم من المسلمين بين كفار الزنوج، وكلهم فى حكم أمير مسلم إلا أن لغتهم زنجية، وتتردد عليها المراكب العمانية، وأشار إلى أنه وصل إلى

(١) المسعودى : مروج الذهب جـ ١ ص ص ٣٣٣ - ٣٣٤.
(٢) نفسه : ص ٣٣٣.

قنبلو في رحلته من مدينة سنجار مع جماعة من البحارة السيرافيين، ثم عاد في عام ٤ - ٣هـ من جزيرة قنبلو إلى عمان. ويبدو من كتابات المسعودي أن العرب كانوا قابضين على زمام الملاحة في المحيط الهندي وخاصة في الجزء الغربي منه الذي يتصل بسواحل شرق إفريقيا[١]. وقد حدد المسعودي تاريخ استقرار المسلمين في قنبلو بقرن ونصف قرن قبل رحلته إذ قال إن المسلمين غلبوا على هذه الجزيرة وذلك في بدء الدولة العباسية. ولكن التاريخ الذي ذكره المسعودي لا يكاد يوافق تأسيس أية إمارة عربية أو هجرة ملحوظة إلى شرق إفريقيا؛ ولعله يكون قد تجاوز في تحديده بضع سنوات من نزول العرب بهذه الجزيرة خلال هجرة الزيديين إلى ساحل شرق إفريقيا، وإذا صح هذا التجاوز، وهو على أية حال لا يتعدى سنوات قليلة، فإننا نستطيع أن نرجع سبب نزول العرب في جزيرة قنبلو بأنه كان نتيجة هجرة الزيديين إلى المنطقة. على أن الموضوع الذي أثار الجدل بين كثير من الباحثين هو أية جزيرة كان يعنيها المسعودي بجزيرة قنبلو؟. حقيقة أن المسعودي وضع بعض التحديدات الجغرافية الخاصة بموقع هذه الجزيرة؛ ولكن نظرا لكثرة عدد الجزر الموجودة على مقربة من ساحل شرق إفريقيا فإننا لا نستطيع أن نحدد تحديدا قاطعا أية واحدة منها، وإن كان المستشرق الفرنسي Reinaud رينو يميل بأن تكون جزيرة مدغشقر هي الجزيرة المقصودة بذلك؛ إذ إن التحديدات التي أشار إليها المسعودي تكاد تنطبق عليها إلى حد كبير[٢]. وإن كان ما يزال هناك اعتراض هام وهو : لماذا لم يحدثنا المسعودي عن عظم مساحة هذه الجزيرة إذا صح أن تكون قنبلو هي جزيرة مدغشقر التي كان يعنيها؟، أما القبطان جيان فيميل إلى اعتبار هذه الجزيرة إحدى جزر القمر، ويحددها بالجزيرة الكبرى على وجه خاص؛ وهي

---

(١) راجع في ذلك قنقلو حوراني : العرب والملاحة في المحيط الهندي، وكذلك آدم متز : الحضارة الإسلامية (مترجم) جـ ٢ ص ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) يميل بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن جزيرة قنبلو هي بعينها جزيرة مدغشقر استنادا إلى وجود كلمات عربية كثيرة في لغة مدغشقر مما يؤكد دخول الإسلام إليها. وقد اعتنق كثير من سكانها الدين الإسلامي وأثر العرب تأثيرا كبيرا في تكوين الجنس الملجاشي الذي يتألف أساسا من السكان الأصليين وشعوب الملايو، انظر :

Reinaud, Relation des Voyages Faits par Arabes et Persans al'Inde et de La Chine, Tome I p.p. 131 - 133.

جزيرة ياقوت أو الانجزيجة كما كانت تعرف فى ذلك الحين، والتى سيطلق عليها الإدريسى فيما بعد جزيرة الرانج. ولكن التحديدات التى أشار إليها المسعودى تختلف مع موقع الجزيرة خاصة من حيث تحديده أنها تقع على مسافة خمسمائة فرسخ من عمان إذ إنها فى الواقع تقع على مسافة أبعد من ذلك[1].

وهناك من يرى اعتبار جزيرة قنبلو هى جزيرة زنجبار، وعلى الرغم مما يستدل عليه من التاريخ المحلى لسلطنة كلوة أن العرب وصلوا إلى هذه الجزيرة قبل زمن طويل من رحلة المسعودى، إلا أننا لا نستطيع مع ذلك أن نزعم أن تكون قنبلو هى إحدى جزر بمبا أو مافيا أو زنجبار، لأننا سوف نصطدم مرة أخرى بالتحديدات التى أوردها المسعودى بالنسبة لموقع جزيرة قنبلو، والتى أكد فيها أن الجزيرة تبعد عن القارة مسيرة يوم أو يومين بينما هذه الجزر التى أشرنا إليها ترى من الشاطئ ولا تكاد تبعد عنه سوى سويعات قليلة، وإن كان الاعتراض الأكثر أهمية هو ما ذكره المسعودى أن هذه الجزيرة يسكنها مسلمون يتكلمون لغة الزنوج، ولما كنا نعرف أن العرب هم الذين تغلبوا على هذه الجزر فبطبيعة الحال كانوا يتحدثون اللغة العربية، ولهذه الأسباب لا يمكن اعتبار واحدة من هذه الجزر الصغيرة هى ما كان يعنيه المسعودى بجزيرة قنبلو، أما المستشرق الفرنسى فيران فإنه لم يقطع برأى معين مكتفيا باعتبار قنبلو إحدى الجزر التى تقع فى الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى[2]. وعلى الرغم مما ذهب إليه رينو فى أن تكون جزيرة قنبلو هى المقصودة بجزيرة مدغشقر إلا أننا لا نميل إلى الأخذ برأيه مفضلين الأخذ برأى جيان - وهو ربان سفينة - الذى كان على علم بطبيعة الحال بفنون الملاحة إذ أكد أنه لا يمكن الوصول إلى جزيرة مدغشقر فى زمن المسعودى إلا بالوصول أولا إلى جزيرة القمر، فكيف لم يحدثنا المسعودى عن تلك الجزيرة؟، ومن ناحية أخرى إن جزيرة مدغشقر كان لها لغة خاصة بها تختلف عن لغة الزنوج، وذلك اعتمادا على أبحاث فيران، ثم إنه لا يمكن التسليم بفتح المسلمين لجزيرة كبيرة كهذه وتغلبهم

---

(١) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ٩٣ - القاهرة ١٩٢٧.

(٢) Ferrand, Documents Historiques et Textes Geographiques Arabes, Persans et Turks relatif a l'Extreme Orient de XIIIe aux XVIIe siecles Tome I p. 91 Paris 1913.

عليها فى وقت بدء هجراتهم إلى المنطقة. وأخيرا فإن المسعودى على الرغم من أنه قدم معلومات هامة عن شرق إفريقيا إلا أنه لم يذكر لنا شيئا عن أحوال المناطق التى حدث فيها احتكاك مباشر بين العرب والمناطق الساحلية التى وصل إليها. ومما لا يقبله المنطق بطبيعة الحال أن يكون المسعودى قد قام برحلاته العديدة بقصد مشاهدة جزيرة قنبلو دون سواها، أو أن السفن التى كانت تحمله لم ترس على جهة من الجهات غيرها واكتفى بإيراد الروايات التى سمعها من البحارة عن البلاد الداخلية،وخاصة أننا لا نعتقد أن يكون قد تعمق فى الداخل كثيرا[1]. على أنه يمكننا أن نصل إلى تعليل منطقى وهو أن المسعودى لعدم اتجاهه إلى دراسة الجهات التى مر بها لم يهتم بإبراز المراكز والإمارات التى أسسها العرب، أو التى وصلوا إليها على الساحل منذ عهد بعيد قبل بدء رحلاته إلى هذه المنطقة، وإن كان ذلك مما يستدعى الأسف الشديد، لأن الزمن الذى وصل فيه المسعودى إلى شواطئ شرق إفريقيا كان عهدا لتأسيس عدة مدن وإمارات عربية إسلامية صارت فيما بعد من أهم مراكز هذه الشواطئ وأرفعها شأنا، كما أن المسعودى لم يحاول - وكان ذلك لسوء الحظ أيضا - أن يضع صورة واضحة عما شاهده بنفسه أو يروى تجاربه الخاصة إذ إنه لو فعل ذلك لكان من المؤكد أن يأتى لنا بأخبار أوفى، وإنما اكتفى المسعودى بذكر ما توارد إليه من أحاديث البحارة الذين كانوا يصلون إلى تلك المناطق، ولو لم يذكر المسعودى صراحة أنه شاهد بنفسه بعض مناطق شرق إفريقيا لجاز لنا أن نتشكك فى أنه لم يشاهد هذه البلاد مشاهدة العيان، ومع ذلك فإن ما أورده المسعودى كان يمكن أن يكون أكثر جلاء لو أن مصنفاته الكبرى لم تمسها يد الضياع، ونخص منها كتابيه الكبيرين «أخبار الزمان ومن أباده الحدثان» الذى كان يقع فى أكثر من ثلاثين جزءا، و«الكتاب الوسيط» إذ إن هذين الكتابين مع الأسف لا نعرفهما إلا من خلال اقتباسات ضئيلة ليست بذات أهمية وردت فى بعض المصنفات الأخرى؛ بينما لا يوجد لدينا من مؤلفات المسعودى سوى كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر» السابق إشارتنا إليه، وهو أكثر مؤلفاته انتشارا وإيجازا، كما يوجد من تراثه المتبقى أيضا كتاب بعنوان «التنبيه والإشراف»، ومادته جغرافية فى معظمها، بينما ضاعت مؤلفاته الأخرى بسبب ضخامة حجمها وقلة

---

(1) Freeman - Grenville, op. cit., p. 40.

انتشارها[١]، وعلى الرغم من أهمية كتابات المسعودى إلا أنها لم تخل من العيوب المعهودة فى تأليف معظم الجغرافيين والرحالة العرب خلال ذلك العهد، ومن تلك العيوب الاستطراد ونقل الخرافات والأخبار السطحية دون تحقيقها تحقيقاً علمياً سليماً. ولا يقتصر أثر المسعودى على إمدادنا بمعلومات عن إفريقيا تضيف شيئاً إلى المادة المتجمعة لدينا من المصنفات السابقة، ولكن تأتى أهمية كتاباته فى تأثيرها على الكتاب الآخرين الذين أتوا من بعده، والذين تتعمق بهم معرفتنا عن إفريقيا[٢]. وكما سبق أن لاحظنا أن المسعودى كان يركز كثيرا على شرق إفريقيا، أما عن السودان الغربى فقد اقتصر عند حد الإشارة إلى تجارة الذهب التى ذكر عنها أنها تجارة غريبة ملفتة للنظر[٣].

وبعد المسعودي يبرز أمامنا الإصطخرى الذى عاش فى النصف الأول من القرن الرابع الهجري؛ وله كتابان أحدهما عرف بكتاب الأقاليم، والآخر بالمسالك والممالك، وقد اعتمد الإصطخرى فى وضعه لهذين المصنفين على رحلاته فى طلب العلم والمعرفة فى الآفاق الإسلامية، وقد زود كتابه الأول ببعض الخرائط، أما كتابه الثانى فقد عنى فيه بتحديد بعض الممالك الإسلامية، من ذلك ما ذكره عن بلاد السودان التى وصفها بأنها «بلدان عريضة وليس فى أقاليم السودان من الحبشة والنوبة والبجة وغيرهم إقليم أوسع منه ويمتدون إلى قرب المحيط مما يلى الجنوب ومما يلى الشمال على مفازة تنتهى إلى مفاوز مصر من وراء الواحات ثم على مفاوز بينها وبين أرض النوبة ثم على مفاوز بينها وبين أرض الزنج وليس لها اتصال بشيء من الممالك والعمارات إلا بدولة المغرب لصعوبة المسالك بينها وبين سائر الأمم»[٤].

ومن الجغرافيين الذين اهتموا بإفريقيا أبو القاسم محمد بن حوقل الذى ظل يتجول فى البلاد الإسلامية قرابة ثلاثين عاما، وقد زار ابن حوقل مصر ووصف الواحات الداخلة والخارجة، وعرض لأهم مدن شمال إفريقيا كبرقة

(١) كراتشوفسكي : تاريخ الأدب الجغرافى عند العرب - القسم الأول ص ١٧٨.
(٢) زكى محمد حسن : الرحالة المسلمون فى العصور الوسطى ص ٣٧ - ٣٨.
(٣) Bovill, The Golden Trade of the Moors p. 11 London 1968.
(٤) الإصطخرى : المسالك والممالك، تحقيق الحينى، القاهرة ١٩٦١، ص ٣١.

وإجدابية وسوسة وتونس، كما عرض وصفا للطريق التى سلكها من القيروان إلى تاهرت.

ويقال إنه التقى بالإصطخرى فى إحدى رحلاته لطلب العلم فطلب منه هذا أن يراجع كتابه المسالك والممالك ففعل، ولكنه ما لبث أن أخرج كتابا بنفس الاسم اعتمد فيه على ما كتبه الإصطخرى فى كتابه، ولذا يلاحظ أن كتابى الإصطخرى وابن حوقل يحتويان على نفس المادة بل على نفس عدد الفصول الأمر الذى سبب لبعض الباحثين الكثير من الخلط بين عمل كل منهما. وقد اشتهر كتاب ابن حوقل باسم صورة الأرض أورد فيه بعض المعلومات التفصيلية عن القسم الشمالى من شرق إفريقيا وخاصة مناطق الحبشة والنوبة، وعلى الرغم من أنه لم يتعرض للقسم الجنوبى إلا بإشارات ضئيلة حيث ذكر أنه من المستحيل السفر إلى بلاد الزنج لحرارتها الشديدة، إلا أننا مع ذلك نلحظ شيئا هاما وهو إشارته إلى بعض الشعوب البيضاء التى تتاجر معهم، وإن كان قد اكتفى عند حد الإشارة إلى ذلك، وهذا ما يستوجب الأسف الشديد. وعلى أى حال فقد تركزت معلوماته عن إفريقيا شمالى خط الاستواء من بحر القلزم شرقا إلى المحيط الأطلسى غربا، ومن ساحل إفريقيا الشمالى إلى بلاد السودان، والملاحظ أن ابن حوقل لم يصنف كتابه على هيئة رحلة وإنما جاء أشبه بمصنف جغرافى لم يكتف فيه بوصف البلاد فقط وإنما حدد طرقها ومسالكها، كما تخلل كتابه خرائط جغرافية ليست على درجة كافية من الدقة.

وتعتبر رحلات ابن حوقل من الرحلات الهامة التى قام بها العرب فى إفريقيا خلال القرن العاشر الميلادى، أشار فيها إلى بلاد الزنج وإن كان لم يسهب كثيرا فى وصفه لتلك البلاد، إلا أنه أكد غناها بمعدن التبر، كما أشار إلى بحر القلزم ومن يسكن جزائره من البجة والأحباش، كما تحدث عن ممالك النوبة المسيحية، وذكر عن النوبة أنها بلد أوسع من الحبشة يخترقها نيل مصر «أهلها نصارى يقترب ألوانهم من العرب، وأهلها أهل سلم وليست بدار حرب، وهى بلد عامر خصيب، من أحسن مدنها نواحى علوة، وفى أعلاها نهر يجرى من الشرق يعرف بأور يصب فى النيل». ومما يستلفت النظر زيارة ابن حوقل لمصر ووصفه لبعض الطرق التى تخترقها كالطريق الواصل من الفسطاط إلى الإسكندرية مارا بدمياط وتنيس، والطريق من الفسطاط إلى بلبيس وفاقوس ثم الرماح، كما تحدث

وتعتبر كتابات ابن حوقل أول كتابات تصل إلينا تتناول بشيء من التفصيل المناطق الداخلية من غرب إفريقيا؛ فقد زار كمبي عاصمة غانا وشاهد نهر النيجر يتدفق تجاه الشرق مما أدى به إلى الاعتقاد خطأ بأنه نهر النيل، وأكد ابن حوقل أن زعماء أودغشت لديهم صلات كثيرة بمملكة غانا أغنى ممالك العالم لما في بلادها من التبر. على أنه لم يركز كثيرا على وصف البلاد التي تقطنها الشعوب السوداء في غرب إفريقيا أو غيرها من المناطق المدارية الأخرى فكما يقول إن حبه الطبيعي للحكومة المنظمة هو الذي دفعه لتجنب ذكر أي شيء عنهم[٢]، ولكنه يورد بعض المعلومات عن شعوب البجة والنوبيين والأحباش لأن لديهم، كما يقول، بعض مظاهر المدنية والوعي الديني الناتج عن قرب بلادهم من البلاد الأكثر تقدما، فيذكر عن البجة أنهم أشد سوادا من الأحباش وأنهم لا يمتلكون قرى ولا مدنا ولا أراضي زراعية. ويذكر عن بلاد الحبشة أنها بلاد جافة يوجد فيها قليل من المباني ومساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، وأن جلود النمور وغيرها من الجلود التي تشترى من اليمن تأتي من هذه البلاد، بينما يذكر عن النوبة أن سكانها نصارى وأن بها من المدن والعمارة أكثر من الحبشة؛ كما أن نيل مصر يخترق هذه البلاد إلى أن يخرج منها إلى أرض الزنج ثم يتجاوزها إلى برارى يتعذر مسالكها.

وبعد ابن حوقل يطالعنا المقدسي (٣٣٥ هـ - ٩٤٧م) في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ويعد المقدسي من أعظم الجغرافيين العرب في القرن العاشر الميلادي اقتصر في كتاباته على وصف الأقاليم الإسلامية ولم يتعرض لوصف الأقاليم التي يسكنها غير المسلمين، وكتب عن مزايا كتابه أنه جمعه بعد جولاته العديدة في البلدان ودخوله أقاليم الإسلام ولقائه مع العلماء، على أننا لا نجد مما أورده في مصنفاته ما يمكن أن نضيفه إلى معلوماتنا عن شرق إفريقيا خلال هذه الفترة؛ فالمقدسي لم يذكر أكثر من أن الجزء الغربي من المحيط الهندي يبدأ بعدن وينتهي ببلاد الزنج، وهم غير الزنوج الذين عرفوا في الهند[٣].

ومن الجغرافيين الذين كتبوا عن إفريقيا في أواخر القرن العاشر الميلادي محمد التاريخي الأندلسي المتوفى عام ٩٧٣م ألف كتابا في وصف إفريقيا والمغرب،

---

(١) Bovill, op., cit, p.p. 61 - 62.

(٢) Ibid. p. 62.

(٣) Ferrand, Documents Historiques et Textes Geographiques. Tome I p. 117 Paris 1913.

ومن الجغرافيين الذين كتبوا عن إفريقيا فى أواخر القرن العاشر الميلادى محمد التاريخى الأندلسى المتوفى عام ٩٧٣م ألف كتابا فى وصف إفريقيا والمغرب، وكان هذا الكتاب من أكبر المصادر التى اعتمدها عبد الله بن عبد العزيز الذى عرف بأبى عبيد، وعرف أكثر بكنيته البكرى، فى كتابة مصنفه الفريد المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وكتابات البكرى عن أقاليم السودان الغربى تشكل أول محاولة لوضع مسح عام للمنطقة. ولا ندرى ما إذا كان البكرى قد زار غرب السودان أم أنه اكتفى بالأخذ عمن سبقه، ولكن المهم أنه لا غناء عن مرجعه القيم الذى جمع فيه كل ما وصل إليه علمه من وصف دقيق مثير لمملكة غانا، ولم يترك شيئا إلا وتصدى له بالتحليل والدراسة، وساعده على ذلك سعة أفقه وقراءاته الكثيرة للسجلات العربية التى حفلت بها مدينة قرطبة التى كانت مصدرا لا ينضب لأخبار غرب إفريقيا فى ذلك الحين[1]. وقد ذكر البكرى أن بمدينة غانا حيين، واحد للمسلمين به اثنا عشر مسجدا وعدد من الفقهاء وأهل العلم، وهذا يوضح لنا نتيجة اتصال المسلمين بشعوب غرب إفريقيا، وما أحدثه ذلك الاتصال من نشر للدين الإسلامى، أما الآخر فهو مقر الملك، وإلى جانب القصر أنشئ مسجد كبير ليؤدى فيه زوار الملك من المسلمين صلاتهم، الأمر الذى يشهد بظهور رعية مسلمة وفيرة العدد كانت تعمر هذا العدد الوفير من المساجد.

وقد ترك لنا البكرى الكثير عن مدينة كمبى عاصمة غانا، واعتمد فى كتابته عن العاصمة على المعلومات التى أمده بها أحد التجار المغاربة، ونلحظ فى حديث البكرى عظمة البلاط والازدهار التجارى والعسكرى، فقد ذكر أن بمقدرة ملك غانا أن يجند للحرب مائتى ألف مقاتل منهم أربعون ألفا مسلحون بالسهام والأقواس، والباقى بالحربات. ولا شك أن البكرى كان يتلقى الكثير من أحاديث الرحالة والمغامرين الذين كانوا يضيفون عليها قدرا من الخيال والمبالغة، وإن كان البكرى أحلق من أن يفوت عليه ذلك. ولعل ما أعانه فى كتاباته عن غرب إفريقيا أنه كتب عقب غزوة ابن ياسين والى المرابطين، وكانت غزوته هذه ذات أثر بعيد فى تقريب غرب إفريقيا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفى كتابات البكرى الشىء الكثير

(1) Bovill, The Golden Trade of the Moors, p. 62

عن مملكة غانا وعوائد أهلها وغناها بالذهب وأهم مراكز استخراجه وتحديد طرق الاتصال بها وبغيرها من المدن، كما نجد فيها إشارات كثيرة عن محاولات المرابطين اختراق الصحراء من أجل الوصول إليها، كما تعرض أيضا لمدن الشمال الإفريقى كطرابلس والقيروان وتونس ووهران وطنجة وسبتة وفاس وسجلماسة وإغمات واتصال بعضها ببعض والمسافات التى تفصل بينها[1].

كذلك يبرز لدينا فى أواخر القرن العاشر الميلادى الحسن بن محمد المهلبى، وهو عالم مصرى، كان يعاصر الخليفة الفاطمى العزيز بالله،وضع بعد زيارته لبلاد السودان كتابا فى الطرق والمسالك (٩٨٥م) امتاز بأنه أول كتاب عنى بوصف أقاليم السودان الغربى وصفا دقيقا، ولكن مما يؤسف له أن ذلك الكتاب لم يصل إلينا[2].

وفى القرن الحادى عشر الميلادى، وقبل أن نصل إلى مصنفات الإدريسى، وهى من المصنفات العربية الهامة التى عنيت بإفريقيا، لا نجد سوى البيرونى فى كتابه الآثار الباقية عن القرون الخالية، ونلحظ فى كتاباته اهتمامات واضحة بالساحل الشرقى لإفريقيا حيث ذكر أن الساحل والجزر الجنوبية المتاخمة له تسكنه قبائل متفرقة من الزنوج، كما أشار إلى جزيرة واق الواق واعتبرها إحدى جزر القمر، ووصف سكانها بأنهم سود يغلب عليهم البياض وأنهم يعتنقون عقيدة الهنود[3]، كما تحدث عن النشاط التجارى الذى كان قائما بين سفالة والهند والصين، وإن كان لم يعطنا معلومات مفصلة عن دور العرب فى تلك التجارة. وقد أشار إلى الجزء الغربى من المحيط الهندى الذى أطلق عليه بحر البربر وحدده من مضيق عدن فى الشمال إلى سفالة الزنج فى الجنوب، وذكر أن المراكب لا يمكن لها أن تتجاوز سفالة، لعظم المخاطرة فيما يليها[4]، وفيما يبدو أنه قد

---

(١) أبو عبيد البكرى : كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من الكتاب المعروف بالمسالك والممالك طبعة الجزائر ١٩١١.

انظر ذكر بلاد السودان ص ١٧٢ وما بعدها.

(٢) زكى محمد حسن : الرحالة المسلمون فى العصور الوسطى ص ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) انظر البيرونى نقلا عن :

Gabriel Ferrand, op. cit., Tome. I p. 163.

(٤) كراتشكوفسكى : الأدب الجغرافى عند العرب، القسم الأول ص ٢٤١.

توافرت للعرب معلومات عامة عن ساحل شرق إفريقيا الشرقى إلى ما يقرب من خط العرض ٢٠° جنوبا، أما عن البلاد الواقعة إلى الجنوب من ذلك فقد كانت فكرة العرب عنها بصفة عامة تستند على الحدس والتخمين، ولو أن علمهم بالكوارث التى كانت تتعرض لها السفن تشير إلى معرفتهم بطريق غير مباشر بمضيق موزمبيق الذى أسموه فى بعض كتاباتهم بجبل الندامة[1].

ولاشك أن المعلومات التى أوردها المصنفون العرب والمسلمون سواء من وصلت إلينا كتاباتهم أو من فقدت مدوناتهم، قد استفاد منها الإدريسى فى القرن الثانى عشر الميلادى واعتمد عليها فى وضع كتابه وخريطته المعروفة.

والإدريسى جغرافى عربى (١١٠٠ / ١١٦٦م) أقام فى صقلية فى الفترة من ١١٣٨ حتى وفاته ١١٦٦م[2]، فى بلاط الملك روجر الثانى Roger II أحد ملوك النورمان، وقد عرف الكتاب الذى وضعه بكتاب روجر أو الروجارى، وأسماه نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ولابد أن معاصرى الإدريسى قد ساءهم دخوله فى خدمة أمير كافر. وخاصة أن الوقت كان وقت حروب صليبية، ولاشك أنه لعدم موافقة بنى قومه كان سببا فى أن المعلومات المتعلقة بحياته قليلة فى جملتها[3]. والثابت أن الإدريسى قضى ردحا من حياته الأولى مترحلا فى إسبانيا وإفريقيا وآسيا الوسطى، وكان روجر مهتما بجمع المعلومات المتعلقة بالعالم والتى كان قد استحوذ على مادتها فأخرج منها الإدريسى عمله الضخم المعروف بكتاب روجر[4]. وقد أخذ الإدريسى الكثير من مادته من الكتب الجغرافية السابقة عليه، وكذلك من التقارير التى كان يتلقاها من المسافرين والتجار، هذا فضلا عن المناطق التى ارتحل إليها بنفسه فى إفريقيا، وكانت فى منطقة الشمال الإفريقى على وجه التحديد، إذ لم يعرف عن الإدريسى أنه قد وصل فى رحلاته فى إفريقيا إلى أبعد من ذلك، ولكننا نجد فى كتاباته إشارات عن مدن شرق إفريقيا على الرغم من

(١) المصدر السابق ص ٢٤٩.

(٢) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية عن شرق إفريقيا، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٣) Bovill, op. cit., p. 16

(٤) انظر مادة الإدريسى فى دائرة المعارف الإسلامية، ولمزيد من التفصيل عن ترجمة الإدريسى يمكن الرجوع إلى محمد عبد الغنى حسن : الشريف الإدريسى، سلسلة أعلام العرب رقم ٩٧.

أنه لم يورد لنا معلومات وافية عن هذه المدن، ويبدو أنه لم يهتم اهتماما كافيا بالاستعلام عن تلك البلاد، ومع ذلك فإن أهمية كتاب الإدريسي فيما يختص بشرق إفريقيا أنه يكاد يكون أول المصادر التي تحدثت عن مدن الساحل وجزره، من ذلك كلوة التي ذكر عنها أن لها تجارة هامة مع سفالة وماليندة التي وصفها بالازدهار. ومما يستلفت النظر أن الإدريسي لم يرحل إلى شرق إفريقيا - كما فعل المسعودي - ولكنه استمع كثيرا وقرأ أكثر فأتى بدقائق مفصلة عن هذا الإقليم. وقد انتهى من تأليف كتاب نزهة المشتاق في عام ١١٥٤م، وفي العام التالي قام بوضع خريطة للعالم استجابة لطلب روجر.[1] ولاشك أن الفترة التي وضع فيها الإدريسي كتابه كانت فيها تجارة العرب مع شرق إفريقيا مزدهرة ازدهارا كبيرا، على أن الإدريسي لم يعن بتجارة العرب في الذهب والعاج والرقيق لأن هذه التجارة كانت معروفة في العالم العربي التجاري؛ وإنما انصرف إلى الحديث عن تجارة جديدة وهي تجارة الحديد. كما نلاحظ أيضا تغير أوجه الحياة في شرق إفريقيا منذ رحلة المسعودي إليها في النصف الأول من القرن العاشر إلى كتابات الإدريسي في النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي، فماليندة التي لم تحظ من المسعودي حتى بذكر اسمها لأنها لم تكن تعنيه في شيء لعدم أهميتها أصبحت في زمن الإدريسي مدينة الزنج، يحدثنا الإدريسي عنها فيقول إن الزنوج يمتلكون فيها مناجم الحديد ويستخرجونه ويتاجرون في المطاوع منه ويربحون من تجارتهم هذه أرباحا كبيرة، كذلك تحدث عن ممبسة واشتغال أهلها بتجارة الحديد أيضا مما يدل على الصلات التي كانت قائمة بين شعوب الداخل ومن يفد على الساحل من التجار العرب وغيرهم، وخاصة من الهنود إذ كانت السيوف تصنع في الهند من الحديد المتحصل عليه من شرق إفريقيا.

ومما يستلفت النظر أن هناك بعض مواقع ذكرها الإدريسي لا تزال موجودة على الخرائط الحالية ولو بالتقريب كبراوة وماليندة وممبسة، ومنها ما اندرست معالمها ولا تزال تخضع لعمليات الكشف والتنقيب[2]. وقد أكد الإدريسي العلاقات

(١) Johnston, Hary, A History of the Colonization of Africa by Alien Races. Cambridge, 1913, p. 299.

(٢) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة (مترجم) بيروت ١٩٦١

التى كانت قائمة بين العرب وساحل شرق إفريقيا وإن كان قد قصر هذه العلاقة عند حدود التعامل التجارى دون أن يعتنى بدراسة الإمارات أو الممالك الإسلامية التى أنشأها العرب على ساحل شرق إفريقيا، ويقول الإدريسى بصدد ذلك أن جميع بلاد الزنج «بضاعتهم من الحديد وجلود النمور الزلجية وهى حمر لينة جدا، ينقلون أمتعتهم على رءوسهم وعلى ظهورهم إلى مدينتى ممبسة ومالبندة فيبيعون هناك ويشترون»[1].

وعلى الرغم من أهمية ما كتبه الإدريسى إلا أن المعلومات التى أوردها ليست وافية تماما، هذا فضلا عن أنه أخطأ عند ذكره مدينة براوة فذكر أنها لا تزال على وثنيتها، إذ قال إنها واقعة بطرف بلاد الكفرة، ولكن من المعروف أن الإسلام كان قد انتقل إليها فى زمن أسبق بكثير من كتابات الإدريسى، كما أنه لم يشر إلى كلوة إلا بإشارة عابرة مع أنها تأسست قبل مائتى سنة من مولد الإدريسى وبلغت فى زمنه أقصى درجة من الازدهار، وكانت جزر بمبا وصافيا وزنجبار تابعة لها، وهذه الجزر لم يذكرها الإدريسى أيضا، كما أنه لم يعرض لمدينة مقديشيو فى حين أنه ذكر بعض المدن التى كانت تابعة لها كبراوة وبركة، ويبدو أن الإدريسى لم يكن على دراية كافية بتلك الأماكن أو أنه لم يهتم بالاستعلام عنها اهتماما كافيا. ومع ذلك فإن الإدريسى يكاد يكون هو الجغرافى الوحيد الذى ذكر أسماء بعض مدن وجزر شرق إفريقيا فى حين لم يرد ذكرها عند غيره من المصنفين السابقين له باستثناء المسعودى إلا باعتبار أنها مجموعة من الجزر[2]،كما أن الإدريسى لم يقتصر عند حد الإشارة إلى أقاليم شرق إفريقيا ومدنها وإنما تعرض إلى غرب إفريقيا ولا سيما مملكة غانا، وطبقا لما يذكره الإدريسى كانت عاصمتها كمبى أكبر سوق فى السودان الغربى حيث اعتاد التجار من جميع أنحاء المغرب أن يجتمعوا فى أسواقها.[3] ومن الثابت أن المسلمين احتلوا مراكز عليا فى المملكة كالوزراء والكتاب، كما ذكر أن الخزانة الملكية كانت تحتوى على قطعة كبيرة الحجم من الذهب أصبحت مشهورة

---

(١) المصدر السابق ص ص ١٢ - ١٣.

(٢) Freeman - Grenville, Select documents on the East African Coast p. 41

(٣) عبد الرحمن زكى: المراجع العربية لتاريخ الإسلامى فى غرب إفريقيا ص ١٤.

فى العالم الخارجى، وفى القرن الرابع عشر الميلادى ذكر ابن خلدون بيعها من قبل أمير مسرف إلى بعض تجار مصر، وذكر أن وزنها بلغ أكثر من طن، وأوضح الإدريسى أن ذهب غرب إفريقيا كان يأتى من مركزين أساسيين هما التكرور فى الغرب وونجارا فى الشرق، وقد وصف فى أماكن كثيرة من كتابه ما كان عليه ملوك غانا من الثراء، كما وصف أحوال مالى والتكرور أكبر مدنها، وأكثرها تجارة، فكان يسافر إليها أهالى المغرب الأقصى بالصوف والقماش والخرز ويخرجون منها بالتبر والرقيق. كما أمدنا الإدريسى بكثير من المعلومات عن حالة المغرب العربى، وله وصف دقيق للمدن فى شمال إفريقيا وخاصة مدينة أغمات التى أكد اتصالها ببلاد السودان الغربى، كما أشار إلى طرق القوافل التى كانت تخرج منها، كما وصف مدينتى مراكش وفاس وصفا فريدا فى نوعه[1].

وفى منتصف القرن الثانى عشر الميلادى وضع سراج الدين أبو حفص عمر ابن الوردى مصنفا بعنوان خريدة العجائب وفريدة الغرائب. وقد اعتمد فيه بالنقل عن المسعودى، وقد ذكر أنه كلف من نائب السلطنة قائد قلعة حلب شاهين المؤيد أن يضع له دائرة مشتملة على دائرة الأرض توضح ما اشتملت عليه، فوضع هذا الكتاب، وقد وصف فيه ساحل شرق إفريقيا من جردفون إلى موزمبيق؛ ذكر أن سكانه جميعا من المسلمين فيهم القاضى والإمام، ونقل ما أورده المسعودى عن بلاد واق الواق وعجب لكثرة ما بها من ذهب حيث إن الزنوج يتخذون منه سلاسل دوابهم، أما أكابرهم فيصنعون منه لبنا يبنون بها بيوتهم[2]. ومما تجدر الإشارة إليه أنه يوجد اختلاط لسمى آخر لابن الوردى ظهر فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر والسنوات الأولى من القرن الخامس عشر ويدعى زين العابدين أبى حفص بن الوردى، وقد ظل كتاب الخريدة ينسب خطأ إليه.

أما فى القرن الثالث عشر الميلادى فيطالعنا ياقوت الحموى بمعجمه المعروف معجم البلدان، وقد عرف ياقوت بأسفاره التجارية العديدة، وكان يشتغل بتجارة الكتب وقد مكنه عمله هذا من جمع المادة العلمية اللازمة لمعجمه، على أنه لم يسجل لنا أخبار رحلاته وما وقع له من تجارب خلالها، ولا ريب فى أن ما شاهده

(١) نقولا زيادة : الرحالة العرب ص ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) راجع ابن الوردى : خريدة العجائب وفريدة الغرائب.

ياقوت في أسفاره العديدة وما جمعه من الخزائن كان خير عدة له في تأليف مصنفه الفريد الذي فرغ منه في عام ١٢٢٤م[١] بيد أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار ما أفاده ياقوت من رحلاته تحديدا دقيقا إذ إنه لم يعين الأقاليم الإفريقية التي زارها بنفسه وكتب عنها، وإنما نقل في معجمه عن كثير من الجغرافيين والرحالة مع أنه كان من أكثر العلماء طوافا في عصره. ويعتبر معجم البلدان من أهم المصنفات التي وضعها العرب في هذا الموضوع، ويوجد بهذا المعجم كثير من مدن شرق إفريقيا كمقديشيو والجب وكلوة، ولعل ياقوت كان أول من أشار إلى الشعب السواحلي، ويفهم ذلك من حديثه عنهم إذ أسماهم بشعب البربر «وهم غير البربر الذين بالمغرب هؤلاء سود يشبهون الزنوج، جنس متوسط بين الحبش والزنوج»[٢]، وفي تعريفه بمقديشيو ذكر أنها «مدينة في أول بلاد الزنج وأهلها كلهم غرباء ليسوا بسودان ولا ملك لهم وإنما يدبر أمورهم المتقدمون على اصطلاح لهم، وإذا قصدهم التاجر له أن ينزل على واحد منهم ويستجير به فيقوم بأمره ومنها يجلب الصندل والأبنوس والعاج هذا أكثر أمتعتهم وقد يكون عندهم غير ذلك مجلوب إليهم»، كما تحدث ياقوت عن كل من مدينة الجب وكلوة وسفالة وإن كان ما أورده عن هذه المدن لا يشكل إلا شذرات بسيطة، فقد ذكر عن الجب أنها مدينة قرب بلاد الزنج في أرض بربرة يجلب منها الزراعة وجلودها يتخذها أهل فارس نعالا. ولم يذكر عن كلوة إلا أنها موضع بأرض الزنج[٣]، كما لم يذكر عن الجهات الأخرى التي تقع على ساحل شرق إفريقيا أكثر مما أورده الإدريسي عنها، ومع ذلك فإن ما ذكره ياقوت يعد مهما رغم قلته، ويبدو أنه استقى معلوماته من التجار العرب الذين كانوا يذهبون إلى هذه الأقاليم لصلته بهؤلاء التجار وبرؤساء عمان بوجه خاص، كما أشار ياقوت إلى جزيرة مدغشقر وأطلق عليها جزيرة القمر[٤]، والواقع أن الجغرافيين العرب لا يتفقون على كتابة اسم هذه الجزيرة ولا على أصل اشتقاقها، فقد كتبه البعض ومنهم الإدريسي القُمُر بضم القاف والميم، وكتبه غيرهم، ومنهم

(١) زكي محمد حسن : الرحالة المسلمون في العصور الوسطى ص ص ١٥ ـ ١٦.
(٢) ياقوت الحموي : معجم البلدان جـ ٨، ص ١٧١، القاهرة ١٩٠٦.
(٣) المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٧٧.
(٤) راجع معجم ياقوت الحموي للتعرف على الأماكن التي أشرنا إليها.

ياقوت وابن سعيد بسكون الميم، ونسبوا اسم الجزيرة إلى قوم القمر الذين هاجروا إليهـا، أما ابن الوردى والبقوى فسميا الجزيرة باسم القمر بفتح القاف والميم، ويبدو أن العرب كانوا يعنون بها جزيرة مدغشقر. وإن كان هناك من يعتقد أنهم كانوا يعنون بها إحدى جزر القمر وخاصة أن وصف كل من الادريسى وابن سعيد لجزائر القمر من حيث طبيعة الأرض وعادات السكان لا يتيسر تطبيقه على جزيرة مدغشقر[1]، وقد أشار الادريسى إلى هذه الجزيرة وتحدث عن اختلاف أجناسها وتعدد شعوبها ولغاتها وعن غنى سواحلها بالعنبر، وأنه ليس هناك فى بحر الزنج جزيرة أكبر منها. وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى أن جزيرة مدغشقر وجزر القمر الأربعة لم ترد فى المصنفات العربية إلا نادرا.

كذلك تعرض ياقوت فى معجمه إلى ممالك السودان الغربى فذكر عن غانا أنها مدينة كبيرة فى جنوب بلاد السودان، كما تحدث عن إقليم مالى، فذكر عن التكرور أنها بلد تنسب إلى قبيل من السودان فى أقصى جنوب المغرب، كما تحدث عن التبر فذكر أنها من بلاد السودان وإليها ينسب الذهب الخالص وهى فى جنوب المغرب[2].

ومن المصنفين العرب الذين اهتموا بممالك السودان الغربى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى أحمد بن عبد المؤمن الشريشى ١٢٢٣م فذكر أن المدخل إلى هذه الممالك من سجلماسة، ومن سجلماسة إليها ذهابا مسيرة ثلاثة أشهر، ويوجد بها تجار كثيرون من المغرب.

وفى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى يبرز لدينا من المصنفين العرب ابن سعيد المتوفى ١٢٨٦م، وهو مؤلف جغرافى من غرناطة درس جغرافية بطليموس ووضع موسوعة هامة عرفت بجغرافية الأقاليم السبعة[3]، أورد فيها ما عرفه عن سواحل شرق إفريقيا مع ذكر لبعض مدنها كماليندة وممبسة ومقديشيو، وتحدث عن

---

(١) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا، ص ص ١٦١ - ١٦٢.
(٢) صلاح الدين المنجد : مملكة مالى عند الجغرافيين المسلمين ص ١٥.
(٣) انظر ابن سعيد فى المجلد الثانى من فيران، ص ٣١٦ وما بعدها.

Ferrand, Documents Historiques et Textes Geographiques Arabes, Persans et Turks relatif àl'Extreme Orient de VIIIe aux XVIIIe Tome 11, p. 316 ff., Paris, 1913.

هذه المدن مراعيا ترتيبها حسب موقعها الجغرافي من الشمال إلى الجنوب . وقد وضع موسوعته على نهج كتاب الإدريسي نزهة المشتاق في اختراق الآفاق[1].

وأهم ما في كتاب ابن سعيد ما ذكره من أن ملاحا عربيا يدعى ابن فاطمة دار حول إفريقيا من الغرب إلى الشرق، كما وصف سواحل السنغال، وذكر وجود جاليات هندية كبيرة العدد تعيش في جزيرة القمر[2]. كما أورد تفصيلات كثيرة عن تلك الجزيرة تطابق جزيرة مدغشقر إلى حد كبير مثل كونها طويلة عريضة طولها مسيرة أربعة أشهر وعرضها مسيرة عشرين يوما وأنها تحت حكم المسلمين[3].

وعلى الرغم من أن ابن سعيد كتب عن السودان الغربي إلا أنه من المؤسف أن كتاباته لم تصل إلينا كاملة، ولكن إذا قيمناها بالإشارات التي وردت عنها في أبي الفدا وابن خلدون وغيرهما فإن فقد مؤلفاته يعد ولاشك ضربة محزنة للعلم[4]، وعلى الرغم من أن الفاصل الزمني بين كتابات الإدريسي وابن سعيد لا يتجاوز مائة عام فإن التباين الكبير واضح في كتاباتهما، كما أننا نلاحظ بعض تغييرات من حيث أسماء المدن، ولا نستطيع أن نعلل هذا الاختلاف بسبب التغييرات التي حدثت في الساحل في مدة قصيرة نسبيا، وإن كان هناك في كتابات ابن سعيد مواقع كثيرة ورد ذكرها في الإدريسي.

وبعد وفاة ابن سعيد يسترعي انتباهنا مصنف جديد في تخطيط البلدان لزكريا ابن محمد المعروف بالقزويني، ويتضمن هذا المصنف بعض المعلومات المفيدة عن إفريقيا، وإن كان يتميز باتجاهه إلى العجائب، ويتضح ذلك من عنوانه «عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات»كما وضع كتابا آخر بعنوان «آثار البلاد وأخبار العباد» اقتصر فيه على ما نقله عن المسعودي بالنسبة لحديثه عن زنوج شرق إفريقيا، أما عن بلاد السودان فقد ذكر عنها أنها بلاد كثيرة وأرض واسعة ينتهي

---

(١) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا، ص ١٣٨ .

(٢) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي ـ تعليق شكيب أرسلان، ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٣.

(٣) انظر بعض الكتابات التي أوردها ابن سعيد في المجلد الثاني من فيران ص ٣١٦ وما بعدها.

Ferrand, Documents Historiques et Textes Geographiques.

(٤) Bovill, The Golden Trade of the Moors, p. 65.

شمالها إلى أرض البربر وجنوبها إلى البرارى وشرقها إلى الحبشة وغربها إلى البحر المحيط[1].

ومن أبرز المصنفين العرب فى القرن الرابع عشر الميلادى أبو الفدا إسماعيل سلطان حماة فى مصنفه المعروف، تقويم البلدان، الذى اعتمد فيه كثيرا على ابن سعيد،وقد تعرض فى مصنفه لكل من شرق وغرب إفريقيا، وأكد الروابط القائمة بين شمال إفريقيا وممالك السودان الغربى، فذكر أن المسافرين يقطعون الصحراء بين سجلماسة وغانا؛ وهى مسافة طويلة عريضة يكابدون فيها شدة العطش والوهج[2]. على أن أكثر ما أوضحه أبو الفدا فيما يتعلق بشرق إفريقيا حديثه عن الثلوج على القمم العالية فى الداخل (جبال كليمنجارو) قال إنه سمع بهذا ولا يكاد يصدقه[3]، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن العرب عرفوا مناطق فى داخلية القارة الإفريقية لم يصل إليها الأوربيون إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، ولم يقتصر أبو الفدا فى حديثه على زنوج شرق إفريقيا وإنما عنى بأخبار الزنوج الذين عاشوا فى البلاد العربية فقد ذكر أن جماعة من زنوج زنجبار أغارت فى عام ٢٥٦ هـ على الجزء الجنوبى من العراق وأنهم استولوا على مدينة البصرة ونهبوها. كما نقل عن النويرى أن جزءا من جيش الخلفاء العباسيين ببغداد كان مؤلفا فى القرن التاسع الميلادى من زنوج زنجبار[4].

وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين انصرف العرب عن الجغرافيا العلمية ووجهوا اهتماماتهم إلى الحديث عن العجائب وفى وصف الغريب من حيوان البر والبحر، ومن أهم الذين كتبوا فى العجائب شمس الدين أبو عبد الله

(١) زكريا القزوينى، آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٢٤، طبعة بيروت ١٩٦٠.

(٢) صلاح الدين المنجد، مصدر سبق ذكره ص ٢٧، انظر أيضا تقويم البلدان ص ١٣٧.

(٣) انظر كتابات أبى الفدا فى:

Reinaud, Relations de Voyages faits par les Arabes et Persans a l'Inde et de La Chine .Tome 11. p. 44.

وكذلك جيان: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ٧٣، كما يمكن الرجوع إلى مادة «أبو الفدا» فى دائرة المعارف الإسلامية.

(٤) انظر ما كتبه أبو الفدا عن تاريخ البصرة فى:

Reinaud, op. cit.,Tome 11. p. 44.

وكذلك جيان: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ٧٣.

الدمشقى فى كتابه «نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر»، وقد نقل الدمشقى بعض رواياته عن المسعودى؛ وفى فصل له عن بحر الزنج عدد جزائر كثيرة فيه منها جزيرة قنبلو التى عنى بها جزيرة مدغشقر[1]، ولدينا ـ بعد الدمشقى ـ عبد الرشيد ابن صالح الملقب بالبقوى، نسبة إلى باكو من ثغور بحر قزوين، وله كتاب «عجائب القدرة» أورد فيه بعض المعلومات عن جزيرة زنجبار ولكنه أسماها بنجويه ذكر عنها أنها جزيرة من بلاد الزنج وجميع السفن التى تتاجر مع هذه البلاد ترسو إليها وبذلك يمكن أن تعتبر جزيرة زنجبار من عداد الأمكنة التى ذكرها المصنفون العرب فى مصنفاتهم الجغرافية.

ويتميز القرن الرابع عشر الميلادى بثرائه فى مجال المعرفة العربية عن غرب إفريقيا، ففى خلال النصف الأول من ذلك القرن يطالعنا ابن فضل الله العمرى فى موسوعته الضخمة «مسالك الابصار» أورد فيها الشىء الكثير عن مملكة مالى فذكر أنها فى جنوب نهاية المغرب، ومتصلة بالبحر المحيط، وأنها تشتمل على أقاليم كثيرة، وبلاد مالى وغانا وما معها يسلك إليها من غربى صعيد مصر على الواحات فى طريق تسكنه طوائف من العرب ثم البربر يتوصل منه إلى مالى وغانا.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين الباحثين على أن العمرى يعد أعظم ما كتب عن مالى؛ إذ قدم وصفا مهما ودقيقا للمملكة وأقاليمها ومدنها وقبائلها وبناء دورها وأقواتها وثمارها وحيواناتها وعاداتها وتقاليد أهلها وعساكرها ومعادنها وصلات ملوكها بمن يجاورهم. وقد استقى معلوماته من أناس عاشوا فى تلك البلاد وعرفوا اخبارها، أو من أهالى البلاد أنفسهم أو ملوكهم الذين زاروا القاهرة أو من آخرين صحبوا هؤلاء الملوك[2]، وكثيرا ما يقتبس منه القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى ويأخذ منه فقرات كاملة.

وفى السنوات الأولى من النصف الثانى من القرن الرابع عشر يسترعى انتباهنا كتاب الرحالة العربى ابن بطوطة الذى سجل فيه رحلاته الكثيرة وأسماه

---

(١) لوثروب ستودارد: مصدر سبق ذكره، جـ ١ ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٢) العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، وتوجد مجلدات تحتاج إلى استكمال من هذا المصنف فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٥٦٨.

تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. وقد بدأ ابن بطوطة رحلاته في عام ٧٢٥ هـ قاصـدا الحج إلى مكة، وله ثلاث رحلات واسعة النطاق جاب فيها أكثر ما عرف في زمانه من بلاد،وقد طاف في رحلته الأولى شمال إفريقيا ثم بلاد الشام والهند والصين وأجزاء كثيرة من آسيا بينما طاف في رحلته الثانية ببلاد الأندلس. أما رحلته الثالثة فقد كانت في غرب إفريقيا ومجاهلها، وقضى في رحلاته هذه ما يقرب من الثلاثين عاما. وبعد أن فرغ من رحلاته استقر في مدينة فاس حيث أمر سلطانها كاتبه ابن جزّي أن يكتب ما يمليه ابن بطوطة عليه حيث انتهى من تسجيل هذه الرحلات في عام ١٣٥٦، والظروف التي تم فيها تدوين رحلات ابن بطوطة تجعلنا لا نتسى إذا ما قسونا في حكمنا عليه واتهمناه بالخيال أو عدم الدقة فيما كان يرويه أن كثيرا من اللوم الموجه إليه يمكن أن يكون ناشئا عن ابن جزّي، فأغلب الظن أن ابن بطوطة لم يدون مذكرات منتظمة؛ وإن كان قد دون شيئا فلا ريب في أنه قد أضاعه خلال تجواله[1].

وتعنينا رحلات ابن بطوطة في المناطق التي عرج فيها على أجزاء من القارة الإفريقية، فهناك رحلة قام بها في عام ١٣٣١م من زيلع إلى مقديشيو وممبسة وكلوة ولعله يكون أول المصنفين العرب الذين حدثونا بإفاضة عن الإمارات الإسلامية الهامة في شرق إفريقيا. ورحلات ابن بطوطة على الرغم من عدم دقتها إلا أنه لا غنى عنها بالنظر لاحتوائها على بيانات وافية منها ما يمكن الاعتماد عليه، وقد أورد لنا بتفصيل ثلاثة مراكز على الساحل الشرقي من إفريقيا هي مقديشيو وكلوة وممبسة، ذكر عن الأولى أن المسافة بينها وبين زيلع خمسة عشر يوما، وهي مدينة متناهية الكبر أفاض في الحديث عن نشاطها التجاري وأكد اتصالها اقتصاديا بمصر إذ تصنع فيها الثياب الرقيعة المنسوبة إليها والتي لا نظير لها ومنها تحمل إلى ديار مصر وغيرها، كما ذكر أن القاضي الذي استضافه في منزله أثناء إقامته بمقديشيو يدعى ابن البرهان، قال عنه إنه مصري الأصل، ويظهر من روايات ابن بطوطة مدى تحضر مقديشيو وأن سلطانها يجيد العربية وإن كان يتكلم (المقديشية)

---

(١) راجع مادة «ابن بطوطة» في دائرة المعارف الإسلامية.

ويظهر من وصفه لمقديشيو أنها قد وصلت إلى درجة كبيرة من التطور وأصبح لها أنظمة وتقاليد خاصة بها، ويتضح لنا ذلك فيما أورده من التقاليد المتبعة فى جلوس السلطان على العرش وما يحيط به من أمراء ووزراء ووجوه القادة كل حسب مرتبته، وأن الأطبال والأنفار والأبواق كانت تضرب عند جلوسه. كما يتحدث ابن بطوطة عن جلوس الفقهاء وذوى الرأى وكيفية نظرهم فى شكاوى الناس وتطبيقهم للشريعة الإسلامية، ثم يمضى فى وصف الحياة الاقتصادية ومدى ما وصلت إليه السلطنة من اتساع فى النفوذ ونمو مطرد فى التجارة، كذلك يحدثنا ابن بطوطة عن مدينة ممبسة وإن كانت المدة التى قضاها بها وهى ليلة واحدة لم تكن كافية بطبيعة الحال للتعرف عليها تماما أو للإطناب فى وصفها فلم يذكر عنها سوى أنها شافعية المذهب مساجدها مبنية من الخشب. أما عن كلوة، وذكرها بضم الكاف، فى حين ذكرها ياقوت بكسر الكاف ـ والأرجح أن تكون تسمية ياقوت هى الأصح لأن الجزيرة تشبه كلوة الإنسان[1] ـ فقد وصفها بأنها مدينة ساحلية عظيمة أكثر أهلها من الزنوج، وهى من أحسن المدن وأتقنها عمارة وكلها مبنية من الخشب وأهلها أهل جهاد لأنهم فى بر واحد متصل مع كفار الزنوج، ولكنه أشار إلى إسلام كثير من الزنوج وأن هؤلاء يغلب عليهم الدين والصلاح وينتمون إلى المذهب الشافعى.

كما تحدث ابن بطوطة عن سلطان كلوة، ويفهم من حديثه أن السلطنة كانت متصلة ببعض البلدان الإسلامية كالعراق والحجاز، ويظهر ذلك من حديثه عن السلطان أبى المظفر حسن وكان يكنى بأبى المواهب لكثرة مواهبه وكرمه، وقد ذكر عنه أنه كان كثير الغزوات على أرض الزنوج الكفار يغير عليهم ويأخذ منهم الغنائم حيث يخرج منها ويصرفه فى الأوجه المعينة فى كتاب الله ويجعل نصيب ذوى القربى فى خزانة على حدة فإذا جاءه الشرفاء دفعه إليهم، وكان الشرفاء يقصدونه من العراق والحجاز وسواها. وذكر ابن بطوطة عن امتداد نفوذ كلوة إلى ممبسة إثر مصاهرة تمت بين البيتين الحاكمين فى كل من كلوة وممبسة، وعلى الرغم من أنه وصف كلوة بطريقة لم يسبقه إليها أحد من قبل فإن ما يدعو للأسف أنه لم يتوسع

(1) Freeman-Grenville, op. cit., p. 47.

فى الحديث عن علاقات سلطنة كلوة من الناحيتين السياسية والتجارية بغيرها من المناطق وخاصة أنها كانت فى زمنه أهم مركز إسلامى فى ساحل شرق إفريقيا، وكانت حركة الاستيطان العربى والإسلامى بالغة أقصى حد لها من القوة والاتساع، ولا شك أنه كان فى استطاعته أن يوافينا ببيانات أكثر مما أورده ولكنه لم يذكر سوى القليل مع أنه أقام بالمدينة فترة كافية للتعرف عليها تعرفا كاملا[1].

ومما هو جدير بالذكر أن الزمن الذى وصل فيه ابن بطوطة إلى ساحل شرق إفريقيا وهو نهاية الثلث الأول من القرن الرابع عشر الميلادى، كانت معظم مناطق الساحل تنتمى إلى العرب حين جاءت موجة كبيرة من مهاجريهم خلال النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى على إثر اجتياح المغول دار الإسلام حتى الفرات، ولحق أولئك المهاجرون ببنى جلدتهم الذين سبقوهم فى هجرتهم إلى ساحل شرق إفريقيا، وقد جاء المهاجرون الجدد بدماء دافقة ظهرت آثارها فى عمارتهم الزاهرة وأسواقهم الباهرة التى فتنت ابن بطوطة حين جاء الإقليم، واستطاعت هذه المجتمعات بعد أن تنوعت مصادر ثرواتها أن تصل إلى درجة من الازدهار تقترب من الخيال من حيث الغنى والترف والرفاهية، ويظهر ذلك من وصف ابن بطوطة لمدن الساحل الشرقى لإفريقيا. وعلى الرغم من أنه كان على معرفة وثيقة بالمجتمعات المتحضرة فى البلدان الواقعة فى قلب العالم الإسلامى إلا أنه قد تعجب للثراء الكبير والحياة الرغدة التى رآها فى شرق إفريقيا؛ فحديثه عن مدينة كلوة يوحى بأنها كانت من أجمل بقاع الأرض وأكثرها رونقا وبهاء، وكذلك أيضا حديثه عن ممبسة ومقديشيو، حيث أعطى صورا حية ناطقة لمجتمعات غنية ومترفة[2].

ولابن بطوطة رحلات أخرى فى السودان الغربى حيث سافر إلى بعض هذه الممالك موفدا من قبل أبى عنان سلطان فاس فى مهمة لا نعرف تفاصيلها، ووافقت زيارته إلى مالى عهد سليمان وهو أخ لمنسا موسى سلطان مالى الشهير،

---

(١) ابن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ ١، ذكر سلطان مقديشيو وكلوة.
(٢) حسن أحمد محمود : انتشار الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا، القاهرة ١٩٥٨
انظر أيضا جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا، ص ١٩٥

وقد بدأت رحلته من سجلماسة حيث انضم إلى جماعة من التجار إذ كانت العلاقات التجارية متصلة ودائمة بين بلدان المغرب العربى وأقاليم السودان الغربى. وقد عبرت القافلة الصحراء الكبرى فى عام ١٣٥٢م ووصف ابن بطوطة الطريق التى سلكتها فذكر الشيء الكثير عن قافلة التكاشيف التى كانت عادة تتقدم القافلة التجارية لتذيع نبأ قدومها لكى يبعث إليها بالمياه، وإذا لم تصل قافلة التكاشيف فإن قافلة التجارة تكون معرضة برمتها للموت عطشا فى الصحراء، وكان يدفع للكاشف مائة مثقال من الذهب. وقد أورد لنا الحسن الوزان (ليو الإفريقى) فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى أخبارا عن قافلة ضلت طريقها وأنقذت بكاشف أعمى!. وقد وصلت القافلة التى كان يصحبها ابن بطوطة بعد خمسة وعشرين يوما إلى مدينة تغازى حيث كان يستخرج الملح،ولاحظ ابن بطوطة أن الزنوج فى غرب إفريقيا يتعاملون بالملح كما يتعامل غيرهم بالذهب والفضة، ومن تغازى وصلت القافلة إلى تاسرهلا، وتحدث رحالتنا عن شدة الحرارة فى الصحراء فذكر أن القافلة كانت ترحل بعد صلاة العصر وتسير فى الليل وتتوقف عند الصباح،وأخيرا وصلت القافلة إلى أيوالاتن بعد سفر شهرين كاملين، وذكر عن أيوالاتن أنها أول أقاليم ممالك السودان وأقصاها شمالا، وثياب أهلها مصنوعة من المنسوجات المصرية، وأعجب ابن بطوطة بنساء هذه المدينة فذكر أنهن جميلات أعظم شأنا من الرجال وإن كان قد تعجب من اختلاط الجنسين بشكل ينافى ما عرفه فى بلاده.

ثم غادر ابن بطوطة أيوالاتن ميمما شطر مالى الواقعة جنوبها على مسيرة أربعة وعشرين يوما،ووصل إلى مدينة كارسخو على نهر النيجر وظنه نهر النيل فذكر أنه ينحدر من كارسخو إلى بلدة كابر فبلدة زاغة ثم إلى تنبكتو. ومن تنبكتو إلى بلدة كوكو ثم إلى مولى فبلدة يوفى ثم ينحدر منها إلى بلاد النوبة ودنقلة[1].

(١) رحلة ابن بطوطة : جـ ٢، القاهرة ١٩٣٣، ص ٣.

وذكر ابن بطوطة الكثير عن أحوال مالى وعادات أهلها وتقاليدهم وثقافتهم ونتاجهم الزراعى، وكان مما ذكره أن من عادات أولى الأمر فيها أن يمنعوا الناس من دخولها إلا بالإذن، وكان ابن بطوطة قد عرف ذلك قبل رحلته إليها فكتب إلى رؤساء الجالية العربية فيها فحصلوا له على ذلك الإذن واستأجروا له دارا يقيم فيها، وكان من بين أولئك الرؤساء تاجر مصرى، وفيما يبدو أنه كان يوجد فى مالى جالية مصرية بارزة، فقد أشار ابن بطوطة إلى مرض أصيب به، وكان علاجه على يد أحد أطباء تلك الجالية كما تحدث عن أحوال السكان وعاداتهم.

ولا شك أن مذكرات ابن بطوطة عن غرب السودان تضفى ضوءا كبيرا على الإقليم،وبعض هذه المذكرات فيها الشيء الكثير من المتعة، ومن الطريف أنه كان يعنى فى كثير من الأحيان بذكر النساء، فقد وصف نساء أيوالاتن بأنهن أتم النساء جمالا وأبدعهن صورة،ولم يكن ابن بطوطة ممن يضفى الأوصاف على النساء دون حساب فليس من شك فى أنه شهد الكثيرات منهن فى رحلاته المختلفة، وقد ذكر عن المرأة فى غرب السودان بأنها أعظم شأنا من الرجل فى كثير من المناطق التى ارتحل إليها ويفهم من كتاباته أن الإسلام اتخذ لونا محليا صرفا، كما تميز فى نواح كثيرة بما يتصل بالحياة فى أقاليم السودان من خلق وعادات ومثل اجتماعية، ومما أثار دهشة ابن بطوطة أو سروره فيما يبدو أن النساء كن يحتفظن بأصدقاء من الرجال،وكذلك كان يفعل الرجال لكل منهم صديقة أو رفيقة.

وقد تحدث عن مشهد رآه حينما دخل يوما منزل القاضى بعد أن استأذنه فإذا به فى رفقة امرأة حسناء فالتفت يريد أن يذهب من حيث أتى فصاح القاضى وطلب منه أن يدخل فهى رفيقته! ويعجب ابن بطوطة بأن الرجل لم يكن قاضيا فحسب وإنما كان فقيها يلجأ إليه الناس لحل مشكلاتهم والتفقه فى شئون دينهم وكان حاجا فوق هذا كله! وقد خلف ابن بطوطة عن مملكة مالى الكثير من الوصف المفصل فقد ذكر عن الزنج فى المملكة أنهم أقل من أن يظلموا يمقتون الظلم كما لا يمقته شعب وسلطانهم لا يسامح أحدا فى شيء منه، كما تحدث عن الأمن وشموله فى بلادهم بحيث لا يخاف المسافر إليها ولا المقيم فيها من سارق أو

غاصب، كذلك لا يتعرضون لمال من يموت ببلادهم من البيضان (ويعنى العرب) ولو كان القناطير المقنطرة! إنما يتركونه بيد ثقة حتى يأخذه مستحقه. كما أشاد ابن بطوطة بمدينة جنى التى عدها أعظم مدن السودان الغربى من حيث الغنى والثروة. وقد غادر ابن بطوطة مالى إلى تنبكتو ومنها إلى تكدا شرقا وكانت آخر مدينة رحل إليها من بلاد السودان الغربى إذ جاءه أمر من السلطان يطلب منه الرجوع إلى فاس. وقد ذكر المستشرق شيرن أن المعلومات التى أوردها ابن بطوطة عن غرب إفريقيا لا تقل فائدة عن المعلومات التى أتى بها ليو الإفريقى فى القرن السادس عشر، حقيقة أن رحلات ابن بطوطة شغلت الأذهان وتضاربت الأقوال بشأنها فالبعض رماها بالكذب والتهويل،من ذلك ابن خلدون الذى ذكر فى مقدمته أن ابن بطوطة كان يروى حكايات غريبة يتناجى الناس بتكذيبها، ولكن مما لا شك فيه أن هذه الرحلات على ما فيها قد أفادت علم الجغرافيا والتاريخ والاجتماع، كما يرجع إليها الفضل فى إمدادنا بمعلومات وافرة عن الأجزاء التى ارتحل إليها ابن بطوطة فى قارة إفريقيا.

وفى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى يطالعنا أبو المحاسن ابن تغرى بردى فى مصنفه المعروف «المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى»، وقد نقل عنه المقريزى ترجمة لأحد قضاة مدينة لامو فى شرق إفريقيا التقى به فى مكة، وذكر عن لامو أنها بلدة من بلاد الزنج على مقربة من مقديشيو، ويمكن استنتاجا من كتابات ابن تغرى بردى والمقريزى أن مدينة لامو كانت موجودة فى عام ١٣٨٣م[١] ولابد أنها قد تأسست فى عهد أقدم من ذلك لأنه كان بها فى ذلك العام سكان مسلمون كما كان فيهم قاضى عالم بالشرع الإسلامى.

وفى السنوات الأخيرة من القرن الرابع عشر الميلادى يطالعنا عبد الرحمن بن خلدون الذى أورد لنا حقائق هامة عن السودان الغربى، كما قدم معلومات دقيقة عن قبائل الطوارق والعرب والبربر فى تاريخهم المبكر. وقد ذكر ابن خلدون مدينة تاكدا أهم مدينة فى سلطنة مالى باعتبارها مركزا هاما لخط سير القوافل التى كانت

(١) نقلا عن جيان، جـ ١ ، ص ص ٢٩٩ ـ ٢٣٢.

تعبرها سنويا فى طريقها إلى القاهرة مما يوضح الاتصالات التجارية التى كانت قائمة بين مصر ومالى.

وفى أوائل القرن الخامس عشر وضع القلقشندى موسوعته الضخمة «صبح الأعشى فى صناعة الإنشا»، وفى الجزء الخامس من تلك الموسوعة تحدث القلقشندى عن الممالك الإسلامية فى إفريقيا وخص بالذكر مملكة مالى التى اعتبرها المملكة الخامسة من ممالك الجهة الجنوبية فى مملكة الديار المصرية، وقسمها إلى خمسة أقاليم : الإقليم الأول مالى، والثانى صوصو، والثالث غانا، والرابع كوكو، والخامس بلاد التكرور الواقعة إلى الشرق من كوكو وتليها من جهة الغرب مملكة برنو، مع ملاحظة أن المادة التى اعتمد عليها القلقشندى قد استقاها عمن سبقه من المصنفين إذ نقل كثيرا عن ابن سعيد وأبى الفدا، كما وضح اعتماده على العمرى، وعلى أية حال فإن قيمة ما ذكره القلقشندى أنه جمع فى كتابه الكثير من نصوص المؤلفات التى لم تصل إلينا، كما أمدنا بصورة جلية لمجتمع مملكة مالى، وأورد ثبتا لحكامها قبل وبعد اعتناقهم للدين الإسلامى، كما أوضح عمق الصلات التى كانت تربط العديد من ممالك السودان الغربى بمصر[1].

ومنذ النصف الأول من القرن الخامس عشر تحجب المصنفات العربية العامة التى أمدتنا بمعلومات عن بعض أجزاء القارة الإفريقية منذ القرن الثامن حتى القرن الخامس عشر الميلادى، وهى الفترة التى يمكن أن نسميها بالعهد الإسلامى الذى كان المسلمون فى خلاله على اتصال دون غيرهم بتلك المناطق التى كان لهم فيها النفوذ عليها والسيطرة على تجارتها.

وفى الوقت الذى بدأت فيه المصنفات العربية فى التلاشى تبدأ المصادر البرتغالية فى الظهور وأهمها ما كتبه الرحالة البرتغاليون من رواد حركة الاستكشافات البحرية من أمثال فاسكودى جاما Vasco de Gama وكاستنهيدا Castenheida وجويز وباربوسا Barbosa وغيرهم كثيرون، ثم توالى بعد ذلك المصادر الأوروبية عن إفريقيا وخاصة سجلات الرواد الأوروبيين الذين توغلوا فى القارة الإفريقية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(١) القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، جـ ٥، ص ص ٢٨٤ ـ ٣٠١.

والجدير بالذكر أن بعض الكتاب الأوروبيين تعمدوا فى قليل أو كثير تجاهل المؤثرات العربية ومنهم من حاول النيل من الحضارة الإسلامية فى إفريقيا، ونسبة كشف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها إلى أوروبا وهذه نظرة قاصرة لأن أوروبا نفسها لم تصل إلى كشف مجاهل القارة الإفريقية إلا بفضل اعتمادها على المصنفات العربية. والكثير من هذه المصنفات ترجم إلى اللغات الأوربية المختلفة. وقد أشاد الكثيرون من رواد حركة الكشف والارتياد الأوروبى بالدور الذى قام به العرب فى التعرف على أجزاء من القارة الإفريقية وسبقهم فى ذلك، بل إن كثيرا من الرحالة الأوروبيين قرءوا بإمعان ما كتبه العرب عن المناطق التى ارتادوها كما أن هناك من المستشرقين من اهتم بإبراز فضل المدونات العربية فى تعريف أوروبا بالقارة الإفريقية.

وقد أدرك الباحثون الأوروبيون منذ وطد الاستعمار الأوروبى أقدامه فى إفريقيا أهمية التراث العربى الإفريقى فنقلوا الكثير من المخطوطات العربية إلى مكتبات بلادهم كالمتحف البريطانى بلندن British Museum Library والمكتبة الوطنية بباريس Bibliotheque Nationale وغيرها، وقد دأبوا على ترجمتها إلى لغاتهم، كما نشطت الجمعيات والمعاهد المعنية بالدراسات الإفريقية وأسهمت فى نشر وتحقيق الكثير منها. كما تهتم الجامعات الإفريقية فى الوقت الحاضر بجمع التراث العربى والإفريقى حيث تنهض جامعات غانا ونيجيريا وغينيا والسنغال بجمع وتصنيف ما فى حوزتها من مخطوطات عربية، وقد صدر فى السنوات الأخيرة ثبت عام للمخطوطات العربية الموجودة فى مكتبتى لاجوس ولوجارد فى كادونا بنيجيريا[١]. كما نهضت جامعة إبادان بالتعريف بالمخطوطات المحلية التى فى حوزتها[٢]، وفى شرق إفريقيا توجد الكثير من المخطوطات العربية والسواحلية، ولا شك أننا أشد ما نكون احتياجا لدراسة هذه المخطوطات واستخلاص المادة التاريخية منها لما تقدمه من بعض الجوانب الهامة، وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى

(١) Aida Arif and Abu Hakima, Descriptive Catalogue of the Arabic Manuscripts in Nigeria. Luzac - London 1965.

(٢) Kensdale, W. E. N. A catalogue of the Arabic Manuscripts Preserved in the University Library Ibadan 1955 - 1958.

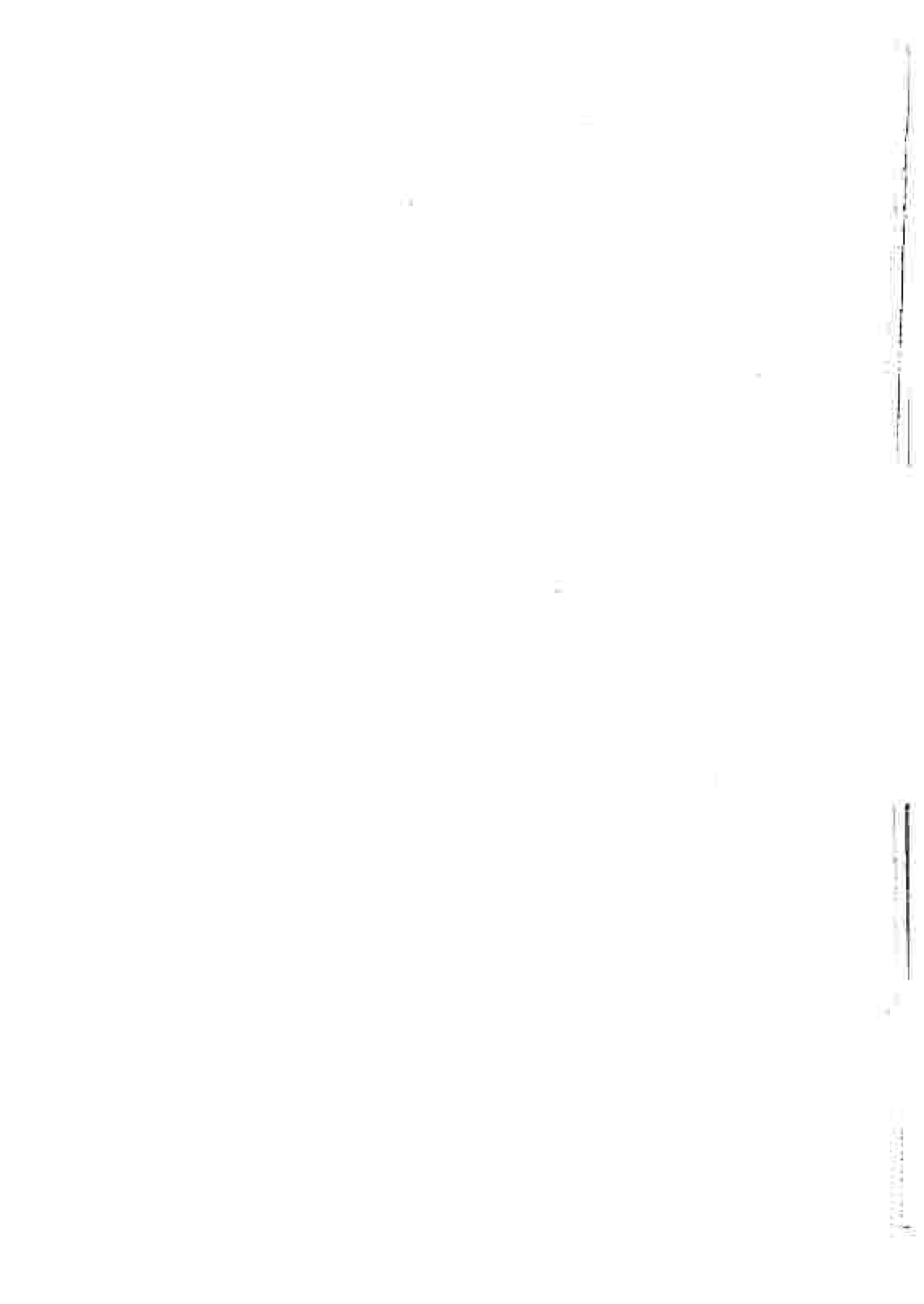
دور جرنفيل فريمان أحد المعنيين بتاريخ شرق إفريقيا قبل العصر البرتغالى، كذلك ينبغى أن ننوه بالجهود التى بذلها كل من ستيجاند وبرنس وهتشنز فى دراسة الروايات السواحلية وإحرازهم نجاحا فى العثور على المدونات العربية والسواحلية كتاريخ لامو وبات استخلصوا منها مادة ذات أهمية كبيرة فى تطور الامارات العربية والإسلامية فى شرق إفريقيا[1]، وخاصة تاريخ الأسرة النبهانية فى جزيرة بات وجزيرة لامو لشيبو فرج بن أحمد الباقرى وهى مخطوطة سواحلية حققها هتشنز وأشار إليها فى كتابه «الاسلام فى شرق إفريقيا Islam in East Africa» هذا إلى جانب دراسة جرنفيل فريمان عن كتاب سنة الكلاوية ومختصره السلوة فى تاريخ كلوة.

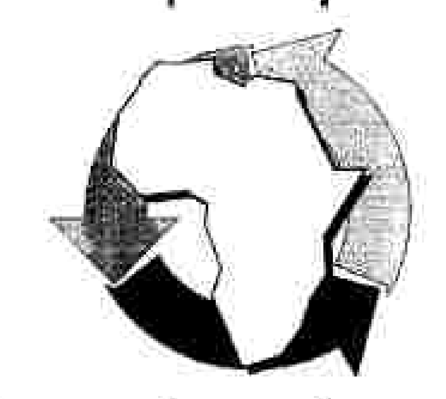
وليس من شك فى أن تاريخ العرب فى إفريقيا يعد من الصفحات المجيدة فى التاريخ الإفريقى، نرجو أن تتاح الظروف للدارسين العرب لاقتفاء آثاره قبل أن تضيع المدونات العربية أو يقتصر الدارسون على المصادر الأوروبية وحدها، فإن معظم هذه المصادر كتبت بالنظرة الأوروبية وكان صعبا عليها أن ترى حسنة من حسنات العرب[2].

(١) انظر فى ذلك :

Prins. A., The Swahili Speaking Peoples of Zanzibar and the East African Coast (Arab - Shiraz and Swahili) London 1961 see also A. Warner, A swahili History of Pate, Stigand, in the Land of Zinj, London 1913 and Freeman - Grenville, The East African Coast, London 1962.

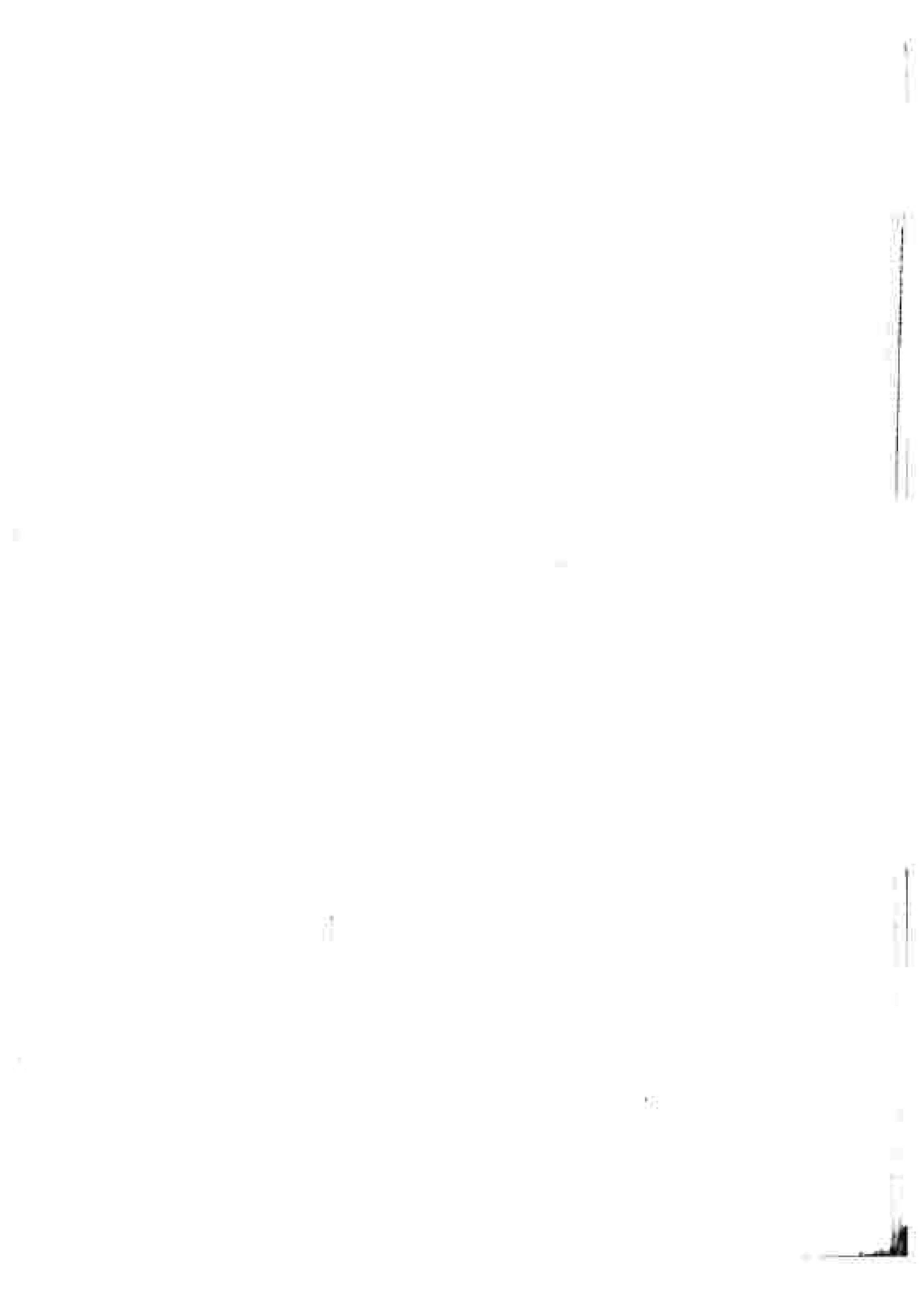
(٢) انظر دراستنا عن المصادر العربية فى شرق إفريقيا ـ العدد ١٤ من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٢٣٦.





الفصل الثانى

العرب فى شرق إفريقيا
حتى تأسيس سلطنة زنجبار



سنعنى فى هذا الفصل بتتبع علاقة العرب بشرق إفريقيا حتى قيام السلطنة العربية فى زنجبار فى أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادى. إذ من المؤكد أن هذه السلطنة لم تقم فجأة، وإنما كان قيامها تتويجا لمراحل متعددة مر بها تاريخ العرب فى شرق إفريقيا. ومهد لظهورها رواد كثيرون من العرب وصلوا المنطقة منذ أزمنة بعيدة وأسسوا المراكز التجارية والإمارات العربية الإسلامية إلى أن جاء دور السلطنة العربية فى توحيد تلك الكيانات الصغيرة المفككة تحت لوائها.

وقد ظهرت المؤثرات الإسلامية والعربية فى تلك المنطقة من ساحل شرق إفريقيا الممتدة من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا، والتى أطلق العرب عليها ساحل الزنج أو زنجبار من الفارسية بار بمعنى الساحل؛ حيث كان التجار من جنوب الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربى أقدم من وطئها، وكان قدومهم إليها للتجارة حينا أو للاستيطان حينا آخر. وعلى الرغم من أنهم كانوا قلة من الناس يأتون فى فترات محددة إلا أنه بمضى الزمن بدأ اختلاطهم يشتد بالسكان فتزاوجوا من نساء القبائل وأقاموا عدة مراكز تجارية على الساحل للاشتغال بتجارة الذهب والعاج والرقيق[1]. على أن ما يلاحظ أن القبائل الإفريقية لم تتمكن من أن تستوعب أو تذيب الوافدين عليها لأن مورد العرب كان منهلا لا يكاد ينقطع، وترتب على ذلك أن احتفظ هؤلاء النازحون إلى حد كبير بسماتهم المميزة، وإن كان قد نمى من هذا الوضع المتحرك الناتج من تعدد الثقافات والعناصر التى كانت تفد من الهند وفارس وجزر الشرق الأقصى بالإضافة إلى الجزيرة العربية والخليج؛ الثقافة واللغة السواحلية، وهذه وتلك لاشك فى أنهما كانت المزيج المركب الذى نماه الساحل الشرقى لإفريقيا من ثقافات متعددة ولغات متباينة وفدت عليه.

(١) Ingrams, H., Arabia and the Isles p. 3

ومن المؤكد أن العرب كان لهم تأثيرهم الواضح فى ساحل شرق إفريقيا، يدل على ذلك أن الإغريق والرومان أطلقوا عليه اسم عزانيا Azania نسبة إلى إحدى الممالك العربيـة القديمة وهى مملكة عزان التى يقال أنها وجـدت فى منطقة ما من جنوب الجزيرة العربيةفى فترة سابقـة على ظهور الإسلام لم تحدد تحديدا واضحا، وانتقل سكانها إلى شـرق إفريقيا حيث نسب الإغريق والرومان هذا الساحل إليهم فيما بعـد. ولكن مما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من معرفـة الإغريق والرومان بساحل شرق إفريقيا إلا أنهم لم يتصلوا به اتصال العرب؛ ثم حـدث أن تعرض العزانيون لغزوات من الشمال وهجرات قبلية غيرت من معالم حضارتهم، وخاصة حينما وفدت إلى الساحل قبائل الجالا والصومال والمـاى وغيرهم من شـعوب القرن الإفـريقى وأخضعوا المنطقة لنماذج حياتهم وأزالوا ما وجدوه من حـضارة قائمة[١]، ومع ذلك فـقد ظل الاتصـال التجارى ينمـو ويتسع قبل الإسـلام بين الجزيرة العربية وموانئ الساحل الشرقى لإفريقيا، وقد ساعدت العـوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة لأن الرياح الموسمية التى تهب على منطقة المحيط الهندى تمكن السـفن الشراعـية الصـغيـرة المعروفـة باسم الـ Dhow من القيام برحلتين منتظمتين فى السنة بأقل مجهود؛ ففى فصل الخريف تدفعها الرياح فى اتجاه جنوبى غربى فتخرج من خليج عمان إلى المحيط الهندى ثم تسير بمحاذاة الساحل الإفريقى الذى ينحنى فى اتجاه جنوبى غربى، وفى فصل الربيع تدفعها فى اتجاه شمال شرقى يمكن السفن من العـودة إلى قواعدها فى سـواحل شبه الجزيرة العـربية[٢]، وفى خلال دورة الرياح هذه يتم التـعامل التجـارى، وقد استفـاد الهنود أيضا من تلك الرياح فوضح اتصالهم بالساحل الشرقى لإفريقيا ووجدت لهم جاليـات كثيرة على الساحل، ومن المؤكـد أيضا أن يكونوا قـد نقلوا بعض أنواع المزروعات ولا سيـما زراعة البلوط[٣]. وقد ظلت الرياح الموسمية تعـد سرا من الأسرار التى احتفظ بها العرب والهنود لأنفـسهم إلى أن تمكن مـلاح إغريقى (٤٥م) من كـشف اتجاه هذه الرياح وكان من نتيجة ذلك ظهـور بعض الكتب باللغتـين اليونانيـة واللاتينية عن

---

(١) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ٣١.

(٢) Villier, Allan, The Arab Dhows Trade, Journal of the Middle East, October, 1954.

(٣) Coupland, East Africa and its Invaders p. 16 ff.

المحيط الهندى وموانئه وحركة التجارة فيه[1]. ومن الملاحظ أيضا أن العرب لم يقتصروا بنشاطهم على الساحل الشرقى لإفريقيا وإنما اندفعوا بفضل تلك الرياح إلى الشرق الأقصى حيث وجدت بعض المستوطنات العربية فى سواحل الهند والصين وجزر الشرق الأقصى، وكان لهم فضل نشر الإسلام بعد ظهوره إلى تلك البقاع[2].

ولا توجد لدينا حقائق ثابتة يمكن الاعتماد عليها وخاصة بساحل شرق إفريقيا فى الفترة السابقة لظهور الإسلام إلا ما يتناقل من روايات محلية عن حركة التجارة وعادات الناس ومعيشتهم فى المنطقة، ومن المحتمل أن تتضح بعض هذه الحقائق على أثر نجاح بعثات الكشف والتنقيب التى بدأت تمارس نشاطها فى السنوات الأخيرة، ومن المؤكد أن اطرادها سيعاون معاونة كبيرة على كشف جوانب الحياة من تاريخ الشرق الإفريقى القديم.

ولعل أقدم المصادر التى تحدثنا عن حالة العرب فى ساحل شرق إفريقيا كتابا وضعه أحد الملاحين الإغريق وقد عرف باسم الدليل الملاحى للبحر الأرتيرى Periplus Maris Erythraei [3]. والبحر الأرتيرى كان يطلق على الجزء الغربى من المحيط الهندى وعلى وجه التحديد الجزء الملاصق لسواحل شرق إفريقيا[4]، ولهذا الكتاب ترجمة إنجليزية نشرها Schoff بعنوان The Periplus of the Erythrean sea والكتاب من المصادر الهامة فى موضوعه الفريد وقد كتب منذ أكثر من تسعة عشر قرنا، وإن كان مؤلفه غير معروف لدينا غير أنه من المحتمل أن يكون أحد الأغارقة الذين عاشوا فى الإسكندرية فى القرن الأول الميلادى(٦٠م). ويتضح من المادة التى جمعت فى هذا الكتاب أن واضعها لم يكن مجرد مجمع للحقائق بل من الثابت أنه سافر وارتحل وشاهد بنفسه تلك المناطق التى تحدث وكتب عنها. والكتاب يقع فى نحو ٧٥٠٠ كلمة تتناول شتى التعبيرات الملاحية التى كانت سائدة آنذاك وأسماء الموانى البحرية التى اختفت الكثير من معالمها، ولا تزال أجزاء كثيرة

(١) Zöe March, East Africa Through Contemporary Records, London, 1961, p. 3

(٢) Sonia Cole, The Pre - History of East Africa, NewYork, 1962.
see also, Schoff, The Periplus of the Erythrean Sea p. 92.

(٣) رجعنا إلى الترجمة الإنجليزية لذلك الكتاب وهى الترجمة التى نشرها Schoff بعنوان: Periplus of the Erythrean Sea.

(٤) Roland, Oliver, op. cit., p. 45.

من الكتاب يكتنفها الغموض فضلا عن أن الأماكن التى ذكرت فى هذا الدليل لا نستطيع تبيان مواقعها فى الوقت الحاضر؛ غير أنه من المنتظر بعد تقدم عمليات الاستكشافات الأثرية فى المنطقة أن تحل الكثير من رموزه[١]. والجمل الواردة فى هذا الكتاب جمل قصيرة تجمع بين وصف الموانى وتاريخها، ويبدو أن صاحب الكتاب كان تاجرا أو ربان سفينة فيما يرجح لأنه ظهر اهتماما بالغا بالتجارة وأحوالها فى كل ميناء يعرض له. وقد حفل الكتاب بوصف الساحل الشرقى لإفريقيا وهو الأمر الذى يعنينا، وخاصة أنه يصف حالة العرب وتجارتهم فى المنطقة[٢]. فهو مثلا يعجب فى فقرات كثيرة لكثرة عدد السفن العربية وعن اختلاط العرب وتزاوجهم من القبائل الإفريقية، كما يعرض لتعدد العناصر على الساحل وتطلعها إلى التعرف على اللغة العربية ومحاولة التحدث بها لما تتيحه لهم من آفاق واسعة فى التجارة والتعامل[٣].

وأهمية هذا الكتاب أنه أول مصدر أكد العلاقات التى كانت قائمة بين العرب من جنوب الجزيرة العربية والساحل الشرقى لإفريقيا، فذكر أن بعض زعماء الساحل كانوا يدينون بالولاء لأمراء حمير فى جنوب الجزيرة، وأن السفن العربية كانت تأتى من جنوب الجزيرة العربية ومن بعض مناطق المحيط الهندى حيث تتبادل التجارة بينها وبين الساحل[٤]. وخلاصة القول أن هذا الكتاب قد أعطى معلومات عن التجارة وعن حالة شرق إفريقيا والجزيرة العربية عموما كما تعرض لحركة التبادل التجارى التى كان يشترك فيها الهنود بنصيب وافر[٥].

ولدينا أيضا ما ذكره المؤرخ الرومانى بلينيوس (٧٠م) من أن التبابعة ملوك اليمن عرفوا مناطق كثيرة من الساحل الشرقى لإفريقيا وجزرها وكان لهم عليها شيء من السلطة إذ كانوا يتاجرون معها وقد حرموا العامة من الاتجار ببعض هذه الأصناف كالطيوب والأفاويه لكى تبقى احتكارا لهم[٦].

---

(١) Chittick, Neville, Kilwa & The Arab Settlement of the African Coast, Journal of the African History vol IV. 2. 1963 p. 79 ff.

(٢) Ingrams. Arabia and the Isles p. 3.

(٣) Pearce. Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London 1920, p. 34.

(٤) Chittick, Neville, Kilwa and The Arab Settlement of the East African Coast. Journal of the African History, vol IV.

(٥) Zöe March, op. cit., p. 5 ff.

(٦) الرواد - نشر مجلة المقتطف، ص ٨١.

والجدير بالذكر أن العرب اكتفوا فى الفترة السابقة لظهور الإسلام بالاستقرار المؤقت على الساحل ولم يحاولوا التوغل فى الداخل مكتفين بإنشاء المراكز التجارية لتصدير تراب الذهب والعاج والرقيق الذى كان يحمل إلى الدول القديمة التى كانت تلح فى طلبه وهى الامبراطوريتان الفارسية والرومانية. وتعاونت القبائل الإفريقية مع العرب فى هذه التجارة حيث كان الرؤساء وزعماء القبائل يأتون إلى الساحل بالذهب والعاج والرقيق فيقايضون التجار العرب المتعاملين معهم بما يحملونه، وكانت البضائع الإفريقية غالبا ما تستبقى فى المراكز التجارية التى اقامها العرب على الساحل إلى أن يحين موسم الرياح حيث يتم نقلها إلى الخليج العربى وسواحل الجزيرة العربية فى رحلة العودة، وكان العرب يقايضون على ما يأخذونه بالخرز الذى كانوا يحصلون عليه من الهند، ومما يؤكد ذلك كشف البعثات الأثرية عن كميات كبيرة منه فى بعض أطلال زيمبابوى (كينيا)[1].

وقد اطَّرد نشاط حركة التعامل التجارى فوصلت تجارة الذهب إلى درجة كبيرة من الانتعاش، كما يؤخذ ذلك من التاريخ المحلى لسلطنة كلوة، وشهدت الجزيرة العربية أعدادا وفيرة من الزنوج الذين جلبهم العرب من شرق إفريقيا واستخدموهم فى حراسة قوافلهم، كما تزاوجوا من نسائهم ونشأ نتيجة ذلك نسل عرف بشجاعته وسواد بشرته.

وليست لدينا معلومات وافية عن حالة العرب فى ساحل شرق إفريقيا فى الفترة التالية لرحلة صاحب البريبلس وما ذكره بليبيوس فى القرن الأول الميلادى حتى ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى، ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن الصلات كانت قائمة لا تنقطع إلى أن بدأ الإسلام يحدث انقلابا خطيرا فى حالة العرب بوجه عام وتاريخ الساحل الشرقى لإفريقيا بوجه خاص، فقد لاحظنا أنه لم يكن للعرب قبل الإسلام اتصالات دائمة بشرق إفريقيا، وإنما كانت الصلات تقتصر فقط على عمليات التبادل التجارى وما يتبع ذلك فى بعض الأحيان من استقرار مؤقت فى المراكز التجارية التى أقامها العرب لغرض التجارة، على أن الأمور قد تغيرت تغييرا تاما بظهور الإسلام إذ ظهر عامل آخر غير العامل التجارى نتج عنه محاولة العرب الاستقرار الدائم وإقامة كيانات سياسية عربية إسلامية، ولذلك شهد

---

(1) Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London 1920, p. 34.

الساحل الشرقي لافريقيا قيام الكثير من الإمارات والمدن العربية الإسلامية وكثرة عدد العرب المهاجرين إلى الساحل واستقرارهم الدائم فيه[1]. ورغم ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعا كبيرا على الساحل فإن العرب لم يتأثروا بهذا المناخ لأنهم كانوا يأتون عادة من مناطق أشد حرارة وهي جنوب الجزيرة العربية وسواحل عمان، ولذلك لم يستطع الاوربيون الحلول محلهم في استيطان الساحل اللهم إلا في المنطقة الجنوبية البعيدة عن خط الاستواء نسبيا في موزمبيق، أو عندما استطاع الانجليز والألمان في أوائل القرن العشرين التوغل في جبال كينيا وتنجانيقا العالية[2].

وقد حدث استيطان العرب في ساحل شرق إفريقيا نتيجة دوافع متعددة لعل أبرزها المنازعات الدينية والسياسية التي أخذ يتعرض لها المسلمون وخاصة في عهد الدولتين الاموية والعباسية مما دفع العرب للهجرة إلى موانى شرق إفريقيا حيث كانوا قد ألفوا من قبل التبادل التجارى معها[3]، وتحدثنا بعض الروايات التاريخية ان كثيرا من أهالي عمان هاجروا إلى شرق إفريقيا هربا من الحجاج بن يوسف الثقفي،وفي القرن العاشر الميلادي كانت سفن سيراف وعمان في تجارة منتظمة مع شرق إفريقيا. وعلى أي حال فقد كانت الجماعات العربية المهاجرة من سواحل الجزيرة العربية في الأحساء والبحرين وعمان وحضرموت واليمن تنقل معها صورا من الحضارة العربية إلى إفريقيا وهي إنشاء المنازل والمدن[4]، ومع ذلك فإن الساحل لم يصطبغ اصطباغا تاما بالصبغة العربية،ويرجع ذلك نتيجة لاختلاف السكان وتباين أجناسهم وتعدد عناصرهم، وإن كان قد ترتب على ظهور الإسلام وهجرة المسلمين إلى شرق إفريقيا انتشار الدين الإسلامي. وينبغي أن نشير هنا إلى أنه كان للأحداث السياسية الخطيرة التي مر بها العالم الإسلامي تأثيرها البالغ في هجرة المسلمين إلى شرق إفريقيا ومن ذلك سقوط الدولة العباسية على أيدى المغول أو غزو تيمور لنك لفارس، إذ أدت هذه الأحداث إلى زيادة موجات الهجرة

---

(١) جمال زكريا قاسم : استقرار العرب في ساحل شرق افريقيا ـ بحث منشور في حوليات كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ـ المجلد العاشر ١٩٦٦.

(٢) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، زنجبار ص ٥، القاهرة ١٩٦١.

(٣) Zöe Marsh, op. cit., p. 6 ff.

(٤) عبد الرحمن زكي، المسلمون في شرق إفريقيا ص ٧.

العربية والإسلامية حتى أصبح ساحل شرق إفريقيا المنطقة المألوفة بالنسبة للمهاجرين المسلمين الذين طردوا أو أجبروا على الهجرة من موطنهم نتيجة الأزمات الدينية أو السياسية التى تعرضوا لها[1].

وعلى أى حال فقد أحدث الإسلام أثره فى ساحل شرق إفريقيا وأثرت التجارة العربية وما تلاها من استيطان عربى إسلامى على الساحل تأثيرا كبيرا فكثرت المنازل العربية من الجزيرة العربية ومن الخليج العربى، ولعبت الحروب الأسرية والدينية فى الدولة الإسلامية دورا كبيرا فى الإضافة لهذا الأثر، وتحولت المراكز التجارية إلى إمارات عربية إسلامية يسكنها المهاجرون العرب. على أن من الملاحظ أن الثقافة واللغة التى انتشرت على أيدى هؤلاء لم تتعد الساحل والجزر القريبة منه إذ كان للبحارة العرب الوافدين من الخليج وسواحل الجزيرة العربية فضل كبير فى نشر الإسلام فى جزر القمر وجزر المحيط الهندى على الساحل الإفريقى كمدغشقر والجزر المجاورة لها والتى عرفت فيما بعد باسم ريونيون وموريس وسيشل، بينما بقى الداخل إفريقيا صرفا كما كان قبل قدوم تلك الهجرات، فمن المعروف أن رؤساء القبائل الإفريقية هم الذين كانوا يقومون بالوساطة التجارية ولم يحدث توغل العرب فى الداخل إلا بعد إنشاء السلطنة العربية فى زنجبار فى عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) وفى عهد خلفائه من بعده، حيث أمنت طرق القوافل وأسست المراكز والمحطات التجارية على طولها، وعلى ذلك نستطيع أن نقرر هنا تجاوزا أن الدماء والحضارة العربية الإسلامية إلى ما قبل قيام سلطنة زنجبار لم تمتد إلى أبعد من الساحل كثيرا. وقد نتج عن امتزاج العرب بالإفريقيين ظهور ثقافة مميزة المعالم أخذت من الشعبين بنصيب حيث استقرت السواحلية لغة قائمة بذاتها مزيجا من الذى أتى به العرب والذى كان ملكا خالصا للإفريقيين، والكلمة نفسها تدل على ذلك فهى تنمى اللغة للساحل وإن كان هذا لا ينفى وجود اللغة العربية كلغة قائمة بذاتها باعتبارها لغة الارستقراطية الحاكمة وخاصة بعد أن استكملت السلطنة العربية مقومات وجودها فى زنجبار. واللغة السواحلية لغة بسطة تعتمد فى معظم مفرداتها على لغات البانتو وإن كانت أسهل منها من حيث التركيب وتداخلها الكثير من المفردات العربية ولا سيما الألفاظ المستعملة فى الشئون التجارية، ويقدر

(١) Pearce, op. cit., p. 34.

رويش Reusb وهو أحد المتخصصين فى اللغة السواحلية وتاريخها نسبة المفردات العربية من الربع إلى الخمسين، وتكتب السواحلية بحروف عربية وأدبها متأثر بالأنواع الأدبية عند العرب، ولكن لم تتح لهذه اللغة فرصة التطور والنمو لأن اللغة العربية ظلت هى اللغة الرسمية لإمارات الساحل، وإن قيل أن دولة الزنج اتخذت السواحلية لغة خاصة بها.

وفيما يبدو أن عرب عمان هم الذين أسهموا بنصيب كبير فى الاتصال بالشرق الأفريقى عقب ظهور الإسلام فانعزال الإقليم جعله لا يشارك مشاركة ملحوظة فى حركة التوسع والفتوحات الإسلامية الكبرى التى اشتملت الشام ومصر والعراق وفارس، هذا فضلا عن انصراف العمانيين فى منازعات داخلية بين القبائل الجنوبية والشمالية ففى عام ٦٩٥ قام العمانيون بزعامة سليمان وسعيد الجلنديين بثورة ضد الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٨٤ - ٧٠٧م)، ذلك أن عبد الملك اتبع سياسة قبلية فى شبه الجزيرة العربية فاستعان ببعض القبائل على البعض الآخر فاضطرت بعض القبائل المنهزمة إلى الهجرة خارج بلاد العرب ومن بينها قسم من قبيلة الأزد العمانية هاجر إلى ساحل شرق إفريقيا وذلك عقب فشل ثورة الأخوين وتصدى ولاة الحجاز من قبل الأمويين لهما. ولا نعرف على وجه الدقة المكان الذى استقرا فيه مع أتباعهما وإن كان من المحتمل أن يكونوا قد استقروا فى جزيرة مافيا، وتبع هذه الهجرة الرائدة هجرات أخرى، واستقر العرب فى أماكن متفرقة على الساحل[1]، ولعب الحضارمة دورا بارزا فى عمليات الاتصال بالساحل وإن اقتصر نشاطهم على الناحية التجارية[2]، ولم يمنع ذلك عددا كبيرا منهم من استيطان الساحل حيث ارتبطت مصالحهم بالمنطقة، وسيظهر ذلك بصفة خاصة إبان قيام سلطنة زنجبار إذ كان عرب الحضارمة يشكلون عنصرا أساسيا من العناصر التى انقسم إليها السكان العرب فى ساحل شرق إفريقيا[3].

---

(١) توماس أرنولد : الدعوة إلى الإسلام (مترجم) ص ٣٧٨.

Serjent, The Portugese off the south Arabian Coast p. 9. (٢)

Strong, The History of Kilwa, p. 98 see Rigbhy, Report on Zanzibar Dominions. (٣)

ثم تعاقبت الهجرات العربية على شرق إفريقيا ففى عام ٧٤٠م وفدت هجرة زيدية من اليمن، وفى عام ٩٢٤م وصلت هجرة عربية أخرى من الأحساء حيث اختلطوا بالسكان الاصليين، وكانت هذه الهجرة من قبيلة الحارث العربية التى ستظهر فى حوادث الشرق الإفريقى فيما بعد، ويبدو أن هذه القبيلة عملت منذ ذلك الوقت على تدعيم سيطرتها فنجحت فى تأسيس عدة مدن فى شرق إفريقيا كمقديشيو وبراوة[1].

وليست لدينا مادة متوافرة عن تأسيس هذه المدن يمكن الاعتماد عليها باستثناء ما تناقلته الروايات البرتغالية عن أصل تأسيس مدينة مقديشيو اعتمادا على روايات محلية، وتقول الروايات البرتغالية أن جماعة كبيرة العدد من العرب أصلها من مدينة مجاورة للأحساء على الساحل العربى للخليج على مقربة من البحرين نزلت فى ثلاث سفن بقصد الهجرة بزعامة سبعة إخوة فروا من جور حاكم الأحساء، وهبطت تلك الجماعة الساحل الشرقى لإفريقيا وكانت مقديشيو أول مدينة عربية تأسست فى هذا الساحل ثم تلتها براوة. وعندما وفد البرتغاليون إلى مقديشيو فى النصف الأول من القرن السادس عشر كان يحكمها اثنا عشر شيخا يبدو أنهم من سلالة السبعة إخوة الذين أسسوها. والجدير بالذكر أن العرب من سكان مقديشيو، الذين كانوا قد أقاموا فى المنطقة قبل مجيء تلك الهجرة أبوا الخضوع لهم، ويبدو أن ذلك كان بسبب اختلاف المذهب بين السكان العرب فى مقديشيو وكانوا من الزيديين، وبين الوافدين الجدد وكانوا من الشافعيين، ولما عجز الزيديون عن مقاومة خصومهم فى المذهب تركوا المدينة وتوغلوا من الساحل إلى الداخل وعلى مر السنين تم تزاوجهم مع القبائل الإفريقية الخالصة ومزجوا دمهم بدمائهم وتكون من هذا المزيج أمة خليطة من العرب والزنوج، وقد عرف هؤلاء باسم الاموزيديج، ويبدو أن هذه الكلمة تحريف سواحلى لكلمة الزيدية. واعتقادنا أن هؤلاء المختلطين هم من عناهم الرحالة البرتغاليون بالمورس Moros أو المسلمين، وذلك تمييزا عن الزنوج الخلص، على أننا لا نعرف تاريخا لهذه الهجرة التى ترتب عليها تأسيس كل من مقديشيو وبراوة، وإن كان من المحتمل فيما يرويه

(١) حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام والعروبة فيما يلى الصحراء الكبرى شرقى القارة الإفريقية وغربيها ص ١٢٧.

جيان نقلا عن عبد المتعال الفارسي، في كتابه تقويم البلدان، أن مقديشيو تأسست في أوائل عهد الفاطميين بمصر الذين بدءوا حكمهم في عام ٣٦٩هـ.

ويعد تاريخ مدينة بات وتأسيسها من أغنى ما حفظته لنا الروايات المحلية السواحلية(١). ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن تاريخ المدينة قد تعرض له الكثير من الباحثين، تخص منهم وارنر A. Warner في بحثه عن التاريخ السواحلي لمدينة بات(٢) A Swahili Histroy of Pate، كما توفر على جمع مادة هذا التاريخ التي استقيت من الروايات المحلية كل من A. H. Prins, C. H. Stigand، وقد قام برنز بدراسة الروايات السواحلية المختلفة التي حصل عليها والمتعلقة بتاريخ المدينة وحاول أن يعرضها في دراسة مقارنة، وكان ثمرة جهده مقالة نشرها بعنوان On Swahili Historiography(٣)، أما Stigand فقد وضع كتابا بعنوان في أراضي الزنج In the land of Zinj.

ودراسة ستيجاند يمكن الاعتماد عليها إلى حد كبير لأنه لم ينقل حرفيا ما توارد إليه من روايات محلية إنما عنى بتحليلها وإزالة ما علق بها من خيال. حقيقة أن المرجع الأساسي الذي اعتمد عليه ستيجاند، كما اعتمد عليه غيره، هو أحد المعمرين من أعضاء الأسرة النبهانية، لكن ستيجاند لم يأخذ الروايات على علاتها وخاصة أن هذا المعمر ويدعى بوانا كيتيني Bwanan Kitini قد تخصص في بيع الروايات الخاصة بالأسرة النبهانية. ويستفاد من التاريخ الذي ذكر عن مدينة بات أن الأصل في تأسيسها يرجع إلى حكم عبد الملك بن مروان الذي شهد عهده تأسيس العرب لعدة مدن على الساحل الشرقي لإفريقيا كماليندة وزنجبار وممبسة ولامو وكلوة وبات، وعندما سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية اعتمد الخليفة هارون الرشيد على ما كان للدولة الأموية من ممتلكات في شرق إفريقيا فعزم على تدعيمها ومن أجل ذلك شجع الكثير من العناصر وخاصة من الفرس على الإقامة في تلك المراكز الإسلامية، على أنه في عام ٦٠١ هـ قدمت هجرة

---

(١) Journal of the African Society vol xiv, 1913.

(٢) A. Warner, A Swahili History of Pate, Journal of The African Society, London 1913 See also Prins, The Swahili Speaking Peoples of Zanzibar and the East African Coast (Arab, Shiraz and Swahili) London, 1961.

عربية كبيرة من إقليم عمان تزعمها الملوك النبهانيون بعد انهيار دولتهم فغادروا عمان إلى جزيرة بات التى وجدوا فيها خليطا من العرب والفرس الذين كانوا قد سبقوهم إلى الإقامة فى الجزيرة، ونظرا للشخصية التى كان يتمتع بها الملك النبهانى الذى كان ملكا على عمان فقد استقبله العرب، وكان معظمهم من إقليم عمان،استقبالا طيبا، وكان أول ما فعله الملك النبهانى أن تزوج من ابنة حاكم الجزيرة السواحلى المدعو إسحاق الذى تنازل لابنته ولصهره عن حكم الجزيرة وبذلك تبدأ الأسرة النبهانية فى جزيرة بات[1]. ومن السهولة أن نحدد بدايتها بأنها كانت فى السنوات القليلة التى تلت سقوط الأسرة النبهانية فى عمان، وإذ كنا نعرف أن هذه الأسرة سقطت فى عمان سنة ٦٠١ هـ فمن المحتمل كثيرا أن تكون الأسرة النبهانية قامت فى بات بعد ذلك بسنة أو بسنتين على الأكثر،وبمعنى آخر إن هذه الأسرة لجأت إلى ساحل شرق إفريقيا لتبدأ دورا ثانيا من حكمها الطويل الذى مر بمراحل متتالية من القوة والضعف حتى انتهت بخضوعها للسلطنة العربية فى زنجبار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى.

وعلى الرغم مما تعرضت له الأسرة النبهانية من صراع أسرى حول السلطة إلا أنها استطاعت أن تحقق انتعاشا كبيرا فى الساحل الشرقى لإفريقيا وأصبحت جزيرة بات مركزا للسلطنة النبهانية التى اشتملت بالإضافة إلى الجزيرة على عدة موانى هامة على الساحل الإفريقى، وتلقب الملوك النبهانيون بلقب «بوانافومادى» وهو لقب سواحلى تقليدى فيما يبدو[2]. وقد بلغت السلطنة النبهانية شأنا كبيرا فى بعض فترات من تاريخها، ففى القرن الثالث عشر الميلادى كانت تضم إليها قسمايو وبراوة ومقديشيو، وكان ذلك على عهد الملك محمد شانجا، كذلك امتدت فى عهد أبنائه إلى مالندة وكلوة وممبسة، وهكذا استطاعت هذه الأسرة العربية أن تخضع معظم الساحل الشرقى تحت لوائها.

وفى عهد ازدهار سلطنة بات نشطت الحركة التجارية فى الشرق الإفريقى وتوافد على الساحل التجار العرب والهنود، كما أدخلت الزراعة فى بقاع كثيرة.

(١) أورد جيان تفصيلا لهذه الهجرات المتعاقبة وما كان يتبعها من تأسيس المدن فى ساحل شرق إفريقيا ويمكن الرجوع أيضا إلى :

Lyndon, Swahili Poetry p. 50.

وكذلك :

Freeman - Grenville: Select documents on the East Africa p. 34 ff.

(٢) Freeman - Grenville. op cit., p.p. 241 - 242.

وترتب على وجود البرتغاليين فى شرق إفريقيا أن وجدت علاقة بينهم وبين بعض المواني الخاضعة للنبهانيين. وقد اتخذ البرتغاليون من أساليب إثارة الخلافات والعداوات بين حكام الساحل وسيلة لخضوع الساحل إليهم، ونجح البرتغاليون فى تشييد قلعة عسكرية فى ميناء ممبسة اعتبرت من أشهر وأقوى قلاعهم وعرفت باسم قلعة المسيح لا تزال أطلالها باقية فى ممبسة حتى يومنا هذا. وكان البرتغاليون يعينون على هذه القلعة الحكام الموالين لهم، وقد مضوا فى إثارة النزاع بين مختلف حكام المواني حتى وصل الأمر إلى أنهم كانوا يعينون الحكام من السواحلية والعرب الموالين وعزل الحكام المناوئين لهم. وتعرضت جزيرة بات، كما تعرضت بقية المواني والإمارات الإسلامية فى شرق إفريقيا لخطر البرتغاليين، ولذلك كان من الطبيعى أن تساند بات حركة المقاومة التى قادتها الإمامة اليعروبية فى عمان لتخليص الشرق الإفريقى من أيدى البرتغاليين، وطبقا لما يذكره الإخبارى السواحلى بوانا كيتينى أن سلطان بات محمد الرابع بعث إلى شيوخ حضرموت يستنجد بهم ضد البرتغاليين وكان ذلك فى عام ١٥٧٤، ولكن الثابت لدينا أن استنجاد سلطان بات كان بالأئمة اليعارية وليس بشيوخ حضرموت، وأن الاستنجاد حدث فى فترة متأخرة عما يذكره المؤرخ السواحلى كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

ولدينا روايات أخرى عن هجرة شيرازية فارسية وفدت إلى ساحل شرق إفريقيا حول النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى، أمكن استخلاصها من مخطوطة عربية معاصرة للغزو البرتغالى لشرق إفريقيا ولكنها فقدت ولم تصل إلينا إلا مقتطفات منها كتبت فى عام ١٨٧٧ وقدمها السيد برغش بن سعيد سلطان زنجبار هدية إلى السير جون كيرك John Kirk القنصل البريطانى العام فى زنجبار، وهذه المخطوطة تشتمل على سبعة عشر ورقة فقط مكتوبة بخط منسق واضح وإن كان بها الكثير من الأخطاء اللغوية، وقد أهدى كيرك بدوره هذه المخطوطة التى اعتبرت فريدة فى نوعها إلى المتحف البريطانى بلندن حيث حملت رقم ٢٦٦٦، وتشتمل على حوادث من وصول فرس شيراز إلى ساحل شرق إفريقيا فى القرن العاشر الميلادى حتى الغزو البرتغالى لكلوة فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى، وقد نسخت هذه المخطوطة نقلا عن أوراق الشيخ محيى الدين الزنجبارى

قاضي زنجبار في عام ١٨٦٢[1]، وربما يكون هو نفس القاضي الذي تقابل معه الرحالة بيرتون Burton والذي حدثنا عنه في كتابه عن زنجبار[2]. وقد ذكر كيرك عن هذه المخطوطة أنها مأخوذة عن كتاب سنة الكلاوية، أما المخطوطة نفسها فتحمل اسم السلوة في أخبار كلوة، وعلى هذا الأساس فإن محيي الدين الزنجباري لا يكون هو مؤلف المخطوطة وإنما مجمعها، وخاصة أن المخطوطة كما ذكرنا مليئة بأخطاء لغوية لا تطابق ما ذهب إليه بيرتون من فصاحة الشيخ محيي الدين الزنجباري وبلاغته، وكتاب السلوة على ذلك ليس إلا تجميعاً حديثاً على حد ما ذكره السير أرثر Strong عند نشره لكتاب السلوة وتقديمه له نقلاً عن الملاحظات التي أبداها جون كيرك.

وإذا كنا لم نعثر على السجل القديم لسنة الكلاوية فإن جرنفيل فريمان Freeman، وهو أحد المعنيين بدراسة تاريخ شرق إفريقيا يتوقع العثور على ذلك السجل، ويؤكد أنه عند زيارته لساحل شرق إفريقيا راعه وجود كثير من المخطوطات العربية والسواحلية في أيدي عرب بمبا وزنجبار. كما نظم في عام ١٩٥٥ معرض للكتب الخطية عرضت فيه كثير من المخطوطات الخاصة بشرق إفريقيا، ولكن لم تتوافر الظروف لتصويرها[3]. وقد أكد إنجرامس في كتابه عن زنجبار وجود كثير من المخطوطات في حوزة الأهالي ولكنهم يحجمون عن تقديمها للباحثين، ومن المؤكد أن تكشف هذه المخطوطات جوانب لا تزال غامضة من تاريخ شرق إفريقيا، وذلك إذا ما أتيح تسليط أضواء البحث عليها[4].

وعلى الرغم من أننا لا نعرف اسم مؤلف كتاب سنة الكلاوية إلا أنه قد ورد في الجزء المأخوذ من ذلك الكتاب بعض إشارات عنه والتاريخ الذي فرغ فيه من تأليفه، ففي الفصل الرابع من السلوة نجد ما يشير إلى أن المؤلف ولد في ٢ شوال

(١) أورد السير سترونج نص هذه المخطوطة في دراسة له عن تاريخ كلوة انظر
Strong, A., History of Kilwa, Journal of the Royal Asiatic Society 1885.

(٢) Richard Burton, Zanzibar, City, Island and Coast 2 Vols London. 1872.

(٣) Freeman - Grenville, The mediaeval History of Tanganiyka Coast. p. 47.

(٤) Ingrams, Arabia and the Isles.

سنة ٩٠٤ هـ (١٣ مايو ١٤٩٩م) وأنه عاصر عهد السلطان فاضل والأمير إبراهيم، ولكن الشيخ محيى الدين الزنجبارى قد أهمل فيما يبدو عند نسخه الكتاب اسم المؤلف، ولا ندرى عما إذا كان ذلك عن إغفال منه أو عدم معرفته اسم المؤلف.

وطبقا للتاريخ الذى ذكر فى كتاب السلوة يكون المؤلف قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره عند حصار البرتغاليين لقلعة كلوة فى عام ١٥١٢، ومن المؤكد أن يكون مؤلف سنة الكلاوية من الأسرة الحاكمة أو من كبار الأعيان فيها فقد تحدث عن بعثة لمفاوضة البرتغاليين ضمتها اثنين من أقاربه.

وكتاب السلوة يتألف من مقدمة وعشرة فصول، وقد نشر السير أرثر ستروزنج هذه المخطوطة فى عام ١٨٩٥ بعنوان تاريخ كلوة History of Kilwa[1]، بأصلها العربى وبترجمتها الإنجليزية، وظهر أن ناسخ هذه المخطوطة هو الشيخ عبد الله بن مصبح، أحد العاملين فى بلاط السيد برغش سلطان زنجبار، وقد ذكر فى مقدمته للمخطوطة أنه وقعت فى يده أوراق الشيخ محيى الدين الزنجبارى ووجد ضمنها هذا التاريخ فحرص قبل أن يعيدها للسلطان أن يكتب لنفسه نسخة منها[2].

أما مقدمة المخطوطة فهى تتناول بعض أمور فلسفية ودينية منها تعطش الإنسان إلى المعرفة وأسباب ذلك، وأن الله يميز بين العلماء والجهلاء. والفصل الأول يتناول تأسيس مدينة كلوة وأول من وفد إليها، وهو يبدأ بنواحى تفصيلية بها أشياء كثيرة من الخرافة عن هجرة قامت من شيراز على الساحل الشرقى من الخليج العربى إلى كلوة ـ وهى جزيرة صغيرة تقع على مقربة من ميناء دار السلام الحالى ـ ثم إلى أماكن كثيرة أخرى على ساحل شرق إفريقيا، ونجح على بن الحسن الشيرازى الذى تنسب إليه هذه الهجرة فى تأسيس دولة للزنج شغلت الفترة من ٩٧٥ إلى ١٥١٢م، وهى السنة التى وصل فيها البرتغاليون إلى كلوة، وفى خلال هذه الفترة تعاقب على حكم دولة الزنج خلفاء لعلى بن الحسن[3]. وتعلل المخطوطة أسباب هجرة على بن الحسن بأن مدينة شيراز كانت تحت حكم الملك الحسن، وبعد وفاته خلفه سبعة من أبنائه وكان أحدهم المسمى بعلى محقرا مرذولا

---

(1) History of Kilwa, Journal of the Royal Asiatic Society, April 1895.

(2) Zöe March, East Africa through Contemporary Records p. 214.

(3) Ibid., p. 6.

من بقية إخوته لأنه كان ابن أمة حبشية، عيره إخوته بوضاعة أصله فأراد الخلاص من تحقير وكراهية إخوته واضطهادهم له فعمل على مغادرة شيراز والاستيطان بأرض جديدة يطيب له العيش فيها، فغادر هو وأهله وذووه شيراز متجها إلى شواطئ زنجبار ولكنه وجد بها من العرب من كان مذهبهم يخالف مذهب الشيعة الذى ينتمى إليه، ولما كان على بن الحسن يهدف إلى تأسيس ملك جديد فقد واصل سيره بطول الساحل حتى وصل إلى أرض كلوة، ولما وجد أن خصوبة أرضها واكتناف المياه بها مما يقيه شر عادية جيرانه؛ فقد اشترى الجزيرة من أهلها المقيمين بها مقابل بضعة أقمشة كانت معه، على شرط أن يغادروا الجزيرة وينحوا إلى الداخل، وأخذ بعد ذلك يشيد القلاع للدفاع عن جزيرته ضد غارات الزنوج الذين كانوا يقطنون على مقربة منها. على أن المخطوطة تؤكد أنه كان بكلوة جماعة من المسلمين رحلوا إلى كلوة قبل القرن العاشر الميلادى وفى فترة زمنية أسبق من الفترة التى وصل فيها الفرس الشيرازيون التى يحددها صاحب كتاب السلوة بأنها وقعت فى منتصف القرن الثالث الهجرى (٩٧٥م)، على أن تعليل هجرة الفرس إلى مدينة كلوة بهذا السبب الواهى لا يرقى إلى المنطق، والأرجح أن تكون هجرة فرس شيراز إلى شرق إفريقيا قد حدثت بين عامى ١٠٥٥ و ١١٠٠م على أثر فرار الشيعة الشيرازيين من وجه طغرل بك السلجوقى الذى غزا شيراز سنة ١٠٥٥م، وهذا الرأى نأخذه عن هتشنز وهو أدعى إلى الاقتناع؛ مع التسليم بوجود فاصل زمنى بين ما ذكره صاحب تاريخ كلوة وبين هذه الهجرة المشار إليها.

وأهمية حكم على بن الحسن الشيرازى أنه نجح فى تأسيس سيطرة على ساحل شرق إفريقيا لم تقتصر على جزيرة كلوة وإنما امتدت إلى عدة موانى وجزر أخرى تقع إلى الجنوب من دولة الزنج التى كانت كلوة عاصمة لها وتمتد من ممبا فى الشمال إلى ميناء سفالة فى الجنوب، ولكن هذه الدولة كان ينقصها الارتباط،بمعنى أنها لم تكن دولة متماسكة فضلا عن أنها تعرضت للمنازعات التقليدية، وتحولت إلى مدن مستقلة تنازع كل مدينة منها الأخرى. وقد كشفت عمليات التنقيب فى السنوات الأخيرة عن كثير من آثار دولة الزنج من بينها عملات معدنية استخدمت فى عصرها، وقد احتلت هذه الدولة مكانة بارزة بين إمارات الساحل الشرقى لإفريقيا فيما بين القرنين العاشر والخامس عشر الميلادى.

وتشتمل مخطوطة السلوة على مقدمة وسبعة فصول؛ بينما سقطت الفصول الثلاثة من الثامن إلى العاشر التى ذكر فى المقدمة أن المخطوطة سوف تشتمل عليها، والفصل الأول يعرض لتأسيس السلطنة، أما الفصل الثانى فيتعرض إلى اضطراب الأمور فى السلطنة وحكومة إحدى القبائل التى اجتاحت كلوة، والفصل الثالث يتناول فيه كاتب المخطوطة عهد أبى المواهب (وهو السلطان الذى زاره ابن بطوطة)، والفصل الرابع عهد الملك العادل، والفصل الخامس عودة أسرة أبى المواهب، والفصل السادس حكم الحسن بن وزير، والسابع عهد السلطان فاضل ابن سلطان. وتتناول هذه الفصول المنازعات حول العرش، وحج معظم السلاطين إلى مكة، والفصول الثلاثة التى لم تذكر فى المخطوطة يبدو أنها كانت ستتناول تاريخ كلوة بعد سيطرة البرتغاليين عليها فى أوائل القرن السادس عشر والسنوات التالية، حيث جاء فى مقدمة المخطوطة أن الفصل الثامن سوف يتناول عهد حاج محمد بن ركن الدين، والتاسع عهد السلطان محمد مكدات، والعاشر عهد الملك سلطان بن سلطان، وقد حكم هؤلاء السلاطين فى عهد السيطرة البرتغالية، ومن المؤكد أن يكون مؤلف السلوة قد تعمد إسقاط هذه الفصول فإن آخر عبارة وردت فى الفصل السابع «ولم أجد بعد ذلك شيئاً»، وقد ذكرت هذه العبارة بعد حديث المؤلف عن البعثة التى ذهبت لمفاوضة فاسكو دى جاما فى ٨ جمادى الأول ٩٠٤هـ (الموافقة لسنة ١٤٩٤م)، ثم يذكر الناسخ أن هذه المخطوطة نسخت فى ٢٠ مايو ١٨٧٧ فى عهد السيد برغش بن سعيد وكتبت بيد عبد الله بن مصبح الصوافى.

أما عن إسقاط مؤلف المخطوطة للفصول الثلاثة المذكورة فيرجع إلى سبب واضح إذ من المحتمل أن يكون المؤلف قد اقتصر فى تأريخه لكلوة على السنوات الأولى من القرن السادس عشر، لأن ما حدث بعد ذلك كان فيه الكثير من الامتهان بالنسبة لكلوة بعد إحكام السيطرة البرتغالية على ساحل شرق إفريقيا.

والمهم أنه لا يزال يراود كثير من الباحثين الأمل فى العثور على سجل كلوة، وكذلك المخطوطة التى نقلها الشيخ محيى الدين الزنجبارى، وبذلك يمكن إضافتهما إلى المخطوطة الثالثة، وهى الوحيدة التى لدينا والمنسوبة إلى الشيخ عبد الله بن مصبح الصوافى.

وقد يكون من الجائز وقوع سجل كلوة فى أيدى البرتغاليين، وخاصة أن المؤرخ البرتغالى جواس دى باروس Joas de Barros قد عثر على مجموعة ضخمة من المخطوطات نشر منها تاريخا لكلوة بعنوان Choronica dos Reys de Quiola، ولكن باروس لم يذكر لنا المصدر الذى نقل عنه، وقد كان من السهل علينا القول بأن باروس نقل عن سنة الكلاوية لولا بعض التناقضات الواضحة بين ما أورده باروس وبين النسخة التى سبق أن أشرنا إليها من تاريخ كلوة؛ هذا مع التسليم بوجود تشابه فى أوجه كثيرة بين النسخة البرتغالية وبين النسخة العربية.

وقد عنى كل من جرنفيل فريمان وبرنز بمطابقة السلوة فى أخبار كلوة على تاريخ كلوة الذى نشره باروس[1]، ويميل فريمان إلى الاعتقاد بأن أصل المصدرين واحد، إلا أن باروس أضاف معلومات من مصادر أخرى، وكذلك أغفل أشياء اعتبرها غير هامة. ومما يعزز وجاهة رأى فريمان فى أن يكون مصدر النسختين مصدرا واحدا هو انتهاء باروس فى تاريخه لكلوة فى عام ١٥١٢، وهو نفس العام الذى انتهى فيه كتاب السلوة فى تاريخ كلوة.

ويهمنا الفصل السابع من تاريخ السلوة بصفة خاصة؛ لأن هذا الفصل يعرض فى نهايته لأخبار وصول البرتغاليين إلى ساحل شرق إفريقيا، ومما جاء بصدد ذلك أن رجالا أتوا من بلاد الفرنج بصحبة ثلاث سفن وأن اسم قائدهم ميراتى (ولعله يقصد فاسكو دى جاما)، فتقدموا إلى ماليا فوجدوا ترحيبا من الأهالى، ولكن لم يلبث أن عرف الأهالى أنهم أتوا للتجسس على المدينة بهدف الاستيلاء عليها فثاروا عليهم فتقدموا إلى ماليندة ومنها أخذوا مؤنا ومياها وطلبوا مرشدا إلى الهند، وفى عام ٩٠٦ هـ قدم بيساريوس (ولعله يقصد القائد البرتغالى بدرو ألفاريز)، وطلب من أهالى كلوة ماءً ووقودا، كما طلب أيضا مقابلة السلطان أو ابنه، فأرسل السلطان وفدا لمفاوضتهم، «وقد رفض الوفد إعطاءهم ما طلبوا فذهبوا لعنة الله عليهم إلى ماليندة وأخذوا كل ما كانوا يحتاجونه، ولكنهم عادوا إلى كلوة، ولما أدرك أهالى كلوة أنهم لا يستطيعون لهم دفعا تقدم وفد لاستقبال الميراتى وكان قد عاد من الهند وكان فى هذا الوفد بعض من أقاربى». ثم يقول صاحب التاريخ أنه «لم يجد بعد ذلك شيئا»، ويبدو أنه وقف عند مقدم البرتغاليين، ويتضح ذلك من

(١) Freeman - Grenville, op. cit., p. 66 ff see also :
Prins, A. H., The Swahili Speaking Peoples of Zanzibar and the East African Coast Arab - Shiraz and Swahili , International Institute, London, 1961.

تسمية الكتاب «السلوة» أى إنه كتب تأريخا للقراء فى تاريخ كلوة ولم يشأ بطبيعة الحال أن يكتب عما صارت إليه كلوة بعد السيطرة البرتغالية. وعلى الرغم من أن كتاب السلوة ليس هو النسخة الأصلية من تاريخ كلوة إلا أنه يعطينا تاريخا متصلا لسلطنة كلوة من القرن العاشر حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادى، وقد اعتبرت هذه السلطنة - أو ما عرفت باسم دولة الزنج - أول دولة إسلامية قامت فى شرق إفريقيا، ومن المؤكد أن سلطنة زنجبار الحديثة (١٨٣٢ - ١٩٦٤) كانت تستند فى أصولها التاريخية إلى هذه الدولة التى اتخذت من كلوة عاصمة لها[1]، مع التسليم بوجود فارق كبير وهو أن سلطنة زنجبار كانت سلطنة عربية إفريقية بينما كانت دولة الزنج تعود بأصولها الأولى إلى فرس شيراز أى انها كانت أصلا دولة فارسية إسلامية، ومن هنا يمكن أن نلحظ تلك التسمية التى أطلقت على الساحل الذى كانت تشغله هذه الدولة وهو زنجبار أى ساحل الزنج من الفارسية بار بمعنى الساحل. ولكن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو إلى أى مدى أثر الفرس الشيرازيون فى الساحل الشرقى الإفريقى فى عهد دولة الزنج؟، أو بمعنى آخر لمن كان التفوق فى عصر تلك الدولة، العرب أم الفرس؟ حقيقة أنه لا يمكن أن ننكر ما تركه الفرس الشيرازيون من تأثير كبير فى الفن المعمارى وفى الأدب السواحلى وفى طريقة الملبس والمأكل أو مظاهر الحضارة المختلفة، بل سيستمر ذلك التأثير قائما حتى عهد سلطنة زنجبار الحديثة، ويستمر بالتالى وفود جماعات من الفرس للإقامة فى ساحل شرق إفريقيا، بل لقد حرص السيد سعيد بن سلطان مؤسس سلطنة زنجبار الحديثة، أن يتزوج من أميرة فارسية ويأتى بها لتقيم معه فى زنجبار، واعتقادنا أنه قصد بهذه الزيجة توطيد مركزه أمام رعاياه الفرس الذين كانت تنتظمهم الدولة العربية الجديدة. وإذا كنا نؤكد إسهام الفرس مع العرب فى الاستقرار على الساحل فإنهم مع ذلك لم يسهموا بالقدر الذى ساهم به العرب الذين كانوا أسبق فى الاتصال كما رأينا، ولكن يلاحظ أن بعض الكتاب وخاصة من الإنجليز كانوا يحاولون التركيز على الهجرات الفارسية بهدف إضعاف مقومات السلطنة العربية وإعطائها مسحة فارسية، وقد اشتغلت السلطات البريطانية خلال

(١) Arthur Strong, History of Kilwa, see Report on Zanghbar Dominions, p. 399.

سنوات حمايتها على وتجبار هذا الأساس التاريخى لمقاومة العناصر العربية فى السلطة فشجعت قيام الحزب الأفروشيرازى لمناهضة العناصر العربية والتأكيد بتحدر المسلمين من فارس وليس من الجزيرة العربية، وكان الحزب الأفروشيرازى يجد تأييدا من السلطات الاستعمارية البريطانية، والهدف من ذلك واضح وهو القضاء على القوميات العربية حيث كانت دعاية الحزب تميل إلى دعوة الإفريقيين إلى الرجوع بنسبهم إلى الفرس الشيرازيين وليس إلى العرب. وعلى أى حال فنستطيع أن نذهب إلى تأكيد ما سبق أن ذكرناه وهو أنه إذا كانت هناك بعض السمات الفارسية إلا أنها بطبيعة الحال لم تبلغ القدر الذى بلغته السمات العربية فى ساحل شرق إفريقيا، بل لا نغالى إذا قلنا إن تلك السمات الفارسية لم تلبث أن ضاعت فى غمار غلبة الحياة العربية أو السواحلية على الساحل الشرقى لإفريقيا. وقد بدأت مميزات الأمة السواحلية تظهر بجلاء فى عهد دولة الزنج،وإن كان السواحليون قد انقسموا إلى السواحليين الشماليين، ويدعون الانتساب إلى زيد بن على ويفخرون بأصلهم العربى، والسواحليين الجنوبيين الذين يدعون الانتماء إلى على ابن الحسن الشيرازى ويفخرون بماضى تلك الدولة العتيد.

وكان لدولة الزنج الفضل فى قيام عدة مدن إسلامية على الساحل الشرقى لإفريقيا، والحق أن تلك المدن نجحت نجاحا كبيرا ووصلت إلى درجة كبيرة من التحضر والازدهار، ولكن ينبغى أن نلاحظ أن تلك المدن افتقرت إلى التنظيمات العسكرية، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أنها لم تقم نتيجة لفتح أو توسع عسكرى وإنما أسسها تجار أو مهاجرون أو مضطهدون سياسيون أو دينيون، وهؤلاء جميعا كانوا مضطرين بحكم ذلك أن تكون علاقاتهم سلمية إلى حد كبير مع الأهالى الذين استقروا فى أوطانهم، وما كاد القرن العاشر الميلادى يولى حتى كانت هذه المدن قد استكملت مقوماتها وسماتها العربية إذ ساعدت الهجرات العربية المتوالية على طمس معالمها الفارسية، وتحولت إلى مدن عربية صرفة، وهذه المدن من الشمال إلى الجنوب هى مقديشيو - براوة - سيوة - بات - لامو - زنجبار - مافيا - كلوة - سفالة. وفى خلال القرن العاشر الميلادى كان الإسلام قد انتشر فى تلك المراكز وأصبح لكل مدينة مسجدها الخاص بها، وثمة ملاحظة هامة وهى أن العرب فضلوا المعيشة فى الجزر لسهولة الدفاع عنها وبعد موقعها عن اعتداء الأهالى

الساكنين فى البر الإفريقى إذ كان عليهم إذا أرادوا الهجوم أن يخوضوا الماء الفاصل بين الساحل والجزيرة، وإذ ذاك يستطيع العرب وهم من أهل البحر أن يردوهم على أعقابهم، على أن أهم ما يلاحظ أن العرب الذين استوطنوا تلك المراكز الإسلامية قد نقلوا معهم خلافاتهم ومنازعاتهم، ولذلك ظهر العداء سافرا بين هذه المدن بعضها والبعض الآخر حتى أصبح من المستحيل قيام وحدة تجمع بينها طواعية، وفى بعض الأحيان كانت تقوم عدة وحدات سياسية تستند إلى التفوق أو توسع إحدى هذه المدن على حساب غيرها، كما نجحت ممبسة فى السيطرة على مدن الساحل خلال بضع سنوات من القرن الثانى عشر الميلادى، أو كما فعلت بات فى سيطرتها على معظم مدن الساحل من ماليندة شمالا إلى كلوة جنوبا فيما عدا زنجبار حوالى عام ١٣٣٠م، وكذلك حاولت كل من مقديشيو وعبا وزنجبار فى أوقات متفرقة أن تفرض قيام وحدات من ذلك النوع.

أما دولة الزنج فعلى الرغم من أن الساحل كان يتبعها إلا أن هذه التبعية لم تعد أكثر من كونها تبعية اسمية، وعلى أى حال فعندما وفد البرتغاليون إلى ساحل شرق إفريقيا، حول نهاية القرن الخامس عشر الميلادى، كانت كلوة تسيطر على القسم الجنوبى من الساحل، فحينما أرسى فاسكودى جاما قلاعه فى موزمبيق وجد أن حاكم الميناء يتبع سلطان كلوة، وكان مخولا له جمع الضرائب المفروضة على السفن التجارية وتسليمها إلى سلطان كلوة، وإن كان هذا لم يمنع من قيام المنازعات بين هذه المدن[1]، وتحدثنا الروايات عن ذلك النزاع المشهور الذى كان قائما بين ماليندة وممبسة والذى استفاد منه البرتغاليون فائدة كبيرة فى سيطرتهم على الساحل. وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية دولة الزنج ترجع إلى أنها وحدت معظم المراكز الإسلامية فى ساحل شرق إفريقيا، وبلغت ذروة قوتها فى عهد سليمان بن على ثانى حكامها فلم تستعص عليه من مدن الساحل سوى مدينة مقديشيو التى كانت تحكمها أرستقراطية عربية تجارية، وضمت دولة الزنج كذلك جزيرتى عبا وزنجبار، وإن كان هناك ما يؤكد أن دولة الزنج استغلت عبا أكثر من زنجبار[2]، هذا

(١) Krapf, Travels, Research and Missionary Labours. London 1860 p. 524.

(٢) Roland Oliver, "editor" The Dawn of The African History See Chapter VII, The Land of Zinj by Mathew p.p. 46 - 47.

فضلا عن الصلات التجارية الواسعة مع جزيرة مدغشقر وجزر القمر، وبواسطة دولة الزنج دخل الإسلام هذه الجزر فأصبح دين الغالبية في القمر، كما اعتنقته إحدى قبائل مدغشقر، وهي قبيلة الأنتيمرون، في الطرف الجنوبي الشرقي من تلك الجزيرة، كذلك نجح العرب في تأسيس مملكة عربية في شمال جزيرة مدغشقر، وقد أورد لنا جيان بعض التواريخ المتعلقة بمدغشقر وجزر القمر نقلا عن بعض المخطوطات العربية التي ذكر أنه عثر عليها في مايوت، إحدى جزر القمر، وكذلك تحدث جبريل فيران عن عدة مخطوطات عربية قديمة ذكر أنه عثر عليها في مدغشقر وأهداها إلى المكتبة الوطنية بباريس، ويستدل من هذه المخطوطات على أن شعب الأنتيمرون كان ثمرة اختلاط بين العرب وقبيلة الأنكارا التي يخضع لها من الناحية التنظيمية، وقد عرفت قبيلة الأنتيمرون الكتابة العربية بعد الإسلام. بينما بقي شعب الهوفا، أكبر شعوب مدغشقر، لا يعرف الكتابة إلى فترة متأخرة.

وقد ذكر فيران أن الأنتيمرون يحتفظون بكتب خطية عربية قديمة يزعمون فيها انتسابهم إلى مكة، ولكن يجب أن نأخذ هذه الروايات بحذر شديد فإن دعوى الانتساب إلى مكة والبيت الهاشمي تكاد تكون ظاهرة متفشية في تلك المناطق. وقد أسلمت قبيلة الأنتيمرون بعد وصول العرب إلى الجزيرة،وإن كان إسلام تلك القبيلة إسلاما ضعيفا؛ إذ لم تلبث أن عادت إلى عقائدها من جديد فاختلطت الوثنية بالإسلام، ويلاحظ أن الأوروبيين اصطدموا أيضا بالديانات المحلية حينما حاولوا التبشير بالمسيحية[1].

والظاهرة التي ميزت تاريخ دولة الزنج منذ نشأتها حتى سقوطها على أيدي البرتغاليين عام ١٥١٢ هي ذلك الصراع الدائم بين الحكومة المركزية في كلوة وبين حكام المواني الذين حاولوا الاستقلال بمدنهم وإنشاء إمارات صغيرة على طول الساحل، وفي الفترة الأخيرة التي سبقت مجيء البرتغاليين أضيف إلى هذا النوع من النزاع صراع آخر بين أعضاء الأسرة الشيرازية الحاكمة من جهة وبين أنصار

(١) ارجع إلى لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي - تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتابات جبريل فيران جـ١ ص ٣٩٦ وما بعدها.

الوزير سليمان الذين استطاعوا اغتصاب الحكم في فترات متقطعة من جهة أخرى، وسيستفيد البرتغاليون من تلك المنازعات فيبسطون سلطتهم على الساحل بسهولة[1]. على أن هذه القلاقل التي سادت دولة الزنج لم تمنع من ازدهار الحضارة المادية في ربوعها[2]، ويمكن تعليل هذا الازدهار بعاملين :

أولا : اشتغال المسلمين المهاجرين بنقل التجارة بين البلدان الواقعة على سواحل المحيط الهندي، وأهم السلع التي اعتمدت عليها هذه التجارة هي العاج والرقيق،وأحيانا العنبر، وكان المسلمون يحصلون على هذه السلع من رؤساء القبائل الإفريقية في نظير المنسوجات وبقية الأدوات الحضارية الأخرى التي كانوا يجلبونها معهم. وقد عرف الرقيق الذي كان يتجر فيه العرب في بلاد الصين وجزر الهند الشرقية، ولكن الأسواق الرئيسية له كانت في بلاد فارس والعراق. ومن المعروف أنه منذ القرن الثالث الهجري استخدم هؤلاء الزنوج بكثرة في مزارع العراق، وأنهم قاموا بثورة اجتماعية وسياسية في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي.

وثانيا : استغلال مناجم الذهب التي ما تزال موجودة حتى الآن في بعض أقاليم أواسط إفريقيا، فكانت كميات كبيرة من الذهب ترد إلى قلب العالم الإسلامي من سفالة، حتى سميت بسفالة الذهب.

يتضح مما سبق زيادة الروابط بين العرب وشرق إفريقيا خلال الفترة التي تلت ظهور الإسلام، ولا نعني أن هذه الروابط اقتصرت على اتصال العرب بشرق إفريقيا بل واتصال الشرق الإفريقي أيضا بالبلاد العربية فأخذت الموارد الإفريقية تظهر في الأسواق العربية، على أنه لا ينبغي أن نتفق مع ما ورد ذكره خطأ في بعض المصادر التي تناولناها في أن مدن شرق إفريقيا الإسلامية قام اقتصادها على أساس تجارة الرقيق،وإنما كان لتلك المدن نشاط اقتصادي آخر لم يقتصر فقط

(١) Coupland, East Africa and Its Invaders p.p. 23 - 28.

(٢) وصف ابن بطوطة كيف أن الغنائم كانت ترد بكثرة على سلطان كلوة، وأنه كان يوزعها حسب الشرع، وكان الأشراف يأتون إليه من بعض أنحاء العالم الإسلامي ليأخذوا نصيب ذوي القربى، انظر ابن بطوطة جـ١ ص ١٦٣.

على هذه التجارة، ويمكن أن نؤكد أن العوامل التى ساعدت على ازدهار العلاقات الاقتصادية أن العرب كانوا سادة المحيط الهندى إلى أن انتزع منهم البرتغاليون هذا التفوق فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى[١]. ومن المعروف أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أوروبا والشرق كانت تعتمد على وساطة العرب التجارية الذين كانوا يحملون بضائع الهند والشرق الأقصى إلى الخليج العربى والبحر الأحمر ومنها إلى البحر المتوسط. وقد ساهم ساحل شرق إفريقيا فى تجارة الذهب والعاج، وفى القرن العاشر الميلادى كان هناك ما يؤكد بأن بيوت سيراف على الساحل الشرقى للخليج العربى كانت تبنى من الأخشاب المأخوذة من زنجبار[٢]. أما تجارة الرقيق فالواقع أنها لم تصل إلى درجة كبيرة من الانتعاش إلا منذ القرن السادس عشر الميلادى أى فى نفس الوقت الذى شهدت فيه إفريقيا طلائع الاستعمار الأوربى، واعتقادنا أن الدول الأوروبية هى التى شجعت على استفحال تلك التجارة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. حقيقة أننا لا ننكر أن تجارة الرقيق كانت معروفة لدى العرب منذ أقدم العصور، ولكنها كانت تسير فى نطاق ضيق، ثم أخذت هذه التجارة تزداد عندما عرفت أوروبا القارة الإفريقية وبدأت عمليات الاستيلاء على الرقيق من ساحل غرب إفريقيا ونقله عبر مياه الأطلنطى لزراعة المناطق الشاسعة فى الأمريكتين. وفيما يبدو أن مناطق غرب إفريقيا لم تشف غائلة الأوربيين على الرغم من أنها صدرت خلال القرون الثلاثة من السادس عشر حتى الثامن عشر ما يقرب من مائة مليون إفريقى فبدأت تظهر المراكز والمحطات التجارية فى شرق إفريقيا وخاصة على سواحل موزمبيق لاستخدام رقيق شرق إفريقيا أيضا، وتحدثنا بعض المصادر أن كثيرا من رقيق شرق إفريقيا كان يصل بدوره إلى المزارع الأمريكية[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أن كوبلاند وغيره من الكتاب الأوروبيين حاولوا تحميل العرب وزر تجارة الرقيق فى شرق إفريقيا باعتبارهم الوسطاء الذين كانوا

---

(١) راجع فى ذلك فضلو حورانى : العرب والملاحة فى المحيط الهندى، وكذلك آدم متز: الحضارة الإسلامية (مترجم) جـ ٢ ص ص ٤٢٩/ ٤٣٠.

(٢) Coupland, op. cit., p.p. 18 - 20

(٣) توقفت تجارة الرقيق فى غرب إفريقيا ابتداء من السنوات الأولى من القرن التاسع عشر على أثر الحركة المناهضة لتجارة الرقيق التى تزعمتها بريطانيا. انظر بصدد ذلك :

Coupland, R. The British Anti-Slavery Movement. London, 1938.

يمدون المراكز التجارية البرتغالية بالعدد اللازم من الرقيق، ولكن هذا التقدير بنى على أساس غير سليم، فلو طبقنا نفس تلك النظرية على مأساة الرقيق فى غرب إفريقيا؛ وكما يعترف كوبلاند بأن هذه التجارة أفقدت القارة عشرات الملايين، لغفرنا لتجار الرقيق الأوروبيين أعمالهم وقلنا إن القبائل الإفريقية هى المسئولة عن تلك التجارة في سواحل غرب القارة لأنها كانت تقدم الأسرى من الإفريقيين للتاجر الأوروبى!. ويستمر كوبلاند فى عقد المقارنات الخاطئة فيذكر أن تجارة الرقيق بدأت فى غرب إفريقيا فى القرن السادس عشر وانتهت فى أوائل القرن التاسع عشر، أما ساحل شرق إفريقيا فقد بدأت تجارة الرقيق فيه منذ أزمنة قديمة ولم تنته إلا منذ سنوات قليلة، وهذه المقارنة لا شك فى أنها قد تخدع البعض ولذلك كنا نأمل مثلا أن تكون هناك إحصائية ولو تقريبية ـ وهذا ما لم يتوافر لسوء الحظ ـ عن عدد الرقيق الذى استغله الأوروبيون خلال ثلاثة قرون، وعدد الرقيق الذى تعامل فيه التجار العرب خلال قرون عديدة. وحينئذ يمكن أن يتضح لنا سوء هذا التقدير.

وهناك ناحية أخرى لفتت انتباهنا فى بعض المصادر الأوروبية التى تعرضت للعرب فى شرق إفريقيا، فقد حرص الكثيرون على التهوين من دور العرب وتأثيرهم الحضارى فى المنطقة، فهم مثلا لم يهتموا بإدخال الزراعة إلا بالقدر الذى يكفى استهلاكهم وكل ما انصرفوا إليه هو إشباع نهمهم فى تجارة الذهب والعاج والرقيق، ولكن هذا الحكم قد يثير التساؤل، إذ إن هذه المصادر لم تحدد فترة زمنية معينة يمكن دراستها والحكم عليها حكما سليما. بيد أن كل ما نستطيع أن نقرره هنا أن العرب حقيقة قد اهتموا بالتجارة أكثر من اهتمامهم بالزراعة فهذه طبيعة العرب من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه عندما استقر العرب فى الساحل واضطروا إلى الاشتغال بالزراعة اتجهوا إلى الاكتفاء الذاتى؛ فالقلاقل كانت كثيرة الحدوث والمراكز والإمارات كانت متنافرة ومتجهة دوما للتنابذ والتنازع، وتستمر الأوضاع على هذه الصورة حتى تقيض الظروف لدولة عربية أن تحل محل هذه الإمارات والمراكز وتظهر فى شكل سلطنة كبيرة وحدت تلك الكيانات الصغيرة تحت لوائها، ونعنى بها دولة البوسعيد، وخاصة فى عهد أعظم حكامها سعيد بن سلطان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فاتجهت هذه الدولة إلى الاهتمام بالزراعة

فضلا عن اهتمامها بالتجارة، وهو أمر لا سبيل إلى إنكاره، بل إن السيد سعيد أدخل زراعات جديدة وخاصة زراعة القرنفل حتى أصبحت جزيرتا بمبا وزنجبار تمدان العالم بالنصيب الأوفى من احتياجاته من ذلك المحصول (٩٠٪) حتى وقتنا الحاضر[1]، أما ما تعمدته بعض المصادر الأوروبية من وضع المقارنات الخاطئة عما فعله الأوروبيون وما لم يفعله العرب فلا ينبغي اتخاذها أساسا للحكم السليم، فإن الأوروبيين أنفسهم لم يدخلوا الزراعة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد استيطانهم المناطق المرتفعة الصالحة ولمصلحتهم الخاصة، أما القرون الثلاثة التي تلت معرفتهم بالقارة الإفريقية فقد كان كل ما يعنيهم هو الإثراء والاشتغال بتجارة الرقيق والذهب فضلا عن تقويض الحضارة الإسلامية التي شهدها ساحل شرق إفريقيا، والتي ساهم العرب مساهمة كبيرة في بنائها. وقد تعمدت بعض المصادر الأوروبية التقليل من دور العرب في شرق إفريقيا فذكرت أن التجارة كانت دافعهم الوحيد أما الدوافع الأخرى الإنسانية أو الدينية أو الحضارية التي حركت الأوروبيين فلم يهتم بها العرب[2]. والحقيقة التي لا مراء فيها، وهو أمر قد تجاهله البعض، أن التجارة بل الاستغلال هو الذي كان يعني الأوروبيين، وقد استمر الأوروبيون على الاستغلال البشري الجشع خلال القرون الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما فكر الأوروبيون في ارتياد القارة الإفريقية بدعوى إدخال الحضارة إليها - والحقيقة بهدف استعمارها - اعتمدوا على جهود العرب في المراكز التي أنشئوها لربط الساحل بالداخل، وكانت هذه المراكز عونا كبيرا للمستكشفين الأوروبيين، بل إن المناطق التي كشفت كانت معروفة لدى العرب، وأكثر من ذلك فقد استعان كثير من الرواد الأوروبيين بالتجار العرب في عمليات الكشف هذه التي لم تكن في حقيقتها كشفا وإنما كانت مجرد تسجيل علمي لمناطق كانت معروفة لدى العرب من قبل[3].

(١) جمال زكريا قاسم - دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا من ص ٢٦٣ - ٢٦٤ القاهرة ١٩٦٧.

(٢) راجع دراستنا عن استقرار العرب في ساحل شرق إفريقيا - حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس - العدد العاشر من ص ٢٥٩/٢٩٧.

(٣) جمال زكريا قاسم - دور العرب في كشف إفريقيا مجلة عالم الفكر - العدد الثاني من المجلد الأول مارس ١٩٧١

أحدث انتشار الإسلام انتعاشا كبيرا فى ساحل شرق إفريقيا وتوطدت الروابط التى توثقت عراها بين الساحل الشرقى والجزيرة العربية، يدل على ذلك كثرة الزنوج فى البلاد العربية، وهنالك حادث وقع فى ابتداء حكم الخليفة أبو العباس المنصور الملقب بالسفاح، وهذا الحادث يدل دلالة واضحة على وجود صلات فى ذلك العهد بين العرب وسواحل شرق إفريقيا، ذلك أنه لما ثار أهالى الموصل على العباسيين أمر الخليفة أحد إخوته بقمع الثورة فقتل من نسائهم ورجالهم نحو أحد عشر ألفا، وكان فى جنده أربعة آلاف زنجى من زنجبار. وحدث بعد ذلك قيام ثورة الزنج فى العراق؛ بعد مرور ما يقرب من قرن على استخدام أبى العباس للزنوج فى الجيش الإسلامى، فقد قامت الدولة العباسية كما هو معروف لدارسى التاريخ الإسلامى على عدم التمسك بنظرية «العرب مادة الإسلام»، وإنما قامت هذه الدولة على إفساح المجال للشعوب الأخرى لتشارك فى الدولة الإسلامية، وترتب على حركة الزنج وقوع ثورة بين عامى ٨٦٩ و ٨٧١م، وفى الثورة الأخيرة سيطر الزنوج على البصرة ومصب الفرات، وأصبحت هذه المناطق شبه منفصلة عن الدولة وواقعة تحت حكم زعيم السود حوالى أربعة عشر عاما[١]، وقد ذكر أبو الفدا عن هذه الثورة بأن عصابة من زنوج زنجبار أغارت على الجزء الجنوبى من العراق واستولت على مدينة البصرة.

وإذا كان لدينا الكثير من المعلومات عن الزنوج فى البلاد العربية فلا زالت معلوماتنا قاصرة عن حالة العرب فى سواحل شرق إفريقيا غير أنه من المؤكد أن العرب كثر عددهم خلال القرون الثلاثة التى تلت ظهور الإسلام، ففى القرن العاشر الميلادى امتد العرب على طول الساحل من القرن الإفريقى المواجه لجنوب الجزيرة العربية حتى سفالة وهى أقصى بلاد الزنج، كما توجد لدينا بعض الشواهد أيضا على اتصال الإمارات الإسلامية فى شرق إفريقيا بالممالك الإسلامية بالحبشة، وقد انتعشت تلك الممالك نتيجة ازدهار حركة التجارة فى الساحل الشرقى لإفريقيا[٢]، وسيترتب على انتشار الإسلام الإحاطة بالإمارات المسيحية بالحبشة

(١) Coupland, East Africa and It's Invaders p. 31.

(٢) Roland Oliver, The Dawn of African History, p. 48.

حتى أننا سنجد تآلفا بين البرتغاليين والأحباش لمواجهة قوة المسلمين، كما سنعرض لذلك تفصيلا فى الفصل القادم.

وعلى الرغم من أن الحقائق لم تتضح تماما عن العرب في شرق إفريقيا فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أن القرن الحادى عشر الميلادى شهد عند ختامه الكثير من الوحدات الإسلامية على طول الساحل الشرقى من إفريقيا من شماله إلى جنوبه، وهذه الوحدات أخذت تتطور من مجرد مراكز تجارية إلى مدن يحكمها عرب مسلمون أو سواحليون أو جماعات متفرقة من السواحلية، ويعيش فيها مزيج من هؤلاء جميعا، وكانت بعض هذه الوحدات، وخاصة تلك التى قامت فى جزر شرق إفريقيا عربية الطابع إسلامية المنحى، بينما لم تتخذ مدن الساحل مثل ماليندة وبراوة إلا صبغة سطحية من الثقافة العربية الإسلامية.

ويمكننا أن نقسم المراحل الرئيسية التى مر بها تاريخ العرب فى ساحل شرق إفريقيا حتى قيام سلطنة زنجبار الحديثة إلى المراحل الآتية :

المرحلة الأولى : وتتميز بظهور المراكز التجارية.

المرحلة الثانية : وتمتد من القرن السابع الميلادى إلى نهاية القرن الخامس عشر، وتتميز هذه المرحلة بسيطرة المسلمين على تجارة المحيط الهندى، كما شهدت هذه المرحلة أيضا استقرار العرب والمسلمين من الجزيرة العربية والخليج العربى وفارس والهند فى سواحل شرق إفريقيا، ومعلوماتنا عن هذه الفترة فى تزايد مستمر؛ مع ملاحظة أنه تبع عمليات الاستيطان ظهور كثير من الوحدات السياسية منذ القرن العاشر الميلادى، ووصلت إلى أوج ازدهارها فى الفترة التى سبقت مقدم البرتغاليين إلى ساحل شرق إفريقيا.

المرحلة الثالثة : وصول البرتغاليين إلى الساحل وسيطرتهم على تجارة المحيط الهندى وانتزاعهم هذه السيطرة من العرب والهنود.

المرحلة الرابعة : وتتميز بالثورات والحروب المتتالية التى قامت ضد البرتغاليين حتى خلص الساحل الشرقى لعرب عمان، وبذلك تم وضع الأساس لتكوين سلطنة زنجبار الحديثة[1].

---

(1) Oliver, op. cit., p. 48.

لقد تبع ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية فى القرن السابع الميلادى اندفاع جماعات من العرب من سواحل الجزيرة العربية إلى ساحل شرق إفريقيا لا للتجارة بل للإقامة الدائمة، وبدأ هؤلاء يقيمون المدن والإمارات الإسلامية على الساحل، وقد صادفوا جماعات من العرب سبقتهم إلى هناك منذ أزمنة بعيدة، كما لقوا شعبا سواحليا أسهمت العناصر الوافدة على الساحل فى تكوين سماته. وهنالك إجماع بين المؤرخين على أن تلك الفئة من المسلمين أقامت منازلها الجديدة دون كبير مشقة أو عناء، حلوا على الناس وتزاوجوا منهم وامتزجوا بهم، كما فعل غيرهم من قبل، وأخذت شعوب الساحل عنهم الدين الجديد والثقافة العربية التى قامت عليه، كما أخذت عنهم الكثير من وسائل عيشهم ونماذج حياتهم، وثمة ملاحظة جديرة بالذكر وهى أن معظم المهاجرين كانوا من إقليم عمان فى الجنوب الشرقى من الجزيرة العربية، والواقع أن موقع عمان التى تحدها الصحراء من الغرب والمحيط من الجنوب والشرق كان له أثر فى توجيه سكانها إلى الملاحة والتجارة البحرية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحياتهم، وقد ظهرت مهارة العمانيين فى صناعة السفن والملاحة الشراعية، ولعب العمانيون دورا كبيرا فى تنمية التجارة العربية فى المحيط الهندى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،أى فى نفس الوقت الذى شهد تدهور قوة البرتغاليين البحرية تقريبا[١].
ويؤكد كثير من الباحثين أن تاريخ الساحل الشرقى لإفريقيا أقرب إلى الفهم إن درس على أنه تاريخ منازل إسلامية أتى أهلها من الخليج والجزيرة العربية، وبمضى الزمن تحولت ثقافة الساحل إلى ثقافة إسلامية لا امتزاز فى خصائصها وتشربت الثقافة العربية تشربا كبيرا.

ويعد السير ريجنالد كوبلاند Coupland [٢]، من أبرز الباحثين فى تاريخ شرق إفريقيا، وعلى الرغم من تهوينه لمركز العرب، كما سبق أن أوضحنا إلا أنه لم يجد مناصا من الاعتراف بأن المستوطنات التى وجدت على الساحل كانت

(١) Coupland, op. cit., p. 21.
(٢) له مؤلفان مهمان عن شرق إفريقيا هما :

- East Africa and its Invaders Oxford, 1938.
- The Exploitation of East Africa, London 1933.

مستوطنات عربية، ولكنه أشار في أحيان كثيرة إلى أثر الفرس؛ بينما تؤكد الدلائل عروبة المدن التي وجدت على الساحل في خصائصها وفي أساليب عيشها. وقد أبرز ذلك الرحالة البرتغالي باربوسا Durate Barbosa حينما كتب عن حيوية مدن الساحل الشرقي وتجارتها، وأكد أن الحياة الخصبة التي صادفها البرتغاليون كانت حياة عالمية اشترك فيها الهنود والفرس، وظهر مجتمع خليط من هؤلاء جميعا، ولكن السمة العربية كانت غالبة والنغمة العربية للحياة كانت أقوى[1]. وقد وضع باربوسا كتابه هذا في عام ١٥١٨م، ولم يكن يهدف من كتابه التأريخ للساحل، وإنما انصرف إلى وصف السكان وأحوال التجارة والتعامل، وسجل إعجاب البرتغاليين بما وجدوه من مدن ومجتمعات متحضرة على ساحل شرق إفريقيا، وتجارة مزدهرة مع الشرق الأقصى والهند، كما سجل إعجابهم بما لاحظوه من التناقض الشاسع بين الساحل الغربي والساحل الشرقي من إفريقيا الذى كان يموج بالحياة. وقد يكون من المناسب أن نعرض بصدد ذلك لما ذكره باربوسا في وصفه لحضارة الساحل الشرقي الإفريقي إذ كتب يقول: «ما إن وصلت المراكب الصغيرة التي كان يقودها فاسكو دى جاما إلى سفالة في شرق إفريقيا حتى فوجئت بمفاجأة لم تكن تتوقعها ... فقد لقى البحارة ما لم يكن في حسبانهم حينما خرجوا يضربون في البحر .. وجدوا مرافئ تطن كخلايا النحل ومدنا ساحلية عامرة بالناس ... وفرحوا حين وجدوا بين البحارة العرب والهنود رجالا عبروا المحيط الهندى مرات عديدة ويعرفون من أجل ذلك دقائق مراقبه وسجلوا هذه الدقائق في خرط متقنة لا تقل فائدة عما كانوا يعملونه من خرائط في أوروبا ... رأى البرتغاليون على هذا الساحل مدنا آهلة بالسكان لا تقل نشاطا عن مدنهم في البرتغال، كما رأوا تجارة بحرية نافعة في الذهب والحديد والعاج والخرز وجلود السلحفاة والأقمشة القطنية والرقيق .. وجدوا عالما تجاريا أوسع من عالمهم الذى جاءوا منه وأكثر ثراءً من بلادهم، وحتى السفن التى وجدها البرتغاليون كانت أكبر من سفنهم؛ فقد كانت عابرات المحيط الهندى آنذاك أكبر من سفن دى جاما وأضخم حجما .. حتى لقد عجب سكان الساحل من أين أتى البرتغاليون وكل البلاد عندهم معروفة![2]».

---

(١) The Book of Durate Barbosa 2 vols.

(٢) The Book of Durate Barbosa. Edited by M. I.Dames 1918. An account of the East Coast 1517 - 1518. Hakluyt Society. p.p. 14 - 21.

انظر أيضا بازل دافيدسون - إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ص ٢٦٤/ ٢٦٥

وقد عاصر مقدم البرتغاليين إلى ساحل شرق إفريقيا ربان عربي يدعى شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي أو النجدي، عاش في النصف الثاني من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر، وخلف تراثا خالدا في فنون البحار والملاحة الفلكية، يشتمل على ما يقرب من تسعة عشر مؤلفا ضمت في مخطوط كبير تم الكشف عنه في أوائل القرن الحالي، ويرجع الفضل في ذلك للمستشرق الفرنسي جبريل فيران الذي اكتشف هذا المخطوط في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية في باريس، وكانت المكتبة قد حصلت على هذا المخطوط من أستاذ جزائري يدعى سليمان تولى التدريس في مدرسة اللغات الشرقية بباريس في عام ١٨٦٠، وظل المخطوط يكاد يكون مهملا في فهارس المكتبة تحت رقم ٢٢٩٢ باستثناء بعض الإشارات السريعة العابرة عنه إلى أن قام فيران بالتحقق من قيمته العلمية ونشره بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٣، وذلك بعد أن عكف على دراسته ما يقرب من عشرة أعوام أو يزيد[1].

وتنحصر أهمية هذا المخطوط في أنه أقدم وثيقة عربية دونت عن الملاحة وفنون البحار في البحار الجنوبية بين الساحل الشرقي لإفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر الصين الغربي وأرخبيل الملايو وبلاد الصين. وفي عام ١٩١٩ عثر في دمشق على نسخة أخرى من هذا المخطوط وقد نسخت بمكة في عام ١٥٩٢ تولى فيران مطابقتها على النسخة التي وجدت في المكتبة الفرنسية، وأخيرا عثر المستشرق الروسي كراتشكوفسكي في المتحف الآسيوي على ثلاث أراجيز تتعلق أولاها بالإبحار عن طريق البحر الأحمر، والثانية بالإبحار عن طريق المحيط الهندي، والثالثة وصف الطريق من المحيط الهندي إلى إفريقيا الشرقية[2]، وقد نشرت هذه الأراجيز الثلاث في عام ١٩٥٧ من قبل معهد الاستشراق السوفيتي بمدينة ليننجراد بعد أن عكف فيودور شوموفسكي - أحد تلامذة كراتشكوفسكي -

(١) أنور عبد العليم، أحمد بن ماجد ص ٦.
انظر أيضا مادة شهاب الدين أحمد بن ماجد في دائرة المعارف الإسلامية.

(٢) لقيت مؤلفات أحمد بن ماجد عناية خاصة من المستشرق الفرنسي المعروف سلفستر دي ساسي Silvestre de Sacy في عام ١٨٩٥، وتوجد نسخة زنكوغرافية في دار الكتب المصرية نقلا عن المكتبة الأهلية بباريس لكل من مؤلفات أحمد بن ماجد وسليمان المهري.

على دراستها والتعليق عليهـا، وقد نشرها باسم ثلاث راهمانجات المجهولة[1]، كما عثر على مخطوطة أخرى لأحمد بن ماجد بالموصل لا تزال تحتاج إلى تحقيق[2].

وعلى الرغم مما يكاد يتفق عليه الكثير من البـاحثين على أن أحمد بن ماجد هوالذى أرشـد فاسكودى جاما فى رحلتـه إلى الهند إلا أن المطلع على مؤلـفات أحمد بن ماجـد لا يجد فيها إشارة إلى ذلك، وإذا كان أحمـد بن ماجد قد وضع بعض المؤلفات قـبل مقدم البرتغاليـين فإن هناك مؤلفات أخـرى كتبهـا بعد وصول البرتغـاليين، وبالتـحديد بين عـامى ١٥١١ و ١٥١٢ لم يتعرض فـيهـا إلى إرشاده البرتغاليين لطريق الهند.

أما المصادر البرتغالية المعاصرة والتى كتبها كل من جويز باروس وكاستنهيدا، فعلى الرغم من أنهـا أشارت إلى أن ملاحا عربيـا قاد سفينة فـاسكو دى جاما إلى الهند، إلا أنها لا تذكر الاسم صراحة وإنما تردد أسماء غير واضحة لهذا الملاح مثل معليـمو كاناكا أو كـانا أو عربى من الكجرات؛ صـحب فاسكو دى جامـا فى عام ١٤٩٨ فى رحلته من مـاليندة إلى قاليـقوط[3]. وقد أثبت فـيران أن اسم معليـمو ليس إلا تحريفـا سواحليا للـكلمة العربيـة معلم، وبرجوعنـا إلى مؤلفات سليـمان المهرى، وهو ملاح عـربى عاش بعد ابن ماجـد بسبعين سنة لا نجد فـى كتاباته أية إشارة إلى هذا الحادث.

أما الذى أكد على حادثة إرشاد أحمد بن ماجد للبرتغاليين فهو جبريل فيران حينما عثر على مخطوط باللغة العربية لقطب الدين النهروالى يرجع تاريخه إلى عام ١٥٧٧ بعنوان البرق اليمانى فى الفتح العثمانى، وقد ذكر ذلك المخطوط تحت باب انتقـال الدولة باليمن من بنى طاهر إلى الأمير حسين من الجراكسـة « أنه وقع فى

---

(١) نشر هذا الكتاب فى عام ١٩٥٧ عن معهد الاستشراق السوفيتى بلينينجراد وبه الثلاث مرشدات بأصولها العربية وترجمتها والتعليق عليها باللغة الروسية.

(٢) كراتشكوفسكى : الأدب الجغرافى عند العرب، القسم الأول. هذا وقد علمنا من أحد أصدقائنا فى الخليج العربى بوجـود مخطوطة أخرى لأحمد بن ماجد فى حوزة إحدى الأسر فى إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية.

(٣) كراتشكوفسكى : مع المخطوطات العربية ص ص ١٨٠ - ١٨٣.

أول القرن العاشر الهجرى من الحوادث الفوادح النوادر دخول البرتغال اللعين من طائفة الفرنج الملاعين إلى ديار الهند، وأنهم كانوا يتعرضون لأخطار إلى أن دلهم هذا الملاح الذى كان يعب الخمر مع أمير البحر البرتغالى؛ فلما لعبت الخمر برأس الملاح أرشد أمير البحر إلى الطريق، قائلا للبرتغاليين لا تقربوا الشاطئ عند هذا الجزء إلى الشاطئ الشرقى لإفريقيا إلى الشمال من ماليندة بل أديروا الدفة رأسا صوب البحر المفتوح فتبلغوا شاطئ الهند وتكونوا فى حمى من الأمواج، فلما اتبعوا هذه الإرشادات نجا كثير من السفن البرتغالية من الغرق».

وقد تكون أهمية كتابات قطب الدين أنه عاصر أحمد بن ماجد، فضلا عن أن بعض المصادر البرتغالية قد أشارت إلى إرشاد بعض الأدلاء لفاسكو دى جاما إلى الطريق، وقد حدث ذلك بتكليف من ملك ماليندة الذى حالف البرتغاليين عند وصولهم إلى بلاده ضد منافسه شيخ ممبسة، ولكن المؤرخ البرتغالى باروس نسب قصة الإرشاد إلى ملاح مسلم من أهل كجرات، أما الحكومة البرتغالية فإنها قد اعترفت أخيرا بفضل أحمد بن ماجد فأقامت له نصبا تذكاريا فى مدينة ماليندة[1]. ولكن التشكك فى أن يكون أحمد بن ماجد هو الذى أرشد البرتغاليين إلى الهند يقوم على الاعتبارات الآتية :

أولا : أن ابن ماجد لم يشر إلى ذلك بل إنه أبدى عداءً واضحا للبرتغاليين فى أشعاره وأراجيزه.

ثانيا : أن سليمان المهرى الذى ظهر بعد ابن ماجد لم يشر هو الآخر إلى هذه الحادثة، أما سيدى على رئيس فى كتابه المحيط الذى كتبه باللغة التركية ورجع فيه إلى أسفار ابن ماجد وسليمان المهرى فقد ذكر أن الربابنة الأجانب كانوا لايعرفون كيف يبحرون فى المحيط الهندى دون الاستعانة بربان يرشدهم؛ ولكنه لم يورد اسم ذلك الربان. ويرى البعض أن ما ذكر عن ابن ماجد أنه كان فى حالة سكر أمر لا يرقى إلى المنطق إذ كيف يترك له فاسكو دى جاما قيادة سفينته وهو فى هذه الحالة، هذا فضلا عما يتبين من كتاباته وأراجيزه شدة ورعه وحجه إلى مكة. وربما تفيدنا مؤلفات أحمد بن ماجد فى تاريخ شرق إفريقيا فى ناحيتين :

(١) أنور عبد العليم : أحمد بن ماجد ص ٦١، العدد ١٣ من سلسلة أعلام العرب.

الأولى : ما جاء بهـا من إشارات عن وصول البرتغاليـين إلى ساحل شرق إفريقيا.

والثانية : ذكره لبـعض المناطق والجزر الموجودة عـلى السـاحل. ومن أهم مؤلفات أحـمد بن ماجد كتاب الفوائد فى أصول علم البحر والقـواعد، وحاوية الاختصـار فى أصول علم البحار، وقد ذكـر فى الفائدة العاشرة من كـتاب الفوائد وصفا لبعض الجزر الكـبيرة المشهورة، يعنينا منها وصفه لجـزيرة القمر التى ذكر عنها أنه يحكم عليهـا سلاطين الإسلام وبها أربعون خطبة، ويقـصد بذلك أربعين مسجدا.

وإلى جانب هذه المؤلفات هنالك أراجيـز لا تخرج فى جملتها، عن أن تكون مرشدات ملاحية لبيان طرق الملاحة، ويهمنا من هذه الأراجيز الأرجوزة السفالية، نسبـة إلى سفالة فـى جنوب شرق إفريقـيا، وهى قصـيدة طويلة تقع فى أكثر من سبعمـائة بيت، وأهمية هذه الأرجوزة أنها تكاد تكون الأرجـوزة الوحيدة التى يرد فيها ذكر البرتغاليين، فبالإضـافة إلى ماجاء بها من وصف للمجارى والقياسات من مليبار والسند إلى نواحى السـواحل والزنج وأرض السفال وجـزره، نجد فيها بيانات واضحة عن وصول البـرتغاليين إلى جزيرة مدغشقـر، من ذلك ما جاء فى أحد هذه الأبيات :

وخـشب الأفـرنج قـد جـاءوها ... وملكـوها بـعد أن غـاروهـا

العرب والبرتغاليون فى شرق إفريقيا :

لم يكتشف الأوروبيون سـواحل القارة الإفريقية حتى أواخـر القرن الخامس عشر الميـلادى، وقد يكون تجار العـصور الوسطى من الأوروبيين قد عـرفوا بعض السـواحل الإفريقية المطلة على البحر الأحمر إلا أن المماليك فى مصر نجحوا فى أن يبعدوهم عـن هذه السـواحل، خوفا من أن يتـعرفوا على مصادر التـجارة الهندية، وأدى هذا التحريم على الأوروبيين إلى جهلهم التام بالقارة الإفريقية، ولكنهم كانوا يرون الحجاج الإثيـوبيين يترددون على بيت المقدس بيد أنهم كـانوا لا يعرفون لهم

جنسا ولا يعرفون البلاد التى أتوا منهـا فكانوا يعتقدون أنهم هنود تارة أو فرس أو أحباش تارة أخرى حتى نشأت بينهم قصـة عن ملك أسود يحكم بلادا مسيحية فى جنوب مصر أطلقوا عليـها اسم مملكة القس يوحنا. ومن المعروف أنه كان من أبرز العوامل التى حـركت البرتغاليين للكشف الجـغرافى رغبتهم فى الوصول إلى هذه المملكة لإحكام تضـيـيق الخناق على المسلمين، إذ إنـه كان من بين العـوامل التى دفعت البرتغاليين إلى المساهمة بدور وافر فى حـركة الاستكشافات البحرية الانتقام من المـسلمين الذين حكمـوا شبه جزيرة أيبريا فتـرة طويلة من الزمن، والبحث عن مواطن الذهب والاتصال بهذه المملكة المسيحـية التى تحدثت عنها أقاصيص الرحالة فى العصور الوسطى، ولم تحدد هذه الأقاصيص موقع المملكة بالضبط، ولكن فهم أنها تقـع فى مكان ما وسط القارة الإفـريقيـة، ولما لم يعثـر البرتغاليـون فى أثناء تقدمهم على طول السـاحل الغربى لإفريقيا على أثر لتلك المملكة فـقد رجحوا أن تكون فى الجانب الشرقى من القارة. ولا شك أنهم كانوا يعنون بتلك المملكة دولة الحبشة المسيحـية. وإذن فإن منطقة إفريقيا الشرقـية المواجهة للجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى كـانت تحقق جمـيع هذه الأهداف بالنسـبـة للبرتغاليـين، حيث الإمارات التى تنتـشر على سواحلها، عـربية كانت أو سـواحلية، ومناجم الذهب الموجودة خلف هذه الإمارات، وقد ظهر أن العرب يستفيدون من هذه المناجم، ثم إن مملكة القس يوحنا تقع قريبة منها.

واتجه البرتغاليـون فى بداية الأمر إلى اتخاذ ساحل شرق إفريقيـا بمثابة قاعدة ملاحية فى الطريق إلى الهند، وتبع ذلك اتجاههم إلى استغلال المنطقة، وأتى ذلك الهدف مـتأخـرا عن الهدف الأول الذى أصـبح فى الواقع هدفـا أساسيـا من وراء سيطرة البرتغال على ساحل شرق إفريقيا.

ويمكننا أن نلاحـظ أثر البرتغـاليـين فى سـاحل شـرق إفريقـيـا فى ظاهرتين بارزتين:

الأولى: اتجاه البرتغاليين إلى احـتلال السـاحل وعزله عن الداخل الذى كان يمده بسلعه التجارية، والتى كانت تصدر بدورها إلى مـوانى الخليج العربى والهند والشرق الأقصى.

والثانية : اتجاه البرتغاليين إلى إثارة الحروب والمنازعات الأسرية بين حكام الساحل، والهدف من ذلك إضعاف الزعماء والرؤساء لتؤول إليهم السيطرة فى نهاية الأمر[1].

ويعتبر اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح ووصولهم إلى الهند بداية الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث، وكان من أبرز نتائج ذلك الكشف أن تحولت التجارة الشرقية من طريقى الخليج العربى والبحر الأحمر وغيرهما من الطرق البحرية والبرية التقليدية إلى ذلك الطريق البحرى المباشر. وكانت تجارة الشرق يومئذ بيد العرب فصارعهم البرتغاليون بعنف وقسوة واستطاعوا أن ينتزعوا منهم تلك التجارة، وأن يضعفوا ما كان لهم فيها من نشاط ظاهر. واتسم الصراع الذى نشب بين العرب والبرتغاليين بنزعة دينية وتعصب صارخ[2]، ويؤكد كوبلاند أن العرب الذين كانوا يسيطرون على تجارة المحيط الهندى منذ عدة قرون لم يكن يترامى إلى ذهنهم أن تلك السفن القليلة القادمة من أوروبا يمكن ان تشكل خطرا على ثروتهم أو على الوساطة التى كانوا يتمتعون بها فى تجارة الشرق، ولكن لم يلبث أن اتضح لهم بعد ذلك بقليل ان رحلة فاسكودى جاما تبعها تسلط عسكرى واحتكار اقتصادى بالغ.

كان أول وصول البرتغاليين إلى ساحل إفريقيا الشرقى فى إبريل سنة ١٤٩٨، ولقوا من العرب والسواحلية ترحيبا فى بداية الأمر إلى أن وضح لهؤلاء حقيقة ما يضمرون، وأدركوا أنهم يريدون الانقضاض على تجارتهم والاستيلاء على بلادهم فتحول الود عداءً، وعلى أى حال فقد تمكن البرتغاليون من الساحل ما يقرب من مائتى عام ١٤٩٨ - ١٦٩٨ آلت إليهم تجارته وموارده واستفادوا من مصادر ثرواته فى الذهب والعاج والرقيق. وقد بدأ احتكاك البرتغاليين بجنوب الساحل الشرقى فى موزمبيق وسفالة حيث اعتقد سكانها فى بداية الأمر أن القادمين أتراك مسلمون، ويستدل من المعلومات التى لدينا أن منطقة شرق إفريقيا

(١) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة، ص ٤١٦.

(٢) زين العابدين : تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتغاليين نشر David Lopes ص ٤٥، ويمكن الرجوع إلى بعض المراسلات المتبادلة بين العمانيين والبرتغاليين فى كتاب نور الدين السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ص ١١ وما بعدها، وكذلك ملاحق كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عصر التوسع الأوروبى الأول، القاهرة ١٩٨٥.

كانت تابعة لسلطان كلوة، وأنه كان يعين من قبله ولاة على مقاطعات الساحل. وقد نجح فاسكودى جاما فى الوصول إلى كثير من الموانى كمقالة وكلوة وزنجبار ومالبندة، وهناك فوجئ بأن السفر إلى الهند كان معروفا لدى تجار هذه البلاد وأنه يمكن الاعتماد على مرشدين من العرب أو الهنود، وفى موزمبيق طلب فاسكو دى جاما بعض الربابنة ليرشدوه إلى الهند، ولكن عندما تبين لأهالى موزمبيق حقيقة البرتغاليين برزوا لهم بالعداء حتى اضطر فاسكو دى جاما إلى مغادرة موزمبيق بحثا عن مكان آخر فاتجه إلى مالبندة، وهناك وجد حاكما يدعى «وجراج» لم يستطع الخروج إليه من قصره لكبر سنه؛ وإنما أوفد إليه أحد أبنائه. وطابت لفاسكو دى جاما الإقامة فى مالبندة بعض الوقت حيث استجمع من هناك عددا آخر من الأدلاء ليرشدوه إلى الهند، وطلب حاكم المدينة منه أن يعرج إلى مالبندة عند عودته من الهند لأن فى نيته أن يبعث معه وفدا بقصد مصادقة ملك البرتغال.

وكان نجاح فاسكو دى جاما حافزا لعمانويل، ملك البرتغال، على تجهيز حملة كبيرة ليس بهدف الكشف هذه المرة وإنما بهدف السيطرة، ووصلت الحملة البرتغالية فعلا إلى موزمبيق وكلوة فى يوليه ١٥٠٠، وحاول قائدها كبرال أن يعقد معاهدة مع سلطان كلوة، ولكن السلطان رفض مصادقة البرتغاليين أو محالفتهم، وإنما أخذ يستعد للدفاع عن بلاده، فاتجه كبرال[1] إلى مالبندة حيث سلم شيخها الهدايا التى كان قد بعث بها إليه الملك عمانويل ردا على بعثة حاكم مالبندة إلى لشبونة التى رافقت فاسكو دى جاما عند عودته من الهند[2]. وقد رأى شيخ مالبندة أن يستعين بالبرتغاليين فى القضاء على منافسه شيخ ممبسة، وكانت العداوة لا تكاد تنقطع بين الشيخين، فشيخ مالبندة يحاول أن يؤكد لنفسه أصلا يسمو به على مشايخ الموانى الساحلية جميعها مدعيا أنه من سلالة حكام حكموا المنطقة الساحلية منذ القدم، أما شيخ ممبسة فقد كان من أقوى مشايخ الساحل سلطة ونفوذا.

ولم تقتصر المنافسة على مالبندة وممبسة، وإنما انتقلت حومة التنافس إلى جميع الموانى الساحلية، إذ انطوت تحت زعامة هذه البلدة أو تلك معظم الموانى

(١) Krapf, Travels and Missionary Labours in East Africa p. 524.

(٢) The Vayage of Pedro Alvarez Cabral in Brazil and India, Hakluyt Society, 1938 p.p. 56- 67.

والجزر فى ساحل شرق إفريقيا. ويؤكد جيان حقيقة هامة عن وجود صلات بين دولة المماليك فى مصر وبعض مناطق ساحل إفريقيا الشرقى، وذكر بصدد ذلك أنه عندما تقدم البرتغاليون من ميناء اوجه، شمال ماليندة، اعتذر حاكم الميناء بأنه لا يستطيع دفع جزية للبرتغاليين لأنه يتبع السلطان المملوكى بالقاهرة. وعلى أى حال فإننا نجد فى الوقت الذى وصل فيه البرتغاليون إلى ساحل شرق إفريقيا أن هذه المدن والموانى والجزر كانت فى منازعات ومنافسات مستمرة، وكان يحركها فى ذلك الدوافع الاقتصادية والتجارية؛ فضلا عن دوافع السيادة والرغبة فى السيطرة على الساحل، ومن المؤكد أن هذه المنازعات كانت قائمة قبل مقدم البرتغاليين بوقت طويل.

ويمكننا تتبع الاعمال العسكرية الأولى التى قام بها البرتغاليون فى ساحل شرق إفريقيا على الوجه الآتى : فى عام ١٥٠٢ محاولة فاسكو دى جاما إخضاع كلوة حتى تم للبرتغاليين ذلك فى عام ١٥١٢، وفيما بين عامى ١٥٠٣ و ١٥٠٥ نجح كل من رافاسكو Ravasco ودالميدا D'Almeida فى تأكيد السيطرة البرتغالية على معظم موانى الساحل، ويبدو أن البرتغاليين انصرفوا فى بداية الأمر إلى محاولة اتخاذ موانى شرق إفريقيا محطات تمد سفنهم الذاهبة إلى الهند بالعتاد[١]. وقد يكون من المناسب أن نقرر هنا حقيقة هامة وهى أنه صحب الغزو البرتغالى لمدن ساحل شرق إفريقيا انتشار الإسلام بين القبائل الداخلية، بسبب فرار العرب والمسلمين من الساحل إلى الداخل خوفا من بطش البرتغاليين بهم، وهذا أمر نكاد نلحظه أكثر ما يكون وضوحا بالنسبة لاعتداء البرتغاليين على المدن الصومالية كمقديشيو وزيلع وبربرة، واتجاه المسلمين إلى الداخل حيث انتشر الإسلام بين القبائل الصومالية بصفة خاصة.

كان العرب هم الطبقة الأرستقراطية فى شرق إفريقيا ويليهم فى ذلك الهنود، وإن كان هؤلاء لم يتطلعوا إلى مناصب الحكم وإنما وجهوا اهتمامهم إلى النواحى البحرية والاقتصادية؛ وهذه النواحى كانت تشكل طبيعة الحياة فى تلك المجتمعات، وقد أصاب الهنود قدرا كبيرا من الثراء نتيجة عمليات النقل والتجارة

---

(١) F.O.No. 116.

The Formation of Portuguese Colonial Empire, London 1920 p.p. 9 - 10.

وما إلى ذلك من المعاملات الأخرى، وقد سبق أن أشرنا إلى أن البرتغاليين أنفسهم دهشوا دهشة بالغة حينما صادفوا تلك المجتمعات المزدهرة اقتصاديا وحضاريا، وتحدث الكثيرون من مؤرخى البرتغاليين ورحالتهم عن هذا الازدهار الاقتصادى، وأشاروا بصفة خاصة إلى الاتصالات التجارية بين موانى الشرق الإفريقى والشرق الأقصى، كما تحدثوا عن العمارة والفن فى تلك المدن، كما أكد الكثيرون منهم أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح كان بشكل كارثة كبيرة بالنسبة إلى هذه المدن، ولذلك فإنهم يحددون نهاية القرن الخامس عشر بأنه يسجل انهيار العصر الذهبى للحضارة الإسلامية على الساحل الشرقى لإفريقيا؛ حينما أخذ البرتغاليون يعملون فيها معاول الهدم والتخريب[1].

والواقع أن البرتغاليين وإن استغلوا فرصة النزاع الذى كان قائما بين المدن والموانى الساحلية فى توطيد سيطرتهم على ساحل شرق إفريقيا إلا أنهم لم يتدخلوا صراحة لنصرة فريق على آخر، وفيما يبدو أنهم كانوا مشغولين فى ذلك الوقت بمهمة الوصول إلى أسواق الشرق أكثر من اهتمامهم بأى شيء آخر، ثم لم تلبث العداءات أن امتلت على الساحل وظهر أثرها فى قوة البرتغاليين فلم يجد شيخ ممبسة بدا من مصالحة شيخ ماليندة، فكتب إليه رسالة يشرح له فيها مقدار ما أنزله البرتغاليون بممبسة من دمار، ويرجو منه أن يتعاون معه ضد البرتغاليين[2]. ولكن لم يكن لهذا الكتاب أى صدى بسبب الكراهية الشديدة التى استحكمت فى قلوب سكان ماليندة ضد ممبسة حتى بلغت كراهية أهالى ماليندة لممبسة أكثر من كراهيتهم للبرتغاليين. وقد استفادت ماليندة الكثير من الغنائم التى نهبها البرتغاليون من ممبسة حينما دارت بها المعارك العنيفة التى اشترك فيها الإفريقيون مع السواحليين والعرب ضد البرتغاليين الذين أعملوا التخريب والتقتيل فى المدينة وسكانها. والواقع أن ممبسة تعرضت لأحداث قاسية من الحروب والحصار والحريق، ويبدو أنه لم يوجد مكان مثل ممبسة تعرض لمثل ما تعرضت إليه حتى لقد سميت بمدينة الحرب City of war[3]. وقد سرت فى الساحل موجة من العداء

---

(1) Serjent, The Portuguse off the South Arabian Coast

(2) Freeman, op. cit.,The Sack of Kilwa & Mombasa.

(3) Eliot, East Africa Protectorate p. 9.

البالغ ضد البرتغاليين، إذ عمل العرب والسواحليون على طردهم من المراكز التى كانوا أصحاب التصرف فيها، وإن كلفهم ذلك عبئا كبيرا وتضحيات جسيمة[1]، ذلك أن الإمارات والمدن العربية الإسلامية فى ساحل شرق إفريقيا لم تلبث أن سقطت سريعا تحت عبء الغزو البرتغالى لأنه كان ينقصها القوة العسكرية؛ إذ إنه من الملاحظ أن هذه المدن لم تقم أساسا على الفتح بل قامت على التجارة، ولذلك وقعت فريسة سهلة للبرتغاليين؛ مما كلفها مجهودا كبيرا للتخلص منهم.

ومن المعروف أن العرب فى ساحل شرق إفريقيا لم يتعرضوا وحدهم لخطر البرتغاليين وإنما تعرض لذلك الخطر أيضا كل من قنصوه الغورى والشريف بركات وأمير عدن وحاكم هرمز ومحمود الأول صاحب كجرات، ومن هنا كان تفكير تلك القوى الإسلامية فى التكتل لمواجهة البرتغاليين، وقد تزعم هذا التكتل قنصوه الغورى سلطان مصر، ولما فشلت الوسائل السلمية بدأ عهد من سفك الدماء فى بحار الهند انتهى بفوز البرتغاليين[2].

وقد انصرف البرتغاليون على أثر استتباب الأمر لهم إلى استغلال موارد الشرق الإفريقى والاستحواذ على مصادر الذهب، ومن أجل ذلك أسس داليدا مركزين برتغاليين فى سفالة. وكان اضطراب الحكم فى الساحل الشرقى لإفريقيا دافعا لكثير من الحكام إلى طلب حماية البرتغاليين، والملاحظ أن البرتغاليين ارتكزوا على القسم الجنوبى من الممتلكات الإسلامية فى شرق إفريقيا بينما اكتفوا فى الشمال بالاعتماد على محالفة حكام ماليندة الذين كانوا يتلقون من البرتغاليين معونة عسكرية، ويمكن تعليل هذا الاتجاه بأمرين :

أولا : أن المناخ فى الجنوب أكثر اعتدالا نظرا لبعد المناطق الجنوبية عن خط الاستواء نسبيا.

ثانيا : أن القسم الجنوبى أقرب إلى مناجم الذهب. وقد توافد على هذه المنطقة بعض التجار البرتغاليين والمستوطنين الذين كونوا نواة مستعمرة موزمبيق البرتغالية، بينما توقفت الهجرة العربية فى القسم الجنوبى تبعا لذلك، بل إن كثيرا من المسلمين تركوا المنطقة الجنوبية ليستقروا فى القسم الشمالى من الساحل.

---

(١) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ص ٢٣٦ - ٢١٨.
(٢) المصدر السابق، ص ص ٢٢١/٢٢٢.

وقد تعرض الدارسون لإمبراطورية البرتغال فى الشرق إلى تعليل أهدافها التى كانت تجمع بين النواحى الدينية والسياسية والاقتصادية، وإن كان الاستغلال والاحتكار التجاري، فيما نرى، هو الذى طبع هذه الإمبراطورية وأعطاها سمتها المميزة. أما الهدف الدينى فقد كان البرتغاليون يعملون على إحاطة المسلمين وتضييق الخناق عليهم، وذلك بسيطرتهم على سواحل شرق إفريقيا لإحكام الحصار شمالا وجنوبا، وفعلا نلاحظ وجود عدة مشروعات برتغالية اضطلع بالكثير منها القائد البرتغالى أفونسودى ألبوكرك؛ استهدفت فى بعض منها تخريب مدينة السويس باعتبارها مركزا للعمليات البحرية الإسلامية، أو محاولته إغراء نجاشى الحبشة بتحويل النيل عن مجراه بحيث يصب فى البحر الأحمر بدلا من البحر المتوسط؛ كما خطر لألبوكرك مهاجمة مكة وظن أنه باستيلائه عليها يستطيع أن يخضع المسلمين، ومع ذلك فلم تكن لدى ألبوكرك ولا لغيره من القادة البرتغاليين الوسائل الفعالة لإخراج تلك المشروعات إلى حيز التنفيذ[1].

وتقترن الأهداف الدينية بما قام به البرتغاليون من محاولات للقضاء على مظاهر ومقومات الحضارة الإسلامية فى ساحل شرق إفريقيا، وإدخال المسيحية إليها.ظهر ذلك فيما أنشأه الآباء الكاثوليك البرتغاليون من مراكز تبشيرية على الساحل، واشتهر من أولئك المبشرين البرتغاليين سان فرانسوا كزافييه، وسان مونيبك، الذى اتخذ من ممبسة مركزا تبشيريا له. وكان هؤلاء المبشرون يتبعون طوائف التبشير الكاثوليكى التى كان من أهمها طائفة سان أوغسطين، وطائفة الآباء الجزويت،وقد اتخذت هذه الطوائف من موزمبيق مركزا لهما، وعرف عن الجزويت حماسهم البالغ لنشر الكاثوليكية ليس فى الساحل فحسب وإنما حاولوا التوغل فى الداخل أيضا فى مملكة مونوموتابا؛ إذ حرص البرتغاليون على التمسك ببعض المقاطعات الداخلية بالنظر إلى غناها بالذهب وغيره من المعادن الثمينة الأخرى[2].

لقد نجح البرتغاليون فى السنوات الأولى من القرن السادس عشر فى السيطرة على الساحل الشرقى لإفريقيا، وفشلت جهود المسلمين فى درء خطرهم. ويعزى ذلك فى رأينا إلى عاملين رئيسيين : العامل الأول تفكك السلطنات العربية على

(١) جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٣.

الساحل، والثانى : وهو الأهم،عدم وجود تعاون بين الدول الإسلامية الكبيرة وأعنى بذلك الدولة العثمانية، التى حلت محل دولة المماليك فى مصر والشام والحجاز، والدولة الصفوية فى فارس. ولم يقتصر الأمر على عدم التعاون بين هاتين القوتين فحسب بل المعروف أن العداء بينهما وصل إلى حد أن طلب شاه الفرس معاونة البرتغاليين له ضد الدولة العثمانية، فطبقا لما يذكره جيان أوفد شاه الفرس إلى ألبوكرك أثناء وجوده بهرمز وفدا يحمل إليه الهدايا الفاخرة ويدعوه إلى بلاطه أو أن ينتدب لذلك أحد وكلائه لأنه كان متأذيا من الأتراك ومجاورتهم لبلاده، وكان يرجو أن يعاونه البرتغاليون عليهم ويكونوا عضدا له يركن إليهم فى المستقبل. والملاحظ أن انتصار البرتغاليين فى الهند كان أمرا كفيلا ببث حالة الرعب بين سكان شرق إفريقيا فحافظوا على ولائهم للبرتغاليين، على أنه عندما استولى الأتراك العثمانيون على مصر بدءوا يعملون على مواجهة البرتغاليين فى بحار الشرق، والخطورة فى الصراع العثمانى البرتغالى بالنسبة للدولة العثمانية أنه مكن البرتغاليين من أن يستدرجوا قسما كبيرا من القوات العثمانية، وحالوا بينهم وبين تحقيق مشروعاتهم التوسعية فى أوروبا، ذلك أن العثمانيين كما هو معروف، كانوا قد زحفوا إلى أواسط أوروبا وبثوا الرعب فى قلوب سكانها.

على أن العمليات العسكرية بين العثمانيين والبرتغاليين فى ساحل شرق إفريقيا بدأت متأخرة بعض الشىء عن الصراع العثمانى البرتغالى فى بحار الشرق، ولعل محاولة الأتراك العثمانيين الصدام مع البرتغاليين فى شرق إفريقيا كانت تشكل دورا ثانيا من أدوار ذلك الصراع[1].

ويرتبط النشاط العثمانى فى ساحل شرق إفريقيا بالضعف الذى طرأ على البرتغال كدولة بانضمامها إلى إسبانيا؛ إذ يسجل عام ١٥٨٠ بداية تدهور مركز البرتغاليين وقيام سلسلة من الثورات العربية فى الساحل الشرقى من إفريقيا على أثر ذلك، وقد لقيت تلك الثورات مساعدات من قبل الأتراك العثمانيين مما أدى إلى ازدياد المنازعات بين العثمانيين والبرتغاليين، ففى عام ١٥٨٦ وصل القائد

(١) من بعض مظاهر الصراع العثمانى البرتغالى فى شرق إفريقيا يمكن الرجوع إلى
Vambery, The Life and Adventures of Sidi Ali Reis p.p. 3 - 4.

البحرى التركى على بك إلى مقديشيو وتعرف بمشايخها ولم تكن فى حوزته سوى سفينة حربية واحدة وثمانين جنديا، ولكنه أخبر عرب الساحل أنه أتى من قبل السلطان العثمانى ليحررهم من البرتغاليين، وأن هنالك أسطولا عثمانيا كبيرا سيتبعه[1]، وقد استقبل بحماسة بالغة من ميناء إلى آخر؛ حيث أعلنت كل من مقديشيو وبراوة وقسمايو وفازا وبات ولامو تحويل تبعيتها من الملك المسيحى فيليب الثانى إلى السلطان المسلم مراد الثالث، وكانت ممبسة أسبق مدن شرق إفريقيا إلى ذلك إذ طلب شيخها من القائد التركى بناء قلعة وتزويده بحاميات عثمانية. ولا ندرى إلى أى مدى وصل إليه على بك جنوبا فى الساحل وإن كان من المعروف أنه هاجم وغنم كثيرا من الأسلاب إذ إنه عاد إلى الأستانة فى عام ١٥٨٩ ومعه أكثر من خمسين أسيرا برتغاليا ومجموعة كبيرة من الغنائم الأمر الذى بدا أنه نصر للعثمانيين أكثر من كونه نصرا لحلفائهم من سكان الساحل الشرقى لإفريقيا.

على أنه قد تبع رحيل على بك مقدم أسطول كبير إلى شرق إفريقيا، وسرعان ما تبين أنه لم يكن هو الأسطول الذى وعد به على بك حلفاءه وإنما كان أسطولا برتغاليا قدم من جوا، استدعاه حاكم ماليندة فى عام ١٥٨٧، وقام البرتغاليون بحركة تأديبية للموانى التى سلمت للعثمانيين. وعلى الرغم من أن الانتقام الذى أوقعه البرتغاليون بمدن الساحل كان قويا فقد صمدت مقديشيو بفضل قوة أسوارها وبسالة رجالها أما ممبسة فلم تبد كثيرا من المقاومة، ومع ذلك لم يجد البرتغاليون ما يسلبونه من المدينة التى رحل عنها سكانها. أما شيخا بات ولامو فقد تذرع أولهما بأن الثورة فرضت عليه من قبل العثمانيين، أما الثانى فقد آثر الفرار، ولم يكن إلا فى فازا حيث أعمل البرتغاليون ما شاء لهم من صنوف التعذيب فى الأهالى، كما أحرقوا المدينة وذبحوا شيخها مع مئات من سكانها، وأغرقوا جميع السفن الراسية فى الميناء.

وحول نهاية عام ١٥٨٨ عاد على بك إلى ساحل شرق إفريقيا حيث لم يمنع محاصرة البرتغاليين لموانى الساحل من مراسلات السكان معه فى قاعدته فى عدن، إذ بعثوا إليه يطلبون منه أن يفى بوعوده لهم فى تخليص مدن شرق إفريقيا من

Foreign Offic No. 116, The Formation of the Portuguese Colonial Empire p.p. 9-(1) 12.

السيطرة البرتغالية، بل عرضوا عليه أن يساهموا في تكاليف الحملة، وظهر بالفعل أسطول عثماني يتكون من خمسة سفن، واستقبله سكان الساحل بحماس بالغ باستثناء ماليندة التي وقفت موقفها المعروف بموالاة البرتغاليين حيث أطلقت النيران على أسطول علي بك أثناء مروره بها. وكانت خطة علي بك أن يقضي على ماليندة أولا، وبالفعل دبر مؤامرة رمى من ورائها إلى السيطرة عليها بمساعدة منافستها التقليدية ممبسة، ولكن حاكم ماليندة فوت على علي بك هذه الفرصة وبعث يستنجد بالبرتغاليين من جوا للمرة الثانية، وعلى الفور وصل أسطول برتغالي كبير يتكون من عشرين سفينة وتسعمائة جندي إلى ميناء ممبسة، واستعد علي بك بتعزيز قواته في الميناء، وفي الوقت الذي كان فيه القائد البرتغالي توماس كوتينهو Cutinho يستعد لمهاجمة الميناء بحرا كانت جحافل كبيرة العدد من القبائل الإفريقية قد تقدمت من الداخل إلى الساحل وعسكرت حول الخليج الفاصل، وكانت من قبائل الزيمبا التي تنتمي إلى مجموعة الزولو، وكانت في زحفها قد هاجمت المراكز البرتغالية القائمة في مواطن استخراج الذهب في مناوتنا بينما انطلقت جحافل منها نحو الساحل، وكان من المتوقع أن ينشغل البرتغاليون في صدها في الوقت الذي تتاح فيه الفرصة للمدن العربية للتعاون مع العثمانيين، ولكن قبائل الزيمبا لم تقتصر في هجومها على مناطق الساحل الجنوبي الشرقي في موزمبيق، وإنما استمرت في زحفها في موجة طاردة نحو الشمال فوصلت إلى كلوة في عام ١٥٨٧ ثم إلى ممبسة، حيث وقع علي بك بين نارين، مما سهل على البرتغاليين القبض عليه وتفريق قواته وأسره، حيث أرسل إلى لشبونة وقيل أنه توفي بها بعد اعتناقه المسيحية[١]. ولم يخلص ساحل شرق إفريقيا من اعتداءات الزيمبا إلا بظهور قبيلة أخرى معادية لها وهي قبيلة سيجوجو Segeju التي تمكنت من حسر اندفاعاتها[٢].

وكانت هذه الأحداث المتتالية هي التي دعت البرتغاليين إلى التفكير الجدي في بناء قلعة في ميناء ممبسة عرفت بقلعة المسيح[٣]؛ إذ أصبح مؤكدا لديهم أن سيطرتهم على ساحل شرق إفريقيا من موزمبيق لم يعد أمرا كافيا، ومن هنا أخذوا يتطلعون إلى بناء قلعة أخرى، وتأسيس حكومة جديدة موالية لهم تضطلع بأمور القسم

(١) Krapf, L., op., cit., p. 525.

(٢) Coupland, op. cit., p.p. 60 - 65.

(٣) Ibid.

الشمالي من الساحل، وفي عام ١٥٩٣ بنيت هذه القلعة وساهم في بنائها عمال من ماليندة بالإضافة إلى بنائين من الهند، وقامت عند مدخل الميناء.

وبتوطيد السيطرة البرتغالية على ممبسة توالت طوائف الدومينكان والجزويت فبنوا الكثير من الكنائس في مدن كثيرة على الساحل. وبعد تأسيس قلعة المسيح تركزت السيطرة البرتغالية على الساحل، فقبل بناء القلعة كان البرتغاليون يعتمدون في سيطرتهم على موالاة حكام ماليندة لهم، ولذلك نلاحظ أن نجم ماليندة أخذ يخبو بعد إنشاء تلك القلعة، وانتقال الحامية البرتغالية من ماليندة إليها، ولكي يكافئ البرتغاليون حاكم ماليندة انتزعت سلطنة ممبسة من الأسرة الحاكمة فيها وأعطيت لحاكم ماليندة الحسن بن أحمد فانتقل إليها وجعلها مركزا لحكمه.

وتوجد لدينا بعض التواريخ المحلية التي كتبت في فترة متقدمة من الغزو البرتغالي لساحل شرق إفريقيا، تمدنا ببعض التفصيلات الخاصة عن ملابسات العصر البرتغالي في شرق إفريقيا، وقد ذكر أوين Owen في رحلته إلى شرق إفريقيا أنه عثر على مخطوطة عربية مدونة في ٢٨ شعبان ١٢٩٣ هـ (١٨٢٢م) عند أحد سكان ممبسة وقد عرفت هذه المخطوطة باسم تاريخ آل المزروعي في ممبسة[١]، وقد عني جيان بنقلها إلينا، وتتناول الفترة من وصول البرتغاليين إلى ساحل شرق إفريقيا إلى العام الذي كتبت فيه، وتتحدث هذه المخطوطة بصفة خاصة عن الصراع الذي كان قائما بين ماليندة وممبسة، وأن حاكم ممبسة تسلم عدة رسائل من البرتغاليين بشأن المحالفة معه، ولكنه تردد في ذلك فانصرف البرتغاليون إلى ماليندة. ويستدل من هذا التاريخ أيضا على مدى التمزق الشديد الذي كان يعاني منه الساحل الشرقي لإفريقيا، فماليندة في صراع ضد ممبسة، وسفالة كانت تابعة لكلوة ولكن شيخها يوسف، وقد شجعته الاضطرابات الداخلية، أعلن انفصاله عن صاحب كلوة، وسمح للبرتغاليين ببناء قلعة في بلاده، وهكذا وقفت إمارات الساحل مواقف مختلفة بالنسبة لعلاقتها مع البرتغاليين[٢]. ويفهم من تاريخ آل المزروعي

(١) Owen, W. F., Narrative of Voyages to explore the Shores of Africa, Arabia and Madghscar 2 Vols London 1833 See Vol I. p.p. 415 - 417.

(٢) Chronicles of Mombassa, Translated from the Arabic Text see Guillain, Documents Sur L'Histoire, la Geographie et le Commerce de L' Afrique Orientale Tome I. Expose critiques des diverses notions acquises sur l' Afrique Orientale p.p. 614 - 622.

أيضا كيف عمق البرتغاليون الخلافات التي كانت قائمة بين ماليندة وممبسة. وكيف تمكنوا من السيطرة عليها. وتذكر المخطوطة بصدد ذلك أن ممبسة كانت تابعة لزنجبار ثم انفصلت عنها وتولى الحكم بها شاوموفيتا (شاهو بن مشمم) منذ انفصالها، ويبدو أن هذا الاسم اسم سواحلى فارسي، مما قد يستدل منه على أنه كان أحد أقارب الأسرة الشيرازية التي تأسست في كلوة.

وتروي المخطوطة العربية أن شاهو هذا كان آخر أمراء الأسرة الشيرازية التي حكمت مدينة ممبسة منذ انفصالها عن زنجبار، وأن حاكم ماليندة هو الذي خلف شاهو على ممبسة وكان يدعى الحسن بن أحمد، وترتب على وصوله إلى الحكم بمساعدة البرتغاليين له أن عقد معهم محالفة تمكنوا بواسطتها من إبقاء حامية عسكرية برتغالية في قلعة ممبسة، ولكن تمضي المخطوطة العربية فتذكر أن الحسن بن أحمد صاحب ممبسة الجديد كان له ولد يدعى شنجوليا أو يوسف، كما ورد في مصادر أخرى، فلما مات الحسن بن أحمد بايعه الأهالي بالولاية عليهم في يوم السبت ٧ محرم ١٠٤٠ هـ الموافق ١٣ أغسطس ١٦٣١م، ولم يرد في التاريخ شيء عن المدة الواقعة بين تاريخ وفاة أبيه في عام ١٦٢٧ وبين وصوله إلى الحكم في عام ١٦٣١، والأرجح كما تقرر بعض المصادر البرتغالية المعاصرة [1] أن البرتغاليين بعثوا به إلى جوا، وكان يبلغ السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من عمره عند وفاة أبيه، وهناك عهدوا بتربيته إلى طائفة سان أوغسطين، ويقال إنه تنصر وتسمى باسم دون جيرونيمو، ولما عاد إلى ممبسة وتسلم الحكم في عام ١٦٣١ سار بين الناس بالجور إذ كان يكرههم على شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وكان على الجملة رجل سوء وشر، وعلى الرغم من تحامل المخطوطة العربية عليه فإنها تسجل مع ذلك كفاحه في مقاتلة البرتغاليين؛ الأمر الذي يفهم منه أنه كان يتصرف تلك التصرفات بهدف خديعة البرتغاليين؛ إذ ما لبثت ممبسة بقيادة شنجوليا أن عادت مرة ثانية لتتزعم حركة النضال ضد البرتغاليين، وعندما علم شنجوليا بأن أسطولا برتغاليا يتقدم إلى ممبسة أسرع بتخريب المدينة وهاجر هو وقومه إلى اليمن، وبذلك تهيأ المسرح لظهور عمان لتتزعم حركة المقاومة ضد البرتغاليين في ساحل شرق إفريقيا.

---

(1) Fariya Sausa, Asia Portuguesa Vol. VI. p.p. 400 - 402.
نقلا عن جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا ص ٢٧٨

تدخل عرب عمان في ساحل شرق إفريقيا :

فى عام ١٦٥٠ تم طرد البرتغاليين من مسقط على أيدى عرب عمان وشجع ذلك الانتصار سكان شرق إفريقيا على أن يطلبوا مساعدة بنى دينهم وفعلا بعث حكام كل من زنجبار وبمبا وغيرها إلى إخوانهم عرب عمان يطلبون منهم المعاونة، وهكذا بدأ تدخل عمان فى الصراع العربى البرتغالى فى شرق إفريقيا، واستطاعت دولة اليعاربة أن تقضى على سيطرة البرتغاليين فى شرق إفريقيا؛ كما قضت على هذه السيطرة فى كل من عمان والخليج العربى[١].

ويقترن نجاح عرب عمان فى إنهاء السيطرة البرتغالية بالضعف الذى طرأ على الإمبراطورية البرتغالية فى الشرق، وهذا الضعف يرجع إلى عدة عوامل وإن كان المؤرخون البرتغاليون يعزون السبب الأكبر فى انهيار الإمبراطورية البرتغالية إلى الحكم الإسبانى للبرتغال ١٥٨٠ ـ ١٦٤٠ مما أدى إلى أفول نجمها منذ أوائل القرن السابع عشر، وقد شجع ذلك فارس على عهد الشاه عباس الكبير على طرد البرتغاليين من هرمز، أقوى المعاقل البرتغالية فى الخليج العربى فى عام ١٦٢٢. أما سبب خضوع البرتغال إلى الحكم الإسبانى فيرجع إلى عوامل كثيرة أبرزها الضعف الداخلى الذى انتاب البرتغال نفسها كدولة عندما انقرض الذكور من أفراد البيت المالك البرتغالى، حقيقة أن البرتغال لم تلبث أن عادت إلى استقلالها فى عام ١٦٤٠ بفضل جهود يوحنا الرابع دوق برجانس،ولكن ذلك لم يعد للإمبراطورية البرتغالية انتعاشها، لأن إنجلترا وهولندا كانتا قد اقتطعتا لأنفسهما الكثير من ممتلكات البرتغال منتهزتين فرصة خضوعها للحكم الإسبانى، فهولندا أخذ نجمها يعلو بعد أن انتزعت استقلالها من إسبانيا وأخذت تتطلع إلى التجارة والاستعمار فى الخارج، واتصل الهولنديون مباشرة بالهند، وساعد على رسوخ أقدامهم فى بحار الشرق الكراهية الشديدة التى ترسبت فى نفوس أهالى الهند والصين ضد البرتغاليين؛ ولم يكن الهولنديون وحدهم خصوم البرتغاليين، وإنما ظهر فى الميدان منافسون جدد إنجليز وفرنسيون.

---

(١) Krapf, op. cit., p. 522.

أما إنجلترا فقد ظهرت إلى مجال المنافسة عقب تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية فى عام ١٦٠٠، وقد تم تأسيس تلك الشركة عقب رحلات متعاقبة قام بها كل من فرنسيس دريك Drake وكابتن ستيفنسن وكافنديش ١٥٨٧ وغيرهم[١]. وفى عام ١٥٩١ أبحر السير جيمس لنكستر بالسفينة Edaward Bonaventure إلى جزر الكومور وجزيرة زنجبار ووصل إلى الهند، وعلى أثر التقرير الذى قدمه عن تلك الرحلة تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية. وبدأت المنافسة فى بحار الشرق بين الإنجليز والفرنسيين بعد أن نجح الأخيرون فى الوصول بدورهم إلى الهند حيث أسسوا لهم شركة فى عام ١٦٤٤، وكان ذلك على عهد الوزير الفرنسى الذائع الصيت كولبير[٢]. ولن يكون المجال هنا التعرض إلى هذه المنافسات التى قامت فى بحار الشرق بين هذه القوى العالمية الجديدة (البرتغال ـ هولندا ـ إنجلترا ـ فرنسا) وإنما كل ما يعنينا أن نحصر نطاق هذه المنافسة فى ساحل شرق إفريقيا؛ إذ وقع الصراع فعلا فى هذا الساحل بين البرتغاليين والهولنديين، وكانت موزمبيق مسرحا لهذا الصراع الذى بدأ فى عام ١٥٩٧ وإن لم تتضح خطورته إلا فى عام ١٦٠٧ حينما انتصر الهولنديون على البرتغاليين، وترتب على ذلك الانتصار أن نقل البرتغاليون مؤقتا مركز حكمهم فى شرق إفريقيا من موزمبيق إلى سفالة[٣].

وإذا كان هنالك إجماع بين المؤرخين على أن المنافسة الدولية التى تعرضت لها البرتغال فى بحار الشرق كانت المسئولة عن انحلال الإمبراطورية البرتغالية، فإننا نود أن نضيف سببا آخر، ترى أنه كان من بين العوامل الهامة لانهيار الإمبراطورية البرتغالية، ونعنى به سياسة البرتغال التى اتسمت بالاستغلال والاحتكار، وفشل هذه السياسة تبعا لذلك فى الحصول على تأييد السكان لها فانحازوا إلى غيرها. والخلاصة أن ضم البرتغال إلى إسبانيا، وانشغال البرتغاليين فى تحقيق استقلالهم عاقهم عن تعزيز قواتهم مما سهل على الدول

---

(١) عن الجهود التى بذلها الإنجليز للوصول إلى أسواق الشرق انظر :
Foster, Enland's Quest in Eastern Trade, p. 79 ff.

(٢) Ingrams, Arabia and the Isles p.7

(٣) جيان : مصدر سبق ذكره ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

الأخرى أن تمضى فى تقطيع أوصال الإمبراطورية البرتغالية فى الشرق، هذا فضلا عن المعاملة السيئة التى تميز بها البرتغاليون وتضييقهم الخناق على غيرهم فى المجال التجارى، مما أثار موجة شديدة من الكراهية ضدهم[1]. ولما كانت الامبراطورية البرتغالية إمبراطورية ساحلية طويلة تمتد آلاف الأميال من لشبونة إلى كليكوت فقد كانت قواعدها فى حاجة ماسة إلى حاميات تعزيزية لم ينجح البرتغاليون فى إمدادها بها، وهكذا تضافرت الظروف على الإطاحة بتلك الامبراطورية. وكما سبق الإشارة شجع ذلك الانهيار فارس على طرد البرتغاليين من هرمز، وكانت هرمز بمثابة مفتاح للخليج العربى حرص البرتغاليون عليها غاية الحرص، ولذلك نتج عن سقوطها تلاشى السيطرة البرتغالية على الخليج العربى؛ مما مهد لسيطرة أئمة عمان اليعاربة على المعاقل البرتغالية وتقوية أركان دولتهم الناشئة[2]. وصادف فى ذلك الوقت أن اتجهت ممبسة التى كانت تعانى من ضغط البرتغاليين إلى طلب العون من عمان، مما شجع العمانيين على مواصلة كفاحهم ضد البرتغاليين. وعلى الرغم من أننا قد أشرنا إلى عوامل كثيرة كان لها أثرها فى اضمحلال القوة البرتغالية فلا ينبغى مع ذلك أن نغفل أهمية الدور الذى قامت به عمان فى طرد البرتغاليين من الخليج العربى وشرق إفريقيا. وقد بدأ الإمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة (١٦٢٤ ـ ١٧٤١) حركة مقاومة كبرى تبعه فيها خليفته سلطان بن سيف ١٦٤٩ ـ ١٦٦٨ الذى لم يكتف بالقضاء على البرتغاليين فى مسقط ومطرح، وإنما تتبعهم فى مستعمراتهم بالهند وشرق إفريقيا، والثابت أنه وصل بأسطوله إلى بومباى وحاصر بعض المراكز البرتغالية فى سواحل مليبار، ولم يلبث أن اغتنم فرصة استنجاد أهالى ممبسة بعمان، فقام بمحاصرة تلك المدينة حصارا طويلا استغرق أكثر من خمس سنوات (١٦٦٠ ـ ١٦٦٥) عاود

---

(١) عن ازدهار وانهيار الإمبراطورية البرتغالية يمكن الرجوع الى :

Boxer, C. R., Four Centures of Portuguese Expansion London 1961.

(٢) انظر نص المكاتبات بين البرتغاليين والعمانيين فى :

Guillain, Documents Sur L'Histoire, la Geographie et le Commerce de l'Afrique Orientale. Tome I p. 520 ff.

وكذلك السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان المجلد الثانى ص ١١ وما بعدها.

البرتغاليون بعدها استيلاءهم عليها حيث استبدوا بالأمر واشتدوا في معاملة الأهلين[1].

وقد اتجه سلطان بن سيف بعد حصاره لمبسة إلى جزيرتي عبا وزنجبار وتمكن من تخليصهما من أيدى البرتغاليين الذين استبد بهم الغضب، فقام القائد البرتغالي كابريرا بمهاجمة سكان هاتين الجزيرتين لمساعدتهم العمانيين، ولكنه لم يستطع مواجهة العمانيين أنفسهم الذين استطاعوا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر إقصاء البرتغاليين عن مستعمراتهم في شرق إفريقيا والتي كانت تمتد من جزيرة سقطرة شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا[2].

وليس من شك في أن نجاح العمانيين كان يرتبط بعدة عوامل منها قوة عرب عمان وتفوقهم في الملاحة، بالإضافة إلى حالة الضعف والظروف المختلفة التي جابهت البرتغاليين أنفسهم، هذا إلى جانب عامل آخر كان من أبرز العوامل التي أدت إلى سرعة انهيار النفوذ البرتغالي من تلك المقاطعات الإفريقية وغيرها، وهو أن الغرض الأساسي للبرتغاليين لم يكن الاستعمار في حد ذاته، وإنما كان التشبث بأسلوب الاحتكار وإنشاء قواعد بحرية لضمان سلامة الطريق الموصل بين لشبونة والهند[3]، وفي محاولة البرتغاليين التمسك بأسلوبهم الاحتكاري انتهجوا أساليب عنيفة اتسمت بالاستبداد والجور فأثارت الأهالي عليهم.

وكان أعظم انتصار أحرزه العمانيون على البرتغاليين في شرق إفريقيا هو نجاحهم في إخضاع ممبسة في ١٤ ديسمبر ١٦٩٨[4] بعد حصار عنيف دام ثلاثة

---

(١) لا يعتبر جيان هذه السنوات هي سنوات الحصار الذي وقع على ممبسة ويرى أن حصار تلك المدينة وقع بين سنتي ١٦٥٨، وهي سنة سقوط مسقط، وسنة ١٦٦٣، وهي تاريخ رحلة الأب مانويل جود لهو البرتغالي الذي ذكر في رحلته شيئا عن حصار ممبسة وعما قام به الإمام سلطان بن سيف في صراعه ضد البرتغاليين في شرقي إفريقيا والهند.

Guillain, Expose Critique de diverses notions acquises sur L'Afrique Orientale p. 518.

(٢) Hoefer, L'Univers, Histoire et Description des tous les Peuples, L'Afrique Orientale p. 163.

(٣) Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa p. 8 - 6.

(٤) Guillain, op. cit., p.p. 520 - 521.

ويذكر جيان أن العمانيين حاولوا إسقاط موزمبيق بعد نجاحهم في الاستيلاء على ممبسة ولكنهم أسرعوا بالتراجع بعد أن عمد البرتغاليون إلى إرهابهم عن طريق تفجير لغم كبير وضعوه هناك

وثلاثين شهرا، ويقول كوبلاند أنه بسقوط حصن المسيح فى ممبسة تم وضع نهاية للتفوق البرتغالى فى شرق إفريقيا[1]. ويعقب بعض الباحثين على نجاح العمانيين فى انتزاع ممبسة بأنه كان من الممكن أن يقوم سيف بن سلطان، وهو الذى خلف أباه سلطان بن سيف فى عام ١٦٦٩، بتأسيس إمبراطورية عربية عمانية على أنقاض الإمبراطورية البرتغالية، ويبدو أن تلك الفكرة قد داعبت خياله فى يوم من الأيام، ولكن ضعف مركزه فى الداخل جعله يهمل تنفيذ ذلك المشروع، وبذلك تأخر تأسيس الإمبراطورية العمانية فى شرق إفريقيا إلى نيف ومائة عام حينما قام بتأسيسها سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦)[2].

وكان لسقوط ممبسة على يد دولة اليعاربة فى عمان أثره الكبير فى إرغام البرتغاليين على الجلاء عن جميع الساحل الذى يقع شمال خليج دلجادو[3]، وفشلت محاولاتهم فى إعادة سيطرتهم، وكان من أبرز تلك المحاولات محاولة قام بها البرتغاليون فى عام ١٧٣٨[4]، حين تقدموا بأسطولهم صوب ممبسة منتهزين فرصة الاضطرابات التى وقعت بها نتيجة للصراعات التى قامت بينها وبين زنجبار[5]، بالإضافة إلى ما تردت فيه دولة اليعاربة فى عمان من حروب وفتن داخلية وغزوات فارسية متكررة. وقد نجح القائد البرتغالى لويس سامبيو Sampio فى إعادة سيطرة البرتغال على بعض مدن الساحل وجزره كيات وكلوة[6]، ولكن لم تستمر سيطرة البرتغاليين كثيرا إذ قام أهالى تلك المدن بطلب المساعدة من عمان التى كانوا ينظرون إليها باعتبارها الدولة الأم، وتمكن سيف بن سلطان، على الرغم من المشكلات العديدة التى كان يواجهها فى بلاده، من طرد البرتغاليين من تلك السواحل، ولعل قسوة البرتغاليين فى حكمهم هى التى دفعت الأهالى للثورة

---

(١) Coupland, op. cit., p.p. 67 - 68.

(٢) Ruete, R., Said Bin Sultan p. 47.

(٣) عن قلعة البرتغاليين فى ممبسة يمكن الرجوع إلى :

Boxer, C. R., Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa 1593 - 1729 London 1961.

(٤) Coupland, op. cit., p. 69.

(٥) Eliot, East Africa Protectorate p. 19.

(٦) Ruete, op. cit., p. 47.

عليهم وتقويض مراكزهم فى شرق إفريقيا حيث أعمل سكان ساحل شرق إفريقيا الذبح والتقتيل فى أعناق الحامية البرتغالية فى ممبسة، كما حذت حذو ممبسة كثير من المدن ومقاطعات الساحل.

وترتبط ثورة ممبسة على البرتغاليين بالعلاقات التى قامت بينها وبين دولة اليعارية فى عمان فقد أدرك أهالى ممبسة أنه من الأفضل أن يحموا أنفسهم من البرتغاليين وذلك بالتجائهم إلى قوة كبيرة يعتمدون عليها، ومن ثم كان من الطبيعى أن يلتجئوا إلى عمان نظرا للعلاقات الوثيقة التى قامت بينهما وأن يطلبوا من إمامها وضع بلادهم تحت حمايته. وكانت هذه خير فرصة انتهزها الإمام سيف بن سلطان فبعث بأحد رجاله ويدعى محمد بن سعيد المعمورى فى عام ١٧٢٨ ليكون نائبا عنه فى حكم ممبسة، ونجح ذلك الرجل فى إخضاع زنجبار وغيرها من مدن وجزر الساحل فأصبحت من توابع عمان إذ كانت تقوم بدفع الزكاة السنوية إليها، ولم تلبث أن ظهرت السيطرة العمانية بصورة واضحة على الساحل الشرقى لإفريقيا حيث امتدت من مقديشيو شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا.

وقد ترتب على إحلال السيادة العمانية بدلا من السيطرة البرتغالية انطلاقة جديدة للإسلام، مما يجعلنا نؤكد حقيقة هامة وهى أن تدخل عرب عمان فى شرق إفريقيا لم يكن عاملا هاما فى القضاء على السيطرة البرتغالية فى ساحل شرق إفريقيا فحسب بل إن أهمية هذا التدخل تكمن فى أنه أتاح للدين الإسلامى المناخ الصالح للانتشار دون عقبات[1]، فالمعروف أن البرتغاليين قد تمكنوا فى خلال المائتى عام التى قضوها فى التمكين للعقيدة الكاثوليكية، ولذلك يعتبر الكثيرون سقوط قلعة البرتغاليين فى ممبسة فى عام ١٦٩٨ معلما هاما لا من حيث القضاء على السيطرة البرتغالية وإنما فى إتاحة فرصة ملائمة لانتشار الإسلام فى شرق إفريقيا[2].

---

(١) عبد الرحمن بدوى : إفريقيا والثقافة العربية ـ العدد ٤٨ من مجلة نهضة إفريقيا السنة الرابعة ـ أكتوبر ١٩٦١.

(٢) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامى ـ تعليق شكيب أرسلان، جـ ١ ص ٢٥٦.

على أن سيطرة عمان على ساحل شرق إفريقيا في أعقاب انهيار السيطرة البرتغالية لم تكن سيطرة فعلية، فحقيقة الأمر أن أئمة عمان لم يكن لهم إلا آثارا طفيفة فى ممارسة الحكم فى تلك الجهات، والواقع أن المشكلات الداخلية التى تردت فيها دولة اليعاربة من تنازع حول الحكم ومحاولة أئمة تلك الدولة توطيد مركزهم فى الجزيرة العربية والخليج العربى؛ وحملاتهم ضد البرتغاليين كانت من أهم العوامل التى جعلت السيادة العمانية على ساحل شرق إفريقيا سيادة اسمية أكثر من كونها سيادة فعلية، ومع ذلك فقد استطاعت دولة اليعاربة فى عمان أن ترث البرتغاليين وتؤسس لها سيادة عربية امتدت على جزء كبير من ساحل شرق إفريقيا. وفى تقديرنا أن ضعف السيادة العمانية يرجع إلى أن دولة اليعاربة استنفدت معظم جهودها فى الصراع ضد البرتغاليين بحيث لم يعد لديها القدرة بعد طرد البرتغاليين أن تمارس سيطرتها على الشرق الإفريقى؛ وإنما اقتنعت بالفتح وتركت للأيام تثبيت ما قامت به من فتوح[1]، أضف إلى ذلك ما سبق أن أشرنا إليه وهو أن دولة اليعاربة تعرضت لصراعات وانحلالات داخلية بسبب الثورات الأهلية والغزوات الفارسية، وهذه المشكلات جميعها لم تترك الفرصة لحكام الدولة أن يوجهوا اهتماماتهم لما قاموا به من فتوح، ولذلك كان من الطبيعى أن ينتهز الحكام الذين تولوا الحكم فى مقاطعات الشرق الإفريقى هذه الفرصة وتلك الحالة من الفوضى والتفكك التى تردت فيها دولة اليعاربة، وخاصة فى نهاية حكمها الذى اتصف بالانحلال المطلق، مما كان له أثر كبير فى سقوطها وقيام دولة جديدة حملت عنها أعباء الحكم وهى دولة البوسعيد.

وكان لانتقال الحكم من دولة اليعاربة إلى دولة البوسعيد له رد فعل قوى فى شرق إفريقيا؛ فإذا كان حكام شرق إفريقيا قد تولوا الحكم من قبل دولة اليعاربة فماذا يمنعهم بعد أن سقطت تلك الدولة وزال حكمها أن يستقلوا بما تولوا عليه من مقاطعات؟.

وقد حدث ذلك فعلا عندما تزعمت عمبة الحركات الانفصالية التى ظهرت فى ذلك الوقت فى كثير من المقاطعات الإفريقية؛ ولا عجب فى ذلك فتاريخ عمبة

(١) Krapf, op. cit., p. 529.

يوضح لنا أن تلك المدينة الصلدة اتسم سكانها بالعنف وشدة المراس[1]. وقد تزعم الحركة الانفصالية في ممبسة محمد بن عثمان المزروعي الذي أسس الأسرة المزروعية في عام ١٧٣٩ بعد وصوله إلى ممبسة وانتزاعه الحكم من أحمد بن سعيد المعموري[2]، وكانت الأسرة المعمورية إحدى الأسرات التي أقامتها عمان في حكم الساحل الشرقي من إفريقيا. وكان سقوط دولة اليعاربة في عام ١٧٤١ فرصة انتهزها محمد بن عثمان المزروعي لكي يعلن استقلال ممبسة عن التبعية العمانية، ووضح ذلك حينما رفض الاعتراف بولائه للدولة الجديدة التي خلفت دولة اليعاربة وهي دولة البوسعيد، وكان عدم اعترافه بالإمام أحمد بن سعيد ١٧٤١ / ١٧٨٣ الذي أسس تلك الدولة حجر الزاوية فيما سارت عليه العلاقات بينهما[3]. لقد كانت هنالك عدة مبررات برر بها محمد بن عثمان المزروعي استقلاله عن عمان؛ فهو قد ظل باقيا على ولائه لدولة اليعاربة حتى سقطت ولم تكن تبعيته لعمان معناها أن يستمر على ولائه لها حتى بعد سقوط أسرتها الحاكمة، فضلا عن أن مؤسس الدولة الجديدة وهو الإمام أحمد بن سعيد لا ينتمي إلى أصل يستوجب احترامه وإنما لا يعدو كونه رجلا عاديا توصل إلى الحكم بطموحه الشخصي، وعلى ذلك فليس هنالك ما يدعو إلى التمسك بالولاء له، بمعنى أنه إذا كان الإمام أحمد بن سعيد حاكم صحار (إحدى مقاطعات عمان) قد استطاع أن يصل إلى زمام الحكم في بلاده فماذا يمنع المزروعي، وهو حاكم ممبسة من الاقتداء بما فعله حاكم صحار، أو ماذا يحول دون امتلاكه للمقاطعة التي يحكمها والاستقلال بها استقلالا تاما؟.

وأدرك الإمام أحمد بن سعيد ما يرمي إليه المزروعي من سياسة انفصالية قد يكون لها أثر كبير في مستقبل العلاقات بين ممبسة وعمان بل بين عمان ومقاطعات الشرق الإفريقي بصفة عامة، ومن هنا كان تفكيره الجدي في إخضاع ممبسة وتأكيد

(1) Guillain, Exposs critique de diverses notions acquises Sur l'Afrique Orientale p.p. 542 - 543.

(2) Ruete, op. cit., p. 47.

(3) Lyne, Zanzibar in Contemporary Times p. 10 See Guillain, op. cit., p. 543.

سيطرته على تلك الممتلكات التي ورثها عن أسلافه اليعاربة. وهكذا اختطت دولة البوسعيد منذ أن قامت سياسة إفريقية فلم تكن المشكلات التي واجهها أحمد بن سعيد سواء في داخل بلاده أو في الخليج العربي أو صراعه ضد فارس أو جهوده لتوطيد نفوذه وترسيخ دعائم بيته لتشغله عن ممتلكات دولته في شرق إفريقيا، ولعل الإمام أحمد بن سعيد قد أدرك، كما أدرك الكثيرون غيره من الحكام مساوئ حدوث انفصال بين بلاده وبين الساحل الشرقي لإفريقيا لما بين الإقليمين من روابط اقتصادية وصلات وثيقة. ولكن دولة البوسعيد في عمان في عهد حكامها الأول لم تستطع أن تقضي على الثورات الانفصالية التي تزعمها المزروعيون في ممبسة، والنبهانيون في جزيرة بات، فمما هو جدير بالذكر أنه قد وافق قيام الحركات الانفصالية في ممبسة قيام حركات انفصالية أخرى تزعمها النبهانيون في جزيرة بات وأصابت من النجاح ما أصابته ثورة ممبسة[1].

وهكذا واجهت دولة البوسعيد في مستهل عهدها بالحكم تلك الحركات الاستقلالية الانفصالية التي ظهرت في ممتلكاتها الإفريقية، وإذا كانت عمان قد لقيت شديد المقاومة والعناد في كل من ممبسة وبات فإنها كانت على أية حال أكثر توفيقا ونجاحا في المقاطعات الإفريقية التي لم تدب فيها الثورة كما دبت في هاتين المقاطعتين إذ لقيت ولاءً من بعضها وخضوعا اسميا من بعضها الآخر، فزنجبار ظلت على ولائها لعمان واعترفت بالدولة الجديدة وتولى زمام الحكم فيها قائد القوات التي بعث بها الإمام أحمد بن سعيد لتأكيد سيطرة دولته على تلك الجزيرة، كذلك فعلت مركة حينما أعلنت طاعتها للإمام الحاكم، أما كلوة فقد أعلنت ولاءها للدولة الجديدة وإن كان ذلك ولاء اسميا، ولكن ممبسة وقفت تتزعم حركة المعارضة وتجاهد في سبيل تكوين تحالف من المقاطعات الثائرة وتوجيه الشعور في الشرق الإفريقي للثورة ضد عمان. ونجحت ممبسة في إثارة المدن التابعة لها كمقديشيو وبراوة وبقية المدن الواقعة في الجنوب حتى كوافي فطرحت تلك المدن تبعيتها عن عمان، وذلك عقب نجاح علي بن عثمان المزروعي في تأكيد سيطرته عليها، وفي تقديرنا أن الأمر لم يكن رغبة تلك المقاطعات في الانفصال عن عمان الذي كان

(1) Pearce, op. cit., p. 109.

يؤدى الاتصال بها بطبيعة الحال إلى ازدهار وتقدم كبير من ناحية العلاقات التجارية قدر ما يرجع ذلك إلى جنوح تلك المقاطعات للثورة والتمرد نتيجة لتحريض ممبسة واستجابة لما يقوم به حاكمها على بن عثمان المزروعى فى الثورة على عمان، وخاصة عندما نجح فى أن يضم تلك المقاطعات إلى حكمه.

والحقيقة أن ثورات المزروعيين لم تقف عند حد إذ حاولوا تأليب مقاطعات الشرق الإفريقى للانفصال عن عمان، ظهر ذلك فى إغارتهم على زنجبار وانتزاعها من أيدى عمان، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه عمان منغمسة فى مشاكلها الداخلية والخارجية، إذ انشغل الإمام أحمد بن سعيد بتوطيد دعائم حكمه فضلا عن العلاقات العدائية التى قامت بينه وبين كريم خان الفارسى وما أدى إليه ذلك من اللجوء إلى القوة العسكرية فى كثير من الأحيان، هذا بالإضافة إلى وقوع بلاده فى حلبة الصراع الإنجليزى الفرنسى الأمر الذى جعله يتفرغ لمعالجة تلك المشكلات تفرغا تاما، ولذلك اضطر الإمام أحمد بن سعيد إلى الاكتفاء بذلك القدر من الجهد الذى بذله فى الشرق الإفريقى والذى حاول فيه الاحتفاظ بما كان لأسلافه من ممتلكات فى تلك الجهات[1]. على أن نجاح أحمد بن سعيد لم يكن نجاحا تاما إذ لم يكن له سوى سيطرة واهية على المقاطعات العمانية فى شرق إفريقيا، على أنه مهما يقال عن ضعف تلك السيطرة فإن الأمر الذى لا شك فيه أن اتجاه أحمد بن سعيد إلى الشرق الإفريقى كان بالقدر الذى سمحت به ظروفه وبمثابة تأكيد لمطالب عمان فى تلك الجهات، ولذلك كان ما قام به الإمام أحمد بن سعيد، بصفته المؤسس لدولة البوسعيد، هو الدعامة التى ارتكز عليها خلفاؤه من بعده فى تمسكهم وإصرارهم على ضم مقاطعات الشرق الإفريقى حتى نجح سعيد ابن سلطان فى تأسيس إمبراطورية عربية فى شرق إفريقيا.

على أن أكثر ما اهتم به الإمام أحمد بن سعيد هو إنعاش العلاقات التجارية بين عمان وشرق إفريقيا، ولا شك أن انتماء ذلك الرجل إلى أسرة من التجار واشتغاله بالتجارة لسنوات كثيرة قبل وصوله إلى الحكم فى عمان كان له تأثير كبير فى اهتمامه بالناحية الاقتصادية، ولا نغالى فى القول أن دولة البوسعيد اتصف

(1) Guillain, op. cit., p.p. 549 - 550.

حكامها بحرصهم البالغ على ترويج التجارة، ويذكر جيان بصدد ذلك أن الإمام أحمد بن سعيد اكتفى بالعمل على تشجيع التجارة واستمرارها بين عمان وشرق إفريقيا فكان يرسل فى كل عام مجموعة من سفنه لتأتى له بالموارد الإفريقية من المقاطعات التى كانت تعترف بسيادته، أما المقاطعات التى لم تعترف بتبعيته فقد حرص على ألا يفرض سيادته عليها بالقوة خوفا من انقطاع الصلات التجارية بينها وبين بلاده[1].

وكان للأحداث التي وقعت في عمان بعد وفاة الإمام أحمد بن سعيد في عام ١٧٧٥ أو ١٧٨٣ أثر كبير فى مقاطعات شرق إفريقيا؛ إذ كان للمنازعات الأسرية التى قامت فى عمان خطورتها بالنسبة لممتلكات الدولة فى تلك الجهات، ذلك أن الأمور لم تستتب لسعيد بن أحمد ١٧٨٣ - ١٨٢٠، وهو الذى خلف أباه فى الحكم، إذ برز له أخوه سيف منافسا، ولكن سيفا لم يلبث أن أدرك أن عمان قد خرجت كلية من يده بعقد البيعة لأخيه بالإمامة فآثر أن يقوم بنشاط فعال في شرق إفريقيا، وكان هدفه من ذلك فصل تلك المقاطعات عن عمان والاستقلال بحكمها حتى إذا ما واتته الفرصة يتمكن بها من الوصول إلى قلب الإمامة فى عمان، وكان ذلك دافعا لسعيد بن أحمد إلى إرسال قوات كبيرة إلى شرق إفريقيا ليس بقصد القضاء على محاولات سيف فحسب؛ وإنما بهدف تأكيد السيطرة العمانية على الشرق الإفريقى. وكللت جهود عمان بالنجاح حينما أعلنت ممبسة تبعيتها لعمان فى عام ١٧٨٥، وأعقب ذلك توالى المقاطعات الإفريقية فى تقديم ولائها، وبذلك تأكدت السيطرة العمانية على الشرق الإفريقى بعد أن كانت تلك السيطرة على وشك الانهيار[2].

ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أنه على الرغم من اتجاه عمان إلى الشرق الإفريقى فلم يثبت وجود سيطرة عمانية قوية فى تلك الجهات، وإذا عرفنا أن الشرق الإفريقى كان يفوق بخيراته وموارده إقليم عمان لعجبنا أن ينصرف حكام عمان عنه أو بالأحرى يقنعوا بظل باهت من النفوذ فيه، بيد أننا نستطيع أن نجد تفسيرا لذلك، وهو فى تقديرنا، أن حرص حكام البوسعيد الأول، الذين لم تطغ

---

(١) جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا ص ٩٥.

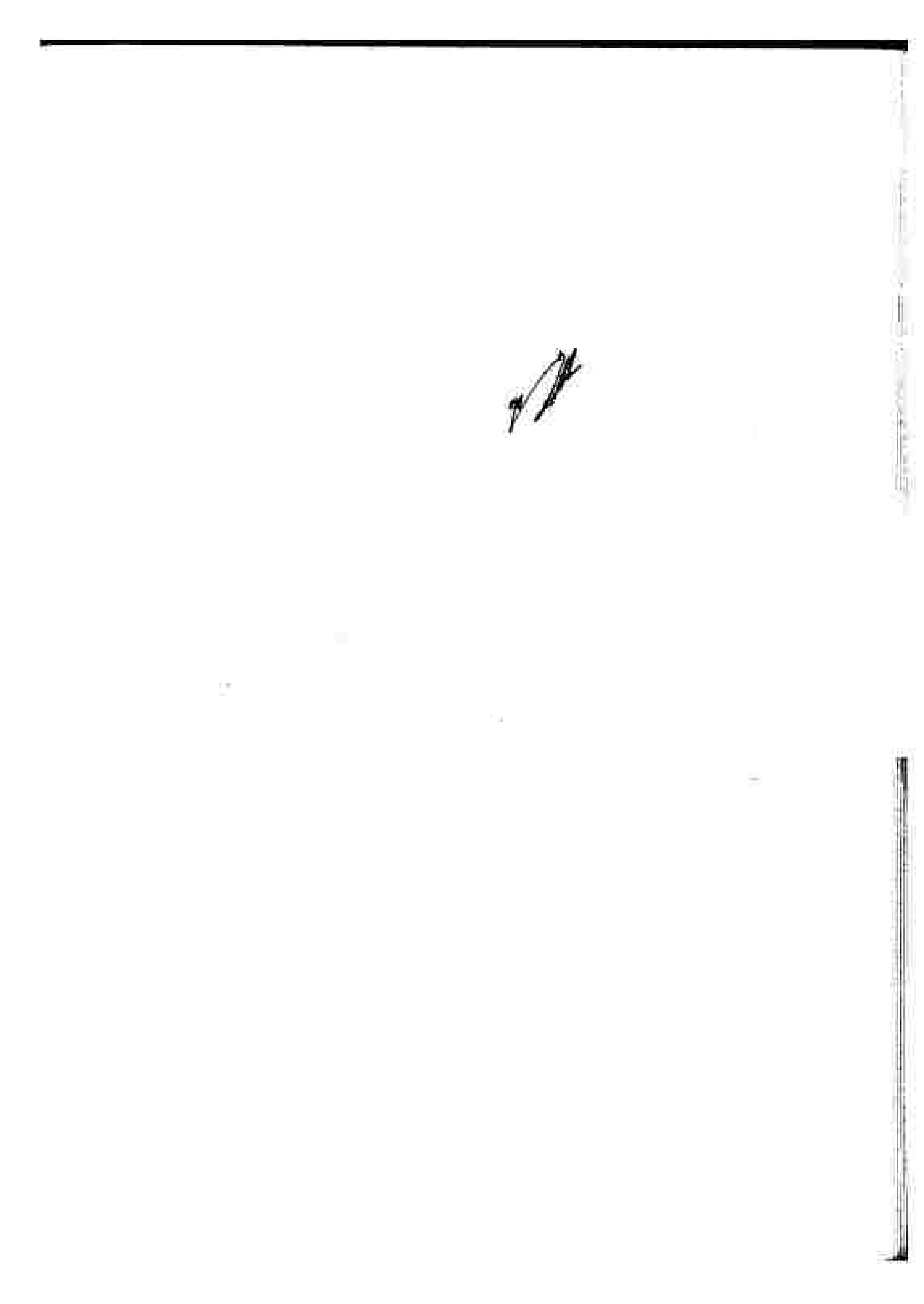
Lyne, Zanzibar, see also Ruete, Said bin Sultan, p. 48. (٢)

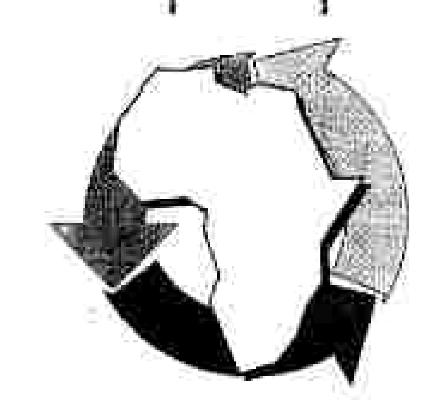
الناحية الزمنية على سياستهم العامة، إلى توجيه اهتمامهم إلى قلب الإمامة فى عمان كان له أثر كبير فى تمسكهم بعاصمتهم الدينية فى الرستاق وعدم تفكيرهم فى الابتعاد عنها أو الانصراف إلى مناطق أخرى، ولذلك لم يتجهوا إلى الشرق الإفريقى إلا اتجاها انحصر فى محاولة بسط السيادة العمانية على تلك الجهات واستدامة العلاقات التجارية معها. وبديهى أن النفوذ العمانى نتيجة للاعتبارات التى أشرنا إليها لم يصل إلى درجة من القوة تجعله يصمد للأحداث والاضطرابات التى كانت لا تكاد تنقطع فى المقاطعات الإفريقية، فكان انفصال تلك المقاطعات واحدة تلو الأخرى فى عهد الإمام أحمد بن سعيد ثم فى عهد خلفه سعيد بن الإمام؛ حتى إذا ما تولى سلطان بن أحمد الحكم اتجهت دولة البوسعيد اتجاها تاما إلى الناحية الزمنية، وكان من المنتظر نتيجة لذلك أن يتجه الحاكم الجديد إلى ممارسة سيطرته على الشرق الإفريقى بطريقة فعلية بيد أن الظروف التى واجهها سلطان بن أحمد فى معالجة المشكلات التى نتجت عن الطابع الجديد الذى تحولت إليه الدولة لم تترك له الوقت الكافى للتفرغ تفرغا تاما للشرق الإفريقى، وإنما كان انصرافه للعلاقات الخارجية والسياسية لدولته أكثر وضوحا، حتى إذا ما تولى سعيد ابن سلطان الحكم (١٨٠٦ / ١٨٥٦)، واشتد التحول من الناحية الدينية إلى الناحية الزمنية بدأ يختط سياسة إفريقية واضحة. وعلى الرغم مما ذهب إليه بعض المؤرخين فى أن اتجاه سعيد بن سلطان إلى شرق إفريقيا كان محاولة منه للتخلص من المشكلات العديدة التى كانت تواجهه فى عمان، إلا أننا لا نتفق تماما مع هذا الرأى إذ إن اتخاذ سعيد بن سلطان لنفسه سياسة إفريقية لم تكن لتبعده عن المشكلات العمانية التى كان يفرغ لها جزءا كبيرا من جهده، وإنما كان اتجاهه إلى الشرق الإفريقى يكمن فى حرصه البالغ على هذا الجزء من دولته لكثرة موارده ووفرة خيراته وزيادة فرص استغلاله[1]، فضلا عن أن الظروف التى آلت إليها الدولة فى عهده، وازدياد تحولها من الناحية الدينية إلى الناحية الزمنية لم تكن تضطره كما اضطرت أسلافه من أئمة الدولة على البقاء فى إقليم عمان ذى الطابع التقليدى، ووضح ذلك فى إقدامه على نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار فى عام ١٨٣٢، وتفرغه لتكوين إمبراطورية عربية فى شرق إفريقيا؛ وهو ما سوف نعالجه تفصيلا فيما بعد[2].

---

(١) Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of East Africa, p. 117.

(٢) انظر الفصل السادس





الفصل الثالث

التوغل العربى فى الممالك المسيحية فى الحبشة والنوبة

كانت هجرات عرب سواحل الجزيرة العربية إلى سواحل البحر الأحمر المجاورة لهم هجرات مستمرة فى عصور مختلفة من التاريخ؛ حيث كان العرب يجدون فى السواحل الإفريقية للبحر الأحمر ملاجئ يفرون إليها من ظروف الحياة القاسية التى تتصف بها طبيعة بلادهم وأساليب العيش فيها؛ إذ كانوا يجدون فى مستقراتهم الجديدة فرصا كثيرة لكسب الرزق باحتراف التجارة وسائر المهن البحرية المختلفة. وقد استمرت هذه الهجرات قائمة حتى عهد قريب؛ من ذلك ما يحدثنا به ليتمان من أن قبيلة الرشايدة هاجرت من الجزيرة العربية إلى الساحل الغربى للبحر الأحمر وأخذت تتأثر بالطابع الإفريقى وتتكلم لغة التيجرى إلى جانب لغتها العربية[1].

والمتفق عليه تاريخيا أن العرب كانوا أول من توغلوا فى هضاب الحبشة لمسافات بعيدة؛ وقد اتخذوا من مجارى بعض الأنهار وسيلتهم إلى ذلك، غير أن ما يؤسف له أن معظم سجلات العرب قد مستها يد الضياع أو على الأقل لم تصل إلى أيدينا باستثناء بعض المصنفات العامة والخاصة التى تعرضت للممالك المسيحية فى الحبشة وللممالك الإسلامية التى أوجدها العرب فيها[2]. على أنه ينبغى أن نقرر أن الغموض كان يكتنف الحبشة لقرون عديدة إذ لا نكاد نطالع أحدا من الرحالة العرب أو المسلمين ممن توغل فى هذه البلاد، ولعل هذا هو السبب فى أن جغرافيى العرب لم يتعرضوا لذكر شىء له قيمة عن بلاد الحبشة[3]. على أنه بتقدم الزمن نجد بعض المصنفات تشير إلى أقاليم الحبشة ومدنها وإن كانت تفتقر فى أحيان كثيرة إلى الدقة والصحة، حتى إذا وصلنا إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر

(١) A. Leitman, Enyclopeadia of Religions and Ethics

(٢) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى، ترجمة عجاج نويهض وتعليق شكيب أرسلان، المجلد الأول ص ص ٣٣٨ / ٣٣٩.

(٣) أورد المسعودى ذكرا لبعض مدن الحبشة ، ومع ذلك فإنه لم يفصل حديثه إلا عن مدينة كعبر التى عدها العاصمة، انظر مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ ٢ ص ٣٤.

(الميلادى) ترى ذكرا لأسماء بعض القبائل والأقاليم الحبشية مثل أمحرة (أمهرة) وسرت (سهرت) وداموت وغيرها.

ويعد المقريزى أول من كتب كتابة دقيقة عن الحبشة فى القرن الخامس عشر الميلادى، وذلك فى رسالته الشهيرة التى أسماها الإلمام عما بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، وقد كتب هذه الرسالة بين عامى ١٤٣٤ / ١٤٣٥م وأورد فيها ذكرا لاثنى عشر إقليما من أقاليم الحبشة[1]. ومما لا شك فيه أن انتشار الإسلام فى الحبشة كان دافعا لتصنيف الكتب والرسائل الجامعة لفضل الأحباش وآثارهم على الدين الإسلامى، وقد اشتهر من هؤلاء العلامة السيوطى الذى وضع ثلاثة رسائل خاصة فى هذا الموضوع[2]. ومن المتعارف عليه أنه كان للمسلمين فى الحبشة سبع ممالك مزدهرة سميت بدول الطراز لأنها كانت كالطراز الذى يحف بالهضبة الإثيوبية وهى مملكة وفات - دوارو - أرابينى - شرحا - هديا - بالى - دارة[3].

وقد أشارت كثير من المصنفات العربية إلى هذه الممالك؛ إذ أورد القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى بعض المعلومات عن الحبشة بقسميها الإسلامى والمسيحى؛ فتحدث عن الممالك الإسلامية ووصف بعضا منها وتكلم عن تنظيماتها الاقتصادية والعسكرية ناقلا الكثير مما ذكره عن مسالك الأبصار لشهاب الدين بن العمرى، وقد ركز القلقشندى بصفة خاصة على أقدم هذه الممالك الإسلامية وهى مملكة وفات؛ ذكر أن العامة تسميها أوفات ويقال لها أيضا جبرت نسبة إلى جبرتى وهى أكبر مدن الحبشة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ملوك الحبشة كانوا ينظرون إلى الدويلات الإسلامية فى بلادهم بعين الحسد لارتقائها مدنيا واقتصاديا[4]، إلا أنه ينبغى أن نؤكد هنا أن هذه الممالك على الرغم من تفوقها الاقتصادى والحضارى إلا أنها كانت تعانى عوامل كثيرة من الضعف والتفكك بسبب المنازعات التى كانت تقوم

---

(١) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى جـ ١ ص ٣٦١.
(٢) عبد المجيد عابدين : بين الحبشة والعرب، ص ص ٨١ - ٩٢.
(٣) يوسف أحمد : الإسلام فى الحبشة ص ٢٤.
(٤) المرجع السابق، ص ٣١.

بين بعضهما والبعض الآخر مما ساعد ملوك الحبشة فى التسلط على هذه الممالك وتنفيرها من بعضها حتى لا تجتمع كلمتها على القيام فى وجههم.

وقد يكون من المفيد أن نوضح هنا أن نجاح العرب فى تكوين ممالك إسلامية فى الحبشة كان حصيلة لعلاقات طويلة قامت بينهم وبين الحبشة[1]، فالمتفق عليه تاريخيا أن العرب الأول الذين هاجروا إلى الحبشة هم الذين يرجع إليهم فضل تأسيس دولة إكسوم، ثم كانت بعد ذلك أولى الاتصالات العربية الإسلامية التى حدثت فى عهد النبى حينما أشار على أتباعه بالهجرة إلى الحبشة بعد أن شاهد الأذى الشديد الذى يلحق بهم، وطلب منهم الهجرة بقوله : «لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد، وهى أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه». ولم تكن الحبشة حينما خرج المسلمون الأول إليها تتمتع بحكومة مركزية وإنما كان نظام الحكم فيها فى أيدى حكام الولايات أو الأقاليم، وكان كل منهم يطلق على نفسه نجاشى النجاشية أى ملك الملوك[2]. وكان النجاشى الذى جاء المسلمون فى عهده هو صاحب الولاية على أحد الأقاليم الواقعة فى شمال الحبشة. ويستدل من كتاب عرب فقيه (فتوح الحبشة) أنه النجاشى أحمد، وتثير هذه الرواية كما يشير اسمه أيضا تكهنات عديدة فى احتمال اعتناقه للدين الإسلامى، أو قد يكون المسلمون قد أشاعوا عنه ذلك تمجيدا لموقفه فى مؤازرة المسلمين، وإن كانت بعض الروايات تؤكد أنه أسلم بالفعل على يد جعفر بن أبى طالب أحد المهاجرين الأوائل، وكان ذلك على أثر مطاردة قريش للمسلمين فى الحبشة إذ رفض النجاشى أن يستجيب للبعثة التى أوفدتها قريش إليه حتى يعلم طبيعة الدين الذى أتى به المهاجرون؛ فاقتنع به وأسلم على أيديهم وردّ البعثة خاسرة.

وقد أخذت صلة العرب تتوطد بالحبشة على أثر الهجرات التى تتابعت بعد ذلك خاصة بعد أن تمكن العرب من الاستقرار فى بعض سواحل البحر الأحمر

---

(١) عن العلاقات الحبشية العربية انظر عبد المجيد عابدين : بين الحبشة والعرب، القاهرة ١٩٤٧.

(٢) الشاطر بصيلى عبد الجليل : تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط من القرن السابع إلى القرن التاسع عشر للميلاد ص ١٢١

وتأسيسهم لبعض المراكز التجارية التى أصبحت وسيلة لتوغل كثير من الجماعات الإسلامية داخل الهضبة الإثيوبية، وعندما اشتدت الهجرات العربية على سواحل البحر الأحمر الجنوبية الغربية بدأت تظهر إمارات ساحلية إسلامية كإمارة عدل أو زيلع وإمارة مقديشيو، والأرجح أن يكون حكام هاتين الإمارتين عربا تأقلموا فى البيئة الصومالية لا أن يكونوا صوماليين تأثروا بالبيئة العربية، وقد أسهمت هذه الإمارات الساحلية بنشاط تجارى ملحوظ وصل إلى حد احتكار التجارة بين داخلية بلاد الحبشة من ناحية وسواحل البحر الأحمر من ناحية أخرى.

والجدير بالذكر أن بلاد الحبشة لم تكن فى اعتبار المسلمين أرض جهاد وذلك باعتبارها من البلاد التى هاجرت إليها أولى الجماعات الإسلامية ووجدت فيها خير رعاية من النجاشى، ولهذا السبب تأثر مسلك المسلمين فيها إذ اتخذ طابعا سلميا متعدد الاتجاهات انتهى إلى ظهور عدة ممالك إسلامية فى الحبشة، ولكن بمضى الزمن أخذ النشاط العربى الإسلامى فى الازدياد حتى تم للمسلمين عزل الحبشة عزلا يكاد يكون تاما عن العالم الخارجي وخاصة بعد استيلاء المسلمين على زولا ثغر أكسوم ومخرج الحبشة على البحر الأحمر.

وينبغى أن نشير أن ظهور الإسلام وانتشاره فى الجزيرة العربية وما أعقب ذلك من فتوحات إسلامية قد عاق الحبشة عن التوسع فى المناطق المجاورة لها، ويرجع ذلك إلى أن الإسلام وحد الجزيرة العربية وأقر فيها الأوضاع السياسية والدينية؛ وبذلك لم تعد الجزيرة العربية صالحة للتوسع الحبشى، هذا بالإضافة إلى أن انتشار الإسلام فى مصر والجزء الشمالى من السودان وساحل إفريقيا الشرقى أوجد حالة خطيرة بالنسبة للحبشة التى أصبحت محاطة ببلاد إسلامية، بل أخذ الإسلام يتسرب إلى بلاد الحبشة نفسها حيث قامت سلسلة من الإمارات الإسلامية امتدت من الحبشة حتى منطقة البحيرات الاستوائية، كما تعددت المراكز العربية والإسلامية على طول سواحل الصومال، ومن ناحية أخرى أن قضاء المسلمين على الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية قد ترتب عليه حرمان الحبشة من التعامل اقتصاديا مع هاتين الدولتين فلا غرابة إذن إن بدا الضعف يدب فى كيان الحبشة، كما أخذت سلطة ملوكها فى الانكماش وخصوصا على السواحل المجاورة لها التى

أخذت تستقر فيها جماعات من العرب، وعلى يد هؤلاء ومن اختلط بهم من الأحباش أخذت سواحل البحر الأحمر تستعيد نشاطها الملاحى والتجارى إذ وقعت التجارة والسيطرة البحرية فى أيدى العرب الأمر الذى جعل موارد الحبشة بل وعلاقاتها الخارجية مع غيرها من البلاد تقع فى أيدى المسلمين[1]. وقد خلقت هذه المشاكل المتاعب لحكام الحبشة الذين رأوا العمل على الحد من نشاط العرب الاقتصادى ومن سيطرتهم على مرافق التجارة وطرق القوافل مما كان سببا لقيام حروب ومنازعات داخلية بين المسلمين والقوى المناهضة لهم، وقد استمرت هذه الحروب والمنازعات حتى النصف الثانى من القرن الخامس عشر، ثم أخذت تتحول بعد ذلك إلى نزاع عالمى بدخول أطراف جديدة فى ذلك النزاع كالمماليك والبرتغاليين ثم الأتراك العثمانيين.

ويتضح لنا التعاون الواضح بين الأحباش والبرتغاليين خلال الصراع الذى نشب بين البرتغاليين والمماليك عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادى. وتؤكد بعض المصادر وجود مشروعات تآلف بين البرتغاليين والأحباش، كما وجدت عدة مشروعات حبشية برتغالية مشتركة كمشروع أفونسودى ألبوكريك لتحويل مجرى نهر النيل بحيث يصب فى البحر الأحمر بدلا من البحر المتوسط بهدف منع الموارد المائية عن مصر، أو محاولة البرتغاليين بالتعاون مع الأحباش النفاذ إلى البحر الأحمر والوصول إلى ينبع ميناء المدينة ومن ثم التوغل فى الأماكن المقدسة إمعانا فى إذلال المسلمين وذلك بالعبث فى مقدساتهم. وتطالعنا بصدد ذلك بعض الوفود الحبشية التى أرسلت من قبل الملكة هيلانة إلى الملك عمانويل ملك البرتغال، وكان من هدف إرسال هذه الوفود تحقيق التعاون بين الحبشة والبرتغال لدفع الأخطار التى كانت تتعرض لها الحبشة وخاصة بعد أن أصبح البرتغاليون هم القوة المسيطرة على بحار الشرق بعد تحطيمهم للأسطول المصرى فى موقعة ديو البحرية المشهورة فى عام ١٥٠٩، كما تطالعنا أيضا وفود حبشية أخرى أرسلت إلى البابا كلمنت الرابع ١٥٢٣، باستعداد الحبشة للدخول

(١) عن العلاقات المصرية الحبشية انظر : سعيد عاشور : بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة العدد الرابع عشر من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وكذلك الشاطر البصيلى عبد الجليل: تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط ص ١٢٠ وما بعدها.

فى الكنيسة الكاثوليكية. وفى الوقت الذى أخذت فيه القوى الإسلامية فى الحبشة تتعرض لضغط شديد وصل الأتراك العثمانيون إلى بعض المنافذ على سواحل الشرق الإفريقى، وعلى الرغم من أنهم وصلوا إلى هذه المناطق متأخرين، إلا أنهم مع ذلك قاموا بمجهودات كبيرة وخاصة بعد أن تحقق لهم شىء من النجاح بإخضاعهم لبعض الموانى الأسيوية والإفريقية للبحر الأحمر، كجدة وسواكن ومصوع وزيلع وبربرة وعدن، وبدأت القوى الإسلامية فى الحبشة تتطلع إلى الأتراك العثمانيين الذين رغبوا بدورهم فى السيطرة على الحبشة لتقديرهم أنهم إذا تمكنوا من إقامة دولة إسلامية فى الحبشة فسيؤدى ذلك إلى تأكيد سيطرتهم على الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى، وتحقيقا لذلك الهدف اتصل الأتراك العثمانيون بمسلمى الحبشة الذين وحدت القضية الدينية بينهم، ووجدوا فى الإمام أحمد بن إبراهيم الملقب بجرانيا أى الأشول، القوة المحركة التى يستطيعون من ورائها تحقيق أهدافهم، فأمدوه بالمال والذخيرة؛ كما اتخذوا من تدينه وتقواه وسيلة لإظهاره أمام مسلمى تلك الجهات بمظهر القائد الدينى الذى يجمع كلمة المسلمين ويوجهها ضد الأحباش. واستطاع أحمد بن إبراهيم أن يجمع كلمة المسلمين ويتولى أمورهم حتى لقبوه بالإمام الغازى وصاحب الفتح، وذلك بعد أن حمل على الحبشة حملات عنيفة بمؤازرة الأتراك له، وتوغل فى الأقاليم الحبشية حتى وصل إلى الأقاليم الشمالية من تيجرى، وبلغت حروبه فى الحبشة أقصى درجة من الحماسة والإقدام وخاصة أن المسلمين اعتبروها جهادا، وأخذوا يحاربون فيها حرب المستميت للدفاع عن الدين.

ومن حسن الحظ أن غزوات الإمام أحمد فى داخل الحبشة سجلها مؤرخ عربى من جيزان يدعى أحمد بن عبد القادر شهاب الدين الملقب بعرب فقيه، أورد فيها تاريخ غزوات الإمام، وقد يكون من أهمية هذا التسجيل أنه عرفنا بمناطق كثيرة فى قلب الهضبة الحبشية، ويكاد يكون هو المصدر الوحيد الذى حدد لنا أماكن كثيرة فى داخل الهضبة الإثيوبية، وقد نشر المستشرق الفرنسى رينيه باسيه الجزء الأول من هذا الكتاب بنصه العربى مع مقدمة فرنسية له فى عام ١٩٠١؛ بيد أنه لم يتعرف على الجزء الثانى من هذا الكتاب. ويسجل الجزء الأول من كتاب عرب فقيه، المسمى بفتوح الحبشة؛ النفوذ الذى وصل إليه الإمام أحمد بن إبراهيم

ويتضح أن ذلك النفوذ وصل إلى بحيرة تانا على النيل الأزرق، وقد أورد المؤلف المسالك التي كانت تسير فيهـا جيوش الإمام وفتوحاته في بلاد دوارو ـ بالي ـ هديا ـ خيز ـ ووج ـ طحيار ـ وقات، وكذلك استيلاؤه على بلاد التيجري[1].

وفي الوقت الذي دارت فيه غزوات الإمام كان البرتغاليون قد نشروا نفوذهم في بحار الشـرق؛ فكانت الحبشـة هي المسرح الذي التـقت فيه القـوتان العثمـانية والبرتغالية بطريق غـير مباشر[2]، وخاصـة بعد أن استنجد الأحبـاش بالبرتغـاليين واستنجدت القوى الإسلامية بدورها بالعثمـانيين؛ وبفضل المـساندة العثمانية للإمام أحمد استمر في شن حروبه المتواصلة ضـد الإمبراطور لبنا دنقل والتف حوله كثير من الصوماليين، وأخـذت الرقعة التي يحكمـها المسلمـون في الازدياد حتى نجح الإمام أحمد بفضل النجدات التركيـة، التي كانت تصل إليه من القواعد التركية في اليمن؛ من هزيمة الإمبراطور لبنا دنقل الذي اضطر للفرار أمام زحف قوات الإمام من بلد إلى بلد يتقاسمه الخوف والجزع، وأصبحت سلطة الإمبراطور ضئيلة للغاية وخاصة بعد أن أصبح الإمـام أحمد يتصرف في الحبشة كلهـا تصرف الملك المستقل صاحب الأمر والنهي، كما أخـذ يرسل من قبله الولاة إلى جمـيع أقاليم الحبشـة لفتحها، وإخضاع أهلها وجـمع الأموال أو الاتفاق على طريقة أدائها، واستقر في بلدة دمبيا التي اتخذها عاصمة لحكمه في عام ١٥٤١.

وقد استمرت غزوات الإمام أحمد بن إبراهيم ما يقرب من خمسة عشر عاما ١٥٢٨ ـ ١٥٤٣، وقـدر عدد رجـاله بأكـثر من عـشرة آلاف مـقـاتل وكان لهـذه الغزوات أثر كبـير في نشر الإسلام في الحبشـة، وقد أخذت قوته تتعـاظم وخاصة بعد انضـمام الأتراك وشـريف مكة إليه، الأمر الذي مكنـه من غزو قبـائل الجالا وسائر القبائل الأخرى في شوا وغندار وإكسوم.

ولعل ذلك ما حفز الإمـبراطور كلاوديوس، الذي خلف لبنادنقل في الحكم ١٥٤٠ ـ ١٥٥٨، إلى إرسال وفد إلى لشبونة؛ حـيث قابل ملك البرتغال ووصف له حرج مركز الإمـبراطور، وعلى أثر ذلك وجه الملك البرتغالي تعليـماته إلى نائبه

---

(١) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي جـ ١ ص ص ٣٦٣/٣٦٤.

(٢) عن العلاقات الحبشية البرتغالية انظر :

Kammerer, La Mer Rouge, Tome II p. 250 ff.

فى الهند بإرسال أسطول برتغالى لمقاتلة المسلمين ومساندة إمبراطور الحبشة. وكان وصول الإمدادات البرتغالية مفاجأة لمسلمى الحبشة لم يستعدوا لها، كما أن أخبار وصول هذه الإمدادات أوقدت الحماس لدى الأحباش الذين استعرت عزيمتهم، ولذلك أسرع الإمام أحمد فأرسل بدوره مستنجدا بالباشا التركى فى زبيد ١٥٤٢ طالبا منه نجدة من الجنود والأسلحة، فأرسل إليه الوالى التركى تسعمائة من حملة البنادق، وعدة مدافع مكنته من إحراز نصر سريع على البرتغاليين وقتل قائدهم كريستوفر دى غاما، على أنه فى عام ١٥٤٣ وصلت نجدة برتغالية أخرى مكونة من أربعمائة وخمسين جنديا برتغاليا وفى فبراير ١٥٤٣ هاجمت هذه القوة جيوش الإمام، واخترقت فصيلة منها بقيادة بدرو ليونى الصفوف إلى حيث كان يوجد الإمام وأطلقت عليه الرصاص فجرح جرحا بالغا، ولما أيقن من الهزيمة انسل إلى الغابة وحيدا وهو يقطر دما، فتبعه القائد البرتغالى حتى رآه يسقط ميتا فيقطع أذنيه ويذهب بهما إلى الإمبراطور كلاوديوس، على نحو ما يروى لنا صاحب كتاب فتوح الحبشة.

وهكذا قضى على ثورة الإمام أحمد بن إبراهيم بفضل المساندة البرتغالية التى تدفقت على الحبشة من مراكز البرتغاليين فى سواحل شرق إفريقيا الذين أمدوا الأحباش بمدافع وجنود مدربين على استخدامها، وخرج العثمانيون من هذه المحاولة مدحورين، فاكتفوا بعد ذلك بالإشراف على سواحل البحر الأحمر من سلسلة الموانى التى استولوا عليها. حقيقة حاول العثمانيون بعد سيطرتهم على مصوع العودة للتدخل وذلك بشد أزر المسلمين فى المقاطعة التى صارت تعرف فيما بعد باسم أريتريا، مما أثار الأحباش وأدى ذلك إلى حروب بينهم وبين العثمانيين ١٥٧٨، كان الظفر فيها للحبشة بقيادة النجاشى ملاك صاجاد الذى نجح فى القضاء على النشاط العثمانى فى بلاده.

أما عن مسلمى الحبشة فقد تزعمهم بعد وفاة الإمام أحمد بن إبراهيم قريب له يدعى الأمير نور بن مجاهد، وهو الذى قتل النجاشى كلاوديوس ١٥٨٨، فى إحدى المعارك التى نشبت بينهما، وقد أسماه المسلمون بصاحب الفتح الثانى، على أنه قد انتهى بموت الأمير نور بن مجاهد مجد سلطنة هرر الإسلامية، وأخذ المسلمون يعانون من شدة ضغط الأحباش عليهم.

على أن الظروف التي مرت بها الحبشة كانت مساعدة إلى حد كبير على عودة الازدهار للقوى الإسلامية؛ ذلك أن البرتغال لم تلبث أن أخذت تطالب الحبشة بثمن مساعدتها لها ضد المسلمين بأن تعلن انضمامها إلى الكنيسة الكاثوليكية بعد أن تقطع صلتها بالكنيسة المصرية الارثوذكسية التي عجزت عن حمايتها بل عن حماية نفسها، ولكن تحول الأحباش من مذهب إلى آخر كان أمرا بعيد المنال، وخاصة أن الحبشة عريقة في أرثوذكسيتها، حقيقة حاول البرتغاليون التبشير بالمذهب الكاثوليكي، وذلك بنشر وترجمة عدة كتب توضح تعاليم الكاثوليكية باللغة الامهرية، والمقارنة بين الكاثوليكية والأرثوذكسية، مما استفز الأحباش، وعلى رأسهم كهنتهم، ولم يكن من بد من مقابلة هذا التحدي لعقيدتهم إلا باللجوء إلى الكنيسة المصرية التي أمدتهم بالعون الأدبي وبالكتب الدينية التي يستطيعون ترجمتها إلى لغتهم.

ومع ذلك فلم يلبث الامبراطور سوسنيوس أن أدرك أن بلاده أصبحت محاطة بدول تعزلها عن العالم، فها هي تركيا تقف على الساحل وتسد عليها المنافذ إلى العالم الخارجي، كما أن مصر رغم العلاقات الروحية التقليدية بينها وبين الحبشة لا تستطيع لها نفعا بعد أن فقدت مركزها وتحولت إلى إحدى الولايات العثمانية، وها هم البرتغاليون قد أفلحوا إلى حد كبير في كسر الخطر التركي الإسلامي، ويستطيعوا أن يكونوا ذوي منفعة عسكرية واقتصادية، فاعتنق سوسنيوس الكاثوليكية سرا، ثم لم يلبث خلفه أن أعلن صراحة اعتناقه لذلك المذهب، كما أعلن عن تصميمه على فصم الروابط الدينية بين الحبشة والكنيسة المصرية.

وهكذا عندما تولى الإمبراطور فاسيلادس الحكم كانت الحبشة منقسمة على نفسها انقساما مذهبيا حادا. وقد عمل الإمبراطور فاسيلادس على التخلص من البرتغاليين، كما حاول فك العزلة التي فرضت على الحبشة، ومن الطريف أن تكون اليمن هي وسيلته إلى ذلك، إذ لم يستطع أن يلجأ إلى البرتغاليين الذي أصبح نشر مذهبهم الكاثوليكي هو هدفهم الأول؛ بل إنهم لم يترددوا في تأييد أعدائه بقصد الإطاحة به، كما أن الأتراك اتخذوا مراكزهم على الساحل بهدف منع الحبشة من الاتصال بالعالم الخارجي، أما مصر فقد خضعت للحكم التركي،

ولم يعد يربطها بالحبشة سوى علاقة دينية واهية ولذلك لم يكن أمام الحبشة سوى جارتها الصغيرة اليمن، ومع أنها صغيرة إلا أنها كانت أقرب الدول إلى الحبشة، فضلا عن العلاقات القديمة التى كانت تربط بينهما. وبالإضافة إلى ذلك كانت اليمن، على الرغم من صغر مساحتها وقلة إمكانياتها، قد تمكنت من طرد القوات التركية فى عام ١٦٣٥، وأضحت مستقلة عن سلطة الدولة العثمانية القوية فى ذلك الحين. ولم يكن هناك مدخل للحبشة إلى صداقة اليمن إلا مدخل الدين، ولذلك أرسل الإمبراطور فاسيلادس إلى إمام اليمن يبلغه رغبته فى تفهم الدين الإسلامى لعل الله يهديه إلى اعتناقه، وأجاب إمام اليمن على طلب الإمبراطور فاسيلادس، فأرسل إليه بعثة لتفقيهه فى شئون الدين. وقد سبق أن أشرنا إلى أن علاقة الحبشة باليمن علاقة قديمة، ولا غرابة فى ذلك فهما تواجهان بعضهما البعض، ولا يفصل بينهما سوى البحر الأحمر الذى يضيق كلما اتجهنا جنوبا حتى ليكاد شاطئاه يلتقيان، وكان ذلك مما سهل الاتصال بين الحبشة واليمن، حتى أصبحت هجرات اليمانيين إلى الحبشة أو الأحباش إلى اليمن ظاهرة طبيعية. وقد سجل لنا الحيمى فى النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادى، الرحلة التى قام بها إلى الحبشة فى مخطوطة تقع فى اثنين وأربعين ورقة، وجدت عدة نسخ منها فى المكتبة التيمورية بالقاهرة؛ إلى جانب نسختين أخريين، إحداهما فى اليمن والثانية فى مكتبة ليدن. وقد نشر الدكتور مراد كامل رحلة الحيمى إلى الحبشة نقلا عن المخطوطة اليمنية التى راجعها على نسخة مكتبة ليدن.

ويذكر الحيمى أن السبب فى قيامه بهذه الرحلة هو رجاء متكرر من الإمبراطور فاسيلادس، إمبراطور الحبشة إلى إمام اليمن المؤيد بالله، ومن بعده المتوكل على الله، فى أن يرسل إليه أحدا ممن يثق به الإمام ليفضى إليه بسر، ثم يصف الحيمى الرحلة التى رافق فيها البعثة اليمنية إلى الإمبراطور فاسيلادس، وقد سجل الحيمى أخبار هذه الرحلة فى كتاب له أسماه «حديقة النظر وبهجة الفكر فى عجائب السفر[1]»، ولما تأكد للحيمى وللبعثة المرافقة له أن إمبراطور الحبشة لم يكن مستجيبا لما أظهره فى رسائله إلى إمام اليمن من الرغبة فى اعتناق الإسلام، وأن كل ما كان يريده هو إصلاح الطريق من جانب بيلول، أسرع ومن معه بمغادرة

(١) راجع مقدمة الدكتور مراد كامل لرحلة الحيمى : سيرة الحبشة ص ص ٥ - ١٧.

الحبشة في طريقهم إلى بلادهم. وقد وصف الحيمي الطرق التي سلكوها، والمواضع التي مروا بها في رحلتهم ذهابا وإيابا والتي استغرقت ما يقرب من عامين، عادوا بعدها عن طريق مصوع، التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للحكم التركي.

وقد يكون من أهمية رحلة الحيمي أنها أمدتنا بكثير من المعلومات التفصيلية عن الحبشة وخاصة أن الحيمي سجل جميع المناطق التي وصل إليها، فقد مر أولا بمدينة ألمرتا التي كان يحكمها أمير يقال له بعل جادة أي صاحب الحظ، وكان في استقبال البعثة بعض فقهاء هذه المدينة ويسمون آل كبيرى صالح، وهو لقب تعظيمي فيما يرجح، ثم اجتازت البعثة بلاد السحرت واتصلت ببلاد الفلاشة ومنها إلى أمحرة حيث قابل أعضاء البعثة الإمبراطور فاسيلادس، ونزلوا في مكان من أمحرة كان يسكنه مسلمو هذه المدينة، ولكن لم يلبث أن أخذ اليأس يدب في نفوس الحيمي وأصحابه ولا سيما بعد أن وجدوا من الإمبراطور مماطلة وتسويفا، حتى رأت البعثة أن بقاءها في هذه البلاد قد يعرضها للخطر فرجعت إلى اليمن بعد أن منيت بالفشل في تحقيق أهدافها، وإن كانت قد نجحت في تعريفنا بأجزاء كثيرة من الحبشة، ولذلك يعتبرها كثير من الباحثين رحلة استكشافية ناجحة، وخاصة أن الحيمي كان حريصا على تسجيل كل ما شاهده وصادفه في رحلته فترك وصفا جغرافيا شيقا، من ذلك وصفه لبلول والجالا وقبائل الفلاشة اليهودية وغلبة المسيحية عليها، كما تحدث عن قبائل الأمهرة ووصف الإمبراطور فاسيلادس، والمناطق التي يحكمها وأسلوب حكمه.

وقد يكون من المناسب أن نعرض هنا لبعض مقتطفات من هذه الرحلة وخاصة أن الحيمي قد عنى بوصف الشعوب والقبائل التي صادفها، من ذلك وصفه لشعوب الجالا بأنهم «أمة شديدة البأس منيعة المراس كثيرة العدد»، كما حاول الحيمي أن يعرض لوصف البلاد التي مر بها، من ذلك قوله «.. انتهينا إلى جنب جبل عظيم أبلغ ما يكون من العظم في الانبساط والارتفاع ووجدنا هناك بحيرة يتصل ماؤها بذلك الجبل وبجبال أخر في أطرافها ماؤها مالح زعاق وطولها وعرضها مستويان في التقدير وقياسها بالمساحة نحو بريد كامل أو يزيد عليه قليلا فيما يغلب به الظن». كذلك وصف الحيمي بلاد السحرت وبلاد أبرجلا فذكر أنها

«بلاد وعرة وجبال عالية وأوهاط منخفضة، ووجدنا بين هذه الجبال نهرا عظيما من آيات الله الباهرة تلحق حكمه بنحو نيل مصر وسيحون وجيحون وفيه حيوانات البحر العظيم ... وهذا النهر لا يتمكن الماء من قطعه إلا من أماكن مخصوصة متسعة فى عرضها ينبسط فيها الماء ثم تكون مستوية لا يتحدر فيها الماء .. ومقدار العرض فى قياسه مائة ذراع وهذا النهر ينصب ماؤه فى نيل مصر على ما حكاه لنا بعض أهل الحبشة».

وجاء فى وصف الحيمى لبلاد الفلاشة أن «أولها واد عظيم تحت جبل عال فى نهاية السمو وغاية العلو، اسم الوادى آغته واسم الجبل «سمين» مصغرا وهو أعظم جبال الحبشة، ولو أقول أعظم جبال الأرض لم يكن بعيدا لأنه يوجد فى كل طريق من طرق الحبشة، وهو شديد البرد لا يعرف مثله فى شدة برده لا يبرح الماء جامدا فيه شتاء وصيفا»، كما ذكر عن بلاد الأمحرة وشعبها «أنهم عشيرة الملك وكرسى مملكته وأهل نصرته»، أما عن قبيلة الفلاشة فقد وصفها بأنها «قبيلة كثيرة العدد من أعظم قبائل الحبشة وهم على دين اليهودية وهم أهل شوكة وما زال الملك يغزوهم ويحاربهم حتى غلبهم»[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسلام فى الحبشة أخذ يتدعم حينما اعتنقه كثير من شعوب الجالا الوثنية، وحوالى عام ١٧٨٠ استولت قبيلة غالا ولو وايجو على بغمدر، وعلى قسم من أمحرة حتى أصبح رئيس إيجو المسلم يملى إرادته على نجاشى الحبشة، ثم بلغ انتعاش الإسلام خطوة كبيرة خلال الفتح المصرى لزيلع وهرر بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٤. وقد أشار كثير من الرحالة الأوروبيين أن الإسلام يتقدم بسهولة بين قبائل الصومال، كما أكد الماجور هنتر فى عام ١٨٨٤ أنه من المحتمل إسلام جميع القبائل إذا استمر الحكم المصرى بضع سنوات أخرى. وهكذا كان من أثر التوسع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وامتداد الحكم المصرى إلى السودان ومصوع وهضبة إريتريا الشمالية الضغط على الحبشة غربا مما كان من شأنه ازدهار القوى الإسلامية فى الحبشة. على أنه قد ترتب على فشل الحملات المصرية التى قامت بها مصر ضد الحبشة، هجرة كثير من المسلمين وخاصة حينما تولى النجاشى منليك الحكم وآل على نفسه إخضاع جميع

(١) سيرة الحبشة، ص ص ١٧٩/١٨٨.

الممالك الإسلامية المتاخمة للحبشة، فبدأ بامتلاك أوسا الواقعة فى السهل المنخفض للجهة الشرقية من الهضبة الحبشية التى كان قد اتخذها المسلمون مقرا لهم بعد ذهاب أمحرة عنهم، ثم أخضع منليك بالإضافة إلى ذلك بلاد الجالا وأوجادين.

على أنه بقيت على الرغم من ذلك سلطنة إسلامية استمرت محتفظة بنشاطها وازدهارها، وهى سلطنة جما الإسلامية، وكانت أساسا مقاطعة وثنية أسلم أهلها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بفضل بعض التجار المسلمين الذين وفدوا إليها، فاعتنق الإسلام الكثير من قبائلها خاصة بعد أن حضر إليها طائفة من العلماء لإرشاد أهلها إلى الدين الصحيح، وقد تولى حكمها منذ عام ١٨٧٨ السلطان محمود بن داود الذى عرف بأبى جفار، ولكن على الرغم من الانتعاش الذى حاولت أن تحتفظ به هذه السلطنة إلا أن مجدها أخذ يخبو بعد أن أدخلها النجاشى منليك تحت حمايته فى عام ١٨٨١ تاركا لها استقلالها الداخلى كباقى المقاطعات المسيحية فى الحبشة، وقد أبرم منليك معاهدة مع سلطانها نص فيها على أن تظل السلطنة وراثية فى سلالة أبى جفار وعليها أن تؤدى جزية سنوية إلى حكومة أديس أبابا[1]، وكانت حكومة الحبشة تزيد فى مقدار هذه الجزية شيئا فشيئا بهدف إضعاف تلك السلطنة الإسلامية، وإلى جانب سلطنة جما الإسلامية تغلغل المسلمون فى كثير من أقاليم الحبشة ففى الجنوب والشرق استقرت منهم طوائف كبيرة فى هرر وأوجادين، كما تغلغلت جماعات إسلامية فى الغرب فى جهات غالة وجارو، كما استقرت جماعات أخرى إلى الغرب من أديس أبابا وكذلك فى شوا وأمحرة وتغرى، وقدرت نسبة المسلمين فى الحبشة فى بداية القرن الحالى بثلث السكان، وقد عرف المسلمون فى الحبشة بأسماء مختلفة كإسلام، وهم المسلمون من أصل حبشى، ونقادى وهم التجار، وجبرتى، وهم المسلمون الأول الذين أسسوا مملكة وفات، وهى أولى الممالك الإسلامية فى الحبشة، أما مسلمو الصومال فيسمون بناده أو إسلام بحرى، وهم المسلمون الذين جاءوا من البحر الأحمر.

---

(١) عن سلطنة جما انظر :

H. Darley, Slaves and Ivory, London 1916.

وكذلك جمال زكريا قاسم : الممالك الإسلامية فى الحبشة - مجلة العربى، إبريل ١٩٧٣.

وتسود اللغة العربية غالبية المسلمين فى الحبشة. وقد حافظوا عليها محافظة شديدة باعتبارها لغة القرآن، وقد شهد كثير من الرواد الذين جابوا بلاد الحبشة بأن المسلمين فيها ذوو نشاط بالغ وعلى جانب كبير من الذكاء ولهم التفوق على غيرهم من السكان، وقد سبق أن أشرنا أن معظمهم اشتغل بالتجارة وقد وجد أصحاب الدعوة الإسلامية فى الحبشة مرتعا خصبا فى الشعوب الوثنية، كما لعبت الطرق الصوفية دورا كبيرا فى نشر الإسلام وكان من أبرز تلك الطرق الشاذلية والقادرية والختمية.

وقد استطاع المسلمون فى الحبشة أن يجعلوا بينهم وبين الممالك الإسلامية المجاورة لهم روابط ثقافية وثيقة كمصر التى فيها الجامع الأزهر الذى أمه طلاب كثيرون لأخذ العلم وكان لهم فيه رواق شهير، رواق الجبرتية، الذى نبغ فيه كثير من العلماء كالشيخ الإمام الزيلعى فخر الدين عثمان بن على شارح الكنز المتوفى ١٣٤٢م، والمحدث الزيلعى جمال الدين بن عبد الله بن يوسف المتوفى ١٣٦١م، كما أننا نعرف من المؤرخ المصرى المعروف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى أن جده السابع الشيخ عبد الرحمن رحل من الحبشة إلى مصر فى أوائل القرن العاشر الهجرى وجاور بالأزهر وتولى مشيخة رواق الجبرتية. ومن الواضح أن كثيرا من الأحباش الذين تلقوا العلم فى الأزهر عادوا إلى بلادهم حيث نظر إليهم إخوانهم نظرة إجلال واحترام فشغلوا المناصب الدينية كمناصب القضاء والإفتاء وغيرها. كذلك ارتبط مسلمو الحبشة بالسودان بروابط ثقافية واقتصادية وثيقة نشأت عن طريق الرصيرص، وكثير من المسلمين هاجروا من الحبشة إلى السودان، كما ارتبط مسلمو الحبشة باليمن بروابط وثيقة منذ أزمنة قديمة بسبب عوامل الجوار والتجارة والمعاملات، وقد أدخل اليمانيون إلى الحبشة زراعة البن، كما نشأت علاقة بين مسلمى الحبشة والأماكن المقدسة فى الحجاز، إذ كان كثير من الأحباش المسلمين يذهبون إلى مكة لتأدية فريضة الحج فى كل عام[١].

وقد ازدهرت القوى الإسلامية فى الحبشة بفضل الدعوة التى تزعمتها الدولة العثمانية على عهد السلطان عبد الحميد الثانى ١٨٧٦ / ١٩٠٨، ونقصد بها دعوة

---

(١) يوسف أحمد - الإسلام فى الحبشة ص ٧٤. انظر أيضا:
Trimingham, Islam in Ethiopia, Oxford, 1962.

الجامعة الإسلامية، إذ حدث اتصال عثماني بمسلمي الحبشة في عهد الإمبراطور منليك، حين أوفد السلطان عبد الحميد بعثة إلى الحبشة للتعرف على أحوال المسلمين فيها، وقد تحدث عن هذه البعثة صادق باشا العظم في كتابه رحلة الحبشة، حيث كان موفدا إلى الإمبراطور منليك من قبل السلطان عبد الحميد، وقد ذكر في كتابه أنه علم أثناء وجوده في أديس أبابا أنه لا يوجد بها مسجد وأن المسلمين يؤدون الصلاة في الفضاء وذكر أنه طلب من الإمبراطور أن يأذن للمسلمين ببناء جامع ومقبرة فأذن وفرح المسلمون بذلك، واقترح عليهم صادق العظم أن يسمى الجامع حميدية تيمنا باسم السلطان عبد الحميد، ولكن لم يلبث النجاشي أن نكث بعهده بعد سفر الوفد العثماني. على أن الانتعاش لم يلبث أن تحقق مرة أخرى للمسلمين في الحبشة بعد وفاة منليك في عام ١٩١٣ إذ خلفه في الحكم ليدج إياسو، وقد عرف النجاشي الجديد بتعاطفه مع المسلمين، حتى ظن الكثيرون أنه أسلم لما كان يظهره من المحبة للمسلمين وتأكد ذلك عند نشوب الحرب العالمية الأولى حينما شجع الألمان والترك ليدج إياسو، وحثوا له تأسيس إمبراطورية إسلامية في شرق إفريقيا، ولكنه لم يلبث أن خلع عن العرش في سبتمبر ١٩١٦ حيث نودي بالأميرة زوديتو ابنة منليك إمبراطورة على الحبشة، على أن يخلفها الرأس تفري ابن الرأس ماكونين، وفي عام ١٩٣٠ توفيت الإمبراطورة زوديتو ونودي بالرأس تفري ليكون إمبراطورا على الحبشة باسم الإمبراطور هيلاسلاسي الذي استمر حكمه من عام ١٩٣٠ حتى الإطاحة به من الحكم في عام ١٩٧٤. وفي عهد الإمبراطور هيلاسلاسي اشتدت سطوة الحكومة المركزية، وأخذت تعاني من ازدياد تلك السطوة سلطنة جما الإسلامية، خاصة بعد وفاة أبي جفار في عام ١٩٣٤، إذ خلفه حكام ضعاف، وفي ذلك الوقت أخذ النجاشي هيلاسلاسي يضيق الخناق على استقلال جما الذاتي حتى أعلن صراحة ضمها إلى حكمه، وبسقوط سلطنة جما لم يبق في الحبشة سلطنة إسلامية مستقلة بعد أن كان فيها سبع ممالك إسلامية لكل منها قوة عسكرية وإدارة خاصة بها.

التوغل العربي في ممالك النوبة المسيحية :

وكما حدث توغل عربي في الحبشة حدث توغل أيضا في سودان وادي النيل وممالك النوبة المسيحية، وترتب على هذا التوغل غلبة الإسلام والثقافة العربية بل وقيام ممالك وسلطنات إسلامية[1] . ومن المتفق عليه بين كثير من الباحثين أن الهجرات العربية هي التي كونت معظم القبائل السودانية، وقد توافدت هذه الهجرات العربية عن طريق مصر والبحر الأحمر وشمال إفريقيا، واشتهر من القبائل العربية الشايقية والمناصير الذين سكنوا بين الشلال الرابع وأبي حمد، والقواسمة في سنار، والفونج والعبدلاب الذين أسسوا مملكة سنار. وقد اختلف الكثيرون في أصل الفونج فهناك من يعتقد أنهم قد تعربوا، وإن كان الفونج أنفسهم يدعون انتسابهم إلى أصول عربية. وإلى جانب هذه القبائل التي أشرنا إليها توجد قبائل الجعليين، وهم أشهر المجموعات العربية في السودان، والجدير بالذكر أن التزاوج الذي حدث بين المهاجرين العرب وقبائل النوبة، هو الذي كون هذه المجموعات الجعلية التي تميزت في خصائصها العربية وثقافتها الإسلامية.

أما في الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر فقد اختلطت القبائل العربية مع قبائل البجة، وبرزت من القبائل العربية التي استقرت في أراضي البجة قبيلة الرشايدة التي هاجرت من الحجاز في عام ١٨٧١، وفي دارفور توجد كثير من القبائل العربية كالزيادية والماهرية والتعايشة والعريقات وغيرها، ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض هذه القبائل قد اختلطوا بشعب الفور، وتأسست سلطنة دارفور التي تميزت بخصائصها العربية وسماتها الإفريقية.

وقد بدأ التغلغل العربي الإسلامي في النوبة عن طريق هجرات عربية تدفقت من مصر بعد الفتح العربي لها. وكان يوجد في النوبة مملكتان مسيحيتان إحداهما مملكة مقرة (النوبة السفلى)، وعاصمتها دنقلة العجوز، وكانت هذه المملكة تمتد من الشلال الأول حتى الشلال الرابع، ثم مملكة علوة أو النوبة العليا، وكانت تمتد من الشلال الرابع إلى أعالي جزيرة سنار وعاصمتها مدينة سوبا على النيل الأزرق، وقد أشار كثير من الجغرافيين العرب إلى بلاد النوبة؛ فقد ذكر المقريزي أنها بلاد واسعة تقع في جنوب مصر وأهلها نصارى على مذهب اليعاقبة.

---

(١) محجوب زيادة : الإسلام في السودان ص ص ١٢ - ١٣.

وكان من الطبيعى بعد انتشار الإسلام فى مصر أن تتحدد العلاقة بين مصر وبين الممالك المسيحية الواقعة إلى الجنوب منها، إذ كان لابد للمسلمين أن يؤمنوا طرق تجارتهم إلى الجنوب مما أدى إلى صدام مبكر بين مصر الإسلامية ومملكة النوبة المسيحية فى دنقلة. وتحدثنا كثير من المصادر عن عقد معاهدة أطلق عليها اسم معاهدة البقط، وقد عقدت هذه المعاهدة على أثر حملات أرسلت من مصر إلى بلاد النوبة، وقد أعطت هذه المعاهدة لمصر شيئا من النفوذ السياسى والمادى فى بلاد النوبة، وفضلا عن ذلك ضمنت للمسلمين استمرار المعاملات التجارية، وحرية الجماعات العربية المهاجرة فى ممارسة شعائرها الدينية، وفى نفس الوقت ضمنت لمملكة النوبة الاحتفاظ بنظامها الدينى، وعلى الجملة ترتب على هذه المعاهدة استقرار النوبيين فى المقاطعات الإسلامية، واستقرار المسلمين فى مقاطعات النوبة تسهيلا للعلاقات التجارية المتبادلة فيما بينهما، كما اشترط فى هذه المعاهدة الإبقاء على مسجد للمسلمين فى النوبة السفلى، وهذا يدل على وجود مجموعات إسلامية استقرت فى هذه المناطق، وإلى جانب ذلك حددت المعاهدة الالتزامات لكلا الطرفين؛ وبموجبها كان النوبيون يتسلمون من السلطات الحاكمة فى مصر هدايا سنوية من الحبوب والمؤن الغذائية الأخرى، وإن كانت هذه الهدايا تقل فى قيمتها كثيرا عما كانت تقدمه مملكة النوبة لمصر من موارد خاصة بها.

وقد ذكرت معاهدة البقط فى كثير من المصنفات العربية، وعلى الأخص فى مروج الذهب للمسعودى، الذى أورد نص المعاهدة (٦٥٢م)، والذى يتضح منه أن الهدف من المعاهدة حرص حكام مصر على تأمين حدودهم الجنوبية أو بمعنى أدق تأمين الحدود الإسلامية. على أن المسلمين لم يهتموا بفتح بلاد النوبة أو إرغام أهلها على اعتناق الدين الإسلامى، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى اهتمام المسلمين بفتح شمال إفريقيا، هذا بالإضافة إلى أن بلاد النوبة لم تكن تثير الاهتمام بفتحها، ولعل ذلك يرجع إلى قلة مواردها وصعوبة مواصلاتها، وإن كان ذلك لم يقف حائلا دون تدفق الهجرات العربية ودخول كثير من مسيحى النوبة فى الدين الإسلامى. ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن انتشار الإسلام ظهر بصورة واضحة عقب سقوط ممالك النوبة المسيحية، إلا أن وجود هذه الممالك لم يحل دون دخول الإسلام وانتقال المؤثرات العربية إلى السودان، لأن هجرات

القبائل العربية كانت تأتى من الشمال متجنبة منطقة النوبة بمسيحيتها وجنادلها وتدخل فى منطقة الأقاليم الجنوبية، كما كانت تفد أيضا من جهات البحر الأحمر أو شمال إفريقيا. ولكن سقوط هذه الممالك كان بمثابة فتح باب جديد نشطت من خلاله المؤثرات العربية الإسلامية، وتحول النوبيون إلى الدين الإسلامى وتشبعوا بالثقافة العربية. وقد ساعد على قوة التغلغل العربى الظروف التى تعرضت لها مصر بخاصة والعالم الإسلامى بعامة، إذ يسجل لنا النصف الثانى من القرن التاسع الميلادى أكبر موجة من المهاجرين العرب الذين اندفعوا من مصر إلى بلاد النوبة، وذلك بعد أن فقدت القبائل العربية نفوذها فى مصر حينما بدأ الحكام منذ عهد المتوكل ٨٤٧ / ٨٦١م يختارون من الأتراك، وكان الضغط السياسى والاقتصادى الذى أخذت تتعرض له القبائل العربية له أسوأ الأثر فى نفوس العرب، فلم يكن أمامهم إلا فرصة الانسياب جنوبا وغربا بعيدا عن الضغوط المختلفة التى أخذوا يتعرضون لها، ولا شك أنهم وجدوا فى بلاد النوبة وسهول السودان الفسيحة مجالا حيويا ورحبا أمامهم.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع الميلادى أو على وجه التحديد فى عام ٨٦٨م قامت من مصر حملة عسكرية إلى بلاد النوبة وأراضى البجة قادها عبد الله ابن عبد المجيد العمرى، ويظهر من رواية المقريزى أن هدف هذه الحملة لم يكن تأديب النوبة أو البجة، حيث كان المسلمون قد عقدوا معهم معاهدة تشابه من وجوه كثيرة معاهدة البقط التى عقدت مع مملكة النوبة المسيحية إذ كانت تنص على استمرار تبادل التجارة وبأن يجتاز المسلمون أراضى البجة وأن يجتاز البجة أراضى المسلمين، كما قررت المعاهدة الخراج السنوى الذى يدفعه البجة إلى ولاة مصر، كما يسمحون بإرسال زكاة من أسلم منهم إلى مصر، وإنما كان الغرض من الحملة العسكرية الكشف عن مناطق جديدة لمعدن الذهب والبحث عن مهاجر جديدة للقبائل العربية. وفيما يبدو أن العمرى كان يطمع فى إقامة إمارة إسلامية فى منطقة وادى العليقات، وكانت هذه المنطقة تجتذب إليها أنظار العرب الذين هاجروا إليها واستقروا حول مناجم الذهب فيها، ويبرز من القبائل العربية عرب جهينة وربيعة، وكان لهذه الحملة أثر كبير فى النفوذ الذى بلغه العرب فى بلاد البجة.

ولا شك أن استقرار بعض الجماعات العربية واستغلالهم مناجم الذهب فى العلاقى قد أدى إلى بعث نوع من النشاط التجارى فى هذه المنطقة[١]. وقد أشار بعض جغرافيى العرب فى القرن العاشر الميلادى، ومنهم ابن حوقل، إلى أن عيذاب كانت ميناءً هاما لتصدير الذهب، كما ذكر المقريزى فى القرن الخامس عشر الميلادى أن الحجاج من مصر والمغرب كانوا لا يتوجهون إلى مكة إلا من صحراء عيذاب حيث كانوا يركبون النيل من ساحل مصر إلى الفسطاط إلى قوص؛ ثم يركبون الإبل من قوص ويعبرون هذه الصحراء إلى عيذاب ومنها يركبون البحر إلى جدة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على الانتعاش التجارى الذى حدث بين حكام مصر وبين الدول الأوربية وخاصة فى عهد المماليك زيادة الاهتمام بالمنتجات الإفريقية، وما استتبع ذلك من ضرورة تأمين طرق القوافل والموانى الواقعة على البحر الأحمر كالقصير وعيذاب، والبلاد التى تصل إليها قوافل التجارة خاصة فى صعيد مصر كقفط وقوص وأبريم. كما أبدى المماليك عناية خاصة بسواكن ومصوع، ولهذه الأسباب أرسلوا عدة حملات إلى ميناءى عيذاب وسواكن، كما اهتموا بإخضاع قبائل البجة تأمينا لسلامة هذه الموانى، وتأمينا للقوافل التجارية التى تسير فى المناطق الواقعة بين النيل والبحر الأحمر حيث كانت كثيرا ما تتعرض لخطر السلب، هذا بالإضافة إلى تأمين مناجم الذهب التى كانت منتشرة فى صحراء مصر الشرقية فى بلاد البجة أو بلاد المعدن، كما كان يسميها العرب، لكل هذه الأسباب أرسل المماليك حملات متتالية أخضعت قبائل البجة ومهدت لدخولهم فى الدين الإسلامى وخاصة أنهم كانوا معرضين لضغوط تبشيرية مسيحية من قبل الحبشة من ناحية، والممالك المسيحية فى النوبة من ناحية أخرى[٢].

وفى عهد المماليك أيضا تم إخضاع مملكتى النوبة السفلى والعليا، فعلى الرغم من أن معاهدة البقط كانت تنظم العلاقة بين المسلمين فى مصر ومملكة النوبة السفلى - وقد استمرت هذه المعاهدة أكثر من ستة قرون محتفظة بوضعية خاصة

(١) مصطفى محمد مسعد : الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى ص ٤٣، القاهرة ١٩٦٠.

(٢) عن تاريخ قبائل البجة انظر :

Paul, A., A History of the Beja in the Sudan, Cambridge 1964.

للنوبة باعتبارها دار معاهدة بمعنى أنها ليست بدار حرب ولا دار سلام ـ إلا أنه قد ترتب على سقوط بغداد على أيدى المغول فى عام ١٢٥٨م تدفق موجة شديدة من الهجرات العربية أخذت تنزح إلى النوبة، وغيرها من المناطق البعيدة عن قلب العالم الإسلامى. ولم تبق هذه الهجرات منعزلة عن المناطق التى هاجرت إليها بل اختلطت بسكانها وتزاوجت معهم مما ترتب على ذلك استعراب كثير من قبائل السودان الشمالى. وقد نتج عن قوة المؤثرات العربية توتر العلاقات بين مملكة النوبة وبين القوى الإسلامية، وساعد على زيادة حدة هذا التوتر تحريض الأحباش للقوى المسيحية فى النوبة أو شعور هذه القوى بضرورة التخلص من الضغوط العربية والإسلامية. وفيما يبدو أن النوبيين كانوا يتعمدون فى مناسبات كثيرة عدم الوفاء بالتزاماتهم مما يفسر لنا بعثات كثيرة كانت ترسل من مصر إلى ملوك النوبة تذكرهم بتعهداتهم، وتبرز من بين هذه البعثات فى أوائل عهد الدولة الفاطمية بمصر بعثة أحمد بن سُليم الأسوانى إلى ملك النوبة جورج تطالبه بأن يدفع ما عليه للدولة الإسلامية القائمة فى مصر.

وقد سجل لنا ابن سُليم الأسوانى أخبارا كثيرة عن مملكة النوبة وإن كان من الأسف أن مدوناته فقدت ولم تصل إلينا، باستثناء ما سجله المقريزى نقلا عن كتابه المسمى أخبار النوبة ومقرة وعلوه والبجة والنيل[١].

ويفهم مما أورده المقريزى نقلا عن ذلك المصدر أن المسلمين فى بلاد النوبة كانوا فى حالة من الاستقلال والاستقرار إذ كانت لهم أملاك يستغلونها لصالحهم، كما روى أن كثيرا من أهالى النوبة اعتنقوا الدين الإسلامى، وأن المسلمين توغلوا داخل الأراضى السودانية حتى إقليم علوة وذلك لغرض التجارة حتى أصبح لهم رباط خاص بهم فى مدينة سوبا عاصمة مملكة علوة[٢].

وليس من شك فى أن اشتداد الحروب الصليبية أدى إلى تطور كبير فى العلاقات بين مصر والنوبة. وقد عاصر دولة المماليك فى مصر اشتداد الخطر

(١) مصطفى محمد مسعد: الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى ص ٧٦ القاهرة ١٩٦٠.

(٢) ذكر الرحالة لويس بوركهارت فى كتابه «رحلات فى بلاد النوبة والسودان» أن أفضل من كتب عن النوبة من مؤرخى العرب هو ابن سليم الأسوانى، وإن كان لم يعثر على كتابه فى مكتبات القاهرة، ولكنه اعتمد على الفقرات الكثيرة التى أوردها المقريزى نقلا عن ذلك الكتاب، انظر:

Lewis Burchardt, Travels in Nubia and Sudan.

الصليبي، ونجح المماليك في التصدي لذلك الخطر في بلاد الشام وأجج الحماس الديني شعور المسلمين الذين تغلبوا على مملكة النوبة السفلى في عام ١٣١٨م. وفي خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي تجددت أخطار صليبية من ناحية النوبة العليا والحبشة خاصة بعد أن دخل البرتغاليون طرفا في هذا النزاع بمساندتهم للحبشة ضد المماليك، وصادف في ذلك الوقت أن حاول ملوك النوبة العليا القيام بهجوم على أسوان وعيذاب مما أدى إلى تفكير المسلمين في ضرورة القضاء على مملكتهم. والحقيقة أن مملكة علوة، كما كان يسميها العرب، أو كما عرفت في السودان بمملكة العنج لم تدخل في نزاع مع المسلمين في مصر في الفترة السابقة بسبب بعد المسافة بينها، بالإضافة إلى أن مملكة النوبة السفلى كانت تشكل دولة حاجزة، ولكن انهيار مملكة النوبة السفلى أدى إلى ضعف مملكة علوة التي استوردت منها مسيحيتها ولم تعد عاصمتها سوبا، كما كانت عندما سجل الأسواني مشاهداته فيها، حيث ذكر أن «بها أبنية حسانا ودورا واسعة وكنائس كثيرة الذهب»، كما أوضح أنها كانت أكثر مالا وأعظم جيشا من مملكة النوبة السفلى. ولكن هذه الصورة التي رسمها ابن سُليم كانت في طريقها إلى الزوال، ففي السنوات الأولى من القرن السادس عشر، ونتيجة للظروف العامة التي سبقت الإشارة إليها، تمكن العرب القاطنون على النيل الأزرق باتحادهم مع قبيلة الفونج التي كانت تقطن جنوب سنار من فتح مملكة النوبة العليا ١٥٠٥م وتأسيس مملكة سنار. وهكذا يشهد القرن السادس عشر الميلادي عمق التأثيرات العربية في السودان وظهور مزيج مركب من مجتمع إسلامي عربي مع احتفاظه بكثير من السمات الإفريقية.

ويعزى تأسيس مملكة سنار إلى عمارة دنقس زعيم الفونج[1]، الذي تحالف مع عبد الله جماع من قبيلة القواسمة العربية وأغار الاثنان بقواتهما على سوبا عاصمة مملكة علوة، التي كانت تعاني في ذلك الوقت انشقاقا داخليا، وقد اتخذ عمارة من سنار عاصمة لحكمه، وأصبحت معظم الأراضي الواقعة بين النيلين إلى حدود الحبشة والبجة تابعة له مباشرة، أما خليفه عبد الله فقد اتخذ من قرى عاصمة

(١) من المصادر الهامة التي كتبت عن تاريخ الفونج يمكن الرجوع إلى :
Crawford, O. G. S., The Fung Kingdom of Sennar, London 1961.

لمشيخته التى عرفت بمشيخة العابدلاب، وبقى وكيلا لعمارة دنقس على السودان الشمالى حتى حدود مصر(١).

وتسجل لنا بعض الروايات الشيء الكثير عن تأسيس مملكة الفونج، ولعل أقدم هذه الروايات رحلة داود روبينى من يهود اليمن الذى قام برحلة إلى السودان فى أيام عمارة دنقس، كما أورد الرحالة الإسكتلندى جيمس بروس Bruce فى القرن الثامن عشر معلومات عن هذه المملكة(٢)، كما توجد بالإضافة إلى ذلك بعض المصادر المحلية أبرزها مخطوطة الطبقات لمحمد ود ضيف الله الجعلى، وقد نشرت هذه المخطوطة فى عام ١٩٣٠(٣)، ثم لدينا أيضا مخطوطة الشيخ أحمد كاتب شونة الخلال بالخرطوم، والتى تناول فيها تاريخ سلطنة سنار منذ قيامها إلى ما بعد قيام الحكم المصرى، وقد عنى بنشر هذه المخطوطة الأستاذ الشاطر بصيلى(٤)، كما نشر الأستاذ مكى شبيكة نسخة معدلة منها. ويتضح من هذه المخطوطة أن عبد الله جماع هو الذى أغرى عمارة على محاربة العنج، ملوك علوة، وخاصة بعد أن أدرك سهولة القضاء على هذه المملكة بعد أن دخل عدد كبير من سكانها الدين الإسلامى وازداد تدفق الهجرات العربية إليها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ورد فى مصادر أخرى أن مؤسس دولة الفونج عاصر التوسع العثمانى لمصر، وأنه حرص على منع العثمانيين من الوصول إلى بلاده، وخاصة بعد أن وضح نشاطهم فى البحر الأحمر، فيقال أنه أرسل بأنساب قبائل السودان إلى السلطان سليم الأول، ووضح من هذه الأنساب أنها قبائل عربية تدين بالدين الإسلامى.

وينبغى أن نلاحظ أن القرن السادس عشر كان عصر تأسيس السلطنات الإسلامية فى السودان، سلطنة الفونج، مشيخة العابدلاب، ثم سلطنة دارفور التى أسسها سليمان سولونج(٥). وكان لظهور هذه السلطنات الإسلامية أثره الكبير

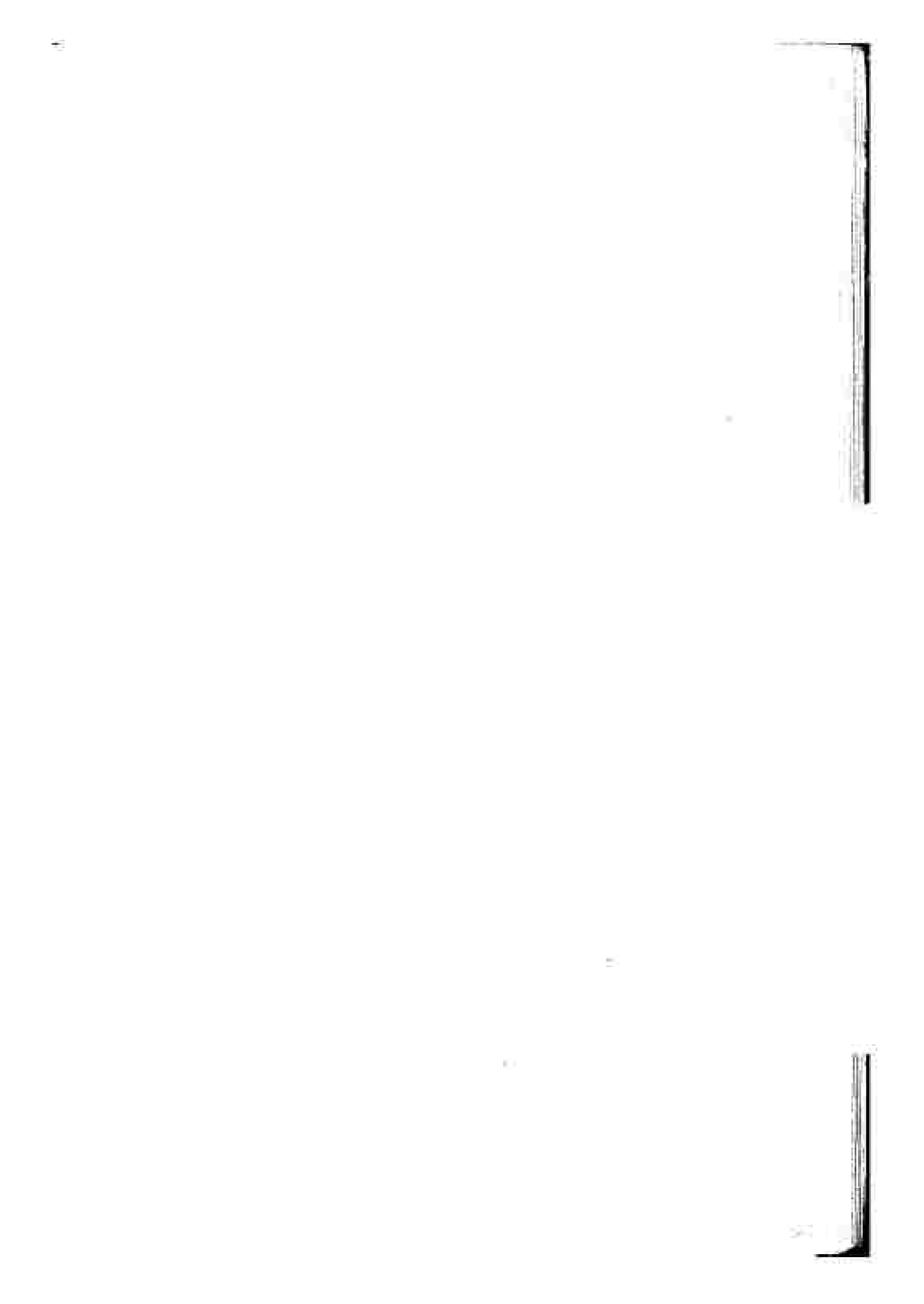
(١) مكى شبيكة : مملكة الفونج الإسلامية ص ٢١ وما بعدها، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٤.
(٢) Holt, op. cit., p. 20.
(٣) ود ضيف الله : الطبقات، القاهرة ١٩٣٠.
(٤) انظر كاتب الشونة: مخطوطة سنار، تحقيق الشاطر بصيلى عبد الجليل، القاهرة ١٩٦١.
(٥) عن سلطنة دارفور انظر : نعوم شقير : تاريخ السودان، القاهرة ١٩٠٣، وكذلك الشاطر بصيلى عبد الجليل: تاريخ وحضارات السودان الشرقى والأوسط ص ٣٧١ وما بعدها، القاهرة ١٩٦٧

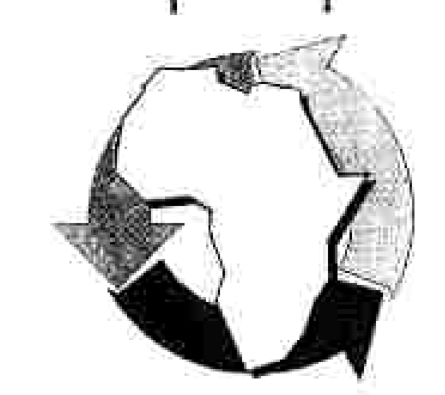
فى إتاحة الفرصة للعلماء وأصحاب الدعوة الإسلامية للتوافد عليها، إذ كانت هناك زيارات متكررة كان يقوم بها علماء من مصر وبغداد والمغرب، كما توافد كثير من السودانيين على الأزهر لاستكمال تعليمهم، كما أسهمت الطرق الصوفية بنشاط كبير فى تثبيت دعائم الإسلام فى تلك الجهات[١]، وقد برز من هذه الطرق الخلواتية والقادرية والشاذلية والميرغنية، وقد بلغت الطريقة الأخيرة شأوا كبيرا فى بلاد السودان، ويرجع تأسيسها إلى عثمان الميرغنى ١٧٩٣ / ١٨٥٣ الذى تتلمذ على أحمد بن إدريس الفاسى، ونظم أتباعه فى طريقة الخاتمية أو الميرغنية كما عرفت باسمه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن التوسع المصرى فى السودان على عهدى محمد على وإسماعيل خلال القرن التاسع عشر أزال هذه الممالك الإسلامية، إلا أنه قد ترتب على الحكم المصرى دفعة قوية أدت إلى انتشار الثقافة العربية والدين الإسلامى فى مناطق كثيرة امتد إليها الحكم المصرى، كما كان لحركة اليقظة والتجديد فى العالم العربى خلال القرن التاسع عشر انعكاساتها الواضحة فى السودان، ولكن الخطورة أن حركة الإحياء هذه واكبت تقدم الموجة الإمبريالية مما أدى إلى حدوث صراع بين القوى الإسلامية والاستعمار الأوربى، كان من نتيجته إجبار مصر على الانسحاب من السودان والمناطق الإفريقية الأخرى التى امتد إليها الحكم المصرى، وكان ذلك تمهيدا للتسلط الاستعمارى عليها[٢].

(١) Holt, A Modern History of the Sudan, p.p. 29 - 30.

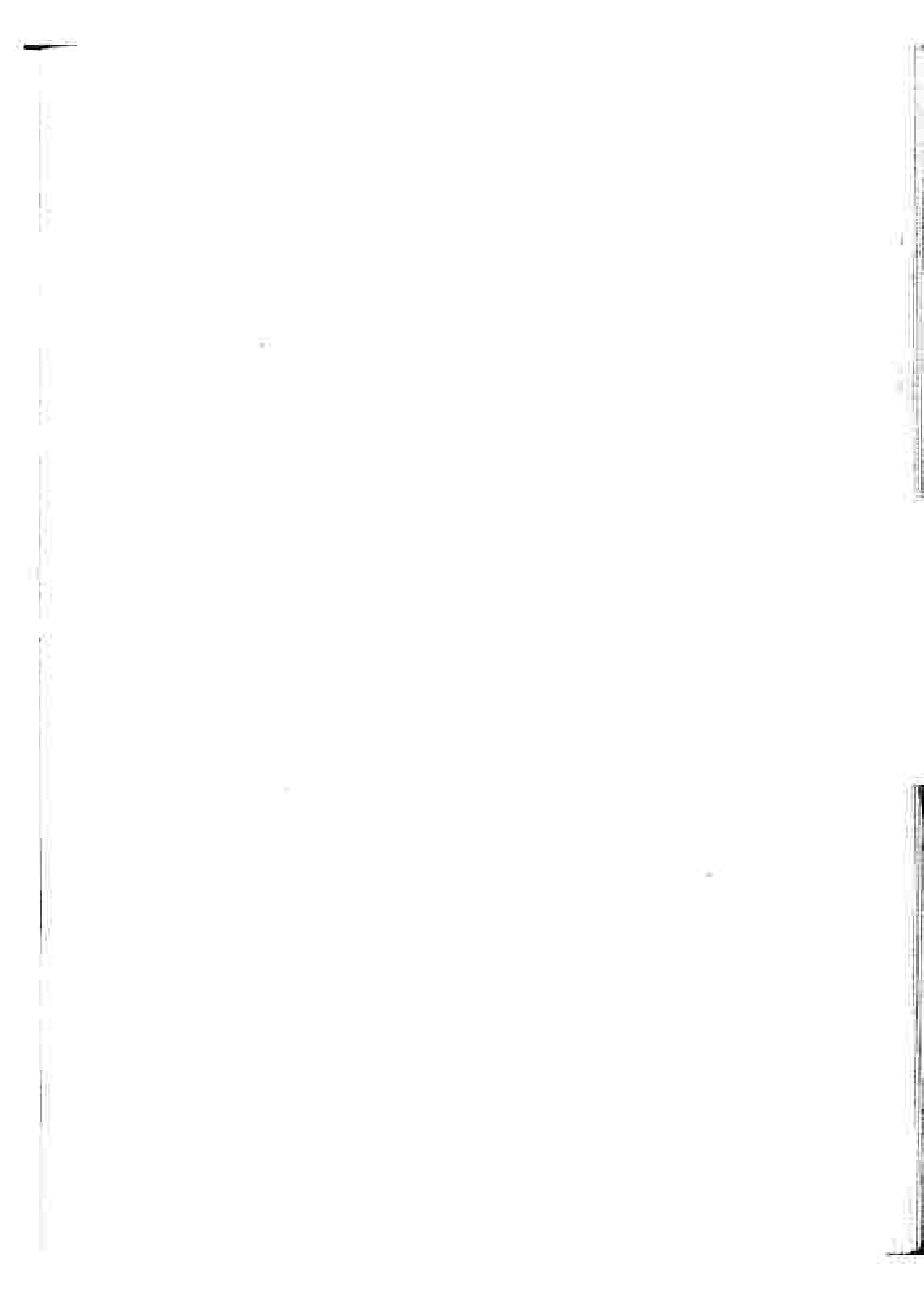
(٢) انظر خاتمة الكتاب.





الفصل الرابع

العرب وممالك السودان الغربي



لم يكن ارتباط العرب بغرب القارة الإفريقية يقل قوة عن ارتباطهم بشرق القارة ووسطها، فكما اتصل الشرق والوسط بسواحل جنوبي الجزيرة العربية والخليج العربي، اتصل غرب القارة بالشمال الإفريقي وتم الاتصال في هذه الحالة عن طريق الصحراء الكبرى.

وتؤكد الحقائق التاريخية بما لا يدع مجالا للشك أن الصحراء الكبرى كانت وسيلة للترابط ولم تكن وسيلة للانفصال في كثير من عصور التاريخ، ولعل مما يستلفت الانتباه أن معظم الدراسات التاريخية - بما في ذلك الدراسات الأجنبية - قد أكدت على وحدة القارة الإفريقية،وذلك قبل أن تظهر فكرة تقسيمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد عني سلجمان في عشرينيات القرن الحالي بتتبع الصلات الحضارية بين مصر الفرعونية وإفريقيا جنوب الصحراء،وتبعه كثير من الدارسين الذين اهتموا بإبراز تأثير الحضارة المصرية القديمة في الحضارات التي ظهرت في غرب إفريقيا. كما دلل بوفيل بالحقائق التاريخية والجغرافية على أن الصحراء الكبرى كانت عاملا من عوامل الاتصال ولم تكن عاملا من عوامل الانفصال، واستند في ذلك على ما يتخللها من مسالك ومفاوز ودروب استخدمتها قوافل التجارة العربية التي نشطت في تحركاتها من الشمال الإفريقي إلى ما وراء الصحراء الكبرى.

على أن هذه النظرة التي وثقت الصلات بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء لم تلبث أن تضاءلت بعد الحرب العالمية الثانية واتجهت اتجاها معاكسا وكان ذلك رد فعل لما حدث من تلاحم بين حركات التحرر الوطني والاستقلال في العالمين العربي والإفريقي؛ فعلى سبيل المثال رفضت جامعة السوربون في أوائل الخمسينيات رسالة علمية تقدم بها أستاذ سنغالي يدعى إنتاديوب للحصول على درجة الدكتوراه ذهب فيها إلى أن حضارة مصر القديمة إنما هي حضارة إفريقية صميمة وجاء في رسالته أن لغة الولوف في السنغال لغة وثيقة الصلة باللغة المصرية

القديمة، كما ظهرت انتقادات شديدة لما ذهب إليه قس نيجيرى يدعى لوكاس من وجود ألفاظ مصرية قديمة فى ديانة شعب اليوروبا، وذلك على الرغم مما ذهب إليه فى التدليل على صحة رأيه بإيراد معجم للألفاظ المصرية التى لا تزال متداولة بين شعب اليوروبا إلى يومنا هذا.

وإذا كان هناك جدل كبير حول الصلات القديمة بين شمال الصحراء والمناطق التى تليها جنوبا فإن ذلك الجدل سوف ينهار حتما بعد تأسيس مدينة القيروان فى منتصف القرن الأول الهجرى لما سيترتب على ظهورها من تعميق الصلات الاقتصادية والثقافية بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من ذلك فإن دعاة التقسيم يتجاهلون عن عمد تلك الحقائق التاريخية بل إنهم قد يقعون فى تناقض صارخ حين يدعون أن إفريقيا المتوسطية أو إفريقيا البحر المتوسط لم تقم بدور يذكر فى تاريخ القارة الإفريقية باستثناء الجهود التى قامت بها بعض شعوب البحر المتوسط فى حركة الاستكشافات البحرية الكبرى. وواضح أن تلك المقولة قد تجاهلت عن عمد أيضا الدور الذى كان يقوم به الشمال الإفريقى فى نقل المؤثرات العربية والإسلامية عبر الصحراء إلى غرب القارة الإفريقية ودواخلها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات التى حرصت على إيجاد انطباع فى ذهن قارئها عن سلبية الاتصالات بين العرب والأفارقة، ومن ثم بالغت فى ترويج ما أسمته بالتجارة الصامتة Silent Trade التى كانت تقوم بين شمال الصحراء وما وراءها حيث خصصت لدعم تلك النظرية دراسات كثيرة.

وعلى الرغم من ضرورة التصدى لتلك الدعاوى الانفصالية إلا أنه ينبغى أن نؤكد هنا أن المنهج الموضوعى لا يفترض بطبيعة الحال أن تعالج إفريقيا كوحدة تاريخيةعلى إطلاقها كما لا يعترض فى نفس الوقت على تقسيمها ولكن بشرط أن يستفاد من ذلك التقسيم فى استخراج الأنماط الحضارية أو التاريخية أو الاقتصادية وبشرط ألا يكون من ورائه هدف يرمى إلى تمزيق القارة أو إضعاف الروابط بين أجزائها أو محاولات متعمدة لفصل العرب عن بقية الأفارقة.

ولعل مما يستلفت الانتباه أن فكرة تقسيم القارة وإن كانت قد ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلا أنه لم يلبث أن عاد التركيز عليها خلال حقبة الستينيات، وكان ذلك رد فعل لسقوط الدعاوى الانفصالية على المستويات التاريخية والجغرافية والسياسية بعد أن أصرت دول القارة الإفريقية على التعامل فيما بينها على مستوى وحدة القارة، وظهر ذلك واضحا فى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية فى عام ١٩٦٣م، كما برز أيضا على المستوى الأكاديمى الدولى حين تبنت هيئة اليونسكو فى عام ١٩٦٤ مشروعا لإعادة كتابة تاريخ إفريقيا ركز فى خطه على ضرورة النظر إلى إفريقيا ككل وتجنب التمييز بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء.

ومما هو جدير بالذكر أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م كان لها أثر كبير فيما يتعلق بتوثيق الروابط العربية الإفريقية حيث عبرت إفريقيا الصحراء نحو الشمال لتتداخل وتتلاحم مصيريا مع العرب، وبالتالى اختفت الصحراء كفاصل أو كعازل سياسى بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء، ولذلك حين برز التعاون العربى الإفريقى واضحا فى أعقاب تلك الحرب وخلال حقبة السبعينيات كان من الطبيعى أن يستغل أعداء ذلك التعاون الدعاوى الانفصالية للتشكيك فى الروابط العربية الإفريقية والتذرع بالصحراء الكبرى باعتبارها فاصلا بين ما أسموه إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث شاعت فى كثير من الدراسات تسميات تدور حول ذلك التقسيم كالقول بإفريقيا البيضاء أو إفريقيا العربية أو المتوسطية مقابل إفريقيا السوداء أو إفريقيا الزنجية. وقد استخدم الفرنسيون بصفة خاصة تلك التسميات بينما شاعت فى كتابات الإنجليز مسميات أخرى تهدف إلى التركيز على أن المقصود بإفريقيا هى إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد يكون من المفيد أن نتعرف على الصلات التى وجدت بين العرب وبين الشعوب الإفريقية التى تقطن فيما وراء الصحراء؛ حيث يتضح من المصنفات المتوافرة لدينا أن العرب عرفوا أقاليم غرب السودان وهى الأقاليم التى تقع جنوب الصحراء وتمتد من المحيط الأطلسى فى الغرب حتى سودان وادى النيل فى الشرق، وتقع بين المناطق الصحراوية فى الشمال وبين نطاق الغابات الاستوائية فى الجنوب، غير أن هذه المناطق لم تكن هدف التوغل العربى فى بداية الأمر، وإنما

كانت صلة العرب بها منقطعة لا تطول. وربما يبدو أن العرب لم يألفوا هذه المناطق سكنا لهم وقت تعاظم قوتهم التى وجهوها ضد القوى المسيحية فى الحوض الشمالى للبحر المتوسط، ومع ذلك فقد أخذ الإسلام يتسرب إلى هذه المناطق بعد انتشاره فى بلاد المغرب إذ اختار العرب مراكز لهم بعيدة عن الساحل لكى يحموا أنفسهم من الأسطول البيزنطى، وفى قلب المغرب بنوا مدينة القيروان التى أصبحت قاعدة لهم للتوسع نحو الجنوب[1].

وقد ذكرت روايات كثيرة عن بدء انتشار العرب والإسلام فى هذه المنطقة؛ من ذلك ما قيل بأن كثيرا من سكان البربر أسلموا ثم ارتدوا عن الإسلام واحتاج الأمر إلى حملات كثيرة لتأديبهم، ويفهم من هذه الروايات أن دخول الإسلام جاء عن طريق المغرب. والواقع أن كتلة المغرب الإسلامى كانت تعمل على توحيد الإسلام الإفريقى والإسلام الأوروبى (الأندلسى) فى وحدة سياسية لتكون من القوة بحيث يمكنها مواجهة المسيحية الأوروبية فى الشمال والوثنية الزنجية فى الجنوب.

ومنذ انتشار الإسلام فى شمال إفريقيا أخذت القبائل العربية تتوغل نحو الجنوب، وكان توغلها يتم فى حركات مستمرة. والجدير بالذكر أن العرب فاقوا غيرهم من الشعوب من حيث قدرتهم على الانسياب فى الداخل؛ فالرومان مثلا لم يتمكنوا من التوغل إلى أبعد من السهل الساحلى وأقاموا خطا من الثغور Limes يحمى حدود منطقة نفوذهم من عدوان القبائل الداخلية على حين توغل العرب، وهم من البدو، فى صميم الداخل وأخضعوا قبائل البربر والزنج لسلطانهم، وهذه القبائل العربية كلما أمعنت فى تقدمها جنوبا كانت أكثر احتكاكا بهذه القبائل وأرغمت الكثير منها على الهجرة، وقد استمرت غارات العرب قائمة حتى دخلت بعض القبائل العربية إلى مشارف النيجر والسنغال. وقد ذكرت بعض الروايات المحلية بصدد ذلك أن عقبة بن نافع استطاع أن يدرك بلاد السودان الغربى ويصل إلى منحنى النيجر ومصب السنغال، وقد بقيت ذكرى هذا الفاتح تنبعث عبر الأجيال متمثلة فى ادعاء بعض القبائل فى غرب إفريقيا

---

(1) Bovill, The Golden Trade of the Moors p. 58.

الانتساب إليه[1]، وقد لاحظ ذلك الرحالة هنريك بارت Barr فى أثناء رحلته الشهيرة فى غرب إفريقيا.

ولاشك أن الهجرات العربية الأولى إلى جنوب الصحراء الكبرى فتحت الطريق أمام التجار العرب الذين بدءوا يتفدون إلى هذه الجهات بواسطة القوافل التجارية التى أصبحت أكثر جرأة على ارتياد هذه المناطق، كما وضحت المؤثرات العربية الإسلامية بسبب الغزو أو التجارة أو نتيجة هجرة جماعات كبيرة للدعوة إلى الإسلام قام بها العلماء والفقهاء والمتصوفة والدعاة.

والجدير بالذكر أنه قبل وصول العرب إلى غرب إفريقيا لم يكن يعرف قليل أو لا يكاد يعرف شيء على الإطلاق عن إفريقيا جنوبى المغرب، ولذلك فإننا ندين إلى حد كبير للمصنفات العربية التى أمدتنا بالشيء الكثير عن عمليات الهجرة والاستيطان الاولى فى السودان الغربى، كما أمدتنا بمعلومات وافية عن غرب إفريقيا وأقاليمها الداخلية[2]. والثابت أن التوغل الإسلامى تم فى بداية الأمر عن طريق البربر وأشهرهم الطوارق والملثمون. ويفهم من ذلك أن البربر هم الذين قاموا بنشر الإسلام فى غرب إفريقيا، إلى أن جاءت هجرات عربية فى القرن الحادى عشر الميلادى، عدلت من التوسع العنصرى وأقامت شيئا من التوازن بين العرب والبربر فى شمال إفريقيا، ويمكن الإشارة بصدد ذلك إلى هجرة بنى سليم وبنى هلال، وكان للهجرة الثانية أثر كبير فى دفع البربر إلى أقاليم السودان[3]، فاستقروا فيها بحيث لم يصبح الأمر مجرد تبادل تجارى وإنما وصل الأمر إلى استقرار جماعات من العرب والبربر فى غرب السودان، وبهذه الطريقة دخل الإسلام فى هذه المناطق حيث أسلم الكثير من شعوبها، كما نتج عن اختلاط البربر بالزنوج ظهور عناصر جديدة تدين بالإسلام وإن ظلت تحمل فى أعماقها الكثير من رواسب الماضى.

---

(1) حسن أحمد محمود : انتشار الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا ص ص ٢٢٧/٢٢٩.

(2) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ص ١٠٢/١٠٣.

(3) Bovill, The Golden Trade of the Moors p. 63.

وقد يكون من المفيد أن نشير فيما يلي إلى أهم الممالك الزنجية التي ظهرت في السودان الغربي، فطبقا لما تذكره المصادر المحلية عن غرب إفريقيا أنه عندما وصل الملثمون إلى أقاليم غرب السودان كانت هناك دولة زنجية وثنية هي دولة غانا، وهذه الدولة كانت تشتمل على جميع المناطق الممتدة بين النيجر والسنغال. وفيما يبدو أن الإسلام أخذ يتوغل في دولة غانا عن طريق الاختلاط والتجارة، إنما كان المسلمون قليلين إلى أن حدثت تلك الهجرات الكبيرة وما تبعها من انتصار قوات المرابطين على دولة غانا؛ فانكسر بذلك الحاجز الوثني، وأخذ الإسلام يتدفق بسهولة إلى أقاليم السودان الغربي وما استتبع ذلك من نشوء مدن إسلامية بلغت درجة كبيرة من الأهمية والازدهار بحيث غدت بعض هذه المدن مراكز تجارية وثقافية هامة، وأصبحت قبلة للعلماء والطلاب. كما تعاقبت الدول الإسلامية واحدة بعد الأخرى، وإن كانت أوروبا لم تعرف من شأنها شيئا إلا في وقت متأخر من القرن الخامس عشر الميلادي، حين كان بعض هذه الدول قد مضى على إنشائها بضع مئات من السنين.

وقد ظل الدفع الإسلامي يتقدم جنوبا ولم يعقه إلا تحالف شعوب فولتا العليا الوثنية فوقفوا دون انتشار الإسلام وكانوا حائلا دون تقدمه في ساحل الذهب، أعني غانه وتوجو وداهومي، فلم ينتشر في هذه البلاد إلا في عصر متأخر، وذلك بفضل بعض التجار الذين بدءوا يأتون من مختلف البلاد الإسلامية لاستيراد العاج وسائر منتجات البلاد حتى أسسوا مدينة كونج في ساحل العاج التي أصبحت مركزا لانتشار الإسلام، ومن ناحية أخرى عاد كثير من المسلمين الذين هاجروا إلى البرازيل بعد أن حملوا عبيدا إليها ثم تحرروا وبدأ نشاطهم في نشر الإسلام، حيث قامت جاليات إسلامية كبيرة في بورتو نوفو بداهومي. وفي جامبيا وغينيا[1]، انتشر الإسلام انتشارا هائلا بفضل قبيلة الفولا وقبيلتي الالمامية وبولا، ثم عمال الحاج عمر فأصبحت الأغلبية الساحقة في هذين البلدين مسلمة. وكان إقليم النيجر نقطة التلاقي بين التأثيرات الإسلامية الواردة من الشرق ومن الغرب، فقامت قبيلة السونجو بتأسيس دولة إسلامية كبيرة منذ القرن الحادي عشر الميلادي.

---

(١) عبد الرحمن بدوي: الثقافة العربية في إفريقيا، مجلة نهضة إفريقيا العدد ٤٨.

على أن ظهور الدول الإسلامية في السودان الغربي كان يدين إلى حد كبير لبلاد المغرب العربي التي كانت بمثابة كتلة عربية إسلامية أثرت تأثيرا كبيرا في المناطق التي تليها جنوبا من أراضي السودان، والتي كان معظمها يعرف في خلال عهد الاستعمار الأوروبي باسم إفريقيا الفرنسية الغربية L'Afrique Occidentale Francaise وهي المناطق الممتدة فيما يلي الصحراء الكبرى إلى ساحل المحيط الأطلسي، وإلى جهات النيجر والسنغال. ومما يستلفت النظر أن الصحراء الكبرى لم تكن مانعة بأي حال من الأحوال من قيام الارتباط بين المناطق الواقعة إلى شمالها من أرض المغرب والمناطق الواقعة إلى جنوبها من أراضي غرب السودان؛ إنما كانت تجتازها طرق ومفاوز استخدمتها قوافل التجارة؛ حيث قامت في أراضي السودان الغربي جماعات من الزنوج اشتغل بعضها بالرعي وبعضها بالزراعة، وكانت محتاجة إلى أشياء كثيرة مما تنتجه أرض المغرب وخصوصا ملح الطعام الذي كان سلعة عزيزة في الجنوب.

وهناك من الدراسات الموضحة للروابط المختلفة التي ربطت بلدان الشمال الإفريقي بأقاليم غرب إفريقيا، ومن أهمها هاتان الدراستان القيمتان اللتان نشرهما بوفيل Bovill بعنوان قوافل الصحراء القديمة، والتجارة الذهبية للمغاربة.

- The Caravans of the Old Sahara.

- The Golden Trade of the Moors.

حيث تتبع بوفيل طرق القوافل ومراكزها عبر الصحراء الكبرى، وأكد أن الصحراء بما يتخللها من طرق ودروب ومفاوز كانت عاملا هاما من عوامل الربط بين شمال إفريقيا من ناحية، وغربها من ناحية أخرى؛ مما يذهب بنا إلى القول بأن الوحدة الإفريقية، ونعني بذلك الارتباط بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء كانت قائمة، ولا شك أن الشواهد التاريخية في حد ذاتها إنما تهدم الرأي الذي كان ينادي به الاستعماريون والذي كان يستهدف تمزيق فكرة الوحدة الإفريقية، بالقول إن شمال إفريقيا لا تربطه روابط وثيقة بغربها، وأن الصحراء الكبرى تشكل فاصلا كبيرا يحول دون قيام هذه الروابط[1].

---

(١) عبد العزيز كامل : نحو تخطيط علمي للدراساتنا الإفريقية - محاضرة في الجمعية الجغرافية المصرية القاهرة ١٩٥٩.

والجدير بالذكر أن المسلمين فى شمال إفريقيا ظلوا وسطاء بين أقاليم غرب إفريقيا من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، واستطاعوا بفضل هذه الوساطة التى كانوا يقومون بها حماية مناطق غرب إفريقيا من السقوط فى أيدى الدول الأوروبية إذ لم يسمحوا لهذه الدول أن تتعامل مع الداخل؛ حيث كانوا وحدهم صلة الوصل بين ممالك السودان الغربى وأوروبا. وقد ازدهرت التجارة بين مسلمى شمال إفريقيا وتجار البنادقة وجنوة وبعض المدن الفرنسية الذين كانوا يبادلون تجاراتهم بتجارة السودان الغربى عن طريق وساطة المسلمين القاطنين فى الحوض الجنوبى للبحر المتوسط، وقد ظهرت فى مدن الشمال الإفريقى كثير من القنصليات والمراكز التجارية التى أوجدها الأوروبيون تسهيلا لمعاملاتهم التجارية، واجتذبت موانى البحر المتوسط من طرابلس إلى أغادير كثير من السفن الأوربية والتجار المسيحيين، وسوف يترتب على ذلك توغل الأوروبيين فى الداخل مما سيمهد لاستعمار منطقة غرب إفريقيا وتغيير نماذج الحياة فيها، كما أدى ذلك إلى التأثير على تجارة القوافل تأثيرا كبيرا بعد أن عمد المستعمرون إلى إنشاء الطرق الحديثة والسكك الحديدية وفتح مخارج جديدة على ساحل غرب إفريقيا نجحت فى امتصاص تجارة الصحراء، وتحطيم طرق القوافل التى كانت بمثابة الشرايين القوية للتعامل، ونقل المؤثرات الثقافية والحضارية من شمال إفريقيا إلى غربها، ولكن ذلك حدث فى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، أما القرون التى سبقت ذلك فقد كان العرب هم أول من استطاعوا التوغل فى الأقاليم التى تقع إلى الجنوب من نطاق الصحراء الكبرى حيث أقاموا صلات تجارية وثقافية عديدة ابتداء من النصف الثانى من القرن الحادى عشر الميلادى.

وكانت القوافل العربية تخرج من مدن شمال إفريقيا، كفاس ومراكش وتلمسان وقسنطينة والقيروان، تحمل التجارة إلى أقاليم غرب إفريقيا حيث يتم التبادل التجارى مع دول غانا ومالى وجن وجاوا وتمبكتو، وكانت هذه القوافل تعود محملة بالموارد الإفريقية من عاج وذهب ورقيق. وكان هناك كثير من الطرق التى اعتادتها قوافل التجارة من أعمها الطريق الذى يتجه من مراكش إلى المنحنى الشمالى من النيجر وإلى الإقليم الشاسع الذى يمتد غربه صوب المحيط، وهناك طريق وسط يبدأ عند تونس ويتجه صوب الإقليم الكبير الواقع

حول بحيرة تشاد، هذا بالإضافة إلى الطريق الذى كانت تجتازه قوافل الحج، وهو طريق الدرب الصحراوى المعروف بطريق غات الذى كان يمتد من مالى وينتهى عند أهرام الجيزة بمصر[1]، ومن طرق القوافل الأخرى التى كانت تربط شمال الصحراء الإفريقية الكبرى بجنوبها يمكن الإشارة إلى طريق سلجماسة - ولاته، وهو الطريق الذى كان يؤدى إلى مناجم الذهب فى السنغال وأعالى النيجر، وطريق غدامس - غات، وطرابلس - فزان - بحيرة تشاد، وطريق برقة - كفرة - إلى بعض أقاليم وسط إفريقيا، كذلك تجدر الإشارة إلى الطريق الذى كانت تسلكه القوافل بين الشمال والجنوب، واستخدم منذ أقدم العصور للقوافل من أسيوط إلى دارفور، ويتصل بحوض النيل فى منطقة دنقلة، وقد بقى هذا الطريق من بين الكثير من المسالك التجارية التى كانت تسير عبر الصحراء الغربية، بعد أن أغلقت هذه الطرق بسبب أو بآخر، من ذلك ساقية الريح التى كانت تردم القوافل بكلها وكليلها[2]. ورغم قسوة بعض العوامل الطبيعية فقد لعبت هذه الطرق دورا هاما فى نقل الحضارة إلى قلب القارة الإفريقية وإلى أقسامها الغربية، كما كانت أيضا الطرق الذى سلكتها الهجرات المتتابعة من شمال الصحراء إلى جنوبها، حينما دفعت التقلبات السياسية فى الشمال شعوبا وقبائل مختلفة للنزوح عبر الصحراء. وباتساع نطاق التجارة والهجرة والاستيطان قوى أثر العرب فى حياة الزنوج، كما وضحت المؤثرات العربية التى تمثلت فى اعتناق نسبة كبيرة من شعوب الزنج للدين الإسلامى، كما تحدثت أقلية لا يستهان بها باللغة العربية، وأصبحت هذه اللغة هى لغة الثقافة والعلم، وقد شهد غرب إفريقيا قيام كثير من الدول الزنجية الوثنية والإسلامية، وليس من شك فى أن كثيرا من العرب والمغاربة والزنوج من فقهاء ومؤرخين ورحالة كتبوا عن هذه الدول قبل أن تبدأ أوروبا معرفتها بغرب إفريقيا. وقد يكون من المفيد الإشارة بصفة خاصة إلى العلماء والمؤرخين الذين عاشوا فى المنطقة والذين كتبوا عن الأحداث التى وقعت فى أوطانهم.

---

(1) Holt, op., cit., p. 14.

(2) الشاطر بصيلى : مملكة موريتانيا المصرية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ص ٤ - ٥ الموسم الثقافى ١٩٦٧ / ١٩٦٨.
وقد أورد على مبارك فى خططه التوفيقية جـ ١٧ ص ص ٣١/٣٣ بيانات هامة عن طريق درب الأربعين.

ولعل أوفى ما لدينا من مصادر خاصة بالسودان الغربى الكتاب الذى وضعه عبد الرحمن السعدى، وهو عالم إفريقى نشأ فى تنبكتو حيث ولد بها فى عام ١٥٥٦ وينحدر من سلالة سودانية أرستقراطية تمت إلى أصول مغربية، تقلد فى حياته كثيرا من الوظائف العامة وقدر له أن يمارس مهام سياسية فى كثير من ممالك غرب إفريقيا (١٦٥٥) أطلعته على الكثير وشحذت ذهنه حينما تولى الصلح بين الأمراء الذين كانوا يتحاربون حينذاك، وأورد فى كتابه تاريخ السودان كثيرا من تجاربه فى هذا السبيل، ونحن ندين بالتعرف على ذلك الكتاب إلى الرحالة هنريك بارت الذى عثر على نسخة مخطوطة منه أخذ منها الكثير الذى ضمنه فى كتابه عن رحلاته فى غرب إفريقيا، ولا شك أنه انتفع بكتاب السعدى فى رحلاته الواسعة التى جاب فيها كثيرا من أقاليم غرب إفريقيا، كما انتفع بذلك الكتاب أيضا الكثيرون غيره من الرحالة الأوروبيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أمثال لاندر ومنجو بارك وكلابرتون. ويعتبر عبد الرحمن السعدى من ألمع مؤرخى إمبراطورية سنغاى أرخ فى كتابه لغانا ومالى، وأفاض كثيرا فى وصف حضارتهما وذكر كثيرا عن قبائل غرب إفريقيا، ثم أفاض فى الحديث عن دولة سنغاى وخاصة فى عهد سلاطينها العظام من أسرة إسكيا، كما اهتم السعدى أيضا بالإشارة إلى مشاهير الرجال الذين لقيهم وتعرف عليهم فى حياته، واهتم بصفة خاصة بوصف مجالس العلم والثقافة، فقد كتب عن مدينة جن التى عرفها منذ مطلع شبابه حيث ذكر أنها كانت مدينة سعيدة منحها الله عددا من رجال العلم والتقوى والصلاح رحلوا إليها من بلاد بعيدة وأقاموا فيها، وإن لم يكونوا من أهلها. وقد وضع السعدى كتابه باللغة العربية، التى كانت كما ذكرنا لغة الثقافة فى غرب إفريقيا، ومما تجدر الإشارة إليه أن كاتبا مجهولا ولد فى تنبكتو عام ١٧٥١ أتم كتاب السعدى بإضافة أحداث المغاربة فى مملكة سنغاى فى كتاب بعنوان تذكرة النسيان فى أخبار ملوك السودان، وقد نشر المستشرق الفرنسى هودا هذا الكتاب فى عام ١٨٩٩[١].

(١) عبد الرحمن زكى . المراجع العربية لتاريخ غرب إفريقيا ـ محاضرات الموسم الثقافى ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٨/٦٧ .

ولدينا أيضا كتاب التاريخ الفتاش في أخبار الجيوش وأكابر الناس الذي ألف أكثر فصوله محمود كعت التنبكتي، وهذا الكتاب لم يجد طريقه للنشر إلا في عام ١٩١٣؛ حينما ترجمه المستشرقان هوداس ودى لافوس إلى الفرنسية ونشرا النسخة العربية في نفس ذلك العام، والجدير بالذكر أن أحداث الكتاب انتهت أصلا في عام ١٥٩٩م، أي بعد وفاة المؤلف بست سنوات، ويبدو أن أحد أحفاده هو الذي أضاف السنوات الست التالية لوفاته، ثم تناول الكتاب بالإضافة كتاب آخرون انتهوا بأحداثه حتى عام ١٦٦٥م.

وقد ألقى كتاب الفتاش أضواءً ساطعة على مملكة سنغاى وحضارتها ونظمها، وركز بصفة خاصة على أسرة إسكيا التي اتخذت جاو قاعدة لها منذ تولى الحاج محمد إسكيا الحكم ١٤٩٣ - ١٥٢٩ حتى الغزوة المراكشية لسنغاى في عام ١٥٩١، ولعل ذلك مما يعطى الكتاب أهمية خاصة إذ أن مؤلفه الأول الكعتي كان شاهد عيان لما يؤرخه من أحداث وقعت في مملكة سنغاى، وبالإضافة إلى تاريخ سنغاى تناول المشتركون في تأليف الفصول الأخيرة من ذلك الكتاب تاريخ الدول السودانية الإسلامية الأخرى.

ولا شك أن كتابي الكعتي وعبد الرحمن السعدي يعدان تحفتين نادرتين في تاريخ أقاليم السودان الغربي، يزيد من قدرهما أنهما يتصديان لحقائق وأحداث شهدها العالمان، وخبرات عاشاها، كما حرصا في نفس الوقت، بطبيعة اشتغالهما بالثقافة والعلم، على تسجيل صور الحياة الدينية والعلمية ومراكز الثقافة التي كانت منتشرة في عهديهما. ويمكن أن نضيف إلى جانب هذين العالمين، أحمد بابا التنبكتي، الذي عاش في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ووضع كثيرا من المصنفات الدينية والفقهية، وتميز بصفة خاصة في فن التراجم حيث وضع موسوعته الضخمة المسماة نيل الابتهاج بتطريز الديباج[1].

---

(١) أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، فاس ١٣١٧ هـ وتوجد عدة نسخ مخطوطة من ذلك الكتاب في بعض المكتبات العربية والأوربية.

ولم يكن هؤلاء العلماء الذين أشرنا إليهم هم وحدهم الذين كتبوا عن غرب إفريقيا، فمما لا شك فيه أن كثيرين قد سبقوهم أو تلوهم فى ذلك، وإن كانت كتاباتهم قد ضاعت أو على الأقل لم يعثر عليها حتى الآن، كما أن هناك من الرحالة العرب من طوفوا بهذه المناطق من غرب إفريقيا وأمدونا بوصف مثير عنها، كما لاحظنا فى الفصل الأول من ذلك الكتاب.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه نشأت فى غرب إفريقيا ممالك إفريقية عريقة، ولعل مملكة غانا كانت من أوائل الدول التى اكتسبت قدرا كبيرا من الشهرة والثراء، وكانت تمتد فى شمال النيجر الأعلى، ثم اتسعت رقعتها إلى ساحل الأطلنطى غربا وشمالا عند حافة الصحراء الكبرى، وبلغت أسمى مكانة فى تاريخها الطويل، الذى امتد حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى، خلال السنوات الخمسين التى سبقت عصر المرابطين الذهبى.

ويعزى انتشار الإسلام فى غانا إلى إسلام قبائل الطوارق أو الملثمين فى القرن التاسع الميلادى، وامتدادهم بنشر الدعوة الإسلامية إلى مقاطعات غانا، على أن الحركة التى ساعدت على نشر الإسلام بصورة أوسع من ذلك ترتبط بالدور الذى قام به عبد الله بن ياسين، الذى أنشأ رباطا على مقربة من مصب نهر السنغال اجتمع حوله الأنصار والمريدون، وعندما شعر بقوته دخل مدينة أودغشت وانتزعها من ملك غانا، واستمر المرابطون ينازعون هذه المملكة أربعة عشر عاما قبل أن تخلص لهم عاصمتها كمبى (١٠٦٢م). وعلى الرغم من أن حركة المرابطين استطاعت أن توحد الإسلام فى شمال إفريقيا والأندلس وغرب إفريقيا فى دولة واحدة إلا أن العوامل الانفصالية كانت تقاوم هذه الوحدة؛ حتى يمكن القول أن تاريخ الإسلام فى هذه البلاد لم يكن إلا صراعا بين فكرتين أو اتجاهين، اتجاه نحو الوحدة، على اعتبار أنها سبيل إلى القوة، واتجاه مضاد نحو التفكك والانقسام، نتيجة لاتساع المنطقة وتعدد نزعاتها مما جلب الكارثة فى نهاية الأمر.

ففى أثناء تفكك دولة المرابطين استطاع السوننكة، أحد شعوب غانا، أن يستعيدوا استقلالهم، كما استولى الصوصو على حاضرة غانا، وترتب على ذلك

خروج بعض التجار المسلمين إلى الصحراء حيث أسسوا مدينة ولاتة التى أصبحت من أهم المراكز التجارية (١٢٠٣م).

على أنه قدر لمالى، بعد انتشار الإسلام بها، أن تخلف عظمة غانا وخاصة بعد أن استولت على جميع ممتلكاتها، وقد استمرت مالى ما يقرب من قرنين ونصف قرن ١٢٣٨ - ١٤٨٨، وامتدت ممتلكاتها من المحيط الأطلسى غربا إلى بلاد برنو ونيجيريا شرقا، ومن جنوب المغرب الأقصى شمالا إلى ما يقرب من سواحل المحيط الأطلسى جنوبا، وكانت تتألف من خمسة أقاليم كبيرة هى مالى ـ غانا ـ صوصو ـ تكرور ـ كوكو[1]، ولقد لقيت هذه المملكة شهرة كبيرة فى العالم الإسلامى. على أنه منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادى انشغلت هذه المملكة فى منازعات داخلية، وأخذت ثروتها فى الاضمحلال نتيجة إسراف حكامها المتأخرين وعدم كفاءتهم؛ هذا على الرغم مما حاوله البعض منهم السيطرة على المقاطعات التى انفصلت عنهم وإخضاع المجموعات السكانية فى جنوب الصحراء بهدف إعادة الازدهار إلى دولتهم.

وكانت أهم مدينة فى مملكة مالى هى مدينة تاكدا التى كانت تعتبر المحط الرئيسى لخط القوافل الممتد من المغرب العربى إلى السودان الغربى، وينبغى أن نشير هنا إلى أن الصحراء الكبرى لم تكن حائلا دون انتشار الإسلام وانتقال المؤثرات العربية إلى غرب إفريقيا، إذ حاول كثير من ملوك مالى وغيرهم من الممالك الأخرى أن يحاكوا المظاهر الإسلامية فى حياتهم وأنظمة بلاطهم. ولعل من أهم ملوك مالى الذين ذاعت شهرتهم فى القرن الرابع عشر الميلادى الملك منسا موسى ١٣٠٧ / ١٣٣٢، أو كان كان موسى، كما كان يطلق عليه، وكان أكثر من توسع فى رقعة مالى من الذين ولوا عرشها من قبله أو من بعده حيث عاش عيشة ناجحة فى السياسة والحرب، وجريا على مألوف زمانه سافر إلى الحج، وكانت رحلته هذه لها أثر بعيد إذ أدرك العالم الإسلامى مدى الازدهار

(١) صلاح الدين المنجد: مملكة مالى عند الجغرافيين المسلمين، نصوص جمعها وعلق عليها وقدم لها الدكتور صلاح الدين المنجد ص ٥، بيروت ١٩٦٣

والثراء العريض الذي كان يتمتع به، ويتمتع به المسلمون في مملكته الواسعة. وقد مر هذا الملك بالقاهرة في طريقه إلى مكة عام ١٣٢٤م حيث ترك عند الذين رأوه ورأوا حريمه وخدمه وإبله وخيله وثروته أثرا بعيدا ظل في المدينة مائة عام أو يزيد، ويقال أنه وزع من الهدايا ما أذهل الناس، ويبدو أن أثر هذه الزيارة ظل عالقا بأذهانهم إلى أن سجل ذلك واحد من كبار موظفي الدولة المملوكية بعد حين من الدهر، فهناك فصل كامل كتبه عبد الله العمري في موسوعته الكبرى مسالك الأبصار في ممالك الأمصار عن دولة مالي به الكثير من المعلومات التي أخذها ممن عاصروا هذه الزيارة أو سمعوا عنها.

على أنه نتيجة لعوامل الضعف التي دبت في مملكة مالي استطاعت سنغاي أن تخلف هذه المملكة، ويعد سني علي ١٤٦٤ ـ ١٤٩٢م، مؤسس هذه الدولة التي عرفها العرب بمملكة كوكو، وكانت كوكو أشهر مدن السنغاي، قبل تأسيس دولتهم الكبيرة التي امتدت في منطقة واسعة من سهول غرب إفريقيا. وقد برزت فيها أسرة إسكيا ١٤٩٣ ـ ١٥٢٨، التي بلغت سنغاي في عهدها أوج ازدهارها، وقام كثير من ملوكها بأداء فريضة الحج في مواكب حافلة لا تقل في مظاهرها وروعتها عن مواكب ملوك مالي، وقد استمرت إمبراطورية سنغاي قائمة حتى خضعت للحكم المراكشي في عهد أحمد المنصور الذهبي في عام ١٥٩١ كما سنعرض لذلك فيما بعد[1].

على أنه قد يكون من المفيد أن نقف بعض الشيء عند أهم مصادر من المصادر التي تعرضت لممالك السودان الغربي، وهو الكتاب الذي وضعه الحسن بن محمد الوزان، المعروف بليو الإفريقي Leo Africanus، إذ يعد من المصنفات الهامة التي ساهمت في التعريف ببعض المناطق الإفريقية وإلقاء الضوء عليها. ولذلك ينبغي أن نضع هذا العمل الهام في الدور الذي ساهم فيه العرب في كشف

(١) عن دولة الأشراف في مراكش يمكن الرجوع إلى مقالة الدكتور عبد الكريم كريم في مجلة الجمعية التاريخية المصرية المجلد الخامس عشر ـ ١٩٦٩ بعنوان مناهل الصفا في أخبار دولة الملوك الشرفا، ص ٢٣٥ وما بعدها، وعن دول غرب السودان قد يكون من المفيد الرجوع إلى كتاب Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa, Oxford 1962.

إفريقيا وخاصة أن مؤلف الكتاب رحل بنفسه إلى المناطق التى تعرض لها بالوصف والدراسة فى كتابه المشار إليه، على أن بعض المصادر الأوربية قد دابت على اعتبار الحسن الوزان أو ليو الإفريقي، كما تطلق عليه، من مصنفى الفرنجة، وقد يكون ذلك لسبب هام هو أن كتابه لم يصل إلينا باللغة العربية، وإنما وصل إلينا باللغة الإيطالية التى أجادها المؤلف وكتب بها كتابه هذا؛ غير أنه كان لظروف تدوين هذا الكتاب باللغة الإيطالية ملابسات مختلفة سنوردها فى حينها، ولكننا نميل إلى اعتبار العمل الذى قام به الوزان من الأعمال الهامة التى ساهم بها العرب فى تقدم المعرفة بإفريقيا وخاصة بالنسبة لممالك السودان الغربي التى أبرزها المؤلف إلى مجال المعرفة الأوربية، ويحدونا لذلك عوامل كثيرة، أولها أن مؤلف الكتاب عربى النشأة ولد فى غرناطة الإسلامية، ونشأ فى الشمال الإفريقي، وثانيها أن الحسن الوزان رحل إلى المناطق الإفريقية التى تحدث عنها فى كتابه قبل أن يقيم فى روما وفى أثناء وجوده بفاس، بل والثابت أنه وضع كتابه باللغة الإيطالية اعتمادا على مذكرات دونها باللغة العربية عن رحلاته فى إفريقيا[1]، ومن ناحية أخرى فإنه ليس ما يؤكد بصفة قاطعة أنه لا توجد سوى النسخة الإيطالية من عمله هذا، فإن بعض الدارسين يرون أنه وضع كتابه بالإيطالية ترجمة عن مصنف سبق له أن وضعه باللغة العربية، ولكن للأسف فقد المصنف العربى ولم يصل إلينا، وأخيرا إن مؤلف الكتاب عاد إلى تونس فى أخريات حياته، كما عاد إلى الدين الإسلامى الذى كان قد تركه إلى المسيحية خلال سنوات إقامته فى إيطاليا.

وقد ظهر كتاب الحسن بن محمد الوزان حول منتصف القرن السادس عشر فى وقت كانت قد تمت فيه اكتشافات جغرافية ذات أهمية بالغة، فمنذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر الميلادى وبفضل رحلات البرتغاليين على طول السواحل الإفريقية ابتداء من الأمير هنرى الملاح حتى فاسكو دى جاما تمت معرفة السواحل الإفريقية أو معظمها على الأقل، ومع ذلك فإنه على الرغم من أن البرتغاليين سيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل الإفريقية فقد ظل قلب القارة

(١) ظهر الكتاب باللغة الإيطالية بعنوان:

Descriptione dell' Africa et della Cosa Notabili che quivi sono.

الإفريقية بعيدا عن مجال المعرفة الأوروبية، ومن هنا فإن كتاب وصف إفريقيا وتاريخها ظهر في الوقت الذي أصبحت فيه الأذهان تواقة إلى التعرف على الأجزاء الداخلية من غرب إفريقيا التي كانت لا تزال مبهمة حتى ذلك الوقت(١)، وذلك على الرغم من أن المعلومات المستقاة من البكري والإدريسي وابن بطوطة وغيرهم كانت تشير إلى وجود إمارات وممالك إسلامية في كل من شرق وغرب القارة. غير أنه إذا كانت الاستكشافات الجغرافية الساحلية التي قام بها البرتغاليون قد استطاعت التعرف على الإمارات الإسلامية في ساحل شرق إفريقيا، فقد ظلت الممالك الإسلامية والوثنية الواقعة في داخل غرب إفريقيا بعيدة عن نطاق الاستكشافات الجغرافية التي قام بها البرتغاليون في تلك الفترة(٢)، فالملاحظ على الكشوف البرتغالية أنها تركزت على السواحل باستثناء بعض محاولات قام بها البرتغاليون للتوغل في الداخل لم يقدر لهـا النجاح فيما عدا ما حدث في أنجولا وموزمبيق، وعلى ذلك استمرت معظم الأراضي الداخلية في إفريقيا معتبرة في حكم الأراضي المجهولة Terra incognita وقد ساهم كتاب وصف إفريقيا وتاريخها إسهاما كبيرا في إثراء المعرفة الأوربية عن هذه المناطق وخاصة أنه كان يتضمن تعريفا بممالك السودان الغربي ووصف هذه الممالك التي كانت تتطلع إليها الأنظار في ذلك الحين. وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من أن الكتاب عرف بوصف إفريقيا إلا أن مفهوم المؤلف عن إفريقيا قد اقتصر على التعريف بالمناطق التي زارها بنفسه والتي توجد إلى الشمال من خط الاستواء.

وقد أتيح لأحد المصنفين الإيطاليين ويدعى جيان باتيستا راميسيو Gian Battista Ramusio، الذي كان يعمل سكرتيرا لمجلس العشرة البندقي أن ينشر هذا الكتاب في مجموعته المعروفة باسم قصص الرحلات والأسفار.

Recueil des Navigationie, viaggi de giov Battista Ramusio.

(١) Schefer : Desiptione de l' Afrique ecrite par Jean Leon Africain p. V.

(٢) عن الإمارات العربية الإسلامية في شرق إفريقيا، انظر جمال زكريا قاسم، استقرار العرب في ساحل شرق إفريقيا، العدد العاشر من حوليات كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، كذلك المصادر العربية لتاريخ شرق إفريقيا، العدد الرابع عشر من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

وقد ظهرت هذه المجموعة المشهورة في ثلاثة مجلدات، وفي نشرات متعددة، كان أول ظهورها في البندقية في عام ١٥٥٠. وكان ظهور هذا الكتاب وتعريف راميو به وبمؤلفه سببا لظهور ترجمات أوربية كثيرة فقد تبع ذلك بأربع سنوات الترجمة اللاتينية ١٥٥٤[١]، ثم تلتها الترجمة الفرنسية ١٥٥٦[٢] والإنجليزية ١٦٠٠[٣]. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الترجمة الإنجليزية التي أصدرها جون بورى Pory في عام ١٦٠٠، وكذلك على الطبعتين العلميتين الإنجليزية والفرنسية، اللتين أصدرهما كل من براون Browne وشيفر Schefer في عامي ١٨٩٦ و ١٨٩٨[٤].

ولا شك أنه بعد ترجمة كتاب الحسن بن محمد الوزان إلى اللاتينية، ثم إلى اللغات الأوروبية الحديثة، صار بحق من أوائل المصنفات التي اعتمد عليها عصر النهضة الأوروبية في التعرف على البلدان الإسلامية في غرب إفريقيا، فضلا عن أن الكتاب حين ظهر كان جديدا ومثيرا فتح آفاقا واسعة للعلماء والساسة والتجار[٥].

---

(١) نشرت هذه الترجمة في عام ١٥٦٠ وقد انتشرت انتشارا كبيرا على الرغم من وجود أخطاء كثيرة بها، وقد طبعت في انتورب في عام ١٥٥٦، ونشر هذه الترجمة جون فلورين، وأعيد طبعها في عامي ١٥٩٩ و١٦٣٢، انظر الدوميلي : العلم عند العرب ص ٥٣٧.

(٢) نشر هذه الترجمة Jean Temporal في عام ١٥٥٦.

(٣) نشر بورى الترجمة الإنجليزية بعنوان :

A Geographical Historie of Africa Written in Arabice and Italic.

وتوجد نسخة من هذه المخطوطة بدار الكتب المصرية.

(٤) انظر ترجمة شيفر في :

Recueil de Voyages et De la documents Pour servir a l' Histoire de La Geographie depuis le XIII E Jusqu'a la fin des XVI Siecle, Publie Sous La direction de MM Schefer Membre de L'Institut et Henri Prodier See Schefer, Descriptione del' Afrique. Paris M. D. CCCXCVI tierse Partie de mode ecris par Jean leon.

أما طبعة براون فتحمل عنوان :

The History and description of Africa and notable thing contained therin written by Al Hassan Mohmed Awezaz AlFasi better known as Leo Africanus.

وتقع في ثلاثة مجلدات مع مقدمة وتحقيق لما ورد في كتاب ليون الإفريقي، وهناك طبعات حديثة لكتاب الوزان صدرت في السنوات الأخيرة منها الطبعة الفرنسية التي ظهرت بباريس عام ١٩٥٦ بقلم Epaulard كما ظهرت ترجمة إسبانية للكتاب في عام ١٩٥٢، وللأسف لم تظهر ترجمة عربية لذلك الكتاب إلا في وقت متأخر لم يتعد أكثر من خمسة عشر عاما، وذلك عن النسخة الفرنسية التي ترجمها الدكتور عبد الرحمن حميدة وراجعها الدكتور على عبد الواحد وافى ثم قامت جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية بنشرها في عام ١٣٩٩هـ.

(٥) انظر الدوميلي: العلم عند العرب ص ٥٣٦. وكذلك بازل دافيدسون: إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ١٧٨.

والكتاب يحتل مكانة وسيطة بين مؤلفات البكرى والإدريسى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر، وبين الكتابات الأوربية التى ظهرت بعد ذلك والتى بدأت بما كتبه مارمول فى السنوات الأولى من القرن السابع عشر، هذا فضلا عن أن مؤلف الكتاب له طابع خاص مميز، ويمكن أن نعتبره آخر العلماء العرب الذين نبتوا فى ظل الحضارة الإسلامية فى بلاد الأندلس.

ولعل رامسيو كان أول من أزاح الستار عن تلك الشخصية التى كتبت هذا العمل المشهور والتى تحمل أسماء عديدة عرفت فى العالم الأوربى باسم جيوفانى ليونى[1]، وقد أخذ هذا الاسم عن البابا ليو العاشر، الذى كان يعرف قبل وصوله إلى البابوية باسم جيوفانى دى مديتشى، وكان الحسن الوزان فى بداية الأمر مملوكا له، ولكنه ما لبث أن أعتقه وعمده بنفسه إلى المسيحية، وكان له الأب الروحى وولى نعمته، وعلى ذلك فإن الحسن الوزان بالإضافة إلى الاسم الذى عرف به وهو ليو الإفريقى كان يسمى فى بعض الأحيان باسم جيوفانى نسبة إلى الاسم الذى كان يعرف به البابا ليو العاشر. ولما كان الحسن الوزان يرجع بأصله إلى غرناطة فإنه كان عادة ما يلقب بليو الأيبيرى Eliberitances، كما كان يعرف باسم ليو الغرناطى[2]، غير أنه لما كان قد نشأ فى إفريقيا فقد اشتهر باسم ليو الإفريقى Leo Africanus.

وهكذا فإن هذه الشخصية العربية التى تعود بأصولها الأولى إلى غرناطة وعرفها المسلمون باسم الحسن بن محمد الوزان الفاسى هى بعينها الشخصية التى عرفها الأوربيون باسم جيوفانى ليو الإفريقى[3]. وتلقيب الوزان بالغرناطى أحيانا أو بالفاسى أحيانا أخرى يجعلنا نصل إلى حقيقة هامة وهى أنه ولد فى غرناطة ونشأ فى فاس، ولا يوجد شك حول ذلك فهناك ما يستدل منه على نسبته هذه[4]، إذ أشار بنفسه بأنه تلقى تعليمه بفاس، وقد وضحت إشارته هذه فى بعض أجزاء من

(1) Giovanni Leone or Leo

(2) Robert Browne, The History and Description of Africa, See the Introduction p. X.

(3) Schefer, op. cit., p. XI.

(4) Schefer, op. cit., p. XII.

كتابه، كذلك أكد لنا راموسيو صحة هذا الأمر. وقد حصل راموسيو على المعلومات الخاصة بحياته من أحد أصدقاء الوزان بروما، كذلك يؤكد لنا الوزان أصله الغرناطي في عبارة ذكرها في كتابه يستدل منها على أصله هذا، وهي قوله بأنه التقى في إحدى المدن الإفريقية بأحد مواطنيه الغرناطيين، وعلى ذلك فلا يوجد سبب للتشكك الذي ظهر في مقدمة جون بوري للكتاب، عما إذا كان الوزان قد ولد في غرناطة في إسبانيا، أو في مكان آخر بإفريقيا[1]، وفيما يبدو أن تشكك بوري قد نشأ نتيجة لما جاء في النسخة التي ورد فيها على لسان الوزان أن إفريقيا هي «البلد التي أدين لها بمولدي وبالجزء الأكبر من تعليمي»، ولكن الأصل الإيطالي، وهو بطبيعة الحال أدق من الترجمة اللاتينية، التي أجمع الباحثون على أنها كثيرة الأخطاء، يذكر أن إفريقيا هي «البلد التي قضيت فيها حداثتي»[2].

وعلى الرغم من تقرير بعض الحقائق الخاصة بنسبه؛ فإن هناك مع ذلك اختلافات ظاهرة بين بعض الدارسين له، فهناك من اعتبره رحالة من توسكانيا أو من اعتبره مراكشي المولد نشأ مسيحيا في غرناطة، ثم انتقل إلى إيطاليا،وربما كان ذلك تأثرا بانطباع معين وهو إجادته للغة الإسبانية؛ ولكن ليس لدينا ما يعزز هذا الاعتقاد لأن اللغة الإسبانية كانت، كما هو معروف، لغة التجارة في حوض البحر المتوسط، وكان الكثيرون من المغاربة يجيدون تلك اللغة في ذلك الوقت إجادة تامة. وعلى الرغم من أن راموسيو كان معاصرا لليو الإفريقي، بل كان في روما لإنجاز بعض المهام الرسمية التي كان مكلفا بها من قبل جمهورية البندقية أثناء إقامة الوزان في نفس المدينة، فإنه يبدو مع ذلك أنه لم يتعرف عليه شخصيا، ففي تقديم راموسيو لكتاب الوزان يذكر أن المعلومات التي أوردها أخذها عن صديق عرف الوزان في روما وعاش معه بعض الوقت هناك.

وقد ذهب فريق من الباحثين أن الحسن الوزان ولد في عام ١٤٩١ واستند هؤلاء على أن غرناطة، آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس سقطت في ٢ يناير

(١) The edition of John Pory to the book, The History and Description of Africa done into English by John Pory to the Reader.

(٢) Browne, op. cit., the introduction p. III.

١٤٩٢، ولما كان الحسن الوزان قد ذهب إلى الشمال الإفريقي وهو طفل صغير فلابد استنتاجا من ذلك أن يكون قد ولد في فترة سابقة من سقوط غرناطة[١]. ولكن براون Browne يرى أنه ولد بعد سقوط العاصمة الإسلامية لأن هناك من الأسر الإسلامية من بقيت في إسبانيا حتى بعد سقوط الحكم الإسلامي، ويفترض براون أن الوزان ولد فيما بين عامي ١٤٩٤ أو ١٤٩٥، وهو التاريخ الذي أصبح مرجحا بالنسبة للكثيرين، وقد استدل براون على ذلك التاريخ اعتمادا على أنه لا يوجد ما يستدل منه على أن أسرة الوزان قد هاجرت في عام ١٤٩٢، كما أن براون يعتمد في ذلك على بعض ما أورده الحسن من أحداث استنتج منها سنة ميلاده، من ذلك ما ذكره الوزان عن سقوط بعض القلاع الإسلامية في أيدي البرتغاليين في الشمال الإفريقي حينما كان في سن معينة، مما يؤكد أنه ولد بعد سقوط الدولة الإسلامية بالأندلس بثلاثة أو أربعة أعوام[٢].

وقد هاجرت أسرة الوزان، مع غيرها من الأسر الإسلامية، إلى بلاد المغرب. ولم تكن هجرة المسلمين من الأندلس إلى الشمال الإفريقي بظاهرة جديدة في حياة المغرب، فمنذ أن أخذت الدول الإسلامية هناك في الانكماش، وموجات المهاجرين تفد تباعا ويستقر معظمها في موانئ المتوسط أو الموانئ الغربية الواقعة على المحيط الأطلنطي، وقد صبغ هؤلاء المهاجرون الحياة الفنية والأدبية في كثير من بلدان المغرب بالصبغة الأندلسية المعروفة، لا نغالي إذا قلنا إن آثارها لا تزال تظهر في الحياة الاجتماعية وطرائق الحياة اليومية والفنية بأقطار شمال إفريقيا حتى وقتنا الحاضر. وقد رحل الوزان مع أسرته إلى تونس خوف اضطهاد الإسبان، شأن أسرته في ذلك شأن غيرها من الأسرات الإسلامية التي انتشرت في بلدان الشمال الإفريقي، وقد استقر الأمر بأسرته في تونس في بادئ الأمر؛ غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى فاس، وفي هذه المدينة شب الوزان عن طوقه؛ وتلقى علومه في مكاتبها ومدارسها، كما قدر له أن يجول المغرب والطواف بالكثير من أقطار السودان الغربي[٣]. وفيما يرجح أن أسرته استطاعت أن تستحوذ على قدر كبير من

(١) انظر كراتشكوفسكي: الأدب الجغرافي عند العرب - القسم الثاني ص ٤٥٠ مترجم - القاهرة ١٩٥٧.

(٢) Browne, History and Description of Africa Vol I p.p. V-VI.

(٣) بازل دافيدسون: إفريقيا تحت أضواء جديدة مترجم ص ١٧٨، بيروت ١٩٦٠.

النفوذ المالى والأدبى، يستدل على ذلك من المناصب الهامة التى كان يحتلها أقرباؤه سواء فى غرناطة أو فى مستقرهم الجديد فى الشمال الإفريقى؛ فعمه مثلا الذى رافقه فى رحلته، أرسل سفيرا من ملك فاس إلى ملك تنبكتو (سنغاى) وكان معروفا بفصاحته وبلاغته. ومع ذلك فإن المعلومات التفصيلية عن أسرة الوزان ليست معروفة لنا تماما، أما عن الوزان نفسه فإن كل ما نعرفه عنه يقتصر عند حد الاستنتاجات التى يمكن أن نتبينها من خلال كتاباته. وقد يكون من أبرز المصادر التى أوردت بيانات هامة عنه تلك الدراسة التى وضعها لويس ماسينيون بعنوان :

Le Maroc dans le Premire annees du XXIE Siecles, Tableau Ceographique de apres Leon Africain.

وقد نشر هذا الكتاب بالجزائر فى عام ١٩٠٦، وإن كانت دراسته تقتصر على القسم الخاص بمراكش. ويمكن استدلالا من المعلومات التى لدينا أن نقرر أنه بعد سقوط آخر المعاقل الإسلامية فى إسبانيا على أيدى جيوش فرديناند وإيزابيلا وصلت حركة الاسترداد Reconquesta إلى ذروتها، وترتب عليها تعاظم الهجرات الإسلامية من بلاد الأندلس. وقد عبرت أسرة الحسن الوزان مضيق جبل طارق، وبعد استقرارها فترة فى تونس تحولت إلى مراكش ولكنها لم تلبث أن غادرت المدينة التى كانت تتعرض فى ذلك الوقت لاضطرابات ومجاعات شديدة إلى مدينة فاس، وفى هذه المدينة استقرت أسرة الحسن التى منها أخذ الوزان نسبته الفاسى فيما يرجح، وكانت تحكم فاس فى ذلك الوقت أسرة من بنى وطاس[1]. وقد ارتبط تاريخ هذه الأسرة بصراعها ضد القوى المسيحية الإسبانية والبرتغالية التى حاولت غزو مراكش، كما ارتبط تاريخها أيضا بالأحداث التى انتهت بتولية الأشراف السعديين الحكم فى مراكش فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى. وقد تمكنت أسرة بنى وطاس فى عام ١٤٦٥ من إسقاط الأسرة المرينية؛ وإن كانت لم تتمكن من أن تبسط نفوذها على ممتلكات المرينيين جميعها، وإنما اقتصر حكم الأسرة الوطاسية على القسم الشمالى من مراكش حتى صارت دولتهم تسمى بمملكة فاس بينما قامت حكومات أخرى كثيرة فى كل من سجلماسة ومراكش وغيرها.

---

(١) See Article of Wattasids in the Encyclopeadia of Islam.

وقد عرفت أسرة بنى وطاس، على الرغم من الأعباء الكثيرة التى فرضت عليها بتشجيعها الثقافة والارتفاع بمستوى الحضارة، ويمكن أن نعد عهد هذه الأسرة فترة انتقال بين تاريخ مراكش الوسيط وبين تاريخها الحديث. وقد أمدنا الوزان من خلال كتاباته بوصف مفصل لمدينة فاس، كما استطاع أن ينقل إلينا بفضل رحلاته العديدة صورا دقيقة عن إفريقيا الشمالية والداخلية.

ويستدل من التاريخ المعروف لدينا عن مراكش أنها كانت فى الفترة التى وصل إليها الحسن الوزان فى حالة من عدم التكامل السياسى والفوضى الاجتماعية، حيث كانت مملكة فاس فى ذلك الوقت يقوم على شئونها مولاى سعيد، وفى الجنوب كان الأشراف السعديون قد تمكنوا بمضى الزمن من السيطرة على مراكش بأكملها، وبدءوا هذه الحركة التى ترتب عليها استقلال كل من مراكش والسوس وتافيللت ولم توحد هذه الأجزاء إلا بعد ذلك بقرنين، بعد الجهود الموفقة التى بذلها مولاى إسماعيل. ويعزى ظهور الأسرة السعدية فى مراكش إلى فشل أسرة بنى وطاس بعد استيلائها على فاس وادعاء السلطة لنفسها فى نهاية القرن الخامس عشر، فى الدفاع عن أراضى مراكش حتى آلت جميع الموانى تقريبا إلى دولتى إسبانيا والبرتغال، مما مهد للسعديين الفرصة للظهور حيث أخذوا على عاتقهم حركة الجهاد ضد البرتغاليين فى الجنوب وأخذت كفتهم ترجح على بنى وطاس؛ بل إن بنى وطاس لم يلبثوا أن اعترفوا بنفوذهم فى عام ١٥٠٩ على أمل أن يعاونوهم فى تخليص البلاد من الحاميات البرتغالية، وقد استطاع الأشراف بالفعل السيطرة على السوس ومراكش فى عام ١٥٢٤، ونجحوا بعد ذلك فى عام ١٥٤٩ من دخول فاس وتشتيت الأسرة الوطاسية[1].

وقد شهد الوزان هذا الصراع السياسى بين الوطاسيين والسعديين فى بعض مراحله، كما شهد الصراع الذى نشب بين القوى الإسلامية والمسيحية فى الحوض الجنوبى من البحر المتوسط، فحول هذه الفترة التى عاشها الحسن الوزان فى فاس أى بداية القرن السادس عشر، كان للبرتغاليين أهم المعاقل فى مراكش، ولم يقتصر البرتغاليون على الناحية الساحلية وإنما أخذوا يعملون على الامتداد بنفوذهم فى

---

(١) انظر فى ذلك محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، وكذلك الدكتور صلاح العقاد: المغرب فى بداية العصور الحديثة، ص ص ٢٩ - ٣٠.

الداخل على أمل أن يأتى اليوم الذى يستطيعون فيه السيطرة على مراكش برمتها. وشجع البرتغاليين على ذلك التفوق الملاحى الذى حققوه، واستمرار عملية التفكك السياسى فى المغرب. وقدر البرتغاليون أهمية توسعهم فى المغرب الأقصى الذى إعتبروه بمثابة حلقة هامة فى طريق توسعهم فى غرب إفريقيا، وبالفعل شهدت موانى المغرب غارات مسيحية برتغالية شديدة الوطأة ابتداء من السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر، وبدأ الأسبان يشاركون البرتغاليين فى هذه الحملات ويقدمون لهم العون حينما يتعرض البرتغاليون لحصار من قبل المسلمين[1]. وقد أشار الوزان إلى الصراع الإسلامى البرتغالى الأسبانى فى شمال إفريقيا، وقد يكون الجديد فى ذلك أنه كان شاهدا لهذا الصراع، بل وكما يقرر بنفسه، أنه اشترك فى بعض العمليات العسكرية التى دارت فى تلك الأنحاء.

وعلى الرغم من التفكك السياسى والاجتماعى الذى عانته مراكش، فضلا عن انشغالها بالصراع ضد البرتغاليين والإسبانيين، فإنها كانت على أثر سقوط الدولة الإسلامية فى الأندلس فى أوج ازدهارها الثقافى، إذ انتقلت العاصمة الثقافية إلى فاس، التى غدت فى ذلك الوقت كعبة العلماء ومركزا للثقافة العربية. وحتى قبل سقوط الدولة الإسلامية فى الأندلس استطاعت أسرة بنى وطاس أن تستقطب إليها العلماء، وبالفعل كان يهاجر الكثيرون منهم عن قرطبة وأشبيلية وغرناطة إلى مدينة فاس، حيث كانوا يجدون تشجيعا من سلاطين الدولة المراكشية، من ذلك أن الفيلسوف العربى المعروف ابن رشد زار مراكش، وكان صديقا ليعقوب المنصور، كما ظهر فى مراكش الكثير من العلماء الذين كان لهم باع كبير فى العلم خلال الفترة من القرن الثانى عشر إلى السنوات الأولى من القرن السادس عشر، ويتضح من ذلك أنه حول بداية القرن السادس عشر، أى فى السنوات التى أخذ الوزان يشب فيها عن طوقه، كانت هناك وفرة من العلماء فى

(١) فى تقرير الكثيرين أنه كان من الممكن للبرتغال أن تنجح فى خطتها ما لم تصب الإمبراطورية البرتغالية بضربات متتالية بدأت بوفاة الدون سبستيان Don Sebastian ثم بالهزيمة التى استطاعت مراكش أن تلحقها بالبرتغاليين فى معركة القصر الكبير سنة ١٥٧٨، وكانت هذه الهزيمة من الضراوة بحيث أحبطت الغزوات المسيحية التى كانت قائمة منذ النصف الأول من القرن السادس عشر.

فاس، فكانت فرصة له للتزود من الثقافة والعلم ومخالطة العلماء، وقد درس النحووالشعر والفلسفة والتاريخ، وهناك إشارات كثيرة يذكرها الحسن فى كتابه عن العلماء العرب، وربما يكون قد اختص فى كتابه بالإشارة إلى من سبقه من المؤرخين والجغرافيين من أمثال المسعودى وابن بشكوال، كما أنه وضع تراجم لأشهر من نبغ من العرب فى العلم والفلسفة. ومما يلفت النظر أن الوزان تقلد بعض الوظائف وهو لا يزال صغيرا، بدأ حياته ملاحظا فى ميرستان فاس، كما اشتغل بالقضاء، وفى عام ١٥١١ على ما يرجح قام برحلاته فى الشمال الإفريقى ثم فى السودان الغربى،ويبدو أنه كان يزاول التجارة خلال أسفاره إما لكى يشتغل بها لحسابه الخاص، أو لكى يستعين به التجار فى ضبط حساباتهم. كما يتضح لدينا من إشاراته المتوالية للبرتغاليين والإسبان والحروب المستعرة التى قامت بينهم وبين المسلمين، وإلحاح البرتغاليين المستمر لغزو مراكش أنه اشترك بنفسه فى حملات كثيرة جهزها السلطان محمد السادس الذى حكم فاس خلال الفترة من ١٥٠٨ / ١٥٢٧، فهو يذكر فى كتابه أنه كان فى خدمة السلطان محمد السادس واشترك فى الكثير من هذه الحملات، كما أشار بصفة خاصة إلى أنه كان مشتركا فى رد الهجوم الذى قام به القائد البرتغالى أنطونيو دى نورونا Antonio de Norona فى عام ١٥١٥ على مدينة المعمورة، حيث فقد البرتغاليون كثيرا من جنودهم على أيدى الجيش المسلم الذى قاده ناصر الوطاس شقيق السلطان محمد السادس.

كما يذكر الوزان أن السلطان محمد السادس أسند إليه عدة بعثات سياسية ففى عام ١٥٠٩ أوفد من قبله إلى سلطان مراكش لكى يطلب تعاونه ضد البرتغاليين، وبطبيعة الحال أنه لم تكن لتسند إليه هذه المهام السياسية، وهو لا يزال فى حداثته، ما لم يكن قد تميز بكفاءة ومهارة ظاهرة سواء فى بعثاته إلى مراكش أو إلى تمبكتو، وفيما يبدو أنه قام بالسفارة الأخيرة بين عامى ١٥١١ و ١٥١٣ وأتاحت له فرصة التوغل فى الممالك السودانية بغرب إفريقيا[1]. وقد عاد من هذه الرحلة فى عام ١٥١٥، أو على الأقل كان موجودا بفاس فى ذلك العام الذى

---

(١) Schefer, op. cit., p. XI.

انظر أيضا كراتشكوفسكى : الأدب الجغرافى عند العرب - القسم الثانى ص ٤٥١.

سجل فيه اشتراكه فى رد الهجوم البرتغالى عن مدينة المعمورة السابق الإشارة إليه .
وبعد عودته من سفارته فى ممالك السودان الغربى، والتى أمدنا فيها بمعلومات هامة عن حالة المنطقة، بدأ رحلته إلى القسطنطينية بين عامى ١٥١٥ و ١٥١٦، ولا تزال الدوافع التى حفزته لمغادرة فاس فى هذه المرة غير واضحة المعالم، شأنها فى ذلك شأن معظم التفصيلات الخاصة بسيرة حياته؛ ولعل الدافع الأساسى كان رغبته فى أداء فريضة الحج أو ربما ساقته إلى ذلك اعتبارات أخرى. وقد عرج فى أثناء رحلته هذه على مصر فى عام ١٥١٧ . ومن الطريف أنه زار مصر فى نفس السنة التى سقطت فيها الدولة المملوكية على أيدى الأتراك العثمانيين، فهو إذن قد زار مصر فى فترة حاسمة من تاريخها وهى سقوط الدولة المملوكية وتحول مصر إلى ولاية عثمانية بعد فتح السلطان سليم الأول لها فى ذلك العام، وإن كان مما يبعث على الأسف أنه لا يمدنا بمعلومات وفيرة عن ذلك، وخاصة أنه ليس لدينا من المؤرخين إلا القليلون الذين عاصروا الفتح العثمانى لمصر من أمثال ابن إياس وابن زنبل الرمال.

والجدير بالذكر أن رحلات الوزان لم تقتصر على شمال إفريقيا والسودان الغربى ومصر والقسطنطينية وإنما يبدو أنه زار مناطق أخرى فى آسيا وفى أوروبا، كما أنه حج إلى مكة والمدينة، وربما كان مجيئه إلى مصر وهو فى طريقه إلى الحج؛ فهو يحدثنا فى القسم الذى وضعه عن مصر؛ وهو الكتاب الثامن من رحلاته، إنه ركب النيل من القاهرة إلى أسوان ثم عاد إلى قنا حيث اجتاز الصحراء إلى البحر الأحمر ووصل إلى ميناء القصير، ومن الساحل المصرى للبحر الأحمر وصل إلى ينبع ميناء المدينة، حيث زار قبر النبى، ثم إلى جدة ميناء مكة، واتخذ طريقه بعد ذلك إلى القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية التى أخذت منذ ذلك الحين تجتذب إليها بشكل مطرد أنظار العرب الذين بدأت أوطانهم تدور فى فلك الدولة العثمانية بطريق مباشر أو غير مباشر.

ويشير الوزان أنه زار مناطق كثيرة فى آسيا وأوروبا وأنه يود أن يصف جميع المناطق الآسيوية التى ارتحل إليها وخاصة صحراء العرب واليمن ومصر وأرمينيا

وبلاد فارس والتتار،وهي جميع البلاد التي أكد أنه زارها وشاهدها أثناء حداثته، كما يبدى أمله أن تواتيه الفرصة ليصف رحلته من فاس إلى القسطنطينية، ومن القسطنطينية إلى مصر ومنها إلى إيطاليا[1]. ولكننا لا ندرى عما إذا كانت قد واتته الفرصة فعلا للكتابة عن هذه المناطق أم لم يكتب عنها، واعتقاد بعض الدارسين أنه ربما يكون قد كتب بالفعل عن هذه المناطق، ولكن فقدت كتاباته أو لم يتسن العثور عليها، ويبدو أن ذلك الاعتقاد قد نشأ عن استدلال مما ذكره الوزان في مؤخرة كتابه الثامن عن مصر أنه يود أن يصف رحلاته فى آسيا وأوروبا، ولكنه لا يرى أن يذكرها فى كتابه هذا الذى خصصه لأسفاره فى إفريقيا خوفا من أن يبعده ذلك عن موضوع الكتاب،ولكن ـ كما يقول ـ «إذا وهبنى الله عمرا فإنى سأعمل على وصف المناطق الآسيوية التى ارتحلت إليها، وأن أصف الصحراء العربية والعربية السعيدة ومصر وأرمينيا وأجزاء من بلاد التتار، كما أرجو أن أصف رحلاتى الأخيرة من فاس إلى القسطنطينية، ومن القسطنطينية إلى مصر ومنها إلى إيطاليا». وقد يكون من المناسب هنا التعريف بمحتويات كتاب الحسن الوزان عن وصف إفريقيا وتاريخها، وهو ينقسم وفقا للمتن الإيطالى إلى الأقسام التالية التى نوردها استنادا على ترجمة بورى الإنجليزية السابق الإشارة إليها.

جدير بالذكر أن الوزان أطلق على الأقسام التى قسم إليها كتابه بالكتب، وهى تبلغ تسعة، الكتاب الأول خصصه لوصف إفريقيا بصفة عامة، مع ملاحظة أن مفهومه لإفريقيا يقتصر على إفريقيا شمال خط الاستواء، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وقد قسم إفريقيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية وفقا لمفهومه هذا وهى أراضى البربر ـ ليبيا ـ السودان الغربى، كما أشار إلى إثيوبيا، وإن كان لم يتعرض لها إلا بإشارات طفيفة[2]، كما عرض فى وصفه العام إلى نشأة السكان الأصليين فى إفريقيا والسكان البدو أو الرحل وعن سكنى العرب للمدن الإفريقية، ويقتصر فى هذا المجال على مدن الشمال الإفريقى فلم يتعرض مثلا إلى المدن العربية فى ساحل شرق إفريقيا، وإن كان قد أشار إلى هجرات العرب والبربر إلى أقاليم

(1) Browne, op. cit,vol III p.p. 904 - 905.

(2) The First book of the Historie of Africa and of the memorable thing Contained therein translated by John Pory, A Geographical Historie of Africa Written in Arabick and Italie, 1600.

السودان الغربي. كما تعرض في ذلك الكتاب أيضا إلى عادات وتقاليد السكان وأساليب حياتهم في صحراء ليبيا وعن العقائد التي كان يمارسها السكان الأقدمون في إفريقيا. أما الكتاب الثاني فقد تعرض فيه بالوصف التفصيلي لمدن الشمال الإفريقي، كما حوى بعض الإشارات عن تاريخ مراكش، والصراع البرتغالي الإسباني ضد القوى الإسلامية في شمال إفريقيا، كما نجد إشارات عن بعض المغامرين البحريين المشهورين من أمثال خير الدين بربروسا وأخيه عروج، وإن كان يركز في معظمه على الناحية الجغرافية من حيث وصفه للمدن والجبال مما جعل البعض يعتبرون هذا الكتاب المصدر الوحيد في جغرافية مراكش المتميز بالأصالة والترتيب الذي ظهر في القرن السادس عشر.

أما القسم الثالث، أو الكتاب الثالث كما أسماه، فقد اختص به مملكة فاس على عهد أسرة بني وطاس وصراعها ضد البرتغاليين؛ كما تعرض بالوصف أيضا لمدينة مكناس وغيرها من المدن المراكشية، غير أنه ركز في وصفه على مدينة فاس باعتبارها المدينة الرئيسية للمغاربة في ذلك الوقت، وعلى ذلك فقد اختصها بمزيد من الوصف حيث أشار إلى مكاتبها العلمية ومدارسها وعلمائها.

أما الكتاب الرابع فقد خصصه لوصف مملكة تلمسان، والكتاب الخامس لبجاية وتونس، أما الكتاب السادس فقد اختص به ليبيا حيث نجد فيه وصفا لكل من برقة ومصراتة وسجلماسة وغريان التي تحدث عن غناها بالزعفران، وفزان وسرت والجبل الأخضر، كما سجل لنا بعض النواحي التي تميزت بها ليبيا كشهرة طرابلس بالحرير أو إلى غنى بعض أقاليمها بالفاكهة؛ وإن كان الوزان لم يضبط وصفه من حيث تعرضه لسكان جبل نفوسة الذي ذكر عنهم أنهم ليسوا سنيين وأنهم يتبعون شيخ القيروان، ولكن من المعروف أن شيخ القيروان كان سنيا، وقد يكون من المهم أنه أكد اتصال كل من فزان ومصراته بالسودان الغربي، وأنهما كانا مركزين هامين من مراكز التجارة وطرق القوافل التي كانت تذهب إلى السودان الغربي، كما أكد على أهمية الطريق الصحراوي التجاري الذي كان يصل بين شنقيط ومصر. والواقع أننا نجد في الكتب الستة المشار إليها تعريفا دقيقا بمدن

الشمال الإفريقي، وقد تحدث عن الشعوب التى بنت هذه المدن المختلفة كأن يقول: وهذه من بناء البربر أو من بناء الرومان أو من بناء المسلمين، ولكنه إذا جاء إلى هدم المدن وتخريبها فإنه يلوم الأعراب فى ذلك، ولعل هذا كان تأثرا منه بانطباع معين.

أما الكتاب السابع فهو من أهم ما كتبه الوزان نظرا لأنه خصصه لمناطق كانت لا تزال فى حكم الأراضى المجهولة بالنسبة للمعرفة الاوروبية، ولذلك يركز كثير من الباحثين اهتمامهم على ذلك الكتاب؛ وبالإضافة إلى مشاهداته وملاحظاته التى سجلها عن هذا القسم من إفريقيا فقد أشار إلى من سبقه من الكتاب والجغرافيين العرب الذين تعرضوا إلى هذه المنطقة، ولكن من الإنصاف أن نذكر أن الوزان يختلف عمن سبقه من هؤلاء الكتاب، باستثناء ابن حوقل والبكرى وابن بطوطة، فى أنه كان يكتب عن المناطق التى زارها بنفسه فإن الكثيرين من المؤرخين والجغرافيين العرب قد اقتصروا فى تعريفهم بهذه المناطق على الرحالة أو المغامرين الذين ارتحلوا إليها، ولذلك تعتبر المعلومات التى أوردوها بمثابة مادة ثانوية وليست مادة أصلية، ويمكن أن نذكر من هؤلاء الإدريسى الذى اقتصر على جمع ما تواتر إلى سمعه من أخبار الرحلات عند تعرضه لكل من شرق وغرب إفريقيا،إذ ليس هناك ما يثبت أن الإدريسى قد ارتحل بنفسه إلى المناطق التى تحدث عنها فى كتابه المعروف «نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق»[١].

وعلى الرغم من أهمية كتابات الوزان عن السودان الغربى إلا أنه لم يجانبه الصواب فى ذكره أن هذه المنطقة لم يصل إليها العرب قبل السنوات الأخيرة من القرن العاشر الميلادى حينما بدأ التجار العرب والمغاربة يصلون إليها منذ ذلك الوقت عن طريق الصحراء، ولكن من الثابت أن العرب وصلوا إلى السودان الغربى فى فترة سابقة عن الفترة التى ذكرها الوزان.

وقد تعرض الوزان فى حديثه عن ممالك السودان الغربى لعادات الزنوج ومعيشتهم فى المنطقة، ويتفق ما أورده مع ابن بطوطة بشأن زنوج السودان من

(١) انظر الفصل الأول من الكتاب.

حيث الصفات التى يتميز بها هؤلاء وحبهم للعدل وشدة رغبة سلاطينهم فى إقرار العدالة وتوقيع أشد العقوبات على المسيئين للأمن مما يضفى على بلادهم جوا من الاستقرار والأمان. وقد ذكر ليو من صفاتهم السيئة أن نساءهم يذهبن عرايا إلى السلطان، وكذلك تخرج بناته شبه عرايا، ويذرن الغبار على رؤوسهن رمزا للاحترام. وقد عدد الوزان صفاتهم الحسنة والسيئة، وأكد أن زنوج مالى يتفوقون على جميع الزنوج فى حضارتهم وثقافتهم وذكائهم. كما تحدث عن معتقدات الزنوج وأشار إلى أنهم كانوا يتبعون ملك مراكش، كما ذكر اعتناقهم الدين الإسلامى واختلاطهم بالتجار البربر والعرب مما ترتب على ذلك نشر العربية فى هذه المناطق من إفريقيا. ولا شك أن فى إشارات الوزان عن تبعية أقاليم السودان الغربى لمراكش فى الماضى إنما يكون بذلك قد ساهم فى إرساء الأسس التاريخية التى سيرتكز عليها أحمد المنصور الذهبى فى حملته المشهورة لإخضاع ممالك السودان الغربى إلى السلطنة المراكشية حول السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر الميلادى.

وقد تحدث الوزان عن ملك تنبكتو (سنغاى)، ولعل ذلك لأنه كان موفدا إليه، وكان يدعى أبو بكر إسكيا قال عنه أنه غزا ممالك الزنج وسافر للحج إلى مكة، كما حدد الوزان مواقع هذه الممالك وذكر أنها تقع جميعها على نهر النيجر وفروعه[1]، ومن الملاحظ أنه ذكر النيجر بالاسم على خلاف ابن بطوطة الذى حسبه نهر النيل[2]، فقد ذكر الوزان أن النيجر يمر «فى أواسط بلاد السود ويبدأ فى صحراء تسمى السو حيث يخرج من بحيرة كبيرة، وفى رأى بعض جغرافيينا أن النيجر فرع من النيل الذى يختفى ويخرج ليكون هذه البحيرة، وبعض الناس يقولون أن النهر يخرج من الجبال فى الغرب ويتجه إلى الشرق ليكون البحيرة وهذا ليس مضبوطا، ونحن أنفسنا أبحرنا فى النهر من تنبكتو فى الشرق إلى ممالك جن ومالى، وهما يقعان إلى الغرب من تنبكتو»، والعبارة الأخيرة توضح لنا أن ليو كان يريد أن يدلل أن النيجر يتجه إلى الشرق، على أنه ينبغى أن نلتمس له العذر إذ أنه لم يضع كتابه لمصممى الخرائط وإنما وضعه أساسا للباحثين فى المعرفة الإفريقية.

---

(1) Browne, op. cit., see The Seventh book of the Historie of Africa, Vol III p. 820.

(2) ابن بطوطة : تحفة النظار، جـ ٢، مهذب الرحلة، القاهرة ١٩٣٣، ص ٣٠٠.

والمهم أن الوزان أطنب كثيرا في وصفه لممالك السودان الغربي، إذ أفرد وصفا لكل مملكة من الممالك الخمس عشرة التي زارها، ويتضح من وصفه أن تنبكتو عاصمة سنغاي كانت فى أوج ازدهارها، ومن أهم الممالك التي ذكرها الوزان في رحلته من الغرب إلى الشرق والجنوب هي :

جواليتا[1] ـ غينيا[2] ـ مالي[3] ـ تمبكتو[4] ـ جاجو[5] ـ جوبير[6] ـ غادير[7] ـ كانو[8] ـ كاتسينا[9] ـ زجزج[10] ـ زامفارا[11] ـ والجارا[12] ـ بورنو[13] ـ جوجو[14] ـ نوبيا[15].

والجدير بالذكر أن وصفه لهذه الممالك يتميز بالدقة والامانة، فقد دون كل تنوع شاهده ووقف طويلا أمام ثراء هذه الممالك وخاصة مملكة أيوالاتن فقال إن مقدار التجارة التي تجيء إلى هذا الإقليم وتصدر منه كل يوم إلى كل صوب مقدار مذهل، ثمن عال وبضائع فاخرة. ثم تصدى للذهب في أسواق المدينة فذكر أنه أكثر مما تطيق قدرات الناس على شرائه، ولا شك أن العالم الاوروبي حينما قدر له أن يقرأ ما أورده الوزان عن ثراء المنطقة قد تاق شوقا إليها، ولكن المراكشيين سبقوا أوروبا إلى الإقليم[16]، إذ كانوا يعرفون عنه ذلك، بل وأكثر مما أورده الوزان فقد كانت القوافل مستمرة بين الشمال وممالك السودان حيث تجيء القوافل إلى المدن المراكشية في أقصى الشمال وتخرج منها إلى أقاليم السودان[17].

لقد كان من حسن حظ الدول السودانية وبالأخص دولة سنغاي أن أعمال الوزان تتصدى لها بالكثير من التوضيح، وليس هناك فيمن نعرف من أعطانا وصفا

(١) Gualate
(٢) Ghinea Djene (Gunica)
(٣) Melli M'nli
(٤) Tombut Tumbktu
(٥) Gago - Gogo
(٦) Guber - Gober
(٧) Agader
(٨) Cano
(٩) Katsena
(١٠) Zejzeg
(١١) Zamfara
(١٢) Wangara
(١٣) Burno
(١٤) Gaoo
(١٥) Nubia

(١٦) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ١٧٨ .

(١٧) نعني بذلك حملة المنصور الذهبي إلى أقاليم السودان وهي الحملة التي قامت من مراكش في عام ١٥٩٠، وللتعرف على الاتصالات التي كانت قائمة بين مراكش وممالك السودان الغربي يمكن الرجوع إلى Bovill في كل من :

The Caravans of the old Sahara and the Golden Trade of Moors.

هاما لهذه الممالك أكثر مما فعل الوزان، قد يكون حقيقة أن هناك من كتب عن هذه الأقاليم، ولكن الوزان اختلف عن أسلافه في أنه شاهد بعين فاحصة أكثر المناطق التي تصدى لها بالتحليل والدراسة حين قادته حياته القلقة إلى هناك وهيأ نفسه ليكون خير شاهد وخير من يدون ما يرى ويرقب عن هذه المناطق[١]. ويلاحظ أنه عني بصفة خاصة بالنواحي الثقافية في المناطق التي زارها، إذ قال الوزان يصف مقاعد العلم والثقافة في مدن النيجر، والتي كان من أبرزها مدينة تنبكتو، بأنه يعيش فيها الأطباء والقضاة والفقهاء وغيرهم من سدنة العلم لا يخشون مسغبة ولا سلطة، ينفق عليهم ملك البلاد ويرعى أمنهم كل الرعاية ليتصرفوا لهذه المخطوطات يدرسونها كلما أتتهم من الشمال الإفريقي.

أما الطريق الذي سلكه الوزان لزيارة هذه المناطق فمن المؤكد أن يكون هو نفسه طريق القوافل المتعارف عليه، غير أنه من المحتمل؛ نظرا لما يذكره لنا من وصف لبلدان أخرى تقع في الطريق المباشر إلى تمبكتو؛ أنه عاد من طريق آخر، وقد حاول بعض الدارسين استنتاج الطريق الذي سلكه الوزان وهو في رأيهم خط القوافل من غينيا إلى مالي شرقا ثم إلى تمبكتو وجاجو إلى جوبيير على الحدود الشمالية لأراضي الهوسا ثم غادير وزجزج وزنفارا حتى والحارا في الداخل. ومن الملاحظ أيضا أن الوزان أبدى اهتماما خاصا ببورنو وبحيرة تشاد التي اعتبرها خطأ منبعا لنهر النيجر[٢].

وأهمية هذا القسم من كتابه الذي عرض فيه لممالك السودان أنه يمكننا التعرف من خلاله على التغيرات العديدة التي حدثت في المنطقة منذ وصف

---

(١) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ص ص ١٧٧ / ١٧٨.

وقد ذكر البكري في كتابه المسالك والممالك الكثير عن مدن شمال إفريقية وخاصة مدن طرابلس والقيروان وسبتة وفاس وسجلماسة وأغمات وغيرها، وقد أشار الوزان في الأجزاء الستة الأولى من كتابه إلى هذه المدن التي أوردها البكري كما أضاف غيرها بدقة أكثر، كما ذكر البكري بعض ممالك السودان الغربي واختص بتفصيل أكثر مملكة غانا التي تحدث عن ثرائها، كما حدد طرق الاتصال بغيرها من المدن، وقد يكون من المفيد الرجوع إلى ما كتبه كل من البكري والوزان لتعرف على التطورات المختلفة التي حدثت في هذه المناطق.

انظر كتاب المغرب في ذكر إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك لأبي عبيد الله البكري، الجزائر ١٩١١، ص ١٧٢ وما بعدها.

(٢) Browne: op. cit., p.p. XXXVIII

الإدريسى لها نقلا عن المعلومات التى أخذها عن الذين ارتحلوا إلى هذه المناطق، لأنه كما أشرنا لم يثبت أن الإدريسى كان شاهد عيان لما وصفه من أقاليم السودان. وقد يكون حقيقة أن الرحالة العربى ابن بطوطة زار هذه المناطق فى النصف الأول من القرن الرابع عشر، ولكن ما ذكره ابن بطوطة لا يمكن أن نضعه على نفس المستوى من كتابات الوزان، إذ اتصف ابن بطوطة بقدر كبير من المبالغة والتهويل بعكس الوزان الذى حاول قدر الإمكان أن يكون دقيقا وموضوعيا فى كتاباته، فهو فى هذه الحالة أشبه بالإدريسى الذى التزم الموضوعية فى كتاباته أيضا، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقارن بين الاثنين فى وصفهما لأقاليم السودان،فمثلا كانو التى ذكر عنها الإدريسى أنها كانت الدولة المسيطرة توقفت عن سيادتها فى الزمن الذى ساح فيه الوزان وأصبحت هى نفسها تابعة لمملكة سنغاى وعاصمتها تمبكتو، كذلك استقلت والجارا وبورنو وكاتسينا ولم تصل إلى مجال السيادة والتفوق الذى سوف تحققه كل منها فيما بعد، أما تمبكتو فكما سبق أن ذكرنا اختصها الوزان بوصف مفصل، وأفرد ملاحظات عن الغزوات الموفقة التى كان يقودها محمد بن أبى بكر الحاج إسكيا، وقد استطاعت تلك الغزوات أن تحقق لتمبكتو الزعامة الكاملة على أقاليم السودان حتى أصبحت البلدان المجاورة لها والتى شملتها تلك الغزوات تدفع لها قدرا من الضرائب السنوية. على أنه مما يستلفت النظر أن الوزان كرر أخطاء الإدريسى حول تحديد مواقع ممالك النيجر، كذلك أخطأ فى وضع التواريخ الحقيقية عند تعرضه لبعض الأحداث.

أما الكتاب الثامن الذى لدينا من مجموعة الوزان عن وصف إفريقيا وتاريخها، فهو قد يهم المتخصص فى تاريخ مصر المملوكية بصفة خاصة فقد ذكر فيه نهر النيل وبعض المدن المصرية، كما وصف القاهرة وأحياءها المجاورة. ولما كان الوزان قد زار القاهرة فى عام ١٥١٧، فقد أشار إلى مقتل السلطان المملوكى طومان باى على أيدى السلطان سليم الكبير سلطان الترك، كما عرض فى هذا القسم أيضا إلى عادات المصريين وتقاليدهم، وذكر أن السلطان سليم الكبير ألغى السلطة المملوكية وغير وبدل فى الأنظمة التى كانت متبعة فى عهد المماليك، ومع ذلك فإنه قد عرض للأنظمة المملوكية ولأصل المماليك، وأهم المناصب المدنية والعسكرية فى السلطة المملوكية قبل سقوطها. ويعتبر هذا القسم أو هذا الكتاب

آخر ما كتبه الوزان من الناحيتين الجغرافية والتاريخية لأن الكتاب التاسع، وهو القسم الأخير من كتابه قد اختصه بأنهار وحيوانات وطيور وأسماك ونباتات إفريقيا ومعادنها، ولذلك يعتبر هذا القسم أو الكتاب التاسع، بمثابة القسم العلمى من كتابات الوزان. وعلى ذلك فإن ما أورده الوزان فى هذا الجزء قد يكون مفيدا بصفة خاصة لمؤرخى العلوم، إذ يتحدث فيه عن بعض الظواهر الحيوانية والنباتية والطبيعية، ومع ذلك فإنه لم يكن دقيقا إلى الدرجة التى عهدناها فيه فى كتاباته التاريخية أو الجغرافية، إذ خانته ملكة النقد فى نواح كثيرة، بل إنه يذكرنا عند قراءاتنا لبعض ما كتبه فى هذا القسم بما نعرفه عادة عن كتب عجائب المخلوقات التى حفلت بها المصنفات العربية فى العصور الوسطى. على أنه مما يلفت النظر نقله عن بلينيوس Plinius[1]، وقد قال الوزان بصدد ذلك فى مطلع هذا القسم أنه سيتكلم عما يوجد فى إفريقيا من الوجهة المشار إليها تاركا مع ذلك الكثير من الأشياء التى ذكرها بلينيوس، الذى كان بحق رجلا ممتازا ذا منهج فذ[2]، ولكنه ذكر أن بلينيوس كثيرا ما وقع فى الخطأ عند معالجته الكلام على أشياء بسيطة تتعلق بإفريقيا، غير أن مرد ذلك ليس لعيب فيه وإنما نتيجة لما حصل عليه من معلومات خاطئة ولرغبته فى أن يقلد من كتبوا قبله، وعلى أية حال فإن الخطأ فى أمر صغير كما يذكر الدومييلى لا يكفى لمحو الصفات الطيبة التى من شأنها أن تضفى رونقا وبهاءً على ما يتصف به المجموع من جمال وزينة[3].

وإذا كان واضحا إشارة الوزان إلى بلينيوس فى الكتاب التاسع من مصنفه، فإنه قد أشار إلى بعض المصادر العربية عند معالجته للأقسام الأخرى، ولكن بصفة عامة كان مقلا فى ذكر المصادر، وهو حين يشير إليها يوردها فى أغلب الظن من الذاكرة، لأنه كما يؤكد لنا أنه لم يطلع أثناء إقامته بإيطاليا على مصنف عربى واحد، ولكن مما لا شك فيه أنه اطلع على المصنفات العربية أثناء وجوده بفاس قبل ارتحاله إلى روما. ومن بين المؤلفين المعروفين لدينا يورد ذكرا للمسعودى

(١) عالم رومانى وضع كتابا فى التاريخ الطبيعى Historia Naturalis فى القرن الأول الميلادى (٧٧م).

(٢) الدومييلى : العلم عند العرب (مترجم) القاهرة ١٩٦٢، ص ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٣) كراتشكوفسكى اغناطيوس يوليا نوفتش : الأدب الجغرافى عند العرب. القسم الثانى ص ٤٥٣.

والبكرى والإدريسى وابن الخطيب وابن بشكوال، ومن الجلى أن معرفته بالمؤلفين المغاربة كانت أقرب إلى ذهنه، وهذا أمر طبيعى بالنظر إلى ظروف نشأته فى بلاد المغرب، وقد لاحظ ماسينيون Massignon أنه نقل عن مصنفين من المغاربة، خاصة بالنسبة للأقسام الثلاثة من كتابه من حيث تصنيفه الأصيل للقبائل العربية والبربرية فى شمال إفريقيا، بل وبقدر كبير من المعطيات المختلفة وبالإطار العام لمصنفه من الناحيتين التاريخية والإثنوجرافية، ومن أهم من نقل عنهم فى ذلك الصدد مصنف مغربى يدعى ابن الرقيق، إليه يدين - كما لاحظ ماسينيون - بفضل كبير من حيث إبرازه لهذه الاتجاهات التى أشرنا إليها، غير أن من المؤسف أن هذا المصنف، كما يقرر كراتشكوفسكى، لم يتم التعرف عليه على وجه اليقين، وإن كان ماسينيون يفترض أن ابن الرقيق عاش فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى. وعلى أى الأحوال فإن قيمة كتاب الوزان لا تكمن فيما نقله عن الغير وإنما تتجلى قيمة هذا المصنف فى ملاحظات المؤلف الشخصية التى تشكل القسم الأساسى منه. ومن الطريف أن الوزان على الرغم من أنه كتب مصنفه باللغة الإيطالية إلا أنه احتفظ بروحه العربية الأصيلة التى تتمثل فى القصص المتحولة التى كان يسردها بين الحين والآخر ليستخرج منها العبرة والموعظة، شأنه فى ذلك شأن مؤلفى المجموعات الأدبية التى اشتهر بها الأدب العربى، أما الأهداف التى وضعها الوزان نصب عينيه فيمكن استجلاؤها من خاتمة مصنفه حيث يقول «هذا على وجه ما أبصرته من الأشياء الغريبة التى علقت بذهنى أنا جيوفانى ليو عن جميع إفريقيا التى عبرتها من أقصاها إلى أقصاها، وقد دونت بجد واجتهاد، ومن يوم لآخر تلك الأشياء التى رأيتها بعينى رأسى، وبدا لى أنها تستحق الذكر، وما لم أره بنفسى بسبب ضيق الوقت أو صعوبة الطريق؛ فقد جهدت فى الحصول عليه من أهل الثقة ممن شاهدوه بأنفسهم[1]».

والواقع أن الوزان فى هذه الفقرة الختامية التى ينهى بها مصنفه إنما يحدد لنا المنهج الذى اتبعه فى إخراج وتأليف ذلك الكتاب، وهو منهج يقرظه جميع من توفروا على دراسة هذا المصنف ومؤلفه.

(١) كراتشكوفسكى : مصدر سبق ذكره، القسم الثانى ص ٤٥٣.

بدأت رحلات الوزان بين عامى ١٥١١ و ١٥١٣، وقد يكون من المستحيل تحديد تواريخ تحركاته على وجه الدقة، وهى على أية حال قد انتهت نهاية بدا كأنها نهاية محزنة فى عام ١٥١٨، فالثابت أنه وقع فى الأسر فى ذلك العام وهو فى طريق عودته من القسطنطينية إلى بلاده[1]. ولا ندرى عما إذا كان ذلك من سوء حظه أو من حسن حظه لأنه أتيح له بعد أسره أن يصل إلى معقل هام من معاقل النهضة الأوروبية، ويتردد على المكتبات والأكاديميات والجامعات التى حفل بها عصر النهضة فى إيطاليا، وتفصيل ذلك أن الوزان وقع فى ذلك العام فى أسر بعض القراصنة المسيحيين الذين كانوا يجوبون البحر المتوسط عند مدينة جربة[2]، ومن المحتمل أن يكونوا من قراصنة البندقية أو من جزيرة صقلية، وكانت مدينة جربة التى وقع فيها فى أسر أولئك القراصنة تعتبر المعقل الرئيسى لقراصنة البحر المتوسط خلال هذه الفترة وما قبلها. وفيما يبدو لنا أن أولئك القراصنة كانوا على درجة من الوعى إذ أدركوا أنهم أمام شاب لم تقع أعينهم على مثله فلم يسمحوا لأنفسهم ببيعه مع غيره من شباب المغرب فى أسواق النخاسة فى الموانى الإيطالية، كما كان الحال متبعا[3]، إذ وجدوا بين أيديهم شخصا ذا علم غزير فحملوه إلى نابلى ثم إلى روما حيث قدموه إلى البابا ليو العاشر Leo، وكان البابا ليو العاشر من الباباوات المستنيرين الذين ظهروا فى أسرة المدتشى Medici وهو ابن لورنزو العظيم أمير فلورنسة، وقد عرف باعتناقه المذهب الإنسانى المستنير Enlightened Humanism ، وبمعرفته بالمسألة الشرقية؛ حتى أنه بحث مع فرانسوا الأول ملك فرنسا فى عام ١٥١٥ مشروعا لإرسال حملة صليبية ضد الأتراك العثمانيين، وكان من جراء ذلك أن زاد الاهتمام بالشرق فى إيطاليا بحيث كان من المستحيل ألا يسترعى العلامة العربى المأسور نظر البابا ليو العاشر[4]، الذى لم يلبث أن أدرك أن

(١) ذكرت بعض المصادر أنه أسر وهو فى طريقه إلى القسطنطينية وليس أثناء عودته منها، ولكن الأرجح ما أوردناه آنفا.

(٢) تقع مدينة جربة بين تونس وطرابلس.

(٣) كان العبيد المغاربة فى ذلك الوقت شيئا مألوفا فى البلاط ولدى الأسر الثرية، وكان الحرس المغربى هو الحرس الذى يستعين به أمراء البلاط، وهو الذى سيخلفه الحرس السويسرى المرتزق فيما بعد.

(٤) كراتشكوفسكى - الأدب الجغرافى عند العرب، القسم الثانى، ص ٤٥٦

القراصنة لم يخطئوا حين ظنوا هديتهم له هديـة لا تعادلها هدية أخرى وخاصة أن البابا، وهو سليل أسرة المديتشي، التي اكتسبت مـجدها وقوتها من التجارة العالمية كان حـريصا على الـتعرف علـى حالة العـالم الإفريقي وراء الحـاجز الذي أقـامه المسلمون في وجـه أوروبا في الشـمال الإفريقي، وفـيـما يبدو أن البـابا قدر أن هذا الشاب سيكون أمله في هذه المعرفة، فأطلق سراحـه وأعاد إليه حريته وأجرى عليه معاشا طيـبا حتى لا يوجد لديه الرغبة فـي تركه وأسماه باسمه، جيـوفاني ليوني، وذلك بعد أن عمـده بنفسه إلى المسيحـية، ثم اشتهر بـعد ذلك في العالم الأوربي باسم ليو الإفريقي Leo Africanus. ويعتقـد براون أن تحول الوزان إلى المـسـيحية إنما حدث من تلقاء نفسه دون إجـبار في ذلك، ونحن نذهب مع براون في اعتقاده هذا، وخاصـة أنه من المحتمل أن يكون قـد أحس أثناء وجوده في المجـتمع الذي انتقل إليه أن من باب اللياقة الأدبية أن يعتنق المسيحية[1]، وإن كنا لا نـسلم تماما بما ذكره براون من أن التـحول إلى المـسيحـية كان أمـرا مألوفا لدى المغاربة في ذلك الوقت. حقـيقـة حدثت تحـولات كثيـرة إلى المسيحية وخـاصة بعـد أن أصدرت الحكومة الإسـبانيـة في عام ١٤٩٩ قرارا بـتعميد أبناء المسلمين قـسرا تحـت تأثير الأسقف أجزمنيس، ولكن من الثابـت أيضا أنه قد ترتب علـى ذلك هجرة آلاف المسلمين إلى الشاطئ الغـربي لإفريقيا وهم يحملون معهـم روح التعصب والنضال ضد الدول المسيحية، وقد ساهم هؤلاء بنصيـب كبير في تنشيط حركـة الجهاد في البحر،وفي شن الغارات المفاجئة على سواحل إسبانيا والبرتغـال، والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة ضـد الحكم المسيحي، كما اتـسم تاريخ البحر المتوسط في القـرن الـسادس عشر بصراع قـوي بين القوى المـسـيحـيـة وبين القوى الإسلاميـة، وقد حاول كل من الإسبانيـين والبرتغاليين تخفـيـف حدة الصراع من قبل المـسلمين متخذين سبيلهم إلى ذلك الإرساليـات التبشـيرية التي أكثروا من إيفادها إلى المعاقل الساحلية التي نجحوا في انتزاعها من أيدي المسلمين.

وفي روما عاش الوزان أو ليو الإفريقي، كما أصبح يعرف منذ ذلك الحين، تحت رعاية البابا الذي كان معروفا بحمايته للعلماء وبتشجيعه للعلوم والآداب فيسر له سبيل التفرغ للنشاط العلمي، ولما كان البابا ليو مهتما بالدراسات الإفـريقية فقد

---

(١) انظر في ذلك الدوميلي، العلم عند العرب، ص ٥٣١.

شجع ليو على الكتابة بـاللغة الإيطالية ليصف رحلاته فى إفريقيـا حيث أخرج منها كتابه الذى سبق أن عرضنا له[1]؛ والذى اعتبـر من أهم المصنفات التى وضعت عن داخل إفريقيا فى القرن السـادس عشر[2]. وقد ذكر راميسـو أنه بفضل إجادته اللغة الإيطالية تمكن من ترجمـة كتابه العربى وصف إفريقيا وتاريخـها الذى أكد أنه كان يحمله معـه أثناء أسره، وذكر راميسو بصدد ذلـك أن البابا استقبله استـقبالا حسنا حينمـا عرف أنه يحمل معـه كتابا فى الجغرافيا، واستـند بورى صاحب الترجـمة الإنجليزية على ما ذكره راميسو فقال أن القراصنة أهدوه هو وكتابه إلى البابا، وبعد أن أجاد الإيطالية قام بترجمة كتـابه الذى كان مكتوبا أصلا باللغة العربية، ويمكن أن نستدل على ذلك مما ذكره بورى عند نشره للتـرجمة الإنجليزية، وأكثر من ذلك أن بورى وضع عنوانا للكتاب يتضمن تلك الفكرة:

A Geographical Historie of Africa Written in Arabicke and Italie

ويميل الدوميلى إلى الاتفاق مع ما ذكره كل من راميسو وبورى فى أنه من المؤكد أن ليو قـد ألف كتابه استنادا على ملاحظات قيدها فى مستـهل حياته وفى أثناء أسفـاره وربما يكون قد وضـعه عن كتـاب سبق له أن صنفـه باللغة العـربية، ويستند فى ذلك على ما ذكره الوزان بنفسـه فى خـاتمة كتابه الذى جاء فيه «وها هو ذا مجموع ما رأيته من خير ومن جدير بالتذكار، أنا جون ليونى، فى جميع إفريقيا التى كشفتـها من جانب إلى جانب والأشياء التى بدا لى أنها تستحق الذكر كتـبتها على حسب ما رأيتها فى جد واجتهاد وما لم أره بنفسـى فإنى حصلت عليه بواسطة أخبار حقيقية واضحة من أشخاص جديرين أن يوثق بهم رأوها بأنفسهم ومنذ ذلك الوقت كـتبت حسـب الإمكان مجموعة هـذه الأعمال وجعلتهـا كتابا فى وقت وجودى بمدينة روما يوم ١٠ من مارس ١٥٢٦ من ميلاد المسيح[3]».

(١) الثابت أن كتـاب ليو الإفريقى قد انتهى من إخراجـه بعد وفاة البابا ليو بثلاثة أعوام، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ليـو الإفريقى قـد حصل على التشجيع من البـابا قبل وفاته فى عام ١٥٢٣ رغم أثناء إعداده الكتاب.

(٢) Hary Johnston, The Colonisation of Africa p. 391.

(٣) الدوميلى : العلم عند العرب ص ٥٢٦.

أما شيفر Schefer صاحب الترجمة الفرنسية المطبعة العلمية لكتاب ليو، التى صدرت بين عامى ١٨٩٦ و ١٨٩٨، فعلى الرغم من أنه لا ينفى أن ليو كتب الكتاب سابقا باللغة العربية إلا أنه يشير فى مقدمته أن النسخة العربية من الكتاب قد تكون فقدت منه فى الأسر، واعتمد ليو فى تدوين كتابه باللغة الإيطالية على بعض ملاحظات سجلها وليس على الكتاب الأصلى لأنه أضاف فى النسخة الإيطالية إضافات كثيرة بعد ما ترتب على وجوده فى إيطاليا من استحداث جديد فى معلوماته وانتعاش فى تفكيره[1].

أما روبرت براون، صاحب الترجمة الإنجليزية للطبعة العلمية لكتاب ليو التى صدرت فى عام ١٨٩٦، فلا يعتقد أن ليو كان يحمل كتابه معه وفقا لما أشاعه رامسيو، وإن كان لا يستبعد مع ذلك أن يكون قد سجل مسودات واحتفظ بها لأنه من الصعب بطبيعة الحال أن يجمع هذه المعلومات الكثيرة التى أوردها فى كتابه اعتمادا على ذاكرته، وإن ما يدلل عليه براون فى أن ليو كتب هذا الكتاب فى إيطاليا وباللغة الإيطالية كان استدلالا على نقاط ثلاث هى :

أولا : أنه أشار فى كتابه إلى بعض أحداث وقعت بعد وصوله إلى روما.

ثانيا : أنه أشار إلى مصادر ومؤلفين لا يمكن أن يصلواإلى معرفته ما لم تتح له الفرصة لدراسة اللغة اللاتينية، والتردد على المكتبات الإيطالية التى أمدته بمعارف واسعة.

وأخيرا .. فإن براون يستدل من الحقيقة الواقعة لما ذكره ليو بنفسه فى نهاية الكتاب «كتب فى روما فى عام ١٥٢٦ فى ١٠ مارس أو الثلاث سنوات بعد وفاة البابا ليو»[2].

أما كراتشكوفسكى فيرى أن القول أو الجزم بأنه قد وجد مصنفا كاملا فى يد ليو عند وصوله إلى إيطاليا قول ضعيف، وأغلب الظن أن الأمر اقتصر على قطع متفرقة وتخطيط ذى طابع عام، أما عن ماسينيون فلا يعتقد بوجه عام فى وجود

---

(١) Schefer, Desciption de l'Afrique Par Jean Leon Africain Tome I p. XV.

(٢) Robert Browne, History and Description of Africa Vol. I p. XIV ff.

مخطوطة عربية للكتاب، ويعتبر القول بذلك خطأ، ويرى خلافا لما ذكرناه أن ليو الإفريقي لم يدون الكتاب باللغة العربية وإنما صاغ مذكراته وملاحظاته باللغة الإيطالية رأسا، ويستند في ذلك على ما ذكره ليو بأنه قد دون مصنفه من الذاكرة وذلك بعد مضي عشر سنوات لم تقع فيها عيناه على مصنف لمؤرخ عربي واحد، ويعلق ماسينيون على ذلك أن ذاكرته لم تكن تسعفه تماما، فعلى الرغم من أنه يعطي انطباعا لقارئه بدقة الوصف الجغرافي إلا أن مادته التاريخية وتواريخه ليست على المستوى المرجو.

ويمكن أن نرجح ما سبق أن ذكرناه، باستثناء ما يراه ماسينيون، أن الكتاب كان أصلا أو مسودته على الأقل باللغة العربية، وإن كان ما يدعو للأسف أن الأصل العربي لكتابات ليو لم تصل إلينا. أما النسخة الإيطالية؛ وهي النسخة الوحيدة في العالم، فقد احتفظ بها في إحدى المكتبات الإيطالية خلال الفترة من ١٥٣٥ إلى ١٦٠١. أما بعد ذلك التاريخ فلا يعرف من أمرها شيء. أما أقدم نسخة لدينا من ذلك الكتاب فهي النسخة التي ترجمها بوري إلى الإنجليزية ونشرها في لندن سنة ١٦٠٠[1].

أما عن حياة ليو في إيطاليا فقد استمرت من عام ١٥١٨ إلى عام ١٥٥٠ فيما يرجح[2]، فعندما نشر رامسيو مجموعته في ذلك العام لم يكن هناك ما يستدل منه على أن ليو كان مقيما في روما ولا في إيطاليا بأسرها. والأرجح أنه تمكن من الإفلات بطريقة ما إلى تونس حيث عاش بقية حياة لا ندرى من أمرها شيئا، وللأسف أننا لا نعلم ماذا فعل ليو حينما عاد إلى تونس أكثر من عودته إلى الإسلام. وفيما يبدو أنه لم يعش طويلا في تونس إذ إنه قد توفى بعد سنتين. ويقول الدوميلي بصدد ذلك إن إقامة ليو بمعزل عن محيطه العربي الأصيل كانت بلا ريب ثقيلة على نفسه، وقد رجع إلى تونس ليحظى بالوفاة في أرض الإسلام وفي حمى دينه الحقيقي... ونفتقد آثاره من ذلك العهد، ويبدو أننا لا نعرف تاريخ وفاته. وإن كان هناك من يرجح أنه توفى في عام ١٥٥٢ في تونس في عهد آخر ملوك بني حفص.

---

(١) توجد نسخة من هذه الطبعة بدار الكتب المصرية.

(٢) ذكر كراتشكوفسكي أنه عاد إلى تونس في عام ١٥٢٨.

والمهم أن كتاب ليو اعتبر لمدة ثلاثة قرون المصدر الوحيد لجغرافية شمال وغرب إفريقيا .. وأهمية كتابه كما يقول بوفيل Bovill فى نظر معاصريه من الأوربيين أنه أطلعهم على مناطق لم يعرفوها من قبل، ووضع خطا فاصلا بين الأسطورة والواقع. كما ذكر المستشرق الألمانى هارتمان Hartman أن كتاب ليو كنز من ذهب ولولا وجوده لخفيت علينا أشياء كثيرة، أما المستشرق الفرنسى شيفر Schefer فقد ذكر فى تقديمه للكتاب أن ما أورده ليو يتميز بالدقة الشديدة، بل ولقد أثبتت الأبحاث الأخيرة صدق قوله حتى فى تلك المواضع التى أثارت الشكوك فيما مضى، وإن كان شيفر مع ذلك ينتقد ليو بقوله إنه لم ير كل ما وصفه فضلا عن أنه لم يكن دائما شاهد عيان لما كتب عنه.

أما المستشرق الإيطالى أمارى Amari فيفترض أن ما أملاه ليو قد تم جمعه بعد رجوعه إلى إفريقيا، أى إنه لم يستطع تنقيح المسودة النهائية أثناء وجوده فى روما، وهو رأى لم يذهب إليه أحد غيره[1].

ولا شك أن الوزان ومصنفه قد حظيا بكثير من اهتمام وعناية الأوربيين فى حين أنهما لم يحظيا بهذا القدر من المؤرخين أو الجغرافيين العرب، ومن حسن الحظ أنه قد أتيحت الظروف أخيرا لنشر هذا التراث الإنسانى وإخراجه فى ترجمة عربية أمينة بعد أن أصبح من المستحيل التعرف على النسخة العربية من ذلك الكتاب وذلك إذا ما افترضنا وجودها بالفعل.

ولعل أكبر أهمية لكتاب الوزان هى أنه سجل لنا آخر ما وصلت إليه أقاليم السودان الغربى من حضارة وتقدم. ولقد ظلت الحضارة قائمة فى ممالك السودان حتى ظهرت جيوش مراكش فى عام ١٥٩١ على عهد أحمد المنصور يقودها قائد من مرتزقة الإسبان يدعى جودر، واستولت على تنبكتو وجنى وأوقفت الحروب التجارة الزاهرة التى كانت تعبر شمال الصحراء إلى جنوبها، يضاف إلى ذلك تدهور الحضارة فى الشمال الإفريقى، وخاصة بعد أن سيطر البرتغاليون على تجارة الشرق، وفقدت مدن الساحل الشمالى لإفريقيا ذلك الازدهار الذى عرفته من

(١) راجع فى ذلك كراتشكوفسكى : الأدب الجغرافى عند العرب ـ القسم الثانى ص ص ٤٥٣ - ٤٥٤.

قبل، كما فقدت بالتالي قدرتها على حمل الأفكار والحضارة مع تجارتها الواسعة عبر الصحراء الإفريقية، وكان من أثر ذلك أن عزل السودان الغربي عزلا تاما عن دنيا العرب، التي أصابها التدهور والتي كانت مصدرا جوهريا في خلق حضارة وثقافة السودان الغربي، كما عزلت إفريقيا عن أوروبا في العصر الذي شهدت فيه القارة الأوربية مراحل مختلفة من التطور، وفي خلال ذلك الوقت لم يعد للسودان الغربي صلة بالعالم الخارجي بعد أن خمدت الحياة في الشمال الإفريقي الذي كان صلة الوصل بينهما، وأخذت أوروبا تفتح عينيها تجاه الهند والعالم الجديد، وهي المناطق الجديدة التي وصل إليها كل من البرتغاليين والإسبان، فلم تعد ثروات السودان تستهوي المغامرين والتجار كما كانت تستهويهم من قبل، إذ انهالت الغنائم والأسلاب من هذه البلاد الجديدة وتضاءلت أمامها ثروة السودان الغربي، ومع ذلك فإن ما يستلفت النظر أن حضارة غرب السودان غالبت عوامل الفناء وبقيت محتفظة بشيء من سماتها، وقد تحدث هنريك بارث، وهو أحد رواد حركة الكشف الجغرافي في غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، عن ازدهار بعض أقاليم غرب السودان كما تعرض لومضات من حضارته.

وبالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والثقافي الذي ألم بمنطقة البحر المتوسط على أثر الانقلاب التجاري الذي حدث نتيجة لتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح، عانت المنطقة تدهورا سياسيا أيضا حينما فكر أحمد المنصور سلطان مراكش في فتح أقاليم السودان الغربي وضم ممالكه إلى ملكه، وهذه الحادثة كان لها سوابق تاريخية وهي المحاولات المختلفة التي ظهرت لتوحيد القوى الإسلامية في إفريقيا والسودان الغربي، وكان أحمد المنصور يأمل في تحقيق هذه الغاية، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك عامل آخر قوي وهو أن المنصور شعر بالحاجة إلى مورد جديد يستعين به لتقوية دولته وسط الأزمات التي كانت تواجهها، ولما كانت ممالك غرب السودان تشتهر بثروتها الكبيرة بسبب مناجم الذهب الكثيرة في أراضيها فقد فكر المنصور في فتحها وضمها إليه حتى يستعين بالذهب في تقوية دولته. ويقال أنه جمع العلماء والقواد، وقد حاول هؤلاء أن يثنوه عن تحقيق هذه المغامرة محذرين له من صعوبة الطريق ومهالكها، ولكنه

أجابهم بأن الطريق مأمونة وإذا كانت القوافل تجارها بانتظام فهل تعجز جيوشه المنظمة عن اجتيازها؟. وأكد أن الدول السابقة لولا انشغالها في جهات أخرى لوجهت اهتمامها نحو غرب السودان، وأن أقاليم السودان الغربي أغنى من المغرب وفتحها أجدى من حرب الترك لأن حرب الترك تقتضى جهداً أكبر، وانتهى الأمر بتسيير الحملة المراكشية لفتح مملكة سنغاى. وكان أهالى سنغاى فيما يبدو على علم بذلك ولكنهم كانوا واثقين بأن حدودهم الصحراوية لا يمكن اقتحامها، ولكن تمكن الجيش المغربى من التوغل فى السودان الغربى حيث وجد ترحيبا من أهل الثقافة والعلم والتجار ومعظمهم كانوا من المغرب، وهكذا نجحت حملة المنصور ودخلت جيوشه تنبكتو وسقطت مملكة سنغاى، وحاز المنصور بالفعل كميات كبيرة من الذهب حتى لقب بالمنصور الذهبى. وكان لفتح أقاليم السودان الغربى أثر سيئ جداً، حتى لقد شبه البعض حكم المغرب للسودان الغربى بحكم العثمانيين للولايات العربية من حيث ضعف الثقافة إلى جانب قيام عصبيات تستبد بالحكم، ومما ساعد على زيادة الاضمحلال انشغال مراكش طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر بأحداث أخرى جرت فى منطقة البحر المتوسط وبدأت مراكش تهمل أمر حامياتها العسكرية فى السودان الغربى وتركتها دون تجديد، مما أفسح المجال للاضطراب والفوضى، كما تزاوج أهل المغرب من الزنوج ونشأ عن ذلك عنصر الرماة وأصبح الباشوات المراكشيون ألعوبة فى أيديهم، ولا شك أن هذه الأوضاع السيئة بالإضافة إلى الأوضاع العامة التى عانت منها منطقة البحر المتوسط، كان لها أثر كبير فى انهيار تجارة السودان، وبذلك أصبحت أقاليم السودان الغربى فى عزلة ثقافية وروحية بانقطاع الإمدادات التى كانت تأتى إليها من الكتل الرئيسية الحضارية فى إفريقيا بسبب انقطاع التجارة وتعطل الطرق واضطراب الأمن، وكان لهذا كله أثر خطير إلى درجة أنه عندما بدأ الاستعمار الأوربى يطرق إفريقيا، كان السودان الغربى أشبه ما يكون فى عزلة سياسية وثقافية واقتصادية، وكان عليه أن يعتمد على موارده ومقوماته الذاتية فى مواجهة الضغوط الإمبريالية، وقد حاول الصمود والإحياء، حيث قامت فى غضون النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر حركات إحياء إسلامى بدأت فى عام

١٧٧٦ بإعلان الجهاد ضد القبائل الوثنية، فاعتنق الإسلام فى السنغال ما يقرب من نصف عدد السكان، وتبعتها حركات إصلاحية أخرى تستهدف إحياء الدين الإسلامى من غلبة الوثنية ولكن هذه الحركات لم تستطع أن تواصل مسيرتها بسبب اصطدامها بالموجة الإمبريالية التى ظهرت واضحة فى إفريقيا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكان مما ساعد على تقدم الحركة الاستعمارية فى غرب إفريقيا عوامل كثيرة من بينها :

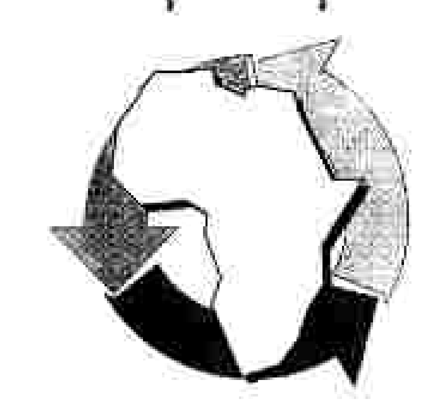
أولا : إغارة العشائر البدوية على ممالك السودان الغربى ومن أشهرها قبائل الفولانى.

ثانيا : سقوط مملكة سنغاى وما ترتب عليه من إزالة الحاجز الذى كان يصد التحركات القبلية، وبذلك اتسع نطاقها وتحولت إلى موجات كبيرة واستطاعت أن تؤسس إمارات خاصة بها.

ثالثا : ضعف القوى الإسلامية نتيجة الصراع الذى قام بينها وبين القوى الوثنية، وقد بلغ هذا الصراع ذروته خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مما أتاح الفرصة للوثنية أن ترفع رأسها من جديد، وسيترتب على ذلك رد فعل مضاد خلال القرن التاسع عشر الذى شهد عدة حركات إسلامية إصلاحية، ولكنها اصطدمت بالاستعمار الأوربى الذى بدأ ينفذ إلى المنطقة خلال هذه الفترة كما سنعرض لذلك فيما بعد[1].

(١) انظر خاتمة الكتاب.





الفصل الخامس

مسألة الرق
وتجارة الرقيق في إفريقيا



يعد موضوع الرق وتجارة الرقيق فى إفريقيا من أشد الموضوعات حساسية وأكثرها مدعاة لاختلاف الرأى فى التاريخ الإفريقى. وعلى الرغم من أنه كتب عن تجارة الرق والرقيق الكثير إلا أن معظم ما كتب بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم فى الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها فى قالب موضوعى مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة،بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع لا يزال يثير حساسية خاصة لدى الإفريقيين ويزيد من تعقيد هذه الصورة أن الإفريقيين استرقوا بعضهم البعض وأسهموا بالوساطة فى تجارة الرقيق سواء كان ذلك للتاجر العربى أو الأوروبى[1].

وربما تغيب الحقيقة حين نجد كثيرا من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية وتميل إلى جانب التهويل إذا ما تعرضت لها فى محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم هم المسئولون عن هذه التجارة وأن الأوربيين هم المخلصون، ولم تترك الهيئات التبشيرية والإدارات الاستعمارية التى عملت فى إفريقيا بعد انفراد الدول الاستعمارية بالسيطرة على مقدرات القارة الإفريقية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى أية فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب فى الرقيق،والتأكيد للإفريقيين بأن العرب هم النخاسون الذى اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط. كما تحاول كثير من المصادر فصم العلاقات العربية الإفريقية وذلك بالتركيز على أن الصلات الطويلة بين العرب والأفارقة لم تكن متماثلة،ويعنى ذلك أن العرب اخترقوا القارة الإفريقية واستعبدوا سكانها وفرضوا دينهم وثقافتهم على الأفارقة[2]. ومن الأسف أن المثقفين العرب لا يتصدون لتلك الحملات التى أخذت تروجها فى السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو الأجهزة التى تعمل لحساب الشركات الاستغلالية إذ لم تظهر دراسات موضوعية تواجه تلك الاتهامات بل أصبحنا نجد من بين المثقفين العرب أو دعاة الزنجية من الأفارقة من أصبح يردد تلك المقولات كأن تجارة الرقيق والاسترقاق كانت هى

(١) كلازج . ج . وهارتنج فيستنت : تجارة الرقيق ـ مترجم ـ ص ٤٣ .

(٢) عز الدين موسى : الإسلام فى إفريقيا، من أعمال ندوة العرب وإفريقيا ـ الأردن، عمان، إبريل ١٩٨٣ .

جريمة العرب دون سواهم من البشر، والأمر الذى لا شك فيه أن الشعوب الأوروبية مارست تجارة الرقيق فى إفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري بالإضافة إلى ما صحب تلك التجارة من مآسى. والحقيقة أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذى لحق بالشعوب الإفريقية حيث انتزع الملايين من الإفريقيين ليسخروا فى مزارع العالم الجديد. وإذا كانت الحقائق التاريخية تؤكد لنا أن كلا من العرب والأوربيين عملوا فى تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا هو فى كيفية معاملة الرقيق وفى مسئولية نزع تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية وما ترتب على ذلك من استنزاف القارة الإفريقية وإضعاف تماسكها[1]. على أننا لا نعنى بذلك التساؤل أن نقف موقفا تبريريا أو اعتذاريا فيما يتعلق بالاسترقاق وتجارة الرقيق العربية، وإنما نعنى فى الدرجة الأولى إرجاع الأمور إلى ظواهرها وأصولها الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن ملابساتها التاريخية مع تسليمنا فى الوقت نفسه بأن الاسترقاق هو الاسترقاق سواء صغر أو كبر حجمه وسواء حسنت أم ساءت أساليبه، ولذلك فإنه قد يكون من المفيد التركيز على الآثار التى أحدثتها تجارة الرقيق الأوروبية مقارنة بالتجارة العربية، وقبل أن نعرض لتلك المقارنة ينبغى التأكيد هنا بأن الرق لم يقتصر على إفريقيا وحدها وإنما وجد فى جهات كثيرة من العالم وكان مرتبطا بالبنية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الحضارات الإنسانية القديمة فى كل من الصين ومصر والهند وبلاد الرافدين واليونان والرومان، وكان الخطف والقرصنة والحروب العسكرية والعقوبات التى تلحق بالأفراد تعد من أخصب موارد الاسترقاق فى العصور القديمة، وبالإضافة إلى هذا النمط من الاسترقاق الجبرى كان هناك نوع آخر من الاسترقاق الطوعى الذى يقوم به الأفراد المتخلفون عن سداد ديونهم أو المتعطلون عن العمل أو المرتزقة الذين كانوا يضعون أنفسهم فى خدمة الأثرياء كما كان القانون الرومانى يجعل الذين يرتكبون بعض الجرائم عبيدا كما كان يبيح للسيد قتل عبده إذا خرج عن طاعته[2]. ولعل ذلك يقودنا إلى التصدى لما ورد فى بعض المصادر الأجنبية

(١) عبد الغنى سعودى : العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن، بحث منشور فى العلاقات العربية الإفريقية دراسة فى أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨.

(٢) Coupland, R., The British Anti Slavery Movement, Oxford 1958.

التى تجاهلت تلك الحقائق التاريخية وركزت على الرق فى الإسلام باعتباره منبثقا عن التشريع القرآنى كما لو كان الإسلام والرق وجهين لعملة واحدة.

وفى تقديرنا أن هذه النظرة قاصرة لأن الإسلام بعد ظهوره واجه أوضاعا عالمية قائمة، كما واجه تقاليداً فى الحرب كان معترفا بها وبذلك لم يتمكن المسلمون أن يطلقوا سراح الأسرى من الأعداء أحرار على حين أن هؤلاء كانوا يأسرون المسلمين ويسترقونهم، ومع ذلك فإن الاسترقاق لم يكن قاعدة حتمية من قواعد الأسر فى الإسلام، والأهم من ذلك أن الإسلام عمل على التخلص من الأرقاء حين جعل الثواب موفورا لمن يسعى إلى عتق الرقيق وأوجب إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبة على حريته ووضع الكثير من القواعد التى من شأنها القضاء على المشكلة على سبيل التدرج بغير أن تفاجئ المجتمعات بإلغاء الرق دفعةواحدة وما قد يترتب على ذلك من اهتزاز عنيف قد يصيب المتحررين أنفسهم كما يصيب غيرهم[1]. ومن المعروف أن الإسلام حصر مصدر الاسترقاق فى الحرب فقط وبشرط أن تكون قتالا ضد المشركين، بل إننا نجد أن المسلمين قد حصلوا على بعض الرقيق من الجماعات غير المسلمة بطريقة سلمية كما حدث فى معاهدة البقط التى عقدت بين عبد الله بن أبى السرح ومملكة النوبة السفلى فى عام ٦٥٢هـ[2]. أما تجارة الرقيق فإنها لا تنطبق عليها القاعدة التى أباحها الإسلام فهؤلاء الذين كانوا يباعون من الجوارى والعبيد وليسوا أسرى حرب دينية لا تنطبق عليهم القاعدة الإسلامية التى لم تقر بطبيعة الحال سرقة الناس من بلادهم أو الإغارة عليهم بغيا وعدوانا[3]. ومن نافلة القول أن نشير هنا إلى ما حققه الإسلام من حقوق وأوضاع قانونية واجتماعية حتى أصبح يتحتم علينا أن نميز بين تملك الرقيق وتجارة الرقيق، والأخيرة حافلة بالشرور التى لم يقرها الإسلام. وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد كثيرا من المصادر الأجنبية تسوق من النظريات والفرضيات التى تحاول أن تؤكد بها أن الإسلام كان سببا فى تغذية تجارة الرقيق فى القارة الإفريقية وذلك بما

(١) جمال زكريا قاسم : مؤلفات مصطفى كامل ، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن الزعيم الوطنى مصطفى كامل - أعجب ما كان فى الرق عند الرومان.

(٢) ج. ج. لوريمر : دليل الخليج - تعليق على تجارة الرقيق فى الإسلام، الدوحة ١٩٦٧، ص ٣٤٧٥.

(٣) كان ملك النوبة يرسل بمقتضى تلك المعاهدة عددا من الرقيق سنويا كان يصل إلى ٣٦٠ عبدا وكلمة بقط مشتقة من اللاتينية Pactum بمعنى اتفاق، وتذكر دائرة المعارف الإسلامية أنها لفظ مصرى قديم يدل على العهد.

وفر من علاقات حرب مع المجتمعات الإفريقية الوثنية ويؤكد (وايندر) بصدد ذلك أنه منذ القرن الحادى عشر الميلادى أحكم العرب قبضتهم على نهاية الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى من ناحية البحر المتوسط، وحين انتشر الإسلام ووصل إلى مملكة غانا الوثنية على عهد المرابطين ازداد حجم التداول فى تجارة الرقيق الذين كانوا فى معظمهم أسرى حروب أو ضحايا الإغارات التى قامت بها القوى الإسلامية ضد القوى الوثنية[1]. وبصدد ذلك أيضا يؤكد تريمنجهام Trimingham أن تجار الرقيق فى غرب إفريقيا من مسلمى الفولانى كانوا يغيرون على إمارات الهوسا الوثنية؛ومن ثم يصل إلى أن الإسلام كان عاملا فى تفكيك المجتمعات الإفريقية مما أتاح له سرعة الانتشار بين القبائل الوثنية التى ضعفت مقاومتها[2]. وأكثر من ذلك نجد كاتبا آخر هو «كلارك» يجد تبريرا لتجارة الرقيق الأوربية فى القرن السابع عشر ويعزو ازدهارها إلى تحطيم المراكشيين لإمبراطورية سنغى على عهد المنصور الذهبى فى عام (١٥٩١) ويعتبر تلك الغزوة العربية المعول الذى هدم آخر الإمبراطوريات الكبرى فى غرب إفريقيا وإن الفوضى التى أعقبتها هى التى أفسحت الطريق لقيام الأوربيين بتجارة الرقيق فى غرب إفريقيا[3]. ولا شك أن هذه المصادر تقع فى مجموعة من المتناقضات التى قد يكون من اليسير مواجهتها. على أن المحظور الهام الذى تقع فيه هذه المصادر هو تقريرها أن الإسلام انتشر بحد السيف فى إفريقيا،وأن الجهاد أضحى مرادفا للاسترقاق الذى كان ضروريا للوفاء بالحاجات الاقتصادية إما للعمل فى الزراعة أو اتخاذ الرقيق كسلعة هامة فى تجارة الصحراء أو المحيط الهندى. حيث كان الرقيق يصدر إلى بلدان العالم الإسلامى التى كانت تلح فى طلبه،إذ اعتبرت القارة الإفريقية المورد الأكبر لهذه السلعة البشرية فمن غربها كانت بلدان البحر المتوسط الإسلامية تحصل على حاجاتها من الرقيق،أما السودان فقد كان يزود مصر وأقطار آسيا الصغرى بينما

(١) كلارك وهارتلج : مرجع سبق ذكره، انظر مقدمة الكتاب لمصطفى الشهابى، ص ص ١٠ - ١٤.

(٢) Spencer Trimingham, Islam in west Africa, Oxford 1929, p. 29.

ويذكر ترمنجهام بصدد ذلك أن سلطنة سكت التى أسسها عثمان دانفوديو كانت تعتمد فى نظامها الاقتصادى على الرقيق الذى كانت تحصل موارده نتيجة إغاراتها المستمرة على شعوب الهوسا الوثنية، انظر ترمنجهام ص ١٤٢ وما بعدها.

(٣) كلارك وهارتلج : مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨ - ٥١.

كانت الحبشة وإفريقيا الشرقية تغذى منطقة شبه الجزيرة العربية، ولعل ذلك مما دفع بوركهارت Burchardt فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى إلى القول بأن الجهود التى تبذلها أوربا أو إنجلترا بوجه خاص للقضاء على النخاسة لن تؤتى ثمارها ما دام المسلمون يسيطرون على كثير من الشعوب الإفريقية، إذ إن الدين الإسلامى يدفعهم إلى مقاتلة الزنوج الوثنيين، وأن مطالب العيش عند المسلمين تقتضى المدد المتصل من الخدم أو الرعاة ولذلك فإنهم يحاولون اقتناص الرقيق بوصفه أداة للمقايضة يقوم مقام العملة، وأنه ما دام زمام السود بيد السكان المسلمين فلا سبيل إلى محو النخاسة فى قلب القارة الإفريقية ولن يقضى عليها القضاء المبرم إلا إذا تهيأت للزنوج العدة لرد غارات جيرانهم المسلمين ودفع طغيانهم[٦].

وتكمن خطورة ما ذكره بوركهارت وغيره من الرحالة والمبشرين الأوروبيين فى محاولة إيجاد انطباع بأن الإسلام لم ينتشر فى إفريقيا إلا بحد السيف وهو أمر لا يمكن التسليم به إذ من المعروف أن الإسلام انتشر سلميا فى كثير من الشعوب الإفريقية، بل إن حركة المرابطين لم تكن لتؤتى ثمارها وتسقط مملكة غانا الوثنية إلا بعد أن كان الإسلام قد انتشر بها، كما أن الحركة ذاتها اعتمدت على حماس الزنوج المسلمين أنفسهم فى نشر الإسلام. ولسنا بحاجة هنا إلى أن نشير إلى الطرق الصوفية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر الميلادى والتى آلت على نفسها إعداد جماعات من الزنوج لنشر الإسلام. وكانت كثيرا ما تلجأ إلى تحرير الرقيق الذين كانوا يفدون إلى الصحراء وتلقنهم أصول الدين والثقافة الإسلامية، ثم إن السنوسية أوجدت زوايا أو مراكز لتعليم ونشر الإسلام بالإقناع والموعظة الحسنة حتى صارت الجمعيات التبشيرية تجد فى الانتشار الكبير للإسلام خصما لها.
والحقيقة التى لا شك فيها أن قضية الرق فى إفريقيا لم تكن قضية إسلامية، أو غير إسلامية، كما لم تكن قضية عرب وأفارقة وإنما كانت وليدة ظروف اجتماعية واقتصادية، وليس أدل على ذلك من أن السكان المحليين فى إفريقيا كانوا يسترقون بعضهم بعضا بل إن أعدادا كبيرة من المسلمين أنفسهم قد استرقوا نتيجة الاضطرابات والحروب الداخلية فى غرب إفريقيا. وعلى الرغم من أن الرقيق

(٦) عز الدين موسى : الإسلام فى إفريقيا، من أعمال ندوة العرب وإفريقيا، الأردن ـ عمان ـ إبريل ١٩٨٣.

كانت له استخداماته المتنوعة لدى العرب إلا أن الرق المنزلى كـان هو النوع الأكثر شيوعـا فى المجتمعات العربية والإسـلامية على عكس الرق الجمـاعى الذى شاع استخدامه لدى الأوروبيين والأمريكيـين. وتميز الرق المنزلى بأنه أوجد نظاما خاصا من العلاقات الشخـصية والاجتماعية بين الرقـيق ومالكه، ولعل ما يؤكد ذلك أنه على الرغم من إلغـاء الاسترقـاق فى المجتمعات العربيـة إلا أن كثيـرا من الأرقاء رفضوا ترك مالكيهم[1]. وإذا نظرنا إلى الاسترقاق المنزلى باعتبـاره ظاهرة اجتماعية سادت فى مرحلة تاريخية معينة نجد أن حـالة الرقيق عند العرب كانت أفضل بكثير مما اتبعه الأوروبيون فى استرقاقهم. وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نعرض لما ذكره الأوروبيون الذين خـالطوا المجتمعـات العربية الإسلاميـة لأن حكمهم قد يكون أكثـر قوة فى هذا المجـال، إذ لم يستطيعوا رغم نوازعـهم إلا أن يثنوا على معاملة العرب لرقيـقهم. ولعل ما يسترعى انتباهنا ما كتـبه الرحالة البرتغالى دوراث باربوسا Barbosa فى أوائل القـرن السادس عشـر الذى قـرر بأن حالة الرقـيق فى شرق إفـريقيا كانت تدل على مـا لمالكيهم من العرب من إنسـانية حتى ليعجز المرء أحيانا أن يمـيز الرقيق عن مالكه، إذ يبيح هؤلاء لهم أن يقلدوهم فى الملبس وفى غيره من شئون العيش[2]. أما عن الرحـالة بوركهارت فقـد أكد بأن الرق فى بلاد العرب ليس فـيه ما يخيف ويفزع إلا اسـمه، فالقوم فى كل مكان يعـاملون الرقيق كما يعـاملون أبناءهم ومن الخسة عندهم أن يبيع الرجل عبده بعد عـشرة طويلة، وقل أن نجد عبـدا خدم أسرة محـترمة فتـرة من الزمن ولم ينل حريته، وغـالبا ما تعتق الأمة إذا ولدت لسيدها طفلا إذ مما يشين السـيد، سيما إذا كان المولود ذكرا، ألا يقدم للأم وثيقة الزواج وينزلها على قدم المساواة مع نسـائه العربيات ويعتبر أبناءه منها أبناء شرعيين لا فارق بينهم وبين أبنائه الآخرين، كما كان يبيح للرقيق حضور مجالـس الأسرة ويسـمح لهم بالتجـارة أو بالاشتغال بغـيرها من الأعمال لحـسابهم الخاص[3]. وحول منتـصف القرن التاسع عشـر أكد همرتون المقيم البريطانى فى

(١) جون كيلـى : بريطانيا والخليج ـ ترجمة محمد أمين عبد الله ـ المجلد الثانى، نشر وزارة التراث القومى والثقافة، سلطنة عمان، ص ٣.

(٢) Trimingham, S., Op. cit., p. 212.

(٣) جون لويس بوركهارت : رحلات فى بلاد النوبة والسودان ـ ترجمة فؤاد اندراوس ـ نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٥٩.

وتجيبار بأن الرقيق يتناولون طعاما جيدا ولا تساء معاملتهم، ومن النادر توقيع العقاب عليهم[1]. وحول تلك الملاحظات أيضا أورد كامبل Campell في تقرير بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٤٢ أن العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية إلى الأحسن وأنهم يعيشون عادة في كنف الأسرة التي يعملون فيها دون شعور بظلم، إذ كان سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد أسرهم سواء بسواء، وبالتالي فإن هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون بمنتهى الرغبة والحماس وتظهر عليهم إمارات الرضى والسعادة. وفي أوائل القرن الحالي أبدى أرنولد ويلسن Wilson ملاحظاته عن وضع الرقيق قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية وحالتهم بعد دخولهم في حوزة العرب، فبعد الظروف القاسية التي تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم تتغير حالتهم إلى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم للعرب، ومع تقديره لصعوبة الحياة التي يحياها الرقيق في ظل الاسترقاق إلا أنها كانت بكل تأكيد أقل شقاء من حياة رجال القبيلة الإفريقية، وذكر أن الرقيق بعد اعتناقهم الإسلام من حقهم تحت ظروف متفق عليها أن ينالوا حريتهم كاملة. أما عن برترام توماس فقد أكد لنا بأن معاملة العرب للرقيق قد قضت على وصمة العار التي لازمت الاسترقاق في المناطق الأخرى[2].

أما عن المصادر العربية المعاصرة لمجتمعات الرق في إفريقيا فقد أكدت لنا بدورها أن العرب حببوا للرقيق الإقامة فيما بينهم، وأضحى السيد بالنسبة للرقيق بمنزلة الوالد لابنه أو المعلم لتلميذه. والشدة التي كانت تنسب للعرب في معاملة رقيقهم لم تكن قاعدة. وكثير من الرقيق صاروا شركاء للعرب من جهة الثروة، ولم تجد تلك المصادر بأسا في أن تعترف بأن الأرقاء قد يبلغون إذا ما تهيأت لهم فرص التعليم مرتبة لا تقل عما يتهيأ لأبناء مالكيهم. بل إن كثيرا منهم أصبحوا قدوة لسادتهم في أمور الدين والدنيا[3].

(١) بازل دافيدسون : إفريقيا تحت أضواء جديدة ، Old Africa Rediscovery، ترجمة جمال أحمد ، القاهرة ص ١٧.

(٢) بوركهارت: مصدر سبق ذكره ص ص ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٣) جون كيلي : مرجع سبق ذكره، جـ ٢، ص ص ٥ - ٦، انظر أيضا :

Coupland, R., East Africa and its invaders, Oxford, 1938, p. 314 ff.

وعلى الرغم من أن الرق المنزلى كان هو النوع الأكثر شيوعا فى المجتمعات العربية إلا أن ذلك لم يمنع العرب من استغلال الرقيق فى أغراض اقتصادية وعسكرية، وعلى سبيل المثال استعان المسلمون برقيق النوبة الذين حصلوا عليهم بمقتضى معاهدة البقط للخدمة فى الجيش منذ عهد الدولة الطولونية فى مصر(١). كما لعب الزنوج دورا خطيرا فى الحياة السياسية حين استخدموا فى الجيش على عهد الدولة العباسية. ويكفى أن نشير بصدد ذلك إلى ثورة الزنج التى قاموا بها على مقربة من البصرة فى القرن الثالث الهجرى أو التاسع الميلادى(٢). وفى شرق إفريقيا استقر كثير من الزنوج فى المدن الساحلية وخاصة على عهد السلطنة العربية فى زنجبار حيث اشتغلوا فى مزارع القصب أو القرنفل أو جندوا فى القوات العسكرية التى تكونت فى بعض مقاطعات الشرق الإفريقى(٣).

وثمة حقيقة نود التركيز عليها وهى أن المجتمعات العربية لم تعرف التفرقة العنصرية بين الأجناس المختلفة؛ ومن ثم نشأت عملية انصهار سرعان ما ذاب فيها الزنوج فى المجتمعات العربية أو ذاب العرب فى المجتمعات الإفريقية(٤).

وفى شرق إفريقيا بنوع خاص لم يكن أحد يستطيع أن يفرق بين العربى أو الزنجى، كما لم يعرف عن العرب كراهيتهم أو اضطهادهم للزنوج الذين استقروا بأراضيهم، وذلك على خلاف المستعمرين البيض الذين استوطنوا جنوب إفريقيا وكينيا وروديسيا وغيرها ووضعوا تمييزا عنصريا؛ وكونوا مجتمعات متعالية تحتقر الإفريقيين وتعزلهم فى أماكن محددة وتحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية(٥). وعلى الرغم من المساوئ التى لحقت بتجارة الرقيق العربية إلا أنها لم تكن تقارن بما كانت عليه تجارة الرقيق الأوروبية. قد يكون حقيقة

---

(١) محمد مصطفى مسعد : الإسلام فى النوبة فى العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٠ ص ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) كيلى، مرجع سبق ذكره، جـ ٢ ص ص ٤ - ٦.

(٣) إيملى رويت (سالمة بنت سعيد) : مذكرات أميرة عربية ، ص ٣٧٥ وما بعدها، انظر أيضا : سعيد بن على المغيرى : جهينة الأخبار فى تاريخ زنجبار، نشر وزارة التراث القومى والثقافة، سلطنة عمان ص ص ١٨٦ - ١٨٨.

(٤) محمد أمين : تطور العلاقات العربية الإفريقية فى العصور الوسطى، بحث منشور فى العلاقات العربية الإفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ١٩٧٨.

(٥) Coupland., R, East Africa and its invaders, Oxford 1938, p. 32.

أن قافلة الرقيق كانت تتعرض لمتاعب كبيرة حين كان الرقيق يفرون على قطع الطريق الطويل من الداخل إلى ساحل البحر ويموت العشرات منهم عطشا أو إعياء إلا أن ذلك كان يحدث أيضا لتاجر الرقيق المرافق لهم، ولذلك فلا موجب للاعتقاد أن تاجر الرقيق العربي كان يتعمد اختلاق المتاعب للرقيق للسبب البسيط وهو أنهم سلعته وتجارته والقافلة هي كل ثروته ولهذا فإن من مصلحته الإبقاء على الرقيق أحياء سالمين ليتسنى له بيعهم في الأسواق. وقد أكد الرحالة بوركهارت، بصدد ذلك أن صحة العبيد كانت على الدوام محل عناية الجلابة فالرقيق كان يصيب طعامه بانتظام ويأخذ حظه من الماء خلال الرحلة ويلقى معاملة أقرب إلى الرقة منها إلى العنف، وحين تصل القافلة إلى أسواق الرقيق يبدأ العناية بأفرادها وإن كان لا يمنع أن بعضا من الجلابة كانوا يتاجرون في جواريهم تجارة شائنة[1].

وليس حقيقيا ما ذهبت إليه بعض المصادر الأجنبية من أن تجارة العرب للرقيق كانت هي السمة التي اتصف بها النشاط الاقتصادي العربي في الفترة التي سبقت علاقات أوروبا بالقارة الإفريقية إذ إن الاقتصادفي العالم العربي والإسلامي كان اقتصادا عالميا وبالتالي لم تشكل تجارة الرقيق إلا جزءايسيرا منه. وفضلا عن ذلك فإن هذه المصادر تركز على الأغراض الاستغلالية فيما يتعلق بالصلات العربية والإفريقية دون التركيز على أن تلك الاتصالات كانت لها جوانبها الإيجابية،فمجيء السفن الشراعية إلى شرق إفريقيا لم يكن يجلب النخاسين فحسب وإن كان يجلب الرخاء الاقتصادي الذي ظهر في تأسيس العديد من المدن والممالك والسلطنات العربية الإفريقية التي تحدث عنها الرحالة العرب في العصور الوسطى والتي دهش لها البرتغاليون أنفسهم حين وفدوا إلى سواحل شرق القارة منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي[2]. كذلك نتج عن التجارة العربية عبر الصحراء نشوء العديد من الممالك والحواضر الإسلامية الزنجية التي تفوقت في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة، وليس المجال هنا متسعا لمناقشة تلك المؤثرات الحضارية التي تدحض ما ذهبت إليه تلك المصادر من أن الإنسان الإفريقي كان هو العملة التجارية السائدة

(١) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار، القاهرة ١٩٥٩، ص ٦٤.
(٢) أحمد سويلم العمري : العرب والإفريقيون، القاهرة ١٩٦٧، ص ص ٩٨ – ١٠٦.

لدى العرب فى القارة الإفريقية. والحقيقة أن هذه المصادر لا تنظر إلى مسألة العرب والرق فى إفريقيا من خلال إطارها التاريخى والاجتماعى على عكس ما تضعه من تحليلات اقتصادية لتجارة الرقيق الأوربية عبر الأطلنطى. ولعل ما ينبغى أن نشير إليه فى هذا المجال هو أنه على الرغم من أن تجارة العرب فى إفريقيا استمرت لفترات طويلة إلا أنها اقتصرت على الجهود الفردية وقل أثرها فى غرب إفريقيا منذ بداية القرن السادس عشر حين تحولت التجارة إلى سواحل المحيط الأطلنطى بدلا من سواحل البحر المتوسط[1]. وفى شرق إفريقيا استمرت تجارة الرقيق العربية تجارة محدودة لأنه لم يحدث توغل عربى منظم فى دواخل شرق إفريقيا إلا بعد تأسيس السلطنة العربية فى زنجبار منذ منتصف القرن التاسع عشر[2]، ولا توجد لدينا بطبيعة الحال إحصائيات عن حجم تجارة الرقيق العربية فى الفترة التى سبقت القرن التاسع عشر إلا أن التقديرات التى وضعت عن هذه التجارة فى شرق إفريقيا خلال النصف الأول من ذلك القرن لم تكن تتجاوز (٢٠,٠٠٠) سنويا وذلك استنادا على تقدير الكابتن كوجان من الأسطول الهندى البريطانى فى تقرير بعث به إلى حكومته أوضح فيه العدد بالنسبة للرقيق الذين يصدرون من زنجبار إلى أقطار البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية وفارس[3]. وقد يرتفع هذا التقدير بطبيعة الحال إذا أضفنا إليه عدد الرقيق الذين كانوا ينقلون من الحبشة والسودان إلى مصر والجزيرة العربية، ومع ذلك فلم يكن العرب وحدهم الذين كانوا يقومون بهذه التجارة وإنما شاركهم فيها الأوروبيون والهنود الذين كانوا يمولون معظم عملياتهم، وإذا كانت تلك تقديرات الرقيق فى السودان وزنجبار والحبشة حيث وسيلة النقل سهلة ورخيصة وهى البحر فى ظل الرياح الموسمية بالنسبة للرقيق المصدر إلى الجزيرة العربية، فإنه مما لا شك فيه أن أعداد الرقيق التى كانت تصل بطريق البر عبر الصحراء إلى مصر وليبيا والمغرب كانت أقل من ذلك بكثير، وذلك على الرغم مما تعمدته بعض المصادر الأجنبية من إبراز القطاع

(١) بوركهارت : رحلات فى بلاد النوبة والسودان ص ص ٢٦١ - ٢٦٢.
(٢) شارل جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا تعريب يوسف كمال، القاهرة ١٩٢٧، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤.
(٣) Bovill, E. W., The Golden Trade of the Moors, London, 1968, p. 13.

الجغرافي من العالم القديم وكأنه سوق كبير يحتاج إلى أعداد ضخمة من الرقيق، ومن الواضح أن هذه المصادر لم تفرق بين الرق في العالم العربي والعالم الغربي، فعلى حين اتخذ الأوروبيون من الرق نظاما اقتصاديا فإنه كان يشكل عند العرب نظاما اجتماعيا بالدرجة الأولى، وبالتالي لم تكن حاجة العرب إلى الرقيق بنفس الدرجة التي كانت عليها حاجة العالم الأوربي أو الامريكي، ومن ثم فإن النظرة الثاقبة تؤكد لدينا أن الأوروبيين هم الذين اتخذوا من الرق وسيلة لجمع الإفريقيين من سواحل القارة وهضابها وأدغالها للعمل كأرقاء مسخرين في مزارع العالم الجديد وكان لا يهمهم أن يقع الإفريقيون صرعى نتيجة الأوبئة أو الأمراض أو العمل الشاق ما دام سيل هذه التجارة يتدفق على مزارعهم[1].

ولعل مما يثير الدهشة أن تجارة الرقيق الأوربية وجدت من يدافع عنها من الأوربيين الذين أكدوا على أن استرقاق الأوروبيين للإفريقيين خير لهم وأنه مادامت عملية الاسترقاق شيئا طبيعيا بين الإفريقيين أنفسهم فلا بأس أن يقوم بها الأوربيون الذين هم أكثر عدالة في معاملة الإفريقيين من ملاكهم الوثنيين[2]. وقويت هذه المقولات حين وجد الأوروبيون في تجارة الرقيق تجارة مربحة. والحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه إذا كان الإفريقيون قد تعرضوا لحالات الاسترقاق في أوطانهم نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية معينة فإن حالات الاسترقاق هذه لا يمكن مقارنتها بما صار عليه الرق وتجارته لدى الأوربيين، ولعل مما لا سبيل إلى إنكاره أيضا أن الحروب الداخلية في إفريقيا كان للأوربيين الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء وأمدوهم بالأسلحة، وساعد تنافس الإفريقيين على تلك التجارة قيام الحروب فيما بينهم وهي حروب لم تعد مرتبطة بالعرف أو التقاليد الدينية كما كانت في الماضي وإنما تحولت إلى عمليات غزو واستحواذ مجردة أدت إلى نشر الفوضى وتشريد المجتمعات وتحطيم القبائل، وأصبح هدف الإفريقيين الدفاع عن أنفسهم ضد المغيرين أو الاشتراك في تلك الحروب لصالح التاجر الأوروبي[3]، وعلى عكس ما أوردته كثير من المصادر الأجنبية من أن الأوربيين جاءوا إلى إفريقيا لنشر الحضارة نجد أن أغلب الحضارات التي كانت

(١) رونالد واليفر : إفريقيا جنوب الصحراء ص ١٥٦.
(٢) جون كيلي : بريطانيا والخليج، جـ ٢ ص ١٢.
(٣) أحمد سويلم العمري : العرب والإفريقيون ص ص ٩٣ - ٩٤.

قائمة فى إفريقيا قد انهارت بعد قدوم الأوربيين، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ما ذكرنا أن تجارة العرب في الرقيق لم تؤثر على نمو المجتمعات الإفريقية لأنها كانت تجارة محدودة ولم يتضخم حجمها نسبيا إلا بعد وصول الأوروبيين إلى سواحل القارة الإفريقية[1].

ومن المتفق عليه أن البرتغاليين كانوا أول الشعوب الأوربية التى اشتغلت فى تجارة الرقيق فى العصر الحديث، ثم جاء فى ركابهم الأسبان والإنجليز والهولنديون والفرنسيون والدانيماركيون. وكان مما شجع الأوربيين على المضى قدما فى هذه التجارة الطلب الهائل على الرقيق، وبذلك لم تقم تجارة الرقيق الأوربية على جهود فردية وإنما تأسست من أجلها الشركات التى عقدت الاتفاقيات وأنشأت الأساطيل وأقامت الحصون ومراكز التجارة على سواحل القارة الإفريقية ولا سيما فى غربها، وكانت تلك المراكز طليعة الاستعمار الأوروبى، فضلا عن أنها ضيقت الخناق على القارة وفرضت على سكانها الرق والنخاسة. وكانت تلك التجارة سببا فى الثراء الذى حدث فى أوربا وازدهار المدن والموانى الأوربية وعلى رأسها بريستول ولانكستر وليفربول التى وصفت بأنها الميناء الرئيسى للاسترقاق فى كل أوروبا[2].

ولعل ما يسترعى الانتباه فى هذا المجال أن التطورات الاقتصادية التى حدثت فى أوروبا والعالم الجديد والتى استدعت نقل الرقيق الإفريقى بتلك الكميات الكبيرة لم تواكبها تطورات اقتصادية فى العالم العربى، ومن ثم تميزت تجارة العرب فى الرقيق كما أشرنا بالطابع الفردى، ومن ناحية أخرى كان أقصى ما تصل إليه تجارة الرقيق العربية هو الشمال الإفريقى بالنسبة لتجارة الصحراء أو الجزيرة العربية، والبلدان العربية المجاورة لها بالنسبة لتجارة البحر الأحمر والمحيط الهندى، بل إن عددا كبيرا من الرقيق كان يتوقف فى زنجبار حيث يعملون فى مزارع القصب والقرنفل، وذلك على عكس تجارة الرقيق الأوروبية التى كانت

(١) وايلتر : إفريقيا جنوب الصحراء ص ٥٥، ص ص ٧٠ - ٧٧.

(٢) سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وآثارها فى استعمار غرب إفريقيا، المجلد ٢٠ من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. القاهرة ١٩٧٣.

تصل إلى أمريكا الوسطى والبرازيل وأمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية ومستعمراتها.

وفى مقارنة بين تجارة الرقيق الأوروبية والعربية يذكر بازل دافيدسون Davidson أن تجارة العرب فى الرقيق لم تكن إلا نكبة خفيفة على أطراف القارة ودواخلها، ولكنها اتخذت شكلا جديدا حين شرعت السفن الأوروبية تنقل مئات الألوف من الداخل إلى الساحل، وأصبحت تلك التجارة أشبه ما تكون بالموت الأسود الذى اجتاح أوروبا فى القرن الرابع عشر فقضى على ما يقرب من ثلث سكانها بل كانت هذه التجارة أسوأ لأن نتائجها الاجتماعية والنفسية كانت أقسى من ذلك الوباء الذى انقضى وانقضت معه آثاره[1]. ومع ذلك فقد يكون من الصعوبة تحديد ما فقدته القارة الإفريقية طيلة القرون الأربعة التى عملت فيها أوربا بتجارة الرقيق إذ إن أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم وسعة تلك التجارة مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توافر إحصائيات أو أرقام صحيحة، على أنه يمكن الوصول إلى تصور عام لحجم هذه التجارة إذا أخذنا فى اعتبارنا موت الإفريقيين فى العمليات العسكرية وهلاك الكثيرين منهم خلال المسيرة الشاقة من الداخل إلى الساحل حيث المراكز التى كانوا يكدسون فيها قبل ترحيلهم أو الذين يموتون فى السفن نتيجة الانتحار أو الاختناق أو الإلقاء بهم فى البحر أو أثناء تطويعهم وأقلمتهم للعمل. ومن تلك الظروف يمكننا إدراك مدى سعة هذه التجارة وأثرها على انهيار التماسك القبلى الاجتماعى مما سهل على الحركة الإمبريالية اجتياح القارة الإفريقية دون أن تجد مواجهة لها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. والقسوة التى اقترنت بالحصول على الرقيق والاتجار فيهم أصبحت قصة معروفة حتى أن مناقشتها تعتبر من الأحاديث المعادة، ولكن يهمنا أن نشير إلى أنه قد ترتب على الجشع الأوروبى فى تجارة الرقيق أن أصبح ما لا يقل عن ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية من الزنوج، أما سكان أمريكا الوسطى والبرازيل فإن كثيرا من سكانها يرجعون بأصولهم إلى الزنوج بل إن غالبية زنجية هى التى تشكل عناصر السكان فى كل من هايتى وسان دومينجو. وعلى عكس ذلك لا نجد سوى

(١) كلارك وهارتنج : تجارة الرق والرقيق، ص ص ٤٦ - ٤٧، ٥٦ - ٥٧.

جماعات قليلة من الزنوج فى العالم العربى وحتى هذه المجموعات التى وجدت فى الماضى لم تلبث أن انصهرت وسط المجموعات العربية، ومع تأكيدنا على تلك الحقيقة التاريخية إلا أن بعض المصادر الأجنبية تعطى انطباعا لدى قارئها بأن قلة الزنوج فى العالم العربى لا ترجع إلى قلة ما كان يصدر منهم وإنما ترجع فى الدرجة الأولى إلى خصى الذكور مما أدى إلى وقف تناسلهم(١)، والحقيقة أن كل ما قيل عن ذلك فيه الكثير من المبالغة، وربما تكون تلك المصادر قد خلطت بين عمليتى الخصى والختان. وطبقا لما يذكره بوركهارت أنه إذا اقتنى العربى غلاما ختنه وأطلق عليه اسما عربيا وأدخله الإسلام، ويؤكد أنه لم يكن هناك سوى إقليم واحد من أقاليم السودان الغربى وهو إقليم برنو الذى كانت تجرى فيه عملية الخصى والتى كانت تتم فى الأغلب لتزويد تركيا بالحراس القائمين على خدمة الحريم حتى أن محمد على فى عام ١٨١٥ أمر بخصى مائتى غلام من دارفور وأهداهم إلى الباب العالى، وهذه العملية كما يقرر بوركهارت صراحة كان يزدريها العرب ويمقتونها(٢).

ومن ناحية أخرى تحاول بعض المصادر الأجنبية أن تقلل الفترة التى مارست فيها أوروبا تجارة الرقيق، من ذلك ما ذكره جون جنتر Ghunter أن الاسترقاق لم تمارسه أوربا بشكل مكثف إلا لمدة قرنين ونصف قرن وعلى وجه التحديد بين عامى ١٥٦٢ و ١٨٠٠(٣). كما يذكر رولاند وايلتر أن عدد الأرقاء الإفريقيين الذين وصلوا إلى الأسواق الأجنبية بين عامى ١٤٤١ و ١٨٨٠ لم يتجاوز ستة ملايين(٤). ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن الوعى الإفريقى أدى إلى نشوء فكرة الزنجية منذ أوائل القرن الحالى التى شاعت فى غرب إفريقيا وانتقلت إلى شرقها، إلا أن ما يؤخذ على دعاة الزنجية أنهم وقعوا تحت تأثير مزاعم بعض كتاب الغرب الذين اتهموا العرب ببدء تجارة الرقيق الإفريقية، وذلك تهربا من المسئولية التاريخية

---

(١) Coupland, R., the British anti- slavery Movement, p.p. 36 - 38, See Also Burns, History of Nigeria, London, 1958, p. 67.

(٢) بوركهارت : رحلات فى بلاد النوبة والسودان، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢

(٣) Ghunter, John, Inside Africa Vol. II, London, 1959, p. 11.

(٤) وايلتر : إفريقيا جنوب الصحراء، ص ١٠٤.

لدول الغرب في هذه التجارة الشائنة حتى أننا نجد بعض المثقفين الإفريقيين أصبحوا يرددون تلك المزاعم متهمين تجارة العرب في الرقيق بأنها كانت المعول الذي هدم إفريقيا السوداء،بل ربما نجد هذه الاتهامات تكال للعرب بأكثر مما يتعرض له الأوربيون ودورهم في النخاسة والاستعمار. والأمر الذي لا شك فيه أن فكرة الزنجية كانت في نشأتها ردة فعل إفريقية ضد تجارة الرقيق الأطلنطية والاستعمار الغربي ولم تكن كما أراد لها بعض مفكريها أن تكون ردة فعل لتجارة الرقيق العربية عبر الصحراء أو المحيط الهندي أو الوجود العربي في إفريقيا[1].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تجارة العرب في الرقيق رغم أنها استمرت قرونا عديدة إلا أنها لم تنتعش إلا في القرن التاسع عشر أما قبل ذلك القرن فمن المؤكد أنها كانت تجارة محدودة، ففي شرق إفريقيا اقتصرت على أطراف القارة وسواحلها إذ لم تكن طرق القوافل قد انتظمت في الداخل. وفي غرب إفريقيا انهارت قوافل الصحراء القديمة التي كانت تربط شمال إفريقيا بمناطق جنوب الصحراء كما خيم الركود الاقتصادي على موانئ البحر المتوسط بما في ذلك مصر، وشهدت الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي اضطرابات وقلاقل قبلية أثرت على حركة التجارة عبر الصحراء التي تحولت إلى سواحل الأطلنطي لصالح تجارة الرقيق الأوربية، ولعل ما يثير الانتباه أيضا أن نمو تجارة الرقيق العربية في القرن التاسع عشر لم يكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كان لمصلحة تجار الرقيق الأوربيين أنفسهم، وطبقا لتقرير رجبي القنصل البريطاني في زنجبار في عام ١٨٤٠ نجد أن تجارة الرقيق الفرنسية فاقت في اتساعها تجارة الرقيق العربية حيث كانت الشركات التجارية الفرنسية ومن أبرزها شركة فيدال تقوم بهذه التجارة تحت ستار نظام العمال الأحرار الذي لم يكن إلا تحايلا قانونيا على الاسترقاق[2]. ومن ناحية أخرى انهارت مصالح التجار العرب منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وأخذ النفوذ الاستعماري يحل بدلا من نفوذ

(١) حامد ربيع : الزنجية في الفكر السياسي : مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ـ العدد الثاني السنة ١٤ ـ يولية ١٩٧٣ ، ص ص ٥٣١ ـ ٥٣٥ .

Coupland, R., East Africa and its invaders, p. 305. (٢)

تاجر الرقيق العربي، وكان من جراء ذلك أن شهدت كثير من المناطق الإفريقية صراعات مسلحة قادها تجار الرقيق العرب أو المولدون ضد المستعمر الاوربي ومن بين هذه الثورات التي ظهرت في بعض المناطق الإفريقية ثورة المهدي في السودان وثورة بوشيري والماجي ماجي في بعض مناطق الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا وثورة تيبوتيب في مناطق الاستعمار البلجيكي في الكونغو وعثمان دانفوديو في مناطق الاستعمار الإنجليزي في نيجيريا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الاستعمارية، وعلى الأخص بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق في التغلغل الاستعماري في إفريقيا بدعوى القضاء على تلك التجارة في مصادرها الداخلية ومن ثم أخذ الرحالة الأوربيون من رواد حركة الكشوف الجغرافية يبررون التدخل الاستعماري بما عمدوا إليه من تهويل في تجارة الرقيق العربية ومبالغتهم في الإحصائيات الخاصة بتلك التجارة بهدف إثارة الرأي العام الأوربي، ومن بين هؤلاء السير صمويل بيكر الذي تحدث في كتابه ألبرت نيانزا عن القوافل العربية التي كانت تتجه بالرقيق من المناطق الاستوائية إلى موانئ التصدير في سواكن ومصوع وهرر وزيلع وبربرة. كما كانت لكتابات وتقارير لفنجستون أثرها الكبير في تهييج الرأي العام الأوربي إذ أخذ يصور منطقة البحيرات الاستوائية على أنها وكر كبير من أوكار تجارة الرقيق. وأخذ يرسل لبلاده المعلومات الكثيرة عن أنشطة العرب في تجارة الرقيق كما وصف رحلة الرقيق من الداخل إلى موانئ شرق إفريقياوهم يحملون العاج على رؤوسهم وأنهم يوثقون بعضهم بالبعض الآخر ويساقون بالسياط حتى أن كثيرا منهم كانوا يموتون في الطريق، أما عن رحلة تجار فقد تحدث الكابتن هينز ١٨٣٤/١٨٣٦ عن سوق الرقيق بها مؤكدا أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معرضات لفحص غير إنساني مقزز من قبل المشترين، أما عن بوفيل Bovill فقد ذكر أن الظروف كانت أشد قسوة في رحلة الرقيق عبر الصحراء الكبرى وقليل منهم كان يصل سالما إلى أسواق الرقيق ببنغازي وطرابلس وتلمسان وغيرها، وأن كل مسافر في الصحراء كان يقرر مدى الفزع الذي ينتابه حين يجد آلافا من الهياكل الآدمية من الرقيق تتكاثر حول الآبار مظهرة الأمل الأخير للوصول إلى الماء ثم الموت نتيجة الإجهاد والإعياء[1].

(1) Bovill, The Golden Trade of the Moors, London, 1958, p. 243.

وقد بدأت بريطانيا تنفذ إلى سلطنة زنجبار في حركتها ضد إلغاء تجارة الرقيق العربية منذ عام ١٨٢٢ حينما عقدت معاهدة مورسبي التي كانت تفرض حظرا جزئيا على تجارة الرقيق، ثم معاهدة ١٨٤٥ التي كانت أكثر تحديدا لتلك التجارة وقد أجازت هاتان المعاهدتان لبريطانيا حق تفتيش السفن ومصادرتها بتهمة اشتغالها بتجارة الرقيق[1]. على أنه مما يلفت النظر أن معاهدات وقرارات الإلغاء التي التزمت بها السلطنة العربية في زنجبار لم تكن موجهة ضد التجار العرب فحسب وإنما كانت موجهة أيضا ضد تجارة الأوربيين للرقيق في شرق إفريقيا حيث الحت بريطانيا على حاكم السلطنة تسليمها الرعايا البريطانيين المتورطين في تلك التجارة، ولعل الأوامر التي أصدرها السيد سعيد سلطان زنجبار إلى ولاته في شرق إفريقيا بمنع بيع الرقيق إلى الشعوب المسيحية يوضح لنا مدى تورط هؤلاء في تجارة الرقيق في شرق إفريقيا[2]. على أن الخطوة الأكثر حسما في إلغاء تجارة الرقيق في شرق إفريقيا حدثت بعد وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦ حينما عمدت بريطانيا إلى فصل سلطنة زنجبار عن مسقط على أساس أن التقسيم يهيئ لها الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق على اعتبار أن المجتمع العماني بنى نظامه الاقتصادي على الرق واستمرار خضوع زنجبار لعمان معناه الاستمرار في ممارسة تلك التجارة، وعلى عهد خلفاء السيد سعيد نجحت بريطانيا بمقتضى معاهدة ١٨٧٣ في إيجاد حظر شامل لتجارة الرقيق، كما أقدمت على إلغاء نظام الاسترقاق في زنجبار في عام ١٨٩٧ . ولعل من الأمور الملفتة للنظر أن الحكام العرب الذين تجاوبوا مع حركة إلغاء تجارة الرقيق سواء كان ذلك لنوازعهم الإنسانية أو للضغوط الاستعمارية التي تعرضوا لها قد عانوا نتيجة لذلك كثيرا من المتاعب الاقتصادية فضلا عن أنهم لم يأخذوا من بريطانيا تعويضا عن إلغاء تلك التجارة على الرغم من أن بريطانيا دفعت لإسبانيا في عام ١٨١٧ على سبيل المثال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لموافقتها على إلغاء الرقيق[3]، ومن ناحية أخرى فإنه على حين تطلبت الضرورات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلغاء الرق فإن تلك الضرورات الاقتصادية لم

(١) Ghunter, J., op. cit., Vol. II, p. 349.

(٢) Ibid.

(٣) جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٩.

تتمشى مع البلدان العربية أو الإفريقية، وعلى العكس من ذلك فإن إلغاء الرق فى إفريقيا أحدث آثارا اقتصادية سيئة لأن المجتمعات العربية الإفريقية لم تواكب التطورات الاقتصادية أو الصناعية فى أوروبا، وكانت تلك المجتمعات لا تزال فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة من الرقيق حيث كان يعهد إليهم بفلاحة الأرض، كما تعرض الحكام العرب لفقدان مراكزهم أمام رعاياهم حيث كان يشكل الرق السلعة الهامة فى تجارتهم أو القوى العاملة فى مزارعهم، يضاف إلى ذلك أن إلغاء تجارة الرقيق أحدث انتكاسة فى تجارة العاج حيث أصبح من الصعوبة حمل العاج من الداخل إلى مراكز التصدير على الساحل فى الوقت الذى لم تكن قد أنشئت فيه وسائل المواصلات الحديثة. والأهم من ذلك فقد أدى إلغاء الرق فى زنجبار إلى إثارة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان كثير من الملاك يمتلكون المئات من العبيد الذين يشغلونهم فى إدارة مزارعهم ويعنى تسريحهم أو تحريرهم فجأة أن يتوقف العمل وتنقطع الموارد. وفضلا عن ذلك فقد كان من نتيجة قرارات التحريم المفاجئة ظهور مشكلات كثيرة فيما يتعلق بإثارة الفوضى والاضطرابات[1]. وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن زنجبار امتلأت فجأة بالألوف من المتعطلين عن العمل حيث وجد الرقيق أنفسهم ولأول مرة بلا موارد ولا مأوى بعد أن تخلى عنهم الجميع وعلى رأسهم الإنسانيون من رسل مكافحة الرقيق الذين ظنوا أنهم أدوا أدوارهم وأنجزوا رسالتهم[2]، دون أن يقدروا النتائج التى ترتبت على هذا الإلغاء من جرائم وتشرد حتى ذكر أحد أعضاء لجنة تقصى أحوال الرقيق فى سلطنة زنجبار أنه لقى من العبيد الطلقاء من ودوا لو عادوا إلى الرق ثانية حيث فقدوا الرباط الإقطاعى القديم الذى كان يربطهم ببعض المزارع وملاكهم العرب. وكانت مزارع العرب فى زنجبار تدار على غرار الأنظمة الإقطاعية التى عرفتها المجتمعات الآسيوية حيث كان يقدم للرقيق مساحة من الأرض تقرب من أربعة فدادين يعمل فى زراعتها ثلاثة أيام فى الأسبوع ويقوم بدلا من دفع الإيجار بالعمل فى مزرعة المالك العربى فى الأيام المتبقية[3]. بينما أكدت كثير من

---

(١) جون كيلى : بريطانيا والخليج، جـ ٢ ص ٢٤.

(٢) سعيد بن على المغيرى : جهينة الأخبار فى تاريخ زنجبار، ص ص ٣١٨ - ٣٢٠.

(٣) سالمة بنت سعيد (إميلى رويت)، مذكرات أميرة عربية، ص ٢٤٨.

المصادر بأن الإفريقى أصبح يعانى الاسترقاق حتى بعد تحريره من الأوروبيين الذين كانوا يكلفونه بما هو فوق طاقته، ولذلك كان من الطبيعى أن يفضل الرقيق مالكه العربى على المستعمر الأجنبى الذى رغم تحريره له إلا أنه أخذ يعامله معاملته لشخص أدنى مرتبة وأكثر استغلالاً"[1].

أما فيما يتعلق بمصر فمن المعروف أن من بين دوافع محمد على لفتح السودان فى عام ١٨٢٠ حاجته إلى أعداد كبيرة من الزنوج لتجنيدهم فى الجيش المصرى أو استخدامهم فى بعض مشروعاته الصناعية، كما ازداد استخدام الأسر التركية التى وفدت على مصر للرقيق فى حياتهم المنزلية. وفى عام ١٨٣٧ قابلت محمد على بعثة إنجليزية برئاسة الكولونيل كمبل والدكتور بورنج واقترحت هذه البعثة أن يمتنع الباشا عن دفع رواتب الموظفين والضباط والجنود فى السودان بالرقيق، وتجمع لدى محمد على من الأسباب التى جعلته يتفق مع البعثة الإنجليزية فى وضع حد لتجارة الرقيق بعد أن فشلت محاولاته فى إيجاد جيش من الزنوج. وحين زار محمد على السودان فى عام ١٨٣٨ أصدر أوامره بمنع حملات جلب الرقيق، ومع ذلك فقد استمر الحكام الأوروبيون الذين يبعث بهم محمد على إلى السودان يحتكرون التجارة لأنفسهم، ولعل ذلك مما دفع سعيد باشا فى عام ١٨٥٦ إلى إصدار أوامره بفصل كل موظف فى السودان يتهم بممارسة تلك التجارة. ومع ذلك فإن مسألة الرق كانت من المسائل التى أخفق النظام المصرى الجديد فى علاجها إذ إن انهيار نظام الاحتكار فى عام ١٨٤١ وفتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة أدى إلى توافد التجار الأوربيين وتجار اللفانت للعمل فى تجارة الرقيق وبرزت من بينهم أسماء كثيرة من أمثال : كامبلى وملزاك وبارتلمى ولابارج، وإن كان قد حدث فى عام ١٨٦٠ أن باع هؤلاء وكالاتهم إلى التجار العرب والأتراك حيث ظهرت فى الخرطوم بيوت العقاد والبصيلى وود إبراهيم وخورشيد من الأتراك وشنودة وغطاس من الأقباط المصريين[2]. وقد بلغ هؤلاء

---

(١) هولنجزورث. ل.، زنجبار تحت الحماية ـ ترجمة حسن حبشى، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٧٧.

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، ص ص ٩١ - ٩٥

شأوا كبيرا حتى أن أقاليما بأسرها خرجت من نفوذ حكومة الخرطوم وخضعت للسلطان المتصاعد لأولئك التجار، وكان من جراء ذلك تلك العقدة التى ترسبت فى نفوس الجنوبيين ضد الشماليين على الرغم من أن الحقائق التاريخية تؤكد لنا أن كثيرا من الأوروبيين قد أسهموا فى تلك التجارة. وحين وصل الخديو إسماعيل إلى الحكم فى عام ١٨٦٣ قطعت حركة الإلغاء شوطا كبيرا سواء كان ذلك بسبب تجاوبه مع تلك الحركة فى حد ذاتها أو كان يهدف من ورائها تقوية نفوذه، وإن كان استخدام الخديو إسماعيل لموظفين أوربيين يؤكد لنا رغبته فى القضاء على الرق وليس فقط دعم نفوذه فى مناطق أعالى النيل، ولعل الطلب الذى تقدم به الخديو إسماعيل إلى قناصل بعض الدول الأجنبية فى الخرطوم برفع حمايتهم عن تجار الرقيق سواء من العرب أو الأوربيين يؤكد لنا الدور الذى لعبه الأوروبيون فى تنشيط هذه التجارة. وعلى الرغم من أن الخديو إسماعيل كان يدرك جيدا أنه من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاءً تاما إلا أن خضع لضغط الحكومة الإنجليزية وعقد معها معاهدة ١٨٧٧ التى كانت تنص على أن يتم الإلغاء فى مصر خلال سبع سنوات وفى السودان خلال اثنى عشرة سنة، ونصت المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية من الآن فصاعدا على عدم إدخال الرقيق بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء بطريق البر أو البحر، وبأن يعاقب بأشد الجزاء حسب مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بما تحدده المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق مباشرة أو بواسطة غيره، ولعل مما يلفت النظر فى هذه المعاهدة أنها تقر صراحة على أن هناك تجارا من غير التابعين للحكومة المصرية يمارسون تلك التجارة حيث أنها قصرت سلطة الحكومة المصرية فى محاكمة من يتعاطى هذه التجارة على من كانوا من توابعها فقط[1].

ويعتقد كثير من المؤرخين أن معاهدة ١٨٧٧ كانت من أهم الأسباب التى أدت إلى اندلاع الثورة المهدية فى السودان التى وصفها بيير كرابيتس Crapites بأنها كانت وليدة القوانين الاقتصادية أكثر من التعصب الطائفى. ولما كان غردون الذى

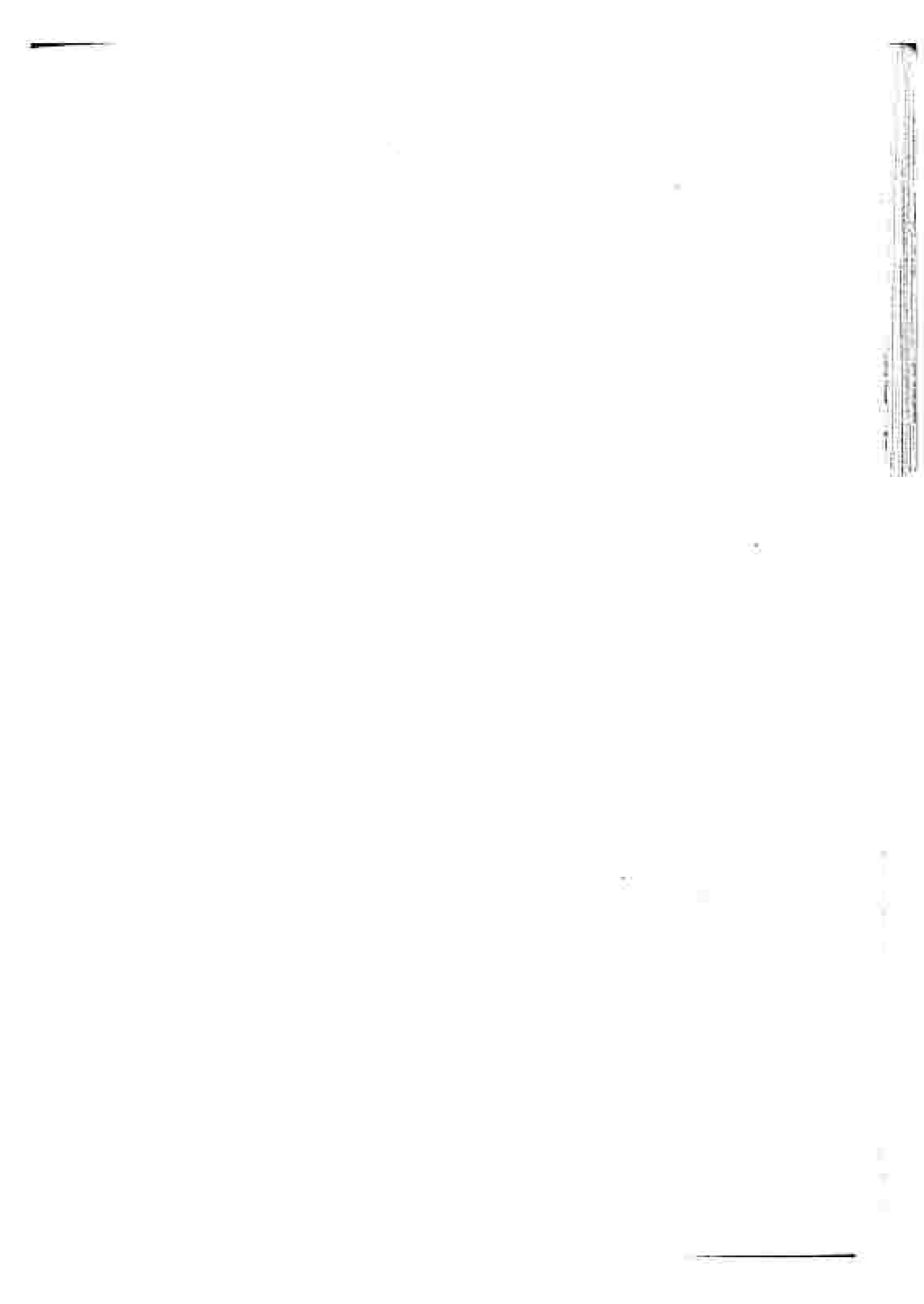
(١) لمزيد من التفصيلات عن معاهدة ١٨٧٧ انظر: إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ ٢ القاهرة ١٩٢٣، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

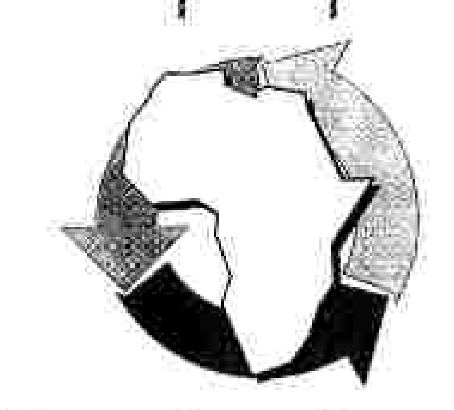
عينه إسماعيل حكمدارا لعموم السودان قد بادر بعزل الموظفين المصريين والسودانيين واستبدل بهم جماعة من الأوروبيين فى المناصب الرئيسية فقد صور هذا العمل باعتباره تعصبا من النصرانية ضد الإسلام، وكما يذكر ولفرد بلنت أنه كان من الأجدى لإلغاء تجارة الرقيق تشجيع الإصلاح الدينى بإصدار الفتاوى الشرعية التى تكفل القضاء على تلك التجارة، وإن مجرد فتوى يصدرها شيخ الإسلام بتحريم تجارة الرقيق كانت تعد فى رأيه أجدى من جيش بأكمله يرسل من أجل تحقيق تلك الغاية.

بقى أن نشير أخيرا إلى أن معظم المصادر الأجنبية تحدثت عن الدور الحضارى الذى قامت به أوروبا لإلغاء الرق وتجارته دون التركيز على ما حققته من وراء ذلك من سيطرة ونفوذ، ولعل ما يوضح لنا ذلك أن مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية قد أشار فى ميثاقه إلى مسئوليات الدول الأوربية فى حمل رسالة الحضارة إلى إفريقيا، كما أثنى على جهود البعثات التبشيرية وجمعيات إلغاء الرق[١]. وقد يكون حقيقة أن المستعمرين أبطلوا الرق الفردى إلا أنهم استبدلوا به الرق الجماعى، إذ إن استغلال الإفريقيين فى المصانع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجبارى كان هو الاسترقاق بعينه، أو الرق الحديث كما أطلق عليه بعض الباحثين، وبذلك لم تكن الأساليب الاستعمارية تختلف عن الرق التقليدى إلا فى الوسيلة بحكم ما فرضته من سخرة على الشعوب الإفريقية فى فترة قاتمة من تاريخها[٢].

(١) Pruen, The Arab and the African, London, 1891, P.P. 241-242.

(٢) أحمد سويلم العمرى : الإفريقيون والعرب، القاهرة ١٩٦٧ ص ص ٩٠ - ٩٧.





الفصل السادس

سلطنة زنجبار وامتدادها

إلى الكونغو وهضبة البحيرات

أشرنا فى الفصل الثانى من ذلك الكتاب كيف استطاع عرب الخليج والجزيرة العربيـة تأسيس عدة مدن وإمـارات إسلامية على السـاحل الشرقى لإفريقـيا. وقد شهد النصف الأول من القـرن التاسع عشر نجاح سلطنة عمـان فى ضم المقاطعات الساحلية فى شرق إفريقيا تحت زعامتـها، وفى عام ١٨٣٢ قدر سلاطنة عمان أهمية القسم الإفريقى من السلطنـة فنقل السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦/ ١٨٥٦ عـاصمة حكمه من مسقط إلى زنجبار. ولاشك أن هنناك دوافع كثيرة دفعت به إلى إحداث ذلك الانتقـال، ومن ذلك أهميـة جزيرة زنجبـار باعتبـارها مركـزًا وسيطا للتـجارة وعمليـات التبادل التـجارى لمقاطعات الشرق الإفريقى، هذا فضـلا عما تتمتع به جزيرة زنجبار وغيرها من جزر ومقاطعات شرق إفريقيا من موارد كثيرة[١].

ونستطيع أن نقرر أنه بتلك الخطوة التى أقدم عليها السيد سعيد تبدأ المؤثرات الفاعلة فى تاريخ زنجبار والشرق الإفريقى بصفة عامة، إذ وفد معه عند انتقاله إلى زنجبار مئات من عرب عمان والجزيرة العـربية، فازدهرت التجارة وانتعشت بمقدمهم إلى درجة لم تكن معهودة من قبل، كذلك ازداد عدد الهنود فى الشرق الإفريقى، وبينما كان نشاط الهنود يـقتصر على الساحل فى المعاملات التـجارية وأعمال النقل البحرى، نجد أن التجار العرب يتوغلون فى المناطق الداخليـة التى لم يرتدها أحد من قبل، واستقر الكثيرون منهم فى الداخل وأسـسوا المراكز التجارية التى جهدوا فى تقويتها، ومن ثم أصبحت تلك المراكز تشع بعضًا من السيطرة والنفوذ للسلطان فى الداخل؛ حتى لقد اشتهر المثل السـواحلى القائل، حينما يلعب أحد على المزمار فى زنجبار يرقص الناس طربًا على البحيرات[٢].

When One pipes on Zanzibar, They dance on the Lakes.

ويبدو أن حلم تأسيس إمبـراطورية عربية إفريقية قد تراءى للسـيد سعيد بعد بضع سنوات من قـدوم عرب عـمان إلى الشـرق الإفريقى، وكـان يأمل أن يمتد

---

(١) Younghusband, Glimpses of East Africa and Zanzibar p. 238 See also F.O . Zanzibar p.40.

(٢) Pearce, op. cit., p.113.

بنفوذه إلى داخل القارة الإفريقية بعد أن تأكدت له السيطرة على الساحل من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوباً. وليس من شك في أن تلك السيطرة الداخلية كانت ترتبط بالناحية التجارية إذ نشطت القوافل التجارية في تحركاتها الدائبة وأصبحت تصل إلى جهات بعيدة في قلب القارة الإفريقية كبحيرات نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا نيانزا. بالإضافة إلى أن المغامرين من التجار كانوا يذهبون في مغامراتهم بحثًا وراء العاج أو الرقيق إلى الأجزاء العليا من نهري الكونغو والنيل، وسط الغابات الكثيفة وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقة، وإذا ماعرفنا أن الواحدة من تلك الرحلات أو بالأحرى تلك المغامرات؛ كانت تستغرق زمنًا طويلا كان من اللازم أن يقوم هؤلاء التجار بتأسيس المحطات والمراكز التجارية التي يعتمدون عليها في أسفارهم، وعلى هذا النهج قامت عدة مستوطنات عربية على طول تلك الخطوط التجارية التي كانت تطرقها قوافل التجارة العربية [1].

ولن يكون مجالنا دراسة تلك المستوطنات بقدر مايعنينا أن نؤكد أنها كانت تعد ولاشك امتداداً لنفوذ وسيطرة سلاطنة زنجبار في تلك الأنحاء، وانتشار شهرتهم في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية، وكانت تنمي تلك السيطرة وتدعمها حركة مرور القوافل التي كانت تصل بين هذه المراكز في طريقها إلى الساحل. كما كان يؤكد تلك السيطرة أيضًا أن الطرق التجارية عبر القارة الإفريقية كانت تقع في أيدي عرب عمان الذين وفدوا مع السيد سعيد للإقامة الدائمة في زنجبار[2]. غير أنه من الصعب علينا تحديد ممتلكات السلطنة العربية في داخلية شرق إفريقيا أو في أواسط القارة بصفة عامة فإن السمة التجارية التي طبعت حكام هذه السلطنة حالت دون قيام فواصل قاطعة تحدد مدى اتساع السلطنة في الداخل [3]. إذ إن سلطنة زنجبار قامت على أسس اقتصادية بحيث كانت لاتعترف بالفواصل مادامت عمليات التبادل التجاري قائمة والقوافل تنشط في تحركاتها من مكان إلى آخر. ولم تكن تحمي تلك الطرق إلا محطات أو مراكز تجارية أنشئت خصيصًا لتسهيل عمليات

(1) Coupland, Explonation of East Africa.p.5

(2) Pearce, op. cit., P. 128

(3) Coupland, East Africa and It's Invaders. P. 229

التبادل التجارى، وبفضل النشاط التجارى امتد النفوذ الاقتصادى للسلطنة إلى مناطق بعيدة فى الكنغو والبحيرات الاستوائية[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأنظمة الخاصة التى وضعتها سلطنة زنجبار كانت تتمشى مع إنعاش الناحية الاقتصادية، إذ كان اتجاهها إلى تنشيط حركة التجارة فى الداخل والساحل عن طريق فرض أقل المكوس الجمركية بالنسبة للتجارة الخارجية بصفة خاصة، ويرجع للسلطنة العربية فى زنجبار فضل تشجيع الزراعة، وخاصة القرنفل وقصب السكر، وذلك باستغلال خصوبة بعض الجزر الإفريقية، وعلى الأخص جزيرتا بمبا وزنجبار حتى أن هاتين الجزيرتين لاتزالان تقومان حتى اليوم بإمداد العالم بالقسط الأعظم من استهلاكه من القرنفل، إذ يبلغ مقدار مايتنجانه مايقرب من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى [٢].

وقد حرص سلاطنة زنجبار فى إداراتهم لممتلكاتهم فى شرق إفريقيا على تعيين حكام محليين من أهالى البلاد يدينون لهم بالتبعية والولاء، وفى بعض الأحيان كان السلاطين يبعثون بحكام من العرب أو السواحلية إلى المقاطعات الداخلية مع إمدادهم بحاميات من الجند تكون بمثابة نواة يحرص الحكام المعينون على تنميتها بأنفسهم، بشكل يحفظ لهم نفوذهم وللسلطان هيبته. غير أنه من الملاحظ بصفة عامة أن السلاطين لم يهتموا بوضع حاميات عسكرية قوية فى مقاطعات الشرق الإفريقى، ولعل تحقيق الأهداف الاقتصادية التى كانوا يستهدفونها من وراء امتداد ممتلكاتهم هو الذى حال دون قيام نزعات انفصالية فى تلك الممتلكات، إذ كانت المصالح الاقتصادية والرغبة فى تقدم التجارة وازدهارها تستدعى استتباب الأمن والمحافظة على تبعية المقاطعات الإفريقية إلى السلطنة العربية.

(١) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean P. 365.

(٢) Coupland, Exploitation of East Africa P.4

See Also Pearce, op. cit., P. 122

ومما يذكر أن العرب قد نقلوا هذه الزراعة من جزيرة موريس وكان الفرنسيون أول من ادخلوها إلى تلك الجزيرة عام ١٧٧٠. انظر:

Ruete, Said bin Sultan, p.p. 73- 74

وقد تزايد عدد السكان العرب تزايداً مطرداً خلال عهد السلطنة العربية، وكان هذا التزايد يرتبط ارتباطاً شديداً بموسم هبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية حيث تصبح جزيرة زنجبار ملأى بالتجار العرب الذين كانوا يفدون من سواحل الخليج والجزيرة العربية، وكان يستتبع ذلك انتعاش الحركة التجارية إذ تصبح كثير من مقاطعات الشرق الإفريقي فى موسم رائج من الحياة والمعاملات.

وكان عرب زنجبار يشكلون الطبقة الأرستقراطية إذ كانت تقع فى أيديهم ملكية أكثر الأراضى. ويبدو أن السيد سعيد حرص على أن يكون للعرب ذلك المركز الممتاز إذ تعمد أن يأخذ معه عند انتقاله إلى زنجبار أغنياء العرب وأثرياء التجار[1].

ويمكننا أن نقسم العرب فى شرق إفريقيا فى عهد السلطنة العربية إلى عرب الحضارمة الذين وفدوا من الساحل الجنوبى للجزيرة العربية، وكانوا يعيشون فى مناطق خاصة بهم، وكونوا قسماً متمايزاً هاماً من السكان العرب، ومنهم من جاء إلى زنجبار بغرض الإقامة الدائمة؛ وإن كانت أكثريتهم قد وفدت بغرض الكسب والتجارة، وكان كثير منهم يشتغلون فى عمليات النقل البحرى فى موانى الشرق الإفريقى، وكان هناك أيضاً عرب جزر القمر وإن كان عددهم قليلا بعض الشىء، ولايعرف على وجه الدقة أصل أولئك العرب؛ وإن كان من المحتمل أنهم أتوا من سواحل البحر الأحمر واستقروا فى جزر القمر، ومن المحتمل أيضاً تسرب الدماء الفارسية إليهم. ثم هناك بالإضافة إلى ذلك عرب الساحل الشرقى لإفريقيا، وهم أولئك العرب الذين استقروا فى سواحل شرق إفريقيا قبل عهد السلطنة العربية، ثم أخيراً عرب عمان، وهم العرب الذين ازدهرت بهم السلطنة العربية فى زنجبار بعد قدومهم إليها[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيطرة سلاطين زنجبار على ممتلكاتهم فى شرق إفريقيا لم تكن سيطرة حاسمة، ولاشك أن ذلك هو الذى شجع الدول الاستعمارية لكى تنفذ إليها. وقد حاول كثير من سلاطنة زنجبار الامتداد بنفوذهم

(١) جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا ص ٢١٨.

(٢) Pearce, op. cit., p.p. 215 -218

إلى أبعد ماوصل إليه العرب؛ من ذلك محاولة السيد سعيد فى عام ١٨٣٢ الزواج من ملكة مدغشقر ولكنه اصطدم بالنفوذ الفرنسى الذى كان عائقًا له عن التوسع جنوبًا [1]، على أنه وإن كان قد أخفق في مد سيطرته نحو الجنوب فلاشك فى أنه كان أكثر توفيقًا ونجاحًا فى مد سيطرته نحو الشمال، وإن ظل نفوذه مرتبطًا إلى حد كبير بالدوافع الاقتصادية؛ إذ نجح السيد سعيد في ربط الموانى الشمالية فى الصومال بنظامه الاقتصادى، وفى الواقع أن الهدف الاقتصادى كان هو الهدف الرئيسى الذى سعى إليه سلاطنة زنجبار، ولذلك لم يرتكزوا فى نفوذهم على احتلال عسكرى أو سيطرة مباشرة. وعلى الرغم من أنه قد وقعت فى عهد السيد سعيد وفى عهد خلفائه من بعده، كثير من الثورات الداخلية إلا أنهم لم يلجئوا إلى قمع تلك الثورات بالقوة خوفًا مما قد يؤدى إليه ذلك من اضطراب العلاقات بشكل قد يعوق التجارة التى كانوا يحرصون على تنشيطها غاية الحرص؛ ومن ثم كانت معالجة السلاطين لمشكلاتهم الإفريقية تتم غالبا بالطرق السلمية، وذلك بهدف ضمان استقرار الحياة الاقتصادية وازدهارها، وتأكيد سيادتهم الاقتصادية فيما يختص بفرض الضرائب المقررة على التجارة، وكل ذلك بطبيعة الحال لايمكن أن يتم إلا عن طريق السلم وليس عن طريق القوة أو العنف، الأمر الذى يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن سيادة زنجبار على كثير من المقاطعات الإفريقية كانت سيادة اقتصادية أكثر من كونها سيطرة سياسية أو عسكرية.

وكان مما يعزز هذه السيادة الاقتصادية حركة مرور القوافل التجارية من الساحل إلى الداخل والعكس. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أنه حينما نقل السيد سعيد عاصمة حكمه إلى زنجبار انتظمت طرق القوافل التجارية إلى الداخل، وأصبحت زنجبار بمثابة المركز الرئيسى للتجارة. وكانت أهم طرق القوافل الطريق الذى يبدأ من بجمايو أو بانجانى على ساحل شرق إفريقيا فى مواجهة جزيرة زنجبار حيث يمتد على السهل الساحلى صوب الداخل إلى طابورة التى كانت فى الداخل مثل ماكانت عليه زنجبار للساحل بمثابة المركز الرئيسى للتجارة. والثابت أن طابورة

(1) Coupland, East Africa and It's Invaders, P. 342

قد أسسها تجار من العرب فى عام ١٨٣٠، وقد أشار المكتشفان سبيك وجرانت عندما زارا طابورة إلى أنه كان يوجد فيها جالية عربية وبعض الهنود. ومن طابورة كان هناك طريق يمتد فى اتجاه الغرب حتى بحيرة تنجانيقا، بالإضافة إلى طريق آخر يتجه إلى الشمال. وكانت بعض الطرق التجارية تنتهى عند أوجيجى حيث تبدأ منها مجموعة من الطرق الأخرى تصل إلى بونيورو وبوغندا [١]، ومنذ عام ١٨٥٢ ظهرت سيطرة التاجر العربى سناى بن عامر على الطريق الممتد من طابورة إلى كمبالا.

وبالإضافة إلى الطرق التى كانت تبدأ من الساحل فى مواجهة جزيرة زنجبار، كانت هناك طرق أخرى تبدأ من الساحل المواجه لجزيرة كلوة حتى بحيرة نياسا.

وكان حجم القافلة يختلف تبعًا لطبيعة الطريق الذى تسلكه، إذ كان عدد أفرادها لايتعدى الخمسين رجلا وذلك فى الطرق القصيرة المألوفة، أما فى الرحلات البعيدة فى الداخل فقد كانت القوافل تتصل بعضها بالبعض الآخر حيث يبلغ عدد أفرادها أكثر من ألف رجل يتقدمها أدلاء وطنيون يحملون رايات حمراء رمزا لحماية السلطنة العربية فى زنجبار.

وكانت الرحلة من طابورة إلى أوجيجى تستغرق ثلاثة أسابيع، ولكنها قد تمتد إلى عدة أشهر فى المناطق البعيدة، كما اعتادت قوافل التجارة أن تبدأ مسيرتها خلال فترات الجفاف إذ كانت الأمطار تسبب عقبات كبيرة فى حركة مرور القوافل.

وبالإضافة إلى حرص سلطنة زنجبار على إنعاش التجارة الداخلية فقد حرص سلاطنة زنجبار، خاصة فى عهد السيد سعيد، على وصل المقاطعات الإفريقية التى كانوا يحكمونها بالاقتصاد العالمى، وذلك عن طريق مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التى عقدها أولئك السلاطين مع كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الولايات الألمانية التى كانت مشتركة فى اتحاد الهانسا [٢].

ولم يقتصر اهتمام الأوربيين على التجارة أو النواحى الاقتصادية وحدها بل

(١) Ruth Slade, King Leopold's Congo. London, 1962 p.84 ff

See Also Ceuleman, la Question Arabe et Congo, Brussels, 1959, P.31

(٢) Lyne, Zanzibar P. 34 see also F. O. Zanzibar P. 41



إن الرحلات الاستكشافية والبعثات التبشيرية قد بدأت نشاطها هى الأخرى فى القارة الإفريقية، وتغلغل المبشرون الأوربيون فى مقاطعات الشرق الإفريقى منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادى، ونجحوا فى تأسيس عدة مراكز تبشيرية فى الداخل[1] ومن أولئك المبشرين يمكن أن نذكر كرايف Krapf وريبمان Rebmann[2] اللذين استقرا فى بعض المقاطعات التابعة لسلطنة زنجبار يبشران بالمسيحية. ومن المهم أن نذكر أن كثيراً من المبشرين والمستكشفين لاقوا كثيراً من عناية ورعاية حكام السلطنة العربية، فقد ذكر كرايف فى الكتاب الذى وضعه عن شرق إفريقيا مقدار مامنحه له السيد سعيد من تسهيلات ومعونات، وكيف كان يستعين بنفوذه فى التوغل فى مقاطعات الشرق الإفريقى، وفى مباشرة نشاطه التبشيرى حيث أمده السيد سعيد بخطابات توصية للرؤساء التابعين له يطلب فيها منهم أن يعاملوا كرايف أحسن معاملة لأنه رجل يعمل على تحويل الوثنيين إلى معرفة الله، وعلى ذلك ينبغى أن يقدموا له كل مايحتاج إليه من مساعدة[3]. وقد أقام كرايف عدة أشهر فى زنجبار، ثم قام بعد ذلك بحركة ارتياد إلى لامو وبلاد الجالا حيث أنشأ هناك مركزاً تبشيرياً استقر فيه بعض الوقت وفى ذهنه آمال كبيرة[4] ولكنه، كغيره من المبشرين، وجد أن الطبيعة كانت أقسى عليه من القبائل الإفريقية المعادية له، ففى خلال بضعة أشهر من إقامته فى بلاد الجالا فقد زوجته وابنته وكاد هو نفسه يموت من جراء إصابته بالحمى[5]. كذلك قام الفرنسيون بدور كبير فى النشاط التبشيرى فى المقاطعات التابعة لسلطنة زنجبار إذ نجحت إحدى البعثات الفرنسية الكاثوليكية فى تأسيس مستشفى ومدرستين لتعليم أبناء الزنوج، كما حذا الإنجليز حذو الفرنسيين فى ممارسة بعض أنواع من النشاط التبشيرى.

---

(١) Mona Macmillan, Introducing East Africa. P. 167

(٢) يرجع إلى ريبمان فضل اكتشاف جبل كليمنجارو. انظر المصدر السابق نفس الصفحة، وقد وضع كرايف كتاباً هاماً عن بعثته التبشيرية فى شرق إفريقيا بعنوان:

Travels and Missionary Labours in East Africa. London 1868

(٣) J. Krapf, Travels, Researches and Missionary Labours during an eighteen Years residence inEastern Africa, London 1868 p. 127.

(٤) Ibid. P. 119

(٥) Coupland, East Africa and It's Invaders p. 390.

وكما لقى المبشرون عناية سلاطنة زنجبار وتشجيعهم فقد لقى نفس هذه المعاملة المستكشفون والرواد الأوربيون الذين قاموا بعملياتهم الكشفية فى مجاهل القارة الإفريقية مسترشدين بما أوجده التجار العرب من مراكز ومحطات تجارية فى قلب القارة الإفريقية، وقد نوه ريتشارد بيرتون Burton، وهو واحد من أولئك المستكشفين، إلى أنه بفضل عناية السيد سعيد ورعايته له نجحت بعثته الاستكشافية فى شرق إفريقيا [1].

ونحن إذا ماعرضنا لتلك البعثات الأوربية التى اتخذت شكل غزو تبشيرى واستكشافى وما كان قد سبق ذلك من نشاطات اقتصادية قامت بها الدول الأجنبية، ومن وراء ذلك تقع ممتلكات السلطنة العربية، استطعنا أن ندرك جيداً مقدار الخطر الذى كان يتربص بتلك الممتلكات التى حاول السيد سعيد أن يقيم منها إمبراطورية عربية فى الشرق الإفريقى، إذ من المؤكد أن تلك الأحلام التى تراءت له لم تصادف ماكانت تستهدفه من نجاح، هذا على الرغم من وضوح رغبته الأكيدة فى وضع دعائم ثابتة لتلك الإمبراطورية وانشغاله بها انشغالا كبيراً لدرجة إهماله لشئون ممتلكاته فى الجزيرة العربية والخليج العربى حتى كادت تخرج فى جملتها من بين يديه. ويبدو أن السيد سعيد لم تروعه تلك الحقيقة الواقعة بالنسبة للقسم الأسيوى من ممتلكاته الذى ألف المنازعات والثورات فى الوقت الذى كان مقر الحكم يبعد بضعة آلاف من الأميال عنه. ومن المؤكد أن السيد سعيد قد أنس إلى القسم الإفريقى من ممتلكاته فأخذ يحرص على تنمية موارده واستغلال إمكانياته، بيد أن آمال ذلك الرجل فى تأسيس إمبراطورية عربية فى شرق إفريقيا كان من الصعب تحقيقها وخاصة فى غضون القرن التاسع عشر، ذلك القرن الذى شهد تفوق قوة أوروبا العسكرية والصناعية، وشهد هذا الرتل الطويل من المستكشفين والرواد والمبشرين والتجار الأوربيين الذين انتهوا إلى تلك الحقيقة وهى أن هناك أمكنة فى إفريقيا صالحة للاستغلال وأنها قارة جديرة بالامتلاك والسيطرة، وهكذا شاءت الظروف أن تتصادم رغبة السيد سعيد فى تأسيس إمبراطورية عربية فى إفريقيا مع رغبة الدول الأوربية فى السيطرة على تلك القارة

(1) Burton, Zanzibar, City, Island and Coast Vol i p.34

واستعمارها واقتسامها فيما بينها. ويمكننا أن نستعير هنا ماذكره بيرس Pearce فى تعليقه على إمبراطورية السيد سعيد أنه ولد متأخراً وفى وقت غير ملائم لتحقيق تلك الأمال التى كان يحرص عليها [١].

على أنه مهما قيل عن فشل السيد سعيد فى المحافظة على ممتلكاته فى الجزيرة العربية، أو عن فشله أيضاً فى الإبقاء على إمبراطوريته فى شرق إفريقيا إلا أننا نستطيع أن نؤكد حقيقة هامة وهى أنه فى خلال السنوات التى قضاها السيد سعيد فى شرق إفريقيا وضح تأثيره فى تلك البلاد تأثيراً ملحوظاً ومعروف أن شهرة السيد سعيد فى العالم الخارجى إنما ترجع إلى حكمه فى زنجبار أكثر مما ترجع إلى حكمه فى عمان. ولاشك أن النواحى الاقتصادية ومايتبعها من حركة مرور القوافل بين الداخل والساحل كانت من أبرز ماتميزت به سلطنة زنجبار، وقد أثر عن السيد سعيد قوله: إننى تاجر قبل أن أكون سلطاناً، كما كانت سلطنة زنجبار فى عهده، وفى عهد خلفائه من بعده، عاملا هاماً فى إدخال المؤثرات الحضارية إلى مجاهل القارة الإفريقية ومن المعروف أن توسع السلطنة ظهر واضحاً فى مقاطعات الداخل إلى منطقة البحيرات الاستوائية وحوض نهر الكونغو، وقد حدث ذلك بصفة خاصة فى عهد خلفاء السيد سعيد. والجدير بالذكر أن توسع السلطنة فى الداخل ظل متصلا بالناحية الاقتصادية، وقد عاصر هذا التوسع صوب الداخل فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر التوسع المصرى فى بلاد السودان وسواحل البحر الأحمر، وامتداده إلى سواحل الصومال، ولاشك أن التوسع المصرى فى إفريقيا فى عهدالخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ وتوسع سلطنة زنجبار فى عهد خلفاء السيد سعيد، ماجد وبرغش، ترتب عليه ظهور دولتين عربيتين إفريقيتين، وكان من المنتظر لهاتين الدولتين أن تحملا على عاتقهما مهمة نشر الحضارة فى ربوع القارة الإفريقية، كما كان من المتوقع أيضاً أن تنجح هاتان القوتان فى إنقاذ القارة الافريقية من تربص الحركة الإمبريالية بها، ولذلك كان الأمر فى اعتقادنا سباقا بين الدول الاستعمارية وبين الدول الإفريقية المحلية نحو السيطرة على ماتستطيع كل منها أن تصل إليه من مقاطعات إفريقية. ولم يكن الاستعمار الأوروبى لتخفى عليه الجهود التى كانت تقوم بها كل من مصر وزنجبار،

(١) Pearce, op. cit. P.120

ومن ثم كانت الخطة الاستعمارية تتجه إلى ناحيتين : الأولى هى منع هاتين القوتين من الاتحاد أو التعاون فيما بينهما؛ إذ لو حدث ذلك لأمكن تكوين قوة إفريقية كبيرة قد تستطيع أن تستقطب إليها القوى الأفريقية المحلية وبالتالى تكوين جبهة إفريقية قوية يمكن أن تقف أمام الأطماع الإمبريالية التى بدأت تظهر واضحة وتستهدف السيطرة على أقصى ماتستطيع أن تصل إليه من أجزاء القارة الأفريقية، أما الناحية الثانية فهى العمل على إضعاف هاتين القوتين، وقد حدث ذلك أولا بالنسبة لسلطنة زنجبار حينما اتجهت الحكومة البريطانية إلى فصل الممتلكات الآسيوية للسلطنة عن ممتلكاتها الإفريقية، إذ انتهزت فرصة وفاة السيد سعيد لكى تستند على ماجاء فى إحدى رسائله التى كان قد بعث بها إلى اللورد أبردين وزير الخارجية البريطانية فى عام ١٨٥٢ من أنه يوصى بتقسيم السلطنة فى عمان وزنجبار بين أكبر أبنائه [1]، وحقيقة الأمر أن السيد سعيد لم يكن يقصد فصل الممتلكات الآسيوية عن الإفريقية فصلا سياسيا تماما، وإنما كان كل مايتجه إليه هو وضع إدارة خاصة لكل من الإقليمين، نظرًا للبعد الشاسع بينهما، ولكن الحكومة البريطانية فى الهند عملت على تحقيق الفصل النهائى بين الإقليمين إذ كانت ترى فى وجود سلطنة كبيرة فى الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى خطرًا يهدد مصالحها الحيوية على طرق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند، ولذلك حرصت على تأكيد الفصل السياسى بين ممتلكات السلطنة، وتنفيذًا لذلك أوفدت فى عام ١٨٦١ لجنة للتحقيق إلى كل من عمان وزنجبار التى أوصت بضرورة فصل الإقليمين، وبناءً على تقرير اللجنة أصدر اللورد كاننج Canning، نائب الملك فى الهند، قراره المشهور بتقسيم سلطنة زنجبار إلى قسمين، على أنه نظرًا للفرق الواضح فى موارد زنجبار وموارد إقليم عمان، فقد جاء فى قرار التحكيم أن يدفع سلطان زنجبار مبلغًا سنويا من المال لأخيه سلطان عمان تعويضًا عن الفرق الكبير بين موارد الإقليمين [2]، وفى عام ١٨٧٣ عقدت بريطانيا مع السيد برغش بن سعيد، سلطان زنجبار، معاهدة خاصة بالإلغاء النهائى لتجارة الرقيق من مقاطعات الشرق

(١) يذكر همرتون، القنصل البريطانى فى زنجبار، أن السيد سعيد كتب هذه الرسالة إلى بريطانيا لكى يعتمد على تأييدها بعد وفاته فى تنفيذ خطته فى تقسيم السلطنة، انظر

Coupland, Exploitation of East Africa p. 26.

(٢) راجع كتابنا دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٦٤ ومابعدها.

الإفريقى، ولما كانت هذه التجارة تدر مبلغًا كبيراً من الأموال، فقد تعهدت بريطانيا أن تعفى سلطان زنجبار من مهمة دفع الإعانة السنوية المقررة لسلطنة عمان حيث تولت هذه المهمة عنه، وهكذا استطاعت بريطانيا السيطرة على كل من السلطنتين، سلطنة عمان التى أصبحت تعتمد عليها فى مواردها المالية، وسلطنة زنجبار بعد أن أصبح سلطانها يتجه دائمًا إلى طلب مساعدتها ليتخلص من المحاولات المتكررة التى كان يبذلها سلاطنة عمان لإعادة توحيد السلطنة تحت سيطرتهم.

ولم يقف الأمر عند حد فصل القسم الإفريقى عن القسم الآسيوى وإنما أخذت بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية تعمل على التغلغل فى القسم الافريقى الذى أصبح سلطنة قائمة بذاتها، وقامت ألمانيا بدور كبير فى هذا الصدد وخاصة بعد أن أقدم جماعة من تجار ألمانيا على تأسيس شركة شرق إفريقيا الألمانية التى عهد برئاستها إلى كارل بيترز Karl Peters الذى تمكن من منازعة سيطرة سلطان زنجبار فى داخلية الشرق الأفريقى، ونجح بالفعل فى عقد مايقرب من اثنتى عشرة معاهدة مع زعماء القبائل الأفريقية هدف بها إلى بسط نفوذ الشركة الألمانية على المناطق الداخلية من سلطنة زنجبار منتهزا فرصة ضعف السلطنة وعدم تمكنها من تأكيد نفوذها على أجزائها الداخلية، ونتيجة للنشاط الألمانى المتزايد فى المناطق الداخلية فى السلطنة، خشيت بريطانيا على نفوذها فاتفقت الدولتان، ألمانيا وإنجلترا، فى عام ١٨٨٦ على تشكيل لجنة لتقسيم القاطعات الداخلية من سلطنة زنجبار فيما بينهما. وقد أصدرت اللجنة قرارها الذى كان ينص على أن حدود سلطنة زنجبار تقتصر فقط على جزيرتى بمبا وزنجبار وبعض الجزر الصغيرة المجاورة لهما، بالإضافة إلى شريط ساحلى يمتد عشرة أميال على طول الساحل المواجه ولا يتجاوز امتداده فى الداخل أكثر من ثلاثمائة ميل، ومعنى ذلك أن مايلى هذا التحديد يعتبر غير تابع للسلطنة العربية، وهذه المناطق قسمت إلى منطقتى نفوذ بين إنجلترا والمانيا، كما مكنت إنجلترا لإيطاليا السيطرة على بعض سواحل الصومال، التى كانت تتبع كلا من مصر وزنجبار.

كذلك نجحت بريطانيا فى هدم الإمبراطورية المصرية فى سواحل البحر

الأحمر والسودان ومنطقة أعالي النيل، وذلك تمكينا للحركة الاستعمارية في إفريقيا، وتطلعًا إلى بسط سيطرتها على هذه المناطق. والجدير بالذكر أن الإمبراطورية المصرية كانت قد وصلت إلى أقصى حد لها من الاتساع في عهد الخديو إسماعيل، على أن هذه الإمبراطورية لم تلبث أن بدأت تظهر فيها عوامل الانهيار نتيجة للأزمة المالية التي تعرضت لها مصر مما أتاح الظروف للدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا لتفكيك هذه الإمبراطورية ثم تصفيتها نهائيًا عقب قيام الثورة العرابية بمصر ١٨٨١، والثورة المهدية بالسودان ١٨٨٥، وما ترتب على هاتين الثورتين من احتلال إنجلترا لمصر، وتطلعها بعد ذلك إلى سحب القوات المصرية من السودان ومن غيره من المناطق التي وصل إليها الحكم المصري حتى تصبح هذه المناطق أرضًا لاصاحب لها No Man's Land ومن ثم تستطيع أن تبسط سيطرتها عليها.

وهكذا كانت الدول الأوربية وبخاصة إنجلترا تدرك خطورة وجود هاتين القوتين العربيتين الإفريقيتين، مصر وزنجبار، ومايمكن أن يشكلاه من عقبات أمامها في سبيل تحقيق مشروعاتها الاستعمارية في إفريقيا. ومما لاشك فيه أن هاتين الدولتين الإفريقيتين قد أدركتا مايمكن أن يترتب على اتحادهما من قوة تمكنهما من مواجهة النفوذ الاستعماري الذي أخذت تتعرض له القارة الإفريقية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى أننا نلاحظ اتجاها للتعاون بالفعل بين هاتين القوتين الإفريقيتين، ثم اتجاها آخر للعداء أو على الأقل التوتر الذي حدث بينهما بفعل السياسة البريطانية، إذ حرصت بريطانيا أن توقع بينهما حتى تتمكن من السيطرة على ممتلكات كل منهما بعد تقسيمها وتجزئتها مما يسهل عليها عملية السيطرة هذه.

ولدينا من الوثائق المصرية مايوضح لنا العلاقات التي قامت بين مصر وزنجبار، وكيف بدأت العلاقات ودية فيما بينهما بهدف تحقيق التعاون والاتحاد بين هاتين القوتين الإفريقيتين، ثم كيف توترت العلاقات فيما بينهما بفعل السياسة البريطانية، فهناك رسالة بعث بها السلطان ماجد بن سعيد سلطان زنجبار في شهر محرم ١٢٨٢هـ (١٨٦٦) إلى الخديو إسماعيل وسلمها إلى قائد السفينتين المصريتين

[الإبراهيمية وسمنـود] بمناسبة مرورهما بزنجبار فى طريقهـما إلى مصر، وذلك قبل افتتاح قناة السويس للملاحة، وكانت هاتان السفينتان قد أوصى الخديو إسماعيل بشرائهـما من أوروبا، وعندما وصلت السفينتان إلى زنجبار أكرم السلطان وقادة قبطانها ومن معـه، وأهداه سيفًا مرصعًا وهدايا أخرى، كما أرسل معه رسالة إلى الخديو رد عليها الأخير برسالة ودية أخرى [1].

على أن مايعنينا بصفة خاصة مشـروع معاهدة بين مصر وزنجبار. ولاشك أن اتجاه سلطنة زنجبار إلى عقـد معاهدة مع مـصر إنما كان يعـد اعترافًا بالنفوذ الذى بلغتـه، فمن المعروف أن الحملات العسكرية المصرية كانت منذ عام ١٨٧٠ تصل إلى قلب القارة الإفريقيـة، لبث النفوذ المصرى بين قبائلهـا وسكانها، وكانت تلك القبـائل تعامل المـصريين بمزيد من الحفاوة والترحيب، ففى عام ١٨٧٢ وصلت إحدى البـعثات المصـرية عن طريق أوغندة إلى زنجبار، وهناك استقبلت بترحاب بالغ، إذ أظهـر السكان ميلهم إلى الحكومـة المصرية، وقـابل قائد البـعثة المـصرية برغش بن سعـيد، سلطان زنجـبار الذى أكرم مـثواه، وأظهر لـه شديد رغبـته فى مصادقة الحكومة المصرية، وأنه يريد الاستظلال بالعلم المصرى العثمانى على شرط أن يكون صاحب امتياز يضـمن له حقـوقه وحقـوق أسرته ورعاياه، وأخـبره أنه يخطب باسم السلطان العـثمانى فى كل بلاده، ثم اتـفق مع القائد المصـرى على مـشروع مـعاهدة تتكون من ست مواد تنص المادة الأولـى على أن تكون سلطنة زنجبار تحت الحماية العثمانية المصرية، على أن يكون الملك محصورًا بالتوارث بين ذرية السلطان الحالى أو بين أعـضاء أسـرته، بمعنى أن يكون امـتيـاز السلطان فى سلطنته شبيهـا بامتياز الخديو إسماعيل وأسرته فى مـصر، وتنص المادة الثانية على أن ترسل الحكومة المصـرية موظفين من قبلهـا ليقومـوا بتأليف هيئـة الحكومة فى زنجبار، وبتنظيم المالية والجند طبقا للأنظمـة المتبعة فى الحكومة المصرية، ولا يجوز تعيين مصرى لأية وظيفة كانت إذا وجد وطنى يقدر على القيام بها.

وتنص المادة الثـالثة على أن ترسل الحكومـة المصرية مـبعـوثين من رجالـها

---

(١) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار جـ٢ ص ص ٣١٨/٣١٩.

الأكفاء ليؤدوا كل النظامات التي تسن فى سلطنة زنجبار بشأن إنشاء نظارات مالية وداخلية وحربية ونظارة معارف ونظارة أشغال ويكون التلاميذ المتخرجون فى مدارس السلطنة مقدمين على غيرهم فى الترشيح للوظائف، ولايجوز لمصر أن تطلب عساكر من زنجبار إلا إذا حدثت حرب دينية بين أمير المؤمنين (السلطان العثمانى) وعدو آخر فيطلب هو نفسه حينئذ جنوداً من زنجبار. ثم إن علاقات سلطنة زنجبار مع الدول الأجنبية يكون (عقدها وحلها) على يد نظارة الخارجية المصرية.

وتنص المادة الرابعة على أنه لايجوز للحكومة المصرية أن تعين أحداً من الأجانب غير المسلمين فى سلطنة زنجبار، أما إذا كان هؤلاء تابعين للحكومة المصرية فلا بأس من تعيينهم فى الوظائف، أما المادة الخامسة فقد نصت على أن جميع الأموال التى تجبى من سلطنة زنجبار تنفق فى شئونها ومابقى بعد ذلك يودع فى الخزانة المصرية؛ حيث تكون مصر فى هذه الحالة ملزمة بصرف كل أزمة مالية أو عسكرية تصيب سلطنة زنجبار، أما المادة السادسة وهى المادة الأخيرة من مشروع هذه المعاهدة فقد نصت على أن تكون المعاهدة سارية المفعول بعد اطلاع خديو مصر عليها وإصدار أمر بقبولها.

لقد عرضنا هذه المعاهدة كى توضح حقيقة هامة، وهى إدراك مصر للضغط الأوربى الذى كانت تتعرض له سلطنة زنجبار، فأصبح الأمر إذن بمثابة سباق بين مصر وبين الدول الأوربية فى الوصول إلى ممتلكات السلطنة العربية، والأمر الذى لاشك فيه أنه إذا ماكان قد قدر لهاتين القوتين العربيتين الإفريقيتين، مصر وزنجبار، التعاون فيما بينهما لأمكن بذلك إيجاد جبهة قوية تستطيع مواجهة الضغوط الاستعمارية التى كانت تتعرض لها هاتان الدولتان فى آن واحد، على أن هذه المحاولة لم يقدر لها شيء من النجاح، إذ تؤكد لنا بعض المصادر التى تناولتها أن غوردون باشا، وكان حينئذ حاكما باسم مصر على مديرية خط الاستواء، عرقل هذه المساعى فكتب إلى السلطان برغش بن سعيد يحذره من وقوع سلطنته تحت

الحمساية المصرية، وفي نفس الوقت أوفد إلى الخديو إسماعيل من يخبره بأن سلطان زنجبار يسيء معاملة التجار المصريين [1].

وفي السجلات المصرية (وثائق القلعة سابقا ـ كورنيش النيل حاليا)، توضيح للعلاقات الودية بين مصر وزنجبار، كما فيها توضيح آخر لتوتر العلاقات بين هاتين الدولتين، فنجد مثلا في محافظ السودان ١٢٩٢هـ (١٨٧٥) بعض الوثائق التي تتناول مرور السلطان برغش بن سعيد في قناة السويس عند سفره إلى إنجلترا لزيارة الملكة فيكتوريا [2]، وحرصه على البقاء في مصر عدة أيام عقب عودته من لندن، وعن الهدايا التي قدمت له والتي كانت تتضمن بعض الأسلحة والكتب [3]، وعن حضوره احتفال مهرجان جبر النيل مع الخديو إسماعيل في عام ١٨٧٥ [4].

على أننا نجد في وثائق أخرى بوادر التوتر الذي حدث نتيجة سياسة الخديو إسماعيل في الصومال؛ الذي كان لسلطان زنجبار السيادة على الجزء الجنوبي منه، وذلك بعد أن حاول الخديو إسماعيل تنفيذ مشروعه الخاص بضم البلاد الواقعة جنوب غندكرو بإيجاد طريق يصل بين أوغندة وممبسة، وكان هذا المشروع قد عرضه الضابط الأمريكي شاي لونج Chaille Longue، وكان يعمل في خدمة الحكومة المصرية، على الخديو الذي عرضه بدوره على غوردون باشا حاكم مديرية خط الاستواء، ويفهم من الوثائق التي تناولناها أن الإنجليز كانوا يعملون على عرقلة المشروع المصري وذلك بادعائهم المحافظة على حقوق سلطان زنجبار على ساحل الصومال، وقد ظهر ذلك على وجه خاص في عام ١٨٧٥ عقب نجاح مصر في الاستيلاء على هرر، وأخذت تمتد للسيطرة على ساحل الصومال لتحقيق امتلاكها لمنفذ على ساحل إفريقيا الشرقي في موازاة خط الاستواء بهدف إنشاء

---

(١) سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ ٢ ص٣١٩.

(٢) وثائق عابدين (كورنيش النيل حاليا): صورة التلغراف رقم ١٥٦ بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٢٩٢ من محافظ السويس إلى المعية السنية. انظر أيضا تلغراف رقم ١٧٥ بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٢ من محافظ بورسعيد إلى مهر دار الخديوي.

(٣) انظر محافظ السودان ١٢٩٢ دفتر رقم ٣٦ صورة التلغراف العربي رقم ٩٥ ـ ٩٩، ١٠٩ بتاريخ ٨ رجب ١٢٩٢ من محافظ مصر إلى مهر دار الخديوي.

(٤) وثائق عابدين ـ دفتر رقم ٣٢ صورة التلغراف العربي رقم ١٠٩ من محافظ مصر إلى سعادة مهر دار الخديو.

مواصلات سريعة مع المديريات الاستوائية التى كان قد تم فتحها تكون أسهل وأقصر من مواصلات النيل [1]، ومن الطريف أن هذا المشروع الضخم الذى عملت إنجلترا على إحباطه كان يشابه من وجوه كثيرة المشروع الذى عملت بريطانيا على تنفيذه فيما بعد، وإن كان ذلك بصورة أخرى حينما عملت خلال الحرب العالمية الأولى على إنشاء سكة حديد كمبالا - ممبسة.

والجدير بالذكر أن تفكير مصر فى هذا المشروع يرجع إلى عام ١٨٧١ وكانت آخر محاولة لتنفيذه فى عام ١٨٧٦، وقد مرت جميع محاولات تنفيذ ذلك المشروع بتكتم بالغ، كما حرص الخديو إسماعيل على أن يرسل تعليماته إلى قواد حملاته بألا يسيئوا إلى القبائل الإفريقية، وتتضح هذه السياسة فى رسالة بعث بها الخديوى إسماعيل إلى الكولونيل بوردى يطلب فيها منه أن يتبع سياسة معتدلة إزاء القبائل الإفريقية، ويذكر فى هذه الرسالة «يجب أن تفهم أن مهمتنا لا يربطها بمهمة تجار العاج والرقيق أى غرض مشترك، والتجار يجب أن يفهموا أنك لاتذهب للإضرار بمصالحهم». غير أن هذه المحاولات لم يقدر لها النجاح، ومن ناحية أخرى فإن التوسع المصرى فى منطقة البحيرات الاستوائية لم يكن قد استتب بطريقة تسمح بأن يتم الاتصال بين الساحل والداخل، ولكن فى عام ١٨٧٤ حينما أخذت الممتلكات المصرية تتسع فى جنوب السودان، وأعلن الخديو رسميًا أن البلاد التى حول غندكرو قد دخلت فى حوزة الخديوية المصرية، وعين الكولونيل غردون حاكمًا لمديرية خط الاستواء، عزم الخديو على إرسال تجريدة عسكرية إلى بلاد الصومال الجنوبية لإدخال البلاد الواقعة على نهر الجوبا تحت الإدارة المصرية حتى يمكن وصل ممتلكات مصر فى إفريقيا الشرقية بممتلكاتها فى مديرية خط الاستواء، وقد عهد بالقيادة إلى ماكيلوب باشا، رئيس مصلحة المنارات، بدلا من القائد الأمريكى بوردى [2]، وفيما يبدو أن الخديو إسماعيل بإسناده قيادة هذه الحملة إلى قائد إنجليزى إنما كان يستهدف من وراء ذلك محاولة استمالة الإنجليز إلى

(١) انظر بصدد ذلك إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ ٢ القاهرة ١٩٢٣، ص٣١٩
(٢) راجع بحث بوردى عن هذه البعثة بمجلة الجمعية المصرية الجغرافية مجموعة (١) عدد ٨ ص ٥ والخرائط الملحقة به.

مشروعاته، وإن كان ذلك لم يمنع الخديو من مراقبة ماكيلوب بواسطة شاى لونج الامريكى؛ الذى أشركه معه فى قيادة هذه الحملة، وكذلك بواسطة بعض الضباط والمهندسين المصريين [١].

وقد أقلعت هذه الحملة من ميناء السويس فى ١٧ فبراير ١٨٧٥، ولما وصلت إلى رأس حفون نزل ماكيلوب باشا، واستدعى رؤساء القبائل، وطلب منهم إعلان ولائهم للحكومة المصرية، فأجابوه إلى ذلك طائعين بعد أن قدم لهم شيئا من الهدايا، وتم رفع العلم العثمانى، ثم بارح حفون دون أن يترك حامية عسكرية، ومازال يتقدم ويركز الاعلام المصرية العثمانية حتى وصل إلى براوة شرقى نهر الجوبا، وكانت تتبع سلطنة زنجبار، وفيها نزلت القوات المصرية ومعها ماكيلوب الذى استدعى إليه شيوخ القبائل، فلما حضروا إليه عرض عليهم أمر الاتحاد مع مصر، وأفهمهم مافى ذلك من الفوائد لهم فأجابوا بالقبول بسبب ماوجدوه من عظمة القوة المصرية التى هالتهم وأدهشتهم بحركاتها الحربية التى أجرتها أمامهم. وقد ترك ماكيلوب حامية فى المدينة ومحافظا لها، ثم تقدم حتى وصل إلى مصب نهر الجوبا وأراد السير فيه، إلا أن الأمواج صدته وغرقت بعض المراكب والعساكر، ولما أخذ مايلزم من مياه الشرب عاد إلى قسمايو، التى سميت فى الخريطة التى وضعها ضباط أركان حرب الجيش المصرى باسم بور إسماعيل، التى اندهش أهلها لما رأوه من قوة هذه التجريدة وأقبلوا فى زوارقهم سائلين من أين أتت، وما المقصود من حضورها؟ وقد أجابهم ماكيلوب بأن القصد اكتشاف نهر الجوبا.

ويستدل من المصادر التى تناولتها أن الغرض الأساسى من حملة الجوبا بالإضافة إلى تحقيق كشف المنطقة، هو محاولة الوصول إلى منطقة البحيرات الاستوائية [٢]. والجدير بالذكر أن حملة الجوبا كانت تنتظر اتصال الكولونيل غردون بها، ولكنها قضت فترة طويلة دون أن تتلقى منه أى اتصال، وفيما يبدو أن غردون تعمد إهمال الاتصال بهذه الحملة، نتيجة تعليمات وصلت إليه من

(١) محمد صبرى : تاريخ الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ص ٢٩ - ٣١ القاهرة ١٩٤٨.

(٢) Shoukry, Equatoria Under Egyptian Rule P. 4

الحكومة البريطانية، وقد أكد هذا الرأى شاى لونج. على أن مراسلات غردون مع الخديو إسماعيل تؤكد أن فكرة ربط المناطق الاستوائية بساحل شرق إفريقيا قد نبتت أساساً فى ذهن غردون، وذلك بعد تأسيس عاصمته الأولى فى مديرية خط الاستواء فى إقليم اللادو؛ إذ اقترح غردون على الخديو أن يرسل قوة مؤلفة من مائة وخمسين جنديًا فى باخرة إلى خليج ممبسة الذى يقع على مسافة مائتين وخمسين ميلا شمالى زنجبار، وأن يؤسس مركزًا يمكن الوصول عن طريقه إلى الداخل حتى بلاد المتيسا، وكان من رأى غردون أن احتلال ممبسة يعطى مصر فرصة السيطرة على الأقاليم الغنية فى إفريقيا الوسطى، كما كان يرى أن هذه الخطة لن تجد معارضة من قبل الإنجليز بل كان يعتقد أنه من الممكن للخديو إسماعيل أن يتوقع مساندة من الحكومة البريطانية، وخاصة من قبل الأسطول الإنجليزى الرابض فى زنجبار، مؤكدا أن مشروع ممبسة هو الطريق الوحيد لفتح المناطق الاستوائية لأنه لايمكن التغلب على المواصلات البطيئة والصعاب الطبيعية بين الخرطوم واللادو. وعلى الرغم من أن غردون كان يدرك جيداً الصعوبات السياسية التى تعترض تنفيذ هذا المشروع، وخاصة حينما ضم الإنجليز ميناء ممبسة للسلطان برغش بن سعيد، إلا أنه رأى أن يستبدل ذلك الميناء بخليج فرموزا. وفى الواقع أننا نجد فى مراسلات غردون إلى الخديو محاولة لتبرير مواقفه، وكثير من هذه المواقف لاتخلو من تناقض واضح، ولذلك فنحن أميل مانكون إلى ماذكره شاى لونج فى محاولة غردون القضاء على المشروع المصرى؛ وخاصة أن الوثائق المصرية تسجل لنا صحة ماذهب إليه لونج فى اعتقاده هذا [1]. ففى برقية سرية مؤرخة فى ٩ محرم ١٢٩٢ (١٨٧٥) من الخديو اسماعيل إلى شاى لونج جاء فيها «بخصوص اتخاذ الطريق للوصل من ممبسة إلى محل إقامة العساكر بقرب الملك متيسه لأجل الحصول على البلاد الكائنة بجنوب كندكرو حيث إن هذه المسألة تقتضى الوقوف فيها على أفكار ومعلومات غردون باشا فيقتضى مذاكرتكم

(١) ذكر شاى لونج أن الغرض من حملة الجوبا لم يكن مجرد كشف وإنما محاولة الوصول إلى منطقة البحيرات الاستوائية، وكانت الحملة تنتظر اتصال غردون بها بهذا الشأن ولكنها لم تتلق أى اتصال منه، ويبدو أن ذلك كان نتيجة لوصول تعليمات من الحكومة البريطانية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع الحملة، وفى الواقع أننا نجد فى وثائق عابدين مايؤيد صحة هذا الاعتقاد.

والوقوف على حقيقة آرائه ومعلوماته، وذلك مع أخذ التقارير والتعليمات التى تختص بهذه المسألة منه بحيث تكون مستوفية، وتكون هذه المسألة سرية بينكم وبينه دون أن يشعر بها أحد» [1]، كما بعث الخديو إلى غردون باشا يطلب منه التعاون مع شاى لونج وإمداده بمعلومات عن المنطقة، كما طلب منه الخديو أن يأتى إلى القاهرة ومعه كافة التقارير والخرائط والرسومات الخاصة بهذا الموضوع لفتح الطريق من البحيرات الاستوائية إلى المحيط الهندى. ولكن من المؤكد أن غردون أهمل عن عمد الاتصال بشاى لونج وبعث إلى الخديو يقول «إنه من المستحسن أن تترك الفكرة بافتتاح السكة إلى البحر المالح موقتًا لأنه باطلاعنا على القريتات وجدنا أن الإنجليز أخذوا ممبار (ممبسة) لأجل إعطائها إلى سلطان زنجبار، ومادام أخذوها فلا يمكن لنا فيها مدخل»، ويقترح على الخديو أن يعدل عن هذا المشروع ويستعيض عنه بمشروع آخر وهو المشروع الذى يوصل المنطقة بطريق النيل، «وأن فتوح السكة لحد البرك أمر مهم جدًا» [2].

وبينما كانت الحملة المصرية تنتظر اتصال غردون بها بلا جدوى أخذت تتعرض لضغط الإنجليز عليها، وتسجل الوثائق المصرية أن الإنجليز تدخلوا فى هذه المناطق باسم سلطان زنجبار، رغم محاولة الحملة بقدر الإمكان عدم التعدى على المناطق التى تظهر فيها السيادة واضحة لسلطنة زنجبار، ولكن رؤساء القبائل كانوا يخشون على مراكزهم من الحملة المصرية، ومن المؤكد أن الدعاية الإنجليزية كان لها أثر فى ذلك؛ فعلى الرغم من أن رؤساء القبائل قد أعلنوا ترحيبهم بالحملة المصرية فى بداية الأمر، إلا أنهم لم يلبثوا بعد ذلك أن بعثوا إلى السلطان برغش ابن سعيد سلطان زنجبار يحذرونه من أن الحكومة المصرية تريد الاستيلاء على بلادهم، كما أن قبائل براوة حاصرت محافظ براوة المصرى هو ومن معه من الجنود. وتكشف بعض الوثائق أن قائد الحملة المصرية بعث يشترى فحمًا لوقود السفن من زنجبار، وهذا مما يثبت أن المناطق التى استولت عليها الحملة المصرية فى

(٢) محافظ السودان ١٢٩٢هـ دفتر عابدين صورة التلغراف العربى.

(٣) محافظ السودان ١٢٩٢ هـ صورة التلغراف العربى - الشفرة رقم ٢٢٩ ص ٣٩ من مأمور جهات خط الاستواء إلى خيرى باشا فى ٨ ربيع الثانى ١٢٩٢هـ

ساحل الصومال الجنوبي لم تكن تحت التبعية المباشرة لسلطنة زنجبار، وقد طلب سلطان زنجبار من قائد السفينة التي ذهبت لشراء الوقود، بعد أن أجابه إلى طلبه، ضرورة مغادرة هذه المناطق قبل أن يتفاقم الأمر، وقد رد عليه قائد السفينة بأن القوات المصرية لاتفكر في احتلال هذه المناطق، وإنما قدمت فقط لاكتشاف تلك الجهات، ولكن السلطان ألح عليه بضرورة الانسحاب، وإلا فإنه سيعلم إنجلترا بما حدث، لأنه هو وبلاده تحت حمايتها. وبطبيعة الحال لم تكن الحكومة البريطانية في حاجة إلى أن يطلعها سلطان زنجبار على التحركات المصرية إذ أسرع القنصل البريطاني في زنجبار، الدكتور جون كيرك، بإرسال قوة عسكرية بريطانية إلى براوة للوقوف على حقيقة الأمر، كما تقابل مع ماكيلوب باشا قائد الحملة المصرية الذي كان قد تمكن من فك حصار القوات المصرية في براوة وأعاد الأمن إلى المدينة.

وقد رد الخديو على إنذار الحكومة البريطانية بأنه حين أرسل هذه الحملة كانت تحدوه فكرة قمع تجارة الرقيق، ولم يكن يقصد منها التعدى على ممتلكات زنجبار، وتبع ذلك أن أصدر الخديو أوامره بسحب الحملة من براوة إلى قسمايو على أنها لم تلبث بعد ذلك أن عادت إلى السويس في يناير ١٨٧٦. وهكذا تنتهي حوادث حملة استكشاف الصومال الجنوبي وخاصة بعد أن تم توقيع الاتفاقية الإنجليزية المصرية المتعلقة بقمع تجارة الرقيق في عام ١٨٧٧. والجدير بالذكر أن الخديو آثر عدم التصادم مع الإنجليز، ومن ناحية أخرى يفهم من التقرير الذي أعده فردريجو باشا مفتش عموم وابورات البوستة الخديوية، الذي كان قد أوفده الخديو للتفتيش على النقاط التي احتلتها الحملة، بأن المواصلات بين هذه النقاط صعبة للغاية ولذلك طلب الخديو من ماكيلوب الانسحاب، وخاصة أن بريطانيا لم تكن ترحب بوصول الحملة المصرية إلى هذه المناطق[1].

---

(١) توجد في سجلات وزارة الخارجية البريطانية عدة ملفات عن الفترة من ١٨٧٥ - ١٨٧٧ تسجل الادعاءات البريطانية والمصرية في البحر الأحمر وسواحل الصومال بعنوان:

Claims to Sovereignty in Red Sea, Africa and Arabia (Somali Coast).

كما توجد مذكرة هامة مؤرخة في مارس ١٨٧٤ وضعها مرتزلت بعنوان:

Memorandum on the Turkish claims to Sovereignty Over the Eastern Shores of the Red sea and the Whole of Arabia and on the Egyptian Claim to the whole of the Eastern Shores of the Same Sea including the Afrcian Coast from Suez to Guardafui, See Shukri, Equatoria under Eygptian Rule, P. 69.

وقد يكون من المناسب أن نعرض في هذا المجال لتقرير عن حوادث مأمورية سواحل إفريقيا الشرقية؛ لما ترتب على هذه الحوادث من علاقة بين مصر وزنجبار، وهذا التقرير مقدم من عبدالرازق بك رئيس أركان حرب المأمورية وناظر المدرسة الحربية، وهو مؤرخ في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ هـ (٦ ديسمبر ١٨٧٥)، ويحتوي هذا التقرير على ثلاث وقائع هامة مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، وهي توضح لنا التطورات التي مرت بها حملة الصومال الجنوبي، ويمكننا إبراز هذه الوقائع الثلاث على الوجه الآتي:

الواقعة الأولى: وهي توضح أن ماكيلوب باشا وفريدريجو باشا والكولونيل وورد بك قاموا على رأس قوة لاستكشاف جهتي لامو وفورموزا في طريق ممبسة، وأن أحد أمراء جزر القمر أخبر البعثة المصرية بوجود معدن الفحم الحجري والنحاس غربي ممبسة، وأن أهالي تلك الجهات يودون التبع للحكومة المصرية.

والثانية: أن الأمير محمد بن السلطان عبدالله سلطان جزيرة حزوان أبدى رغبته في التبع للحكومة المصرية، وقد حمل معه كتاباً من سلطان جزيرة القمر يبدي فيه نفس هذه الرغبة.

أما الواقعة الثالثة: فتتضمن وصول كتاب من قومندان براوة جاء فيه «إنه بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٨٧٥ وصلت سفينة حربية إنجليزية بالقرب من براوة، وأن قومندان السفينة بصحبة أحد قناصل الإنجليز وبعض الجنود حاولوا النزول إلى البر ولكن اليوزباشي قومندان براوة أفهمهم أنه لايستطيع الإذن لهم بإنزال جنود مسلحين على أرض تابعة للحكومة المصرية». (١)

والجدير بالذكر أن بريطانيا استغلت حركة مكافحة تجارة الرقيق للسيطرة على الموانى التابعة لمصر وزنجبار في سواحل شرق إفريقيا. غير أن مايعنينا أن نؤكد هنا أن وصول القوات المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي كان محاولة من جانب مصر لكي تسبق إنجلترا في السيطرة على هذه المناطق التي لم تكن تابعة لسلطنة زنجبار تبعية فعلية، ومع ذلك فقد أوعزت إنجلترا للسيد برغش بن سعيد بأن يحتج على احتلال مصر لهذه المناطق، وبادرت من جانبها إلى تأييده وحملت الخديو

(١) محافظ السودان ـ من مأمور جهات خط الاستواء إلى خيري باشا ٨ ربيع الثاني ١٢٩٢هـ.

على التراجع عن هذه الحملة، واضطرت مصر إلى الانسحاب دون أن تنفذ مشروعها الحيوى الذى كان يقضى باتصال سواحل إفريقيا الشرقية بمنطقة البحيرات الاستوائية وتدعيم النفوذ المصرى فى سواحل جنوب الصومال المواجهة للمديريات الاستوائية ومنطقة أعالى النيل (١).

وعلى الرغم من أن اتفاقية منع تجارة الرقيق التى وقعتها مصر مع إنجلترا فى عام ١٨٧٧ قد نصت على اعتراف إنجلترا بسلطان الخديوية المصرية على بلاد الصومال حتى رأس حفون، إلا أنها اشترطت تعهد الخديو بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية قطعة من هذه البلاد، وتخويل الحكومة البريطانية حق تعيين قناصلها فى الموانى الواقعة على سواحل الصومال التابعة لمصر.

وتشير الوثائق المصرية إلى الدور الحضارى والعمرانى الذى حاولت أن تقوم به الحملات المصرية فى سواحل إفريقيا الشرقية التى وصلت إليها. ففى تقرير بعث به رضوان باشا إلى مهردار الخديو بتاريخ ١٨ شوال ١٢٩٢هـ (١٧ نوفمبر ١٨٧٥) يعرض فيه بعض الأعمال التى قامت بها البعثة المصرية فى منطقة نهر الجوبا وخاصة من الناحية الزراعية، كما جاء فى التقرير وفرة الأشجار على ضفاف النهر وأن خشبها يشبه الخشب الذى يستورد من تركيا ويطلب التقرير إرسال حطابين ونجارين وبنائين لتشييد بيوت من الحجر. وفى وثيقة أخرى بعث بها ماكيلوب باشا فى ١٢ ديسمبر ١٨٧٥ إلى مهردار الخديو يذكر فيها أن عبد الرازق بك يطلب أكثر من ثلاثمائة من جميع الحرفيين والمهنيين فى مصر لترقية المدائن. وكان عبدالرازق بك قد قام باكتشاف منطقة نهر الجوبا وإن كانت إنجلترا لم تمهله لإتمام مشروعاته، كما لم تمهل الحملة المصرية لتنشر الحضارة فى هذه الربوع المتعطشة إليها(٢). غير أن الأمر الذى لاشك فيه أن الإدارة المصرية فى سواحل الصومال قد أشاعت الأمن، يدل على ذلك خضوع مشايخ قسمايو وبراوة وترحيبهم بالإدارة المصرية (٣).

---

(١) Coupland, R., Exploitation of East Africa p. 285 ff.

(٢) محمد صبرى: مصر فى إفريقيا الشرقية ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) انظر وثائق حملة الصومال الجنوبى فى كتاب الدكتور شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ص ص ١٥٤ ـ ١٦٦.

إن العلاقات بين مصر وزنجبار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لاتزال تحتاج إلى المزيد من الدراسة والإيضاحات التفصيلية؛ وخاصة أن الدور الذي لعبته الدولتان كان متشابهاً من حيث اتجاههما إلى نشر الحضارة في أواسط القارة الإفريقية، كما أن المصير الذي آلت إليه ممتلكات هاتين الدولتين كان متشابهاً أيضاً من حيث وقوعهما تحت السيطرة الاستعمارية، إذ يسجل لنا عام ١٨٨٦ تقسيم ممتلكات سلطنة زنجبار بين القوى الاستعمارية، إنجلترا وألمانيا وإيطاليا، مع ملاحظة أن ذلك التقسيم قد تم بعد إجبار مصر على الانسحاب من سواحل الصومال، وبالتالي اتضح المجال أمام الدول الاستعمارية لاجتياح القارة واقتسام مناطقها فيما بينها، وذلك بعد أن أمضت تلك الدول النصف الأول من القرن التاسع عشر في محاولات دائبة لاستكشاف القارة الإفريقية ونجاح كثير من المكتشفين والمبشرين الأوربيين في تمهيد السبل لدولهم لاستعمار القارة، وليس من شك في أن عمليات الكشف والتبشير لم يكن مقدرا لأصحابها النجاح لولا اتخاذهم من المراكز التجارية الحضارية التي أقامها العرب ركائز استطاعوا بواسطتها تحقيق غاياتهم والتمهيد للحركة الامبريالية التي شهدتها القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تأثير سلطنة زنجبار الحضاري لم يقتصر على مقاطعات الساحل الشرقي من القارة الإفريقية؛ وإنما كان لهذه السلطنة دورها الواضح في تسليط الأضواء على المقاطعات الداخلية وخاصة في حوض الكونغو والبحيرات الاستوائية، حيث احتك عرب زنجبار بشعوب هذه المناطق وقبائلها؛ فمما لاشك فيه أنه قبل أن تلتقي الشعوب الإفريقية من قبائل البانتو التي تسكن بين لوالابا والبحيرات العظمى بالأوروبيين كان لهذه الشعوب سبق اتصال بالتجار العرب من الشرق؛ إذ كان العرب يأتون من الساحل الشرقي لإفريقيا بحثاً عن الذهب والعاج والرقيق؛ كما كان الساحل الشرقي لإفريقيا بمثابة نقاط تجمع للموارد الإفريقية، ولذلك كانت موانئه ومدنه أسواقاً تجارية رئيسية في الجزء الغربي من المحيط الهندي.

وفى البداية كان التجار العرب يتعاملون مع القبائل الإفريقية التى كان رؤساؤها يتجهون إلى الساحل بقصد التعامل مع العرب، وغيرهم من العناصر الأخرى التى كانت تفد على الساحل الشرقى لإفريقيا، ولكن بمضى الزمن بدأ تجار العرب يتوغلون فى الداخل حيث كثرت الجاليات العربية فى كثير من المقاطعات الإفريقية، وإن كان من المآخذ التى نأخذها على تلك الجاليات عدم عنايتها بالنواحى السياسية أو التنظيمية من حيث إخضاع المناطق التى آلت إليها فى أواسط القارة لإدارة منظمة يمكن أن ترتبط بالسلطنة من الناحية السياسية أو التنظيمية. وتفسير ذلك القصور فى اعتقادنا يرجع إلى أن العرب كانوا تجاراً بطبيعتهم ولذلك انصرف اهتمامهم إلى التنظيم الاقتصادى. حقيقة أن هناك جماعات عربية كانت تستقر فى منطقة من المناطق وتحكمها بالفعل، ولكن مع ذلك كانت هذه التحركات العربية تتميز بكونها ذات طابع تجارى بسبب ما كانت تتصف به من عدم استقرار، ولهذا عندما وصل الاستعمار إلى المناطق الداخلية فشل العرب فى مقاومته، لأن النشاط العربى افتقر إلى التنظيم السياسى أو العسكرى، وبمعنى آخر اختلف النشاط العربى عن الاستعمار الأوربى فى أن الاستعمار الأوربى كان يضع يده على مساحات واسعة من الأراضى، ويضع فيها حاميات وقلاعاً مسلحة فضلاً عن معاهدات أو اتفاقيات كانت الدولة الاستعمارية تحرص على عقدها مع الزعماء الإفريقيين لتعطى استعمارها صفة (المشروعية)، والأهم من ذلك أن الجماعات الأوربية المستعمرة التى وصلت إلى المناطق الداخلية كان من ورائها دول قوية مستعدة لتأييدها وحمايتها؛ أما العرب فمن كان وراءهم؟، حقيقة كانت هناك السلطنة العربية فى زنجبار، ولكن أين هذه السلطنة من الدول الاستعمارية الكبرى كإنجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها؟ هذا بالإضافة إلى ما كانت تتعرض له السلطنة العربية من عوامل الانهيار والتفكك من قبل هذه القوى الاستعمارية ذاتها.

وعلى الرغم من قصور العرب فى تنظيماتهم العسكرية والسياسية إلا أنهم نجحوا نجاحاً كبيراً فى تنظيماتهم الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بإيجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التى كانت تصل بين الساحل والداخل، كما أنهم

أسسوا على طول طرق القوافل مراكز تجارية نمت وازدهرت وعدت من الوسائل الهامة التي اعتمد عليها العرب في نشر نفوذهم في الكونغو وأواسط إفريقيا. ففي عام ١٨٣٠ أسس التجار العرب مركزاً تجارياً هاماً في طابورة، وبعد ذلك بعشر سنوات امتد النشاط العربي إلى بحيرة تنجانيقا، ونجح التجار العرب في تأسيس مركز تجاري هام في أوجيجي، ثم عبروا بحيرة تنجانيقا حتى وصلوا إلى إقليم المانيما، واستقرت جماعات منهم في اللوالابا وبدءوا يسيطرون على منطقة البحيرات الاستوائية سيطرة اقتصادية معتمدين على القبائل الإفريقية في نقل العاج إلى الساحل. كما كان شيوخ البانتو يبيعون أسراهم من أفراد القبائل التي كانوا يغيرون عليها للتجار العرب على سبيل التبادل التجاري.

ويلاحظ أن العرب قد صادفوا في توغلهم في الداخل مجتمعات بدائية، كما صادفوا أيضاً مجتمعات نظامية، وفي المجتمعات البدائية كان حظ العرب من الاستقرار والتنظيم أوسع من علاقتهم بالجماعات القوية المتماسكة وخاصة في أوغندة وأوزمبارا، ورغم توغل النفوذ العربي في هذه المناطق الذي وصل إلى حد سيطرة العرب الاقتصادية وتقلدهم لبعض الوظائف، إلا أن السلطة العليا استمرت بأيدي الزعماء الإفريقيين؛ والجدير بالذكر أنه في الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٨٠ امتد نفوذ ميرامبو، رئيس أنيامويزي، على الطريق الرئيسي للقوافل العربية؛ مما عرضه لمنافسة شديدة مع العرب في طابورة وأوجيجي، ومع ذلك كان التنظيم الذي أقامه ميرامبو قوياً إلى الدرجة التي مكنته من المحافظة على نفوذه في تلك المناطق.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن كثيراً من المصادر الأوربية تعطي للقارئ انطباعاً مؤداه أن النشاط العربي في داخل إفريقيا كان يستهدف في الدرجة الأولى عمليات التسلط والاستغلال فضلا عما كان يتميز به من القسوة [١]. ولكن الدراسة المنصفة والموضحة للحقائق تستطيع أن تدفع هذه الاتهامات جانباً، ويمكن الرجوع بصدد ذلك إلى كتابات الرحالة والرواد الأوربيين الذين وصلوا إلى المناطق التي وصل

(١) Ruth Slade, King Leopold's Congo p. 84 ff London 1962.

إليها العرب، وقد اعترف كثير من أولئك الرواد الأوربيين، من رحالة ومبشرين ومستكشفين، بأن العرب كانوا عنصراً هاماً من العناصر التى حملت لواء الحضارة إلى أواسط القارة الإفريقية ومجاهلها، فقد نظم التجار العرب قوافل التجارة، ووصلوا بها إلى مناطق بعيدة كما أقاموا مستودعات لخزن بضائعهم، ولم يحاولوا فى كثير من الأحيان إخضاع القبائل الإفريقية بالقوة أو التسلط عليهم عن طريق السيطرة على أراضيهم وإنما حرص العرب على توثيق العلاقات التجارية بينهم وبين زعماء القبائل الإفريقية والتعامل معهم فى حدود هذه العلاقات، كما ينسب إلى العرب إدخالهم زراعة الأرز وقصب السكر وغيرها من الزراعات التى عرفوها من الهند وجزر المحيط الهندى.

ومن الأوربيين المنصفين الذين نوهوا بدور العرب الحضارى فى إفريقيا يمكن أن نذكر جيروم بيكر وأدولف بوردو، وقد ركز الأخير على الجهود الزراعية التى قام بها العرب فى سهل طابورة، فذكر أنهم أحلوا الأمن بدلا من الفوضى والاضطراب، وأن كثيراً من قبائل البانتو قنعت بالعيش حول المراكز التى أنشأها العرب، وتحت حمايتهم [١].

وقد يكون حقيقة أن العرب توغلوا فى الداخل قبل تأسيس السلطنة العربية فى زنجبار خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وقد يكون حقيقة أيضاً استخدام العرب للطرق التجارية قبل عهد سلطنة زنجبار، لكن الذى لاشك فيه أنه منذ تأسيس تلك السلطنة أخذ التقدم العربى فى داخل إفريقيا يحرز تقدماً ملحوظاً؛ إذ يؤكد ريتشارد بيرتون Burton، وهو واحد من رواد الحركة الكشفية فى إفريقيا فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، تقدم التجارة العربية فى داخلية القارة الإفريقية، كما عدد المراكز التجارية التى أوجدها العرب فى كل مكان تنقل إليه فى مقاطعات الداخل. وذكر بيرتون أن التجار العرب كانوا أول من وصلوا إلى أوجيجى فى عام ١٨٤٠، كما تتبع بيرتون خط القوافل الذى أنشأه العرب من بجمايو إلى أورانجا ومنها إلى أوجيجى على بعد مائة ميل صوب

Burton, R., Lake Region of Central Africa London 1860, p. 324 (١)

الجنوب، وتحدث بيرتون عن أوجيجي فذكر أنها كانت مركزاً رئيسياً للتجارة العربية، وكانت قوافل التجارة من طابورة تذهب وتأتي إليها، كما أوجد العرب مركزاً استيطانياً لهم في جارنجا، كما توغلوا على طول طرق القوافل التي امتدت من أوجيجي إلى رواندا إلى بونيورو، ومن طابورة إلى فيكتوريا نيانزا، وذكر بيرتون أن أحد تجار العرب المولدين من أب عربي وأم إفريقية، وهو سناى بن عامر، سيطر منذ عام ١٨٥٢ على المنطقة الممتدة من طابورة إلى كمبالا في إقليم بوغندة (١).

ويعتقد المؤرخ البريطاني السير ريجنالد كوبلند Coupland، وهو أحد الباحثين المعروفين في تاريخ شرق إفريقيا، أن هذا الارتياد الذي قام به العرب من أجل التجارة كان يشكل أولى المحاولات الكشفية للمناطق الداخلية من إفريقيا وقامت هذه المحاولات على أيدي الجماعات التجارية العربية من أجل بحثها عن العاج والرقيق في داخلية القارة الإفريقية.

حقيقة أن الجماعات العربية في الداخل لم تكن تعترف لسلطنة زنجبار إلا بالتبعية الشكلية؛ إلا أننا نلحظ مع ذلك وقت قوة السلطنة؛ وخاصة في عهد السيد سعيد بن سلطان وبرغش بن سعيد، أن المناطق الداخلية كانت تعترف بسيطرة السلطنة عليها، كما توضح التقارير التي كان يبعث بها الرواد والمبشرون الأوربيون إلى الجمعيات التبشيرية أو الجغرافية الموفدين من قبلها أهمية خطابات التوصية التي كانوا يحرصون على الحصول عليها من سلطان زنجبار لأن عرب الداخل، وغيرهم من رؤساء المقاطعات الإفريقية، كانوا يحترمون الأوامر التي تصدر إليهم من حكام السلطنة العربية في زنجبار (٢).

أما من حيث معاملة عرب الداخل للرحالة الأوربيين فقد تحدث عنها هؤلاء وأكدوا أن التجار العرب الذين استقروا في مقاطعات الداخل كانوا يقدمون لهم كل مايستطيعونه من رعاية. ويؤكد لنا الرحالة سبيك Speke أن الرحلة من طابورة إلى أوجيجي، على الرغم من أنها لم تكن تتجاوز مائة ميل، إلا أنها كانت

(١) Zöe March, op. cit., p.p. 116 - 117.
(٢) Coupland, East Afria and It's Invaders London 1954 p. 307

تقطع فيما لايقل عن خمسة وعشرين يومًا، وكانت المحطات التجارية التي أوجدها العرب هي المعالم الرئيسية على الطريق. وقد تحدث سبيك بصفة خاصة عن المحطات التجارية التي أنشأها العرب في سنا، وذكر أنه قضى بضعة أيام في منزل الضيافة التابع للشيخ سناى بن عامر، وتمتع بالكرم العربي الأصيل، وأكد أن وجوده في وسط جماعات عربية شعر بأنه يعيش في بلاد متحضرة [1].

أما المبشران كرابف ورفيقه ريمان، فقد اعتمدا في عملياتهما الاستكشافية والتبشيرية على قوافل التجارة العربية، حيث نجحا في الوصول إلى كثير من مقاطعات شرق إفريقيا إذ كانا أول من وصل من الأوربيين إلى جبال كينيا وكليمنجارو، وأول من تحدث من الأوربيين، عن وجود بحيرات كبيرة في أواسط القارة كان العرب يعرفونها من قبل [2].

وفي عام ١٨٤٤ استفاد ميزان، وكان ضابطًا من ضباط البحرية الفرنسية من تقارير كرابف وريبمان، في التوغل في الشرق الافريقي، ونجح في الوصول إلى منطقة البحيرات العظمى، وقد اتخذ طريقه من جزيرة البوربون الواقعة في الجنوب الغربي من المحيط الهندي، وعندما وصل إلى زنجبار قدم له السيد سعيد الكثير من العون والمساعدة، وإن كان ميزان قد رفض أن يستصحب معه قوة عسكرية مكتفيًا ببعض الأدلاء العرب العارفين بالطرق والمسالك الموصلة من الساحل إلى الداخل، وبمساعدة أولئك وصل ميزان إلى بجمايو ومنها إلى مقاطعة الواكميا، بيد أنه لقى حتفه في الداخل حينما قتله بعض أفراد من قبيلة الماساى، وتحت ضغط الحكومة الفرنسية أوفدت حكومة زنجبار قوة عسكرية لتأديب هذه القبيلة وزعيمها مارنجرى.

كذلك ساعدت سلطنة زنجبار المستكشفين الانجليزيين بيرتون وسبيك اللذين قاما بعملياتهما الكشفية في عام ١٨٥٦، وكان مما ساعد على نجاح بحثهما الجهود التي بذلها سلاطين زنجبار في تأديب قبائل الداخل ومحاولتهم نشر الأمن، مما أدى إلى تخفيف حدة التعدى من قبل هذه القبائل على الأوربيين وبالتالي لنجاح حركات الكشف والارتياد الأوربي. وقد بدأت رحلة بيرتون وسبيك حينما وصلا إلى

---

(١) Coupland, op. cit., p.p. 308 - 310.

(٢) الرواد، نشر مجلة المقتطف ص ٩٤.

زنجبار ثم ذهبا فى جولة إلى ممبا وممبسة، حيث جمعا معلومات كثيرة من التجار العرب عن الجبال المغطاة بالثلوج، والبحيرة الكبيرة التى كان يسميها العرب بحيرة أوكيروى، وفيما يبدو أنها كانت التسمية المحلية التى أطلقتها عليها القبائل التى كانت تعيش على جوانبها، وهى نفس البحيرة التى أطلق عليها فيما بعد اسم فيكتوريا نيانزا.

وفى نهاية عام ١٨٥٧ وصل الرحالتان إلى أنيامويزى، وهناك استقبلهما العرب الذين كانوا يعيشون فى هذه المنطقة بترحاب كبير، وقد أشاد الرحالتان بالمساعدات القيمة التى قدمها لهما الشيخ سناى بن عامر الذى أخبرهما بوجود ثلاث بحيرات مختلفة الحجم، وهى البحيرات التى أطلق عليها فيما بعد، نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا نيانزا. وبعد أن جمع بيرتون وسبيك هذه المعلومات المحلية عادا إلى زنجبار استعداداً لرحلة أخرى، وقد استعانا فى الرحلة الثانية التى قاما بها فى عام ١٨٦٠ بقوة عسكرية من الفرق التابعة لسلطان زنجبار، كما استعانا بالكثير من الأدلاء العرب الذين رافقوهما من زنجبار إلى قازة، التى كانت محط رجال القوافل العربية إلى أواسط إفريقيا وبحيراتها العظمى، ثم وصلا إلى أنيامويزى ومنها إلى أوجيجى، على بحيرة تنجانيقا، التى كانت من أعظم المستوطنات العربية حيث كانت تنتهى عندها إحدى طرق القوافل الرئيسية. وبينما عاد بيرتون إلى قازة، واصل سبيك رحلته إلى بحيرة فيكتوريا، ومنها عاد إلى قازة حيث اصطحب بيرتون إلى البحيرة، وفى أنيامويزى علم الرحالة سبيك من العرب المقيمين هناك بوجود جبل عظيم الارتفاع غرب بحيرة فيكتوريا وعن وجود بحيرة أخرى تميل مياهها إلى الملوحة، ويسميها العرب بالبحيرة المالحة بسبب رواسب الملح الموجودة على شواطئها.

وأقبل بعد سبيك وبيرتون كثير من الرحالة والمستكشفين الأوربيين لارتياد المناطق الداخلية من إفريقيا، وبرز من أولئك لفنجستون Livingston الذى كان منصفاً إلى حد كبير فى اعترافه بالمساعدات الكبيرة التى قدمت له من قبل السيد ماجد بن سعيد سلطان زنجبار فى عام ١٨٦٥، وكان الهدف العلمى من رحلة

لفنجستون حل مشكلة تقسيم المياه والتأكد من المنابع الرئيسية للنيل في المناطق الواقعة بين نياسا وتنجانيقا [1]. وقد استقبله السيد ماجد استقبالا طيبًا، وزوده بكثير من خطابات التوصية إلى الرؤساء العرب التابعين له في الداخل. والجدير بالذكر أن لفنجستون تعرف في رحلاته بأحد التجار العرب ويدعى حميد المرجبي، واستمد منه معلومات كثيرة عن الطرق والمسالك التي كان يتبعها العرب في تنقلاتهم في داخلية القارة. وقد رافق لفنجستون قافلة عربية وصل معها إلى بحيرة ميروى وتمكن بمساعدة بعض الأدلاء العرب من اختراق إقليم كاريمبي. وفي بداية عام ١٨٦٩ وصل لفنجستون إلى الشاطئ الغربي لبحيرة تنجانيقا وتمكن بمساعدة بعض التجار العرب من الوصول إلى أوجيجي التي كانت، كما ذكرنا، محطًا للتجار العرب..

أما الرحالة الأمريكي هنري مورتون ستانلي، الذي كان يعمل لحساب ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، فقد نجح في اختراق القارة الأفريقية من بجمايو إلى الكونغو، وقد أشاد بدوره بالمساعدات التي قدمت له من قبل السيد برغش بن سعيد سلطان زنجبار، الذي أمده بحامية عسكرية صحبته إلى بحيرة تنجانيقا حيث التقى بلفنجستون في أوجيجي. وكان الهدف من رحلة ستانلي تتبع نهر اللوالابا، وإثبات اتصاله بنهر الكونغو، كما تمكن من الوصول إلى منابع النيل الاستوائية، وقد استمرت رحلات ستانلي سنوات طويلة وخاصة في منطقة الكونغو التي اعتمد فيها على حميد المرجبي اعتمادًا كبيرًا [2]. والجدير بالذكر أنه كان قد أوكل لستانلي في عام ١٨٨٧ رئاسة حملة إنقاذ أمين باشا التي نظمتها بعض الجمعيات الجغرافية الأوروبية بمعاونة مادية من الحكومة المصرية، للبحث عن أمين باشا حاكم مديرية اللادو؛ بعد أن أطلقت الصحافة الأوروبية دعايتها عن تعرضه للخطر الشديد بسبب انتشار الثورة المهدية في مديريته، ولم يكن الأمر إلا خطة استعمارية محكمة لإخراج مصر من مديرية خط الاستواء حتى تصبح هذه المنطقة لا صاحب لها،

---

(١) The Last Journal of David Livingston in Central Africa from 1865 to His Death. 2 vols, London 1880.

(٢) Ruth Slade, op. cit., p. 198.

وبالتالي تستطيع الدول الاستعمارية السيطرة عليها، وخاصة أن منطقة أعالي النيل عدت من المناطق الهامة في ميزان الاستعمار في القارة الإفريقية حيث إنها كانت هدف الدول الاستعمارية في السيطرة عليها وتنافسهم من أجل ذلك، وقد لقى ستانلي في بعثته هذه مساعدات كثيرة من المرجبي [1].

لقد كانت شخصية حميد المرجبي هي الشخصية المسيطرة على مقاطعات الكونغو، وبعض المقاطعات الأخرى في أواسط إفريقيا، ولذا قد يكون من المفيد أن نعرف بتلك الشخصية الفريدة في نوعها، وإن كان من المؤسف أننا لانملك مصادر عربية تتحدث عن هذا الرجل باستثناء ما أورده جورجي زيدان في كتابه «تراجم مشاهير الشرق» [2] حيث أفرد له ترجمة وجيزة في الجزء الأول من كتابه هذا عرض فيها للجهود التي بذلها في السيطرة على الكونغو، وعن علاقاته بكل من الإنجليز والبلجيك، وذكر جورجي زيدان أنه نقل هذه الترجمة عن الشيخ ناصر اللمكي. على أنه من الممكن تجميع معلومات كثيرة عن المرجبي من سجلات الرحالة الأوربيين وخاصة أولئك الذين حدثت بينهم وبينه علاقات أو احتكاكات مباشرة من أمثال لفنجستون وستانلي، ويستفاد من المعلومات التي لدينا انتماء حميد المرجبي إلى قبيلة المراجبة، وهي قبيلة عربية رحلت فيما يرجع من منطقة الساحل العماني على الخليج العربي إلى سواحل شرق إفريقيا حيث كانت عاملا هاما في توطيد النفوذ العماني إذ استعان بها أئمة اليعاربة في التصدي للنفوذ البرتغالي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر والسنوات الأولى من القرن الثامن عشر، وفي عهد السيد سعيد بن سلطان استقرت هذه القبيلة في إحدى مقاطعات الساحل الشرقي من إفريقيا إلى الجنوب من مدينة دار السلام الحالية.

وقد ولد المرجبي لأحد تجار العرب في طابورة في عهد السيد سعيد بين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٠ وإن كان نشاطه التجاري والسياسي لم يتضح إلا في عهد ماجد وأخيه برغش بن سعيد، إذ استعان به كل منهما في تأكيد نفوذ السلطنة العربية في المناطق الداخلية من شرق إفريقيا. وكانت كل من أوجيجي وطابورة

(١) Ceuleman, la Question Arabes et la Congo 1883 - 1892 p. 31 Brussel 1959

(٢) جورجي زيدان ـ تراجم مشاهير الشرق جـ ١ ص ص ١٦٨ / ١٧٣

ومقاطعات الكونغو من أهم مناطق نشاطه فى التجارة حيناً وفى السيطرة حيناً آخر[1]. ويستدل من ترجمة المرجبى على أنه كانت له صلات وثيقة بسلاطنة وتجار الذين كانوا لايتوانون عن تقديم المساعدة والأسلحة له؛ وفى سجل المراسلات السياسية للسلطان برغش بن سعيد بعض الرسائل التى كان يبعث بها إلى المرجبى يهنئه فيها بالانتصارات التى كان يحرزها فى المناطق التى وصل إليها وخاصة فى كل من طابورة واوجيجى، مما يوضح أن المرجبى كان عاملا هاماً من عوامل نفوذ السلطنة العربية فى الداخل.

وكان من أهم العوامل التى ساعدت المرجبى على السيطرة على المناطق الواقعة إلى الغرب من بحيرة تنجانيقا عدم وجود تنظيمات قبلية متماسكة، ولذلك كان المرجبى يرى أن إقامة تنظيم قوى للتجار العرب فى تلك المناطق سيؤدى إلى تحقيق فرص كبيرة لجمع العاج من هذه المناطق التى تشتهر بكثرة الفيلة بها. وفى عام ١٨٦٧ أحرز المرجبى نجاحًا كبيرًا فى ضم الأراضى الواقعة بين جنوب بحيرة تنجانيقا وبحيرة ميروى إلى نفوذه، ولكن دور المرجبى الهام بدأ فى عام ١٨٧٠ حينما قاد حملة لضم المناطق الواقعة بين فرعين من فروع الكونغو فى مقاطعة أوتيرا Utera حيث أخذ يمارس سيطرة سياسية وتجارية مباشرة وضحت فى فرضه الضرائب وقيامه بدور التحكيم فى المنازعات التى تنشب بين القبائل، كما أعطى نفسه فرصة عزل الرؤساء وتعيين الأوصياء. وفى عام ١٨٧٠ كانت قوة المرجبى قوة يحسب لها حسابها فى مقاطعات كثيرة من أواسط القارة الإفريقية، وظهر أن الذين اخترقوا القارة الإفريقية من المستكشفين الأوروبيين، قد تقابلوا معه فى مرحلة أو أكثر من مراحل عملياتهم الاستكشافية، فقد التقى به الرحالة لفنجستون على مقربة من بحيرة ميروى فى عام ١٨٦٧، كذلك اشترك المرجبى فى حملة ستانلى الاستكشافية التى كان يقوم بها لصالح ليوبولد الثانى ملك بلجيكا فى عام ١٨٧٧، حيث قدم له المرجبى الكثير من العون والمساعدة إلى أن تضاربت المصالح بينهما بعد ذلك. والثابت أن بريطانيا كانت ترحب باستيلاء ليوبولد على الكونغو ضماناً لعدم وقوع المنطقة فى أيدى الفرنسيين وماقد يترتب على ذلك من إتاحة

(١) Zöe Marsh, op. cit., p.p. 133 - 134.

الفرصة لفرنسا لإيجاد حزام يربط بين مستعمراتها في كل من شرق وغرب القارة.

ففي عام ١٨٧٩ أبلغ المرجبي أو تيبوتيب - وهو الاسم الذي كان يطلق عليه واشتهر به - من قبل مبعوثي السلطان برغش بن سعيد بالعودة إلى زنجبار لأنه مطالب بمبلغ كبير من المال كان متراكماً عليه منذ عشر سنوات، وقد اضطر بالفعل للعودة إلى زنجبار في عام ١٨٨٢ وفيما يبدو أن ذلك كان تخطيطاً من القنصل البريطاني العام في زنجبار، السير جون كيرك Kirk، لكي يتيح لحملة ليوبولد فرصة الاستيلاء على الكونغو، ومع ذلك فإن المرجبي لم يلبث أن خضع لتأثير الإنجليز والبلجيك الذين قدروا أهمية الاستعانة به، وبالنفوذ الذي كان يتمتع به، لتهدئة ثائرة العرب والإفريقيين ضد استعمار ليوبولد للكونغو، وخاصة أن ليوبولد ووجه بمقاومة شديدة، وتحت الإغراءات التي قدمت له من قبل رابطة ليوبولد الدولية عاد المرجبي إلى الكونغو ومعه كميات كبيرة من الأسلحة للسيطرة على المناطق الواقعة في أعالي الكونغو، وعندما علم برغش بن سعيد بذلك خشي أن تتحول التجارة الأفريقية من زنجبار إلى موانئ غرب إفريقيا، وما قد يؤدي إليه ذلك الأمر من تعرض موارد السلطنة للانهيار، ولذلك حاول استمالة المرجبي إليه بأن عينه واليا على طابورة، وطلب منه التوسع في الكونغو ووسط إفريقيا باسم السلطنة العربية في زنجبار، وكان المرجبي أسرع إلى الاستجابة لأوامر السلطان واستطاع بالفعل في السنوات الثلاث من ١٨٨٣ إلى ١٨٨٦، أن يؤكد نفوذ السلطنة العربية في المناطق الداخلية. ولاشك أنه كان مدركا لمدى النفوذ الاقتصادي الذي يتمتع به العرب، ولذلك حاول أن يقرن ذلك النفوذ بتنظيم سياسي يتبع السلطنة العربية في زنجبار، ويدين لها بالولاء، واتضح ذلك حينما نجح في السيطرة على معظم مقاطعات الكونغو، وعين وكلاء له للعمل في هذه المناطق لكي يقروا الأمن ويجمعوا الضرائب التي كان يفرضها على القبائل التي تدين له بالولاء. وقد امتد هذا التنظيم السياسي والاقتصادي امتداداً واسعًا إلى الداخل بفضل الانتشار العربي الذي رافق عملية التنظيم هذه، غير أن ذلك التقدم لم يلبث أن توقف في عام ١٨٨٥ بعد اعتراف الدول الاستعمارية بدولة الكونغو الحرة خلال انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥، هذا بالإضافة إلى اتفاق بريطانيا وفرنسا وألمانيا على تقسيم

سلطنة زنجبار فى العام التالى ١٨٨٦، وكان من نتيجة اتفاقية التقسيم إجبار سلطنة زنجبار على التنازل عن المناطق الداخلية، حيث قصرت هذه الدول الاستعمارية اعترافها فى المادة الأولى من اتفاقية التقسيم على تحديد سلطنة زنجبار بالمناطق الواقعة على الساحل الشرقى من إفريقيا من لامو شمالا حتى بنجانى جنوبًا بعمق لايمتد فى الداخل سوى عدة أميال، وعلى مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو فى دائرة قطرها عشرة أميال، وورشيخ فى دائرة لايتعدى قطرها خمسة أميال، هذا بالإضافة إلى جزيرتى بمبا وزنجبار، وبعض الجزر الصغيرة المجاورة لهما [1]. وواضح هنا أن لجنة التقسيم تجاهلت الروابط الاقتصادية التى كانت تربط السلطنة بالمقاطعات الداخلية. وبعد توقيع اتفاقية التقسيم ١٨٨٦ أدرك المرجبى أنه من العبث أن يواصل نشاطه فى الداخل بعد أن فقد الدعامة التى كان يستند عليها، ومع ذلك فقد حاول أن يحتفظ بالسيطرة على الجزء الشرقى من الكونغو (مناطق شلالات ستانلى) على أنه لم يلبث أن وقع الاصطدام بينه وبين دولة الكونغو الحرة، التى اضطرت مع ذلك إلى تعيينه حاكمًا على هذه المنطقة بهدف الاستعانة بنفوذه، وفى عام ١٨٨٧ عقد مع ستانلى، الذى عين فى ذلك الوقت، قائدًا لحملة إنقاذ أمين باشا فى مديرية خط الاستواء اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يكون المرجبى حاكما على الكونغو بمرتب ثلاثون جنيهًا شهريًا، على أن يرفع علمًا خاصا، وأن يوافق على قبول موظف بلجيكى يعاونه فى مباشرة اتصالاته الخارجية، وفى مقابل ذلك يقدم المرجبى مساعداته لحملة الإنقاذ، والأمر الذى لاشك فيه أن المرجبى لم يقبل توقيع هذه الاتفاقية إلا بعد أن أدرك تمامًا تفكك سلطنة زنجبار وعدم فاعلية الاعتماد عليها لتأكيد نفوذه فى الداخل.

والحقيقة أن دولة الكونغو الحرة استفادت كثيرًا من تنظيمات المرجبى وإقراره الأمن فى مد السكك الحديدية، وإنشاء الطرق. على أنه ماكاد يستقر الأمر للدولة الجديدة حتى طرد المرجبى من خدمة المستعمرة واستولى عمال ليوبولد على تجارته ومراكزه كما قمعت حركة أتباعه، وأخيرًا عاد المرجبى إلى زنجبار حيث توفى بعد

(١) عن تقسيم سلطنة زنجبار: انظر صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، زنجبار - القاهرة ١٩٥٩.

سنوات قليلة من عودته إليها، وباعتزال المرجبى نشاطه السياسى والاقتصادى انتهى العهد المجيد لدور العرب فى الكونغو ووسط إفريقيا واختفت الآمال العريضة فى إيجاد تنظيم عربى إفريقى فى الداخل يمكن أن يلحق بالسلطنة العربية على الساحل.

والأمر الذى لاشك فيه، وكما يقرر الكثير من الباحثين المنصفين، ونذكر منهم Ruth Slade فى دراسة لها بعنوان King Leopold's Congo أن دولة الكونغو الحرة استفادت فائدة كبيرة من الجهود التى بذلها العرب فى إنشاء المحطات والمراكز التجارية وباتباع نظام دقيق فى النقل النهرى حتى أن دولة الكونغو احتفظت بهذه الجهود وعملت على تنميتها. وهناك تقرير كتبه أحد المسئولين فى دولة الكونغو الحرة ويدعى Van Etveld، وبعث به إلى حكومته فى بروكسل جاء فيه أن دولة الكونغو كانت حريصة كل الحرص على الاحتفاظ بالتقدم الذى أحرزه العرب فى الكونغو [1].

والجدير بالذكر أن توغل العرب لم يقتصر على الكونغو، وإنما الثابت توغلهم فى منطقة البحيرات الاستوائية، ولكنهم لم ينجحوا فى تأسيس ممالك أو إمارات لهم؛ على نحو ما فعلوه فى الساحل؛ وذلك بسبب صعوبة المواصلات والتنقل فى هذه المناطق، هذا بالإضافة إلى أنهم وجدوا فى الداخل تشكيلات محلية على جانب كبير من القوة والتنظيم فاكتفوا بتوثيق العلاقات التجارية معها. ومما لاشك فيه أن وصول العرب إلى المقاطعات التى تتكون منها أوغندة كان له أثره بين الجماعات الإفريقية التى تحول أكثرها إلى الدين الإسلامى، ومما يذكر أن ملك بوغندة، الذى كان يلقب بالكاباكا، رحب بالعرب ترحيبًا كبيرًا، واستعان بهم للتغلب على منافسيه من حكام المناطق المجاورة وخاصة حكام أونيورو، التى تشكل حاليا جزءًا من أوغندة.

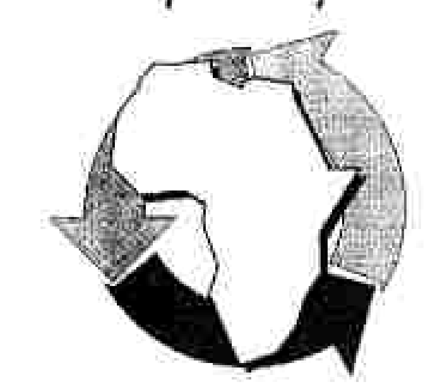
وقد يكون من المفيد أن نؤكد أن العرب دخلوا فى علاقات مع الشعوب الإفريقية، وسكنوا كثيرًا من الأقاليم الإفريقية، وذلك قبل أن يصل إليها

(١) Ruth Slade, op. cit., p. 117

الاستعمار الأوربي، والمؤكد أن الكثير مما سجله العرب عن علاقاتهم برؤساء وشعوب المقاطعات الداخلية من إفريقيا قد مسته يد الضياع، ولذلك فإننا في أشد ما نكون احتياجا إلى دراسات مستفيضة عن دور العرب وتأثيرهم الحضاري في أواسط القارة الإفريقية [١]، وخاصة في مناطق الكونغو والبحيرات الاستوائية، وقد تفيدنا في ذلك الصدد كتابات وتقارير الرحالة والمستكشفين من رواد حركة التبشير والكشف الجغرافي في إفريقيا، وخاصة أن معظم هؤلاء استفادوا فائدة كبيرة من المراكز التجارية الحضارية التي أوجدها العرب على طول طرق القوافل التي كانت بمثابة مراكز حضارية هامة ساهمت في نقل المؤثرات العربية والإسلامية، كما ساهمت مساهمة كبيرة في تسليط الأضواء على مجاهل القارة الإفريقية، حتى يمكننا القول أن الحركة الاستكشافية التي شهدتها القارة الإفريقية في القرن التاسع عشر لم تكن في حقيقة الأمر إلا تسجيلا علميا لمناطق وشعوب كان يعرفها العرب من قبل.

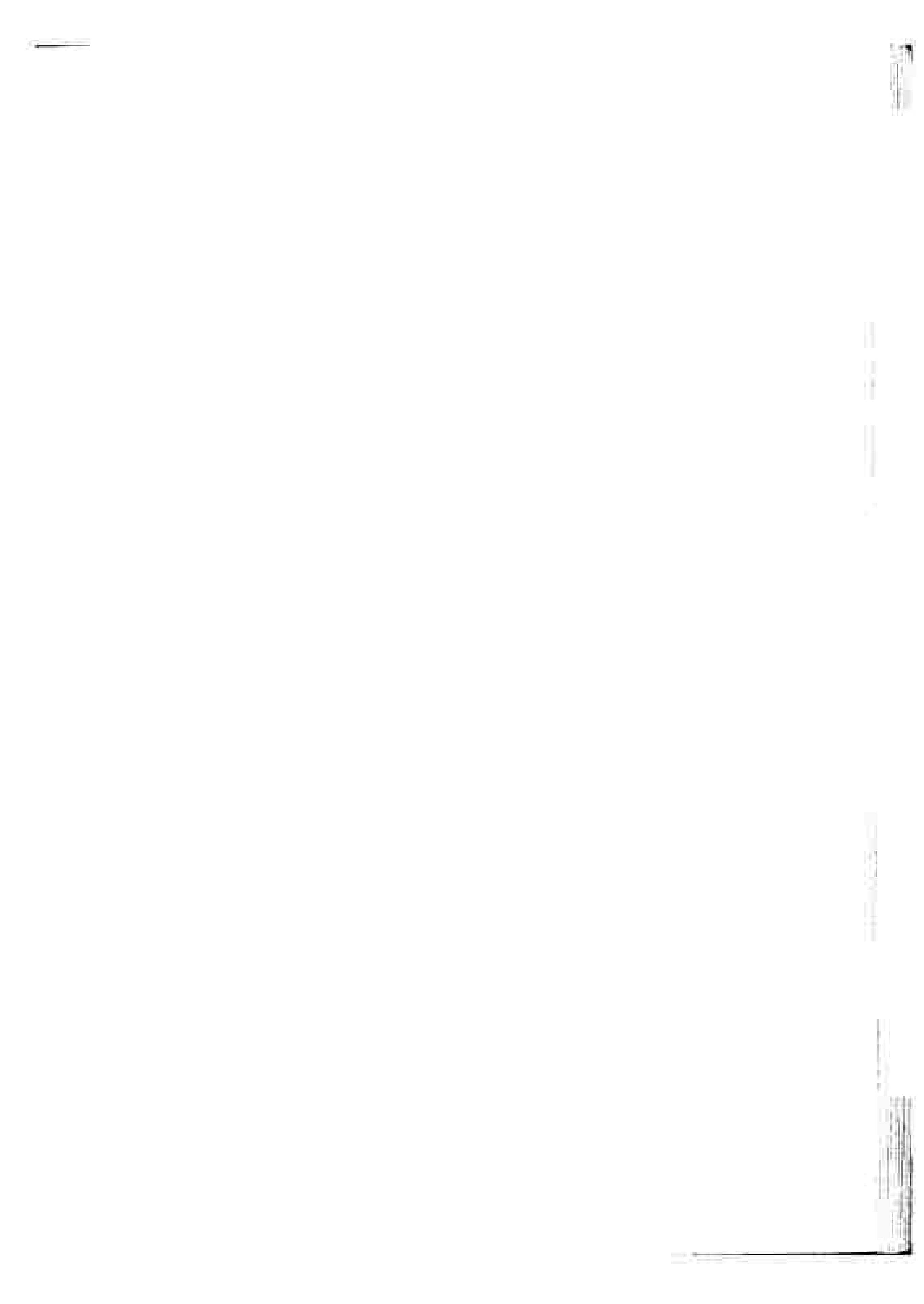
---

(١) James Stevenson, The Arab in Central Africa p.4



الفصل السابع

دور مصر الحضاري في إفريقيا في القرن التاسع عشر



يمكن تأريخ دور مصر الحضاري في إفريقيا في العصر الحديث ابتداء من السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، أى ابتداء من الفترة التى أخذت تظهر فيها طلائع الدولة الحديثة فى مصر، وماتبع ذلك من نشر الأمن وتأمين طرق التجارة وارتباط ذلك بعامل هام، وهو اتجاه مصر للتوسع وتكوين إمبراطورية لها ضمت مناطق كثيرة من القارة الإفريقية، كان لها أثر كبير فى بث إشعاعات الحضارة داخل أرجاء القارة. ولقد كان هذا الدور الحضارى من أهم الأدوار التى حملتها مصر على عاتقها باعتبارها دولة عربية إفريقية وكان من أبرز سماته مساهمة مصر فى حركة الكشوف الجغرافية، ويمكن تقسيم هذا الدور إلى قسمين:

القسم الأول: وهو الذى ساهمت فيه مصر بطريق غير مباشر، من ذلك مساعدتها للرحالة الأوربيين وتشجيعهم فى عملياتهم الاستكشافية، هذا بالإضافة إلى ما استفاده هؤلاء بما حققته الإدارة المصرية فى السودان وسواحل البحر الأحمر وأعالى النيل من نشر الأمن، الأمر الذى أدى إلى سهولة تحرك الكثير من الرحالة والتجار الأوربيين الذين نجحوا فى الوصول إلى أقاليم إفريقية كثيرة مستفيدين بما حققه الحكم المصرى من توطيد الأمن والطمأنينة فى تلك الأقاليم.

والقسم الثانى: وهو الذى تحملته مصر على كاهلها فى حركة الكشف الجغرافى، ويمكن أن نطلق على هذا القسم الدور الرئيسى أو الدور المباشر الذى قامت به مصر فى هذه الحركة الكشفية التى تعرضت لها القارة الإفريقية.

وكانت الحركات الاستكشافية التى قامت بها مصر فى القرن التاسع عشر ترتبط بتحقيق عاملين رئيسيين:

العامل الأول: وهو الكشف من أجل تحقيق مشروعات توسعية، فالواقع أن كثيراً من الاستكشافات الجغرافية التى قامت بها مصر خلال القرن التاسع عشر قد ارتبطت ارتباطاً كبيراً بهذا العامل، حتى لقد أطلق كثير من الباحثين على الكشوف الجغرافية المصرية أنها كانت نوعا من الاستكشافات العسكرية. ولانستطيع أن ننكر تلك الحقيقة، فالكثير من الكشوف الجغرافية التى قامت بها مصر اضطلعت بها

بعثات من الجيش المصرى. وإن كان ذلك لايمنع من تقرير الدور الحضارى الذى ساهمت به مصر فى ربوع القارة الإفريقية. وينبغى أن نلفت الانتباه بصدد ذلك إلى أن الكشوف الجغرافية التى قام بها الأوربيون، كانت تخدم فى أساسها حركة التوسع الاستعمارى؛ بل لقد اعتبرت من المقدمات الطبيعية للحركة الإمبريالية التى شهدتها القارة الإفريقية منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادى، هذا على الرغم من أن البعثات الكشفية الأوربية اتخذت من الجمعيات الجغرافية سندًا لها، وظهرت شعارات كثيرة بالرغبة فى إدخال الحضارة والمدنية إلى إفريقيا، كما عقدت كثير من المؤتمرات الدولية، ولكن سرعان مااختفت الدوافع الإنسانية، وأصبح اتجاه كل دولة يتركز فى العمل على تحقيق أطماعها معتمدة فى ذلك على ماتستطيع أن تضع يدها عليه على أكبر مساحة ممكنة من أراضى القارة الإفريقية.

أما العامل الثانى: فيرتبط بالبعثات الكشفية التى أرسلتها مصر من أجل الرغبة فى العثور على معدن الذهب أو غيره من ثروات طبيعية؛ يمكن أن تساهم فى بناء متطلبات الدولة الحديثة التى ظهرت فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وثمة ملاحظة تسترعى انتباهنا، وهى أن مصر اعتمدت على الكثير من الأوربيين فى تحقيق عمليات الكشف الجغرافى، وبالفعل تظهر أمامنا أسماء أوربية عديدة دخلت فى خدمة الحكومة المصرية من أمثال غوردون وصمويل بيكر وشفايتزر (أمين باشا) وغيرهم كثيرون.

وفى اعتقادنا أن الدافع من وراء استخدام مصر لأوربيين يرجع إلى أن مصر كانت لاتزال، وهى فى دور إنشاء الدولة الحديثة، تفتقر إلى الخبرات المتوافرة لديهم، هذا بالإضافة إلى اضطرار حكام مصر إلى استخدام موظفين أوربيين حتى يجدوا عطفًا من الدول الأوربية أو موافقة منها على مشروعاتهم التوسعية فى إفريقيا. وقد وضح ذلك بصفة خاصة فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ الذى حاول أن يقنع الدول الأوربية ولاسيما إنجلترا أن سياسته فى إفريقيا يمكن أن تخدم الحضارة الأوربية التى كان فريق من الإنسانيين ينادون بها فى ذلك

الوقت؛ بل إن إسماعيل تأكيداً على حسن نواياه دخل مع بريطانيا فى معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق من شرق إفريقيا والسودان عام ١٨٧٧ ، وكان يأمل من وراء ذلك أن يجد اعترافًا من إنجلترا بالدور الحضارى الذى تقوم به مصر فى المناطق التى وصلت إليها فى إفريقيا، ولكن لم تلبث أن تغلبت الأطماع الإمبريالية وانتهى الأمر بالقضاء على الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا وتقسيمها بين الدول الأوربية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن كثيراً من الاستكشافات التى قامت بها مصر قد اضطلع بها كثير من الأوربيين، إلا أن معظم أعضاء البعثات الكشفية كانوا من شباب الضباط والجنود المصريين؛ بل لقد استطاع الكثير من أولئك الضباط أن يحققوا استكشافات جغرافية علمية اعتمدت على جهودهم، ويعزى الفضل فى ذلك إلى تأسيس قسم الجغرافيا الذى كان تابعاً لهيئة أركان حرب الجيش المصرى، وسوف نتعرض لنشاط ذلك القسم بعد قليل (١).

وكان أهم مايميز البعثات الكشفية فى السنوات الأولى من عهد محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) اتجاهها للبحث عن موارد الثروات الطبيعية، ففى عام ١٨١٢ أوفد محمد على بعثة إلى الصحراء الشرقية للبحث عن معادن الذهب والزمرد التى دلت بعض المصادر العربية القديمة على وجودها فى تلك المنطقة، وقد رأس هذه البعثة المسيو فردريك كايو، أحد العلماء الفرنسيين، وقد بدأ رحلته من قنا إلى جبل زبارة حيث وجدت بعثته كهوفًا ودهاليز ومغائر عميقة، كما وجدت آلات وأدوات متنوعة وآثارا عديدة استدل منها على استخراج المعادن من هذا الجبل، ثم انقطاع العمل فيه فجأة، وقد التقطت البعثة من هناك بعض قطع الزمرد قويت بها آمال محمد على واشتدت رغبته وسعيه لإنجاز مشروعاته فأرسل كايو، على رأس بعثة أخرى رافقها كثير من العمال غادرت القاهرة فى ٢ نوفمبر ١٨١٧، ولكنها لم

---

(١) عن دور مصر فى كشف إفريقيا يمكن الرجوع إلى فريدريك بولا: مصر والجغرافيا، وهو خلاصة عن الأعمال الجغرافية التى أنجزتها مصر فى القرن التاسع عشر، وقد وضع الكتاب أصلا باللغة الفرنسية وترجمه أحمد زكى إلى العربية، القاهرة ١٣١٠هـ.

تحقق الهدف من إرسـالها. وعلى الرغم من أنها لم تعثر على المعـادن المتوقعة، إلا أن كايو ومن معـه عثروا على أطلال مدينة قـديمة كانت قائمة هناك، كـما حددت البعثة موقع إحدى المدن الإغريقـية وهى مدينة بيريتيس المعروفة الآن برأس بناس. كما زارت البـعثة بعض الواحات الغربيـة ورسـمت خريطة لهذه البقـاع. وكان كايو أول من نقل بعض الأخبار العـلمية والروايات الصحيـحة عن قبيلة العـبابدة، كما أفادت هذه البعثة أيضا فى اسـتجلاء بعض التفصيلات الخاصة بالجغرافـية الطبيعية والتاريخية لهذه المنطقة [١].

وشهدت الصحراء الغربية بعثـة أخرى أوفدها محـمد على فى عام ١٨١٩، للبحث عن مناجم الكبريت، وذلك لحـاجته الشديدة إلى ذلك المعدن لاسـتخدامه فى صـناعة البـارود، وقد اتجـهت هذه البعثـة إلى المنحدر الشـرقى لصحراء مـصر الغربية، وكانت تـتألف من عدد كبير من الضبـاط والجنود المصريين، وإن كان قد عهـد برئاسـتهـا إلى فورتى، وهو أحد الموظفـين الأجانب الذين عملوا فى خـدمة محمد على. وبـين عامى ١٨٢١ و١٨٢٣ أرسل محمد على بعثـة إلى شبه جزيرة الطور للبحث عن مـعدن الذهب، كما أرسـل بعثة أخرى برئاسـة السـنيور بروشى الإيطالى إلى الصحراء الشرقية لنفس ذلك الغرض.

وقد يكون من المفـيد أن نشير هنا إلى الحـملة العسكرية التى أرسلتهـا مصر إلى واحة سـيوة فى فبراير عـام ١٨٢٠ والتى كانت تستهـدف تحقيق سـيطرة مـصر على أقاليمهـا من ناحية واستكشاف هذه الواحة من ناحية ثانية [٢]. ومما يسترعى النظر أن واحـة سـيـوة ظلت خـارجـة عن نطاق الولاية المصـرية حتى تم لمصـر إخضـاعـهـا فى عـام ١٨٢٠، وقـد عـهـد بالحملة العسـكرية إلى حسن بك الشماشـرجى، وكانت تستهـدف إخضاع سكان الواحة وإلزامـهم بالخضوع للإدارة المصرية. والجـدير بالملاحظة أن فتح سـيوة وقع فى أوائل عام ١٨٢٠، أى قـبيل الحملة العسكريـة التى أرسلها محمد على لفـتح السودان، مما يغلب على الظن أن محمد على أراد تأمين حدود مصر الغربية قبل أن يزحف جنوبًا إلى السودان. وقد

(١) نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث جـ ٣ ص٢، ٣.

(٢) عن حملة سيوة، انظر عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على ص١٦٦.

تبعت حملة سيوة وصول عدة بعثات استكشافية، وكان من بين العلماء الذين رافقوا هذه البعثات أو الذين جابوا أنحاء المنطقة بعد أن انتظمت شئونها في عهد الحكم المصرى، كل من المسيو لينان دى بلفون Linant de Bellefon كبير مهندسى محمد على، والمسيو ريتشى Ricci أحد الأطباء الإيطاليين، ودروفتى Drovtti قنصل فرنسا العام في مصر، وقد وقع على كاهل هؤلاء باسم مصر استكشاف تلك المناطق واستطلاع مابها من آثار والبحث في كل مايتعلق بها، إلى جانب وضع الخرائط والمصورات الطبوغرافية. وعلى أثر نجاح الحملة العسكرية في إخضاع الواحة سهل الشماشرجى لمن كان في صحبته من علماء مهمة عملهم؛ في الوقت الذى اشتدت فيه معارضة الأهالى الذين كانوا يرون فيما يقوم به المستكشفون والعلماء منافراً لطباعهم ومخالفًا لعاداتهم.

وقد نشر المسيو جومار Joumar كتابًا بعنوان «الرحلة إلى سيوة» ضمنه الكثير من التفصيلات الخاصة بهذه البعثة، إلى جانب مايقرب من عشرين خريطة، بالإضافة إلى بعض الصور والرسوم التى ألحقها بكتابه هذا، وذكر أنه استعان في وضع هذه الخرائط بالرسوم الطبوغرافية التى وضعها المسيو دروفتى. كما تضمن كتاب جومار تفصيلات دقيقة عن حملة سيوة وما وقع فيها من حوادث.

وبفضل بناء الدولة الحديثة في مصر في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، واستتباب الأمن في ربوع البلاد، وحماية محمد على للرحالة تسنى للكثيرين منهم القيام بعدة استكشافات هامة فى بلاد النوبة والسودان. كما تيسر للكثير من العلماء من أمثال ستزن وبلزونى وكايو ودروفتى القيام بأبحاث ودراسات جغرافية هامة، واستطاع كثير من الرحالة الأوربيين أن يتخطوا أسوان وإبريم جنوبا، وإن ظلت بقية البقاع الواقعة فيما وراء الشلال الثانى فى حكم الأراضى المجهولة، باستثناء ماكان يرد بشأنها من أخبار أو معلومات نقلها نفر قليل من الرحالة الأوربيين الذين جازفوا باجتياز هذه المناطق.

ولعل جون لويس بوركهارت Burchardt نموذج لأولئك الرحالة الأوربيين الذين استفادوا بما نجم عن الحكم المصرى من استتباب الأمن فى تحقيق

استكشافاتهم فى بلاد النوبة. وقد وصل بوركهارت إلى القاهرة فى عام ١٨١٢، معتزمًا القيام برحلة استكشافية إلى مصر العليا وبلاد النوبة. وقد ذكر فى الكتاب[1] الذى وضعه عن رحلاته هذه أنه استعان فى أسفاره فى بلاد النوبة بالخبراء والأدلاء العرب الذين كانت لهم سابق معرفة بتلك البلاد، كما أنه يعترف فى كتابه عن بلاد النوبة أنه حصل على توصيات من محمد على ومن بعض كبار موظفيه فى صعيد مصر، وقد مكنته هذه التوصيات من اجتياز كثير من مناطق النوبة. كما زوده حاكم أسوان من قبل محمد على بأحد الأدلاء العرب الذى صحبه إلى مدينة الدر فى بلاد النوبة، وكانت هذه المدينة من أهم مدن النوبة فى ذلك الحين.

ولم يصادف بوركهارت طوال تنقلاته فى بلاد النوبة إلا مجموعات من الحجاج السودانيين أو التكارنة، وهؤلاء الحجاج كانوا يأتون من جميع مقاطعات السودان الغربى، ومنهم من كان يسير بطريق كردفان إلى سنار، وإما إلى دنقلة رأسا، ومن النيل يسلك بعضهم سواكن، حيث يعبرون البحر الأحمر إلى جدة، بينما كان يتبع بعضهم الآخر طريق النيل مخترقين دنقلة والمحس، حيث يسيرون فى نفس الطريق الذى كان يتبعه الحجاج المصريون لتأدية فريضة الحج بعد أن يقيموا فترة من الوقت للاستراحة فى أروقة الأزهر، وقد عنى بوركهارت بتسجيل هذه الطرق التى كان يتبعها حجاج السودان، ولاشك أن بوركهارت استفاد من توصيات محمد على وحكام أقاليمه، كما استفاد أيضًا بما كتبه المصنفون العرب والمسلمون عن إفريقيا، إذ كان يبعث إلى الجمعية الإفريقية التى كان موفدًا من قبلها ترجمة لما كتبه المقريزى عن بلاد النوبة، جغرافيتها وتاريخها. وأكد بوركهارت أن أفضل من كتب عن النوبة من مؤرخى العرب هو ابن سليم الأسوانى، وإن كان لم يعثر على كتابه، وإنما اعتمد على الفقرات الكثيرة التى أوردها المقريزى، نقلا عن هذا الكتاب، كما استفاد بوركهارت أيضًا من العرب القاطنين فى المناطق التى تنقل فيها، ولكنه ذكر أن المرء ينبغى عليه أن يتشكك فى

(١) نشرت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية كتاب بوركهارت مترجمًا إلى العربية بعنوان «رحلات فى بلاد النوبة والسودان»، القاهرة ١٩٥٩.

صدق رواياتهم، فقد حاولوا تضليله كلما كان يوجه إليهم أسئلة تبدو لهم خارجة عن موضوعات أحاديثهم المألوفة، مما جعله يذهب في قوله أنه ليس لديهم تقدير واضح عن المسافات، وفي الواقع أن بوركهارت ربما يكون قد تعرض لبعض هذه المتاعب التي أشار إليها، وهذا يرتبط بوضعه كأجنبي، ثم إلى ظروف بلاد النوبة في ذلك الوقت، والتي كان يحكم بعض أجزائها شراذم من المماليك الذين فروا من وجه محمد علي بعد مذبحة القلعة في عام ١٨١١، وتخوف هؤلاء من بوركهارت باحتمال كونه عينًا من عيون محمد علي، مما أدى إلى تعرضه لبعض المتاعب التي حدثنا عنها في رحلاته هذه.

ولعل بوركهارت قد استفاد بصورة عملية من القوافل العربية التي كانت تفد من صعيد مصر إلى بربر وسواكن عبر الصحاري النوبية، كما أن الدروب القائمة في الصحراء الشرقية كان لايستطيع أي أجنبي أن يعبرها إلا بالاستعانة بالأدلاء الوطنيين، وأن الذين يحاولون ارتياد مجاهل القارة وحدهم أو التغلغل في أقاليم لايطرقها التجار الشماليون، إنما يعرضون أنفسهم للضياع على حد قوله، وذكر بوركهارت أيضا أن أبعد الحدود التي يبلغها التجار الشماليون هي دار صليح (الباجرمي) الواقعة في الشمال الغربي من دارفور، أما الأقاليم الواقعة فيما وراء ذلك، فعلى الرغم من اتصالها بدارفور، إلا أنها كانت تغلق أبوابها في وجوه أولئك التجار، وعبثًا حاول نفر منهم التوغل في هذه المناطق، وإن كانت تجارة فزان تبدأ في الانتشار فيما وراء بحر الغزال في اتجاه بورنو، ومن ذلك الإقليم كانت تصل إلى أقصى الغرب عبر أقاليم غرب السودان.

وعلى الرغم من أن الغرض العلمي من مهمة بوركهارت، كان يستهدف التحقق من مشكلة منابع نهر النيجر، إلا أنه فشل في تحقيق مهمته هذه، لعدم تمكنه من اللحاق بالقوافل العربية التجارية المتجهة إلى غرب إفريقيا، ويقرر بوركهارت أهمية مصاحبة تلك القوافل،وذلك في الرسالة التي بعث بها إلى المسترجوزيف بانكس Joseph Bankes رئيس الجمعية الافريقية [١]، التي تأسست

---

(١) The African Association For Promoting the discovery of the interior Parts of Africa.

فى لندن فى عام ١٧٨٨، بهدف تقديم وتشجيع الكشف الجغرافى فى إفريقيا، حيث ذكر فى تلك الرسالة «لقد مضى على عامان لا أفعل فيهما سوى التعليق على رحلاتى السابقة أو التحدث عن رحلاتى المقبلة .. إنى أقدم وعوداً بدلا من أن أؤدى أعمالا، ومع ذلك فلا أزال غير قادر على التحرك من مصر، فلم تصل بعد قافلة من المغرب، ومنذ زمن طويل ونحن نتوقع وصولها، وقد حال الانتظار بينى وبين القيام بأى رحلات أخرى، ولو أن هناك طريقا آخر يصل إلى داخل إفريقيا غير طريق فزان لما تأخرت عن سلوكه لما أشعر به من ألم خوفا من أن يظن بى الكسل أو يفهم أن روحى قد ضعفت، لقد مضى على ثمانية أعوام، ولكنى بذلت كل مافى وسعى لاكتساب المؤهلات التى تلزمنى فى مشروعى، فإذا فشلت فإن خلفى سيحتاج إلى سنوات طويلة يتدرب فيها ليلج أبواب ليبيا بنفس الثقة التى أستطيع أن ألجها بها الآن».

وقد علل بوركهارت السبب فى تأخر وصول القوافل من فزان باشتداد الطلب على الأرقاء السود فى الساحل الشمالى الغربى من إفريقيا ليحلوا بدلا من الأرقاء البيض الذين حررتهم حروب الرقيق فى منطقة الحوض الجنوبى للبحر المتوسط، وما استتبع ذلك من معاهدات دولية. وذكر بوركهارت أنه يتوقع وصول القوافل إلى مصر بمجرد أن يستوفى السوق المغربى احتياجاته من هذه التجارة، وخصوصًا بعد أن قضى الطاعون على كثير من العبيد فى مصر، وأصبح السوق المصرى فى حاجة إلى وارد جديد. وقد كان فى نية بوركهارت فى عام ١٨١٧ أن يترك القاهرة بصحبة الحجاج العائدين إلى ديارهم فى بلاد المغرب بدلا من أن يستمر فى انتظار القوافل التجارية لو لم يوافه أجله فى القاهرة فى نفس ذلك العام.

ولم يقتصر الدور الذى ساهمت به مصر فى حركة كشف إفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عند حد تهيئة الظروف الملائمة للأجانب للقيام برحلاتهم؛ بل إن الظروف تهيأت أيضًا للرحالة العرب ليسهموا بدورهم فى تلك الحركة، وقد برز من أولئك الرحالة العرب الشيخ محمد بن عمر التونسى، الذى

قام برحلات في بلاد دارفور ووادای في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، ويعتبر كتابه «تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان» أهم مصدر للتعريف بأحوال دارفور، التي قامت بها سلطنة إسلامية، كانت تكوّن حلقة هامة في سلسلة الممالك والسلطنات الإسلامية التي ظهرت في المناطق الواقعة بين الصحراء الكبرى ومصر في الشمال، وبين منطقة الغابات الاستوائية في الجنوب، وتمتد من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا.

وتتضمن رحلات التونسي معلومات هامة عن تاريخ دارفور ووادای والباجرمي، وماجاورها من أقاليم، فضلا عن دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات التي قامت بين هذه الممالك، وماكان ينشب في داخليتها من صراعات ومحن وحروب أهلية [1]. وتعتبر رحلات التونسي من هذه النواحي إضافات هامة للمعلومات الخاصة بإفريقيا لايخفض من قيمتها إهمال الأوربيين لذكرها أو قلة تقديرهم لها. كما أنه بالنظر إلى ظروف تدوينها بالقاهرة يمكن أن نلحقها بالعصر الذي أسهمت فيه مصر في حركة الكشف الجغرافي لإفريقيا، سواء بتيسيرها للرحالة الأجانب القيام برحلاتهم، أو بفضل توطيدها للأمن في ربوع

المناطق التي هيمنت عليها أو فيما اضطلعت به بصفة مباشرة من إرسال البعثات لكشف منابع النيل. كما أن تدوين التونسي لرحلاته كان ثمرة من ثمرات البيئة العلمية التي هيأتها مصر وأوجدت فيها تعاونًا وتزاملا بين العلماء العرب والأجانب، ومن جهة أخرى تعتبر رحلات التونسي حلقة متأخرة من حلقات الكتابات العربية عن إفريقيا، إذ إنها تذكرنا بما كتبه الرحالة العرب في العصور الوسطى الذين لم يقتصروا في كتاباتهم على إيراد ما أمكنهم جمعه من وصف للمعالم الجغرافية للبلاد التي جابوا ربوعها، بل كتبوا عن نظمها ووقائع تاريخها ومآثر أعلامها وعادات أهلها ومذاهبهم، وإذا صح ماقاله أحد المستشرقين من أن الشيخ عبدالرحمن الجبرتي المؤرخ المصري المعروف هو آخر من مثل المؤرخين العرب في الكتابة طبقًا للتقاليد العربية في تدوين التاريخ، فإن الشيخ محمد بن

(1) لوثروب ستودارد ، حاضر العالم الاسلامي ـ تعليق شكيب أرسلان جـ 1 ص 301.

عمر التونسى، كان يمثل أيضًا آخر من كتب طبقًا لأساليب الرحالة العرب فى العصور الوسطى [1].

وقد نشر المستشرق الفرنسى الدكتور أ. بيرون A. Perron رحلة التونسى فى طبعة حجرية بباريس عام ١٨٥٠، كما وضع ترجمة فرنسية نشرها قبل ذلك بخمس سنوات، ولاتزال طبعة بيرون هى الطبعة المعتمدة، إذ لم يتوصل حتى الآن إلى الأصل الذى دونه التونسى عن هذه الرحلة، ومن المعروف أن التونسى قد دون أخبار رحلاته استجابة لما اقترح عليه بيرون [2]، أن يجعل من مشاهداته وذكرياته عن البلاد السودانية التى زارها وأقام بها عشر سنوات ١٨٠٣/١٨١٣، وهى دارفور ووادای - جزءًا من دروس اللغة العربية التى كان يتعلمها من التونسى إبان تزاملهما معًا فى العمل فى مدرسة الطب بأبى زعبل، حيث كان التونسى يشتغل هناك مصححًا للكتب العلمية المترجمة إلى اللغة العربية، كما كان بيرون أستاذًا للمادة الطبية بها، كما تزامل الاثنان عندما رقى الأول كبيرًا للمصححين والثانى ناظرًا لمدرسة الطب عندما انتقلت إلى القصر العينى.

وعلى الرغم من أن رحلات التونسى لم تذكر فى المؤلفات الأوربية الخاصة بتاريخ الكشوف الجغرافية الخاصة بإفريقيا، فإن كثيرًا من المستشرقين قد أشادوا بها من أمثال جومار الذى ذكر فى تصديره لرحلة التونسى لدارفور، «لقد اتضح لى عند قراءتى لهذه الرحلة، أنها ستضيف الكثير إلى مالدينا فى الوقت الحاضر من معلومات عن إفريقيا. وأنها ستكون نعم العون لأولئك الذين سوف يعتزمون السياحة إلى ذلك البلد النائى، الذى يمكن أن نعده مدخلا إلى البلاد السودانية»، كما أكد جومار صدق مااشتملت عليه الرحلة من البيانات بقوله «إن المؤلف إذا

---

(١) راجع عبدالعزيز عبدالحق: استدراكات على رحلة التونسى إلى دافور،
انظر محاضرات الموسم الثقافى (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧/١٩٦٨ ص ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) نشر بيرون الذى كان يعمل مديرًا لمدرسة الطب المصرية فى عهد محمد على واحد أعضاء الجمعية الملكية الآسيوية بلندن رحلة التونسى فى عام ١٨٥٠ فى طبعة حجرية صدرت فى باريس، كما وضع لها ترجمة فرنسية نشرت قبل ذلك فى عام ١٨٤٥، ولاتزال طبعة بيرون هى الطبعة المعتمدة إذ لم يعثر على الأصل الذى دونه التونسى عن رحلاته وإن كان هناك من يعتقد أن يكون النص العربى لدى ورثة بيرون.

كان قد أخطأ في بعض ما أورده فقد حدث ذلك عن حسن نية، فهو حين لايرى شيئًا يعيى راسه لايتردد في أن يصرح بذلك، كما أنه يروى مايحكى له دون أن يؤكد صحته».

وقال بيرون في تقديمه لكتاب التونسي بأنه كان عليه أن يستوثق من صحة البيانات التي أوردها في رحلتيه، فرجع إلى عدد من أبناء دارفور وكردفان ووادای، وقد وجد في أقوالهم ماهو مطابق تمامًا لما كتبه التونسي، وزيادة في الاستيثاق سعى بيرون في الحصول على بيانات عن رحلات الإنجليز في البلاد السودانية ابتداء من عام ١٨٢٢، وقد تأكد لديه أن الشيخ التونسي لم يعرف شيئا البتة عن كتابات كلابرتون Clapperton ودنهام وأدوني والأخوين لاندر Lander، عندما دون رحلاته، كما لم تكن لديه فكرة عن هؤلاء الرحالة ومشاهداتهم، عندما وصف القبائل العديدة التي التقى بها وخبر التقاليد والعادات التي درج عليها أفرادها وألم بتاريخ سلاطينها الذين اتصل بهم وقتا طويلا [١].

وقد انتقد كل من بارت وناختيجال رحلات التونسي بأنها لاتتضمن معلومات وثيقة عن البلاد التي زارها من النواحي الجغرافية والإحصائية، كما أخذ عليه كل من جومار وبيرون ميله إلى الاستطراد الشديد حتى في الموضوعات التي قد لاتتصل بموضوع رحلاته، كما انتقده آخرون بأن كثيرًا من بياناته رغم صحتها، إلا أنها تفتقر إلى منهج منسق في البحث؛ وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات، إلا أن الأمر الذي لاشك فيه طبقا لما يؤكده ستريك Streck محرر مادة التونسي في دائرة المعارف الإسلامية، «إن كتابات التونسي تعد مصدرًا هامًا لدراسة الأحوال الإثنوجرافية والثقافية والسياسية لبلاد السودان التي زارها، ولكنها مع ذلك لاتلقى سوى قليل من الاهتمام والتقدير» [٢]. على أنه ينبغي أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من أن رحلات التونسي لم ترد كثيرًا في المصنفات الأوربية الخاصة

---

(١) عبدالعزيز عبدالحق: استدراكات على رحلة التونسي إلى دارفور - محاضرات الموسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧/١٩٦٨ ص٦٣.

(٢) انظر مادة التونسي في دائرة المعارف الإسلامية.

بالكشوف الجغرافية فى غرب إفريقيا، إلا أنها كانت من المصادر الهامة التى رجع إليها بومان ووسترمان Bauman and Westermann فى كتابهما عن شعوب إفريقيا وحضارتها، كما رجع إليها الباحثون العرب فى تاريخ السودان ومن أبرزهم نعوم شقير فى كتابه تاريخ السودان القديم والحديث [1].

وقد اختار التونسى لرحلاته عنوانا هو تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان. وهذا العنوان قصد به التونسى إطلاقه على الرحلتين اللتين قاما بهما إلى كل من دارفور ووادای، أما تقسيمهما إلى كتابين، فقد كان من صنع بيرون نفسه، والجدير بالذكر أن التونسى كان يقصد ببلاد العرب جميع القبائل العربية التى تعيش فى السودان بمفهومه الجغرافى الواسع،هذا إلى جانب الإضافات غير القليلة التى أوردها عن مصر وتونس وطرابلس.

ولرحلات التونسى أهمية بالغة، من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية التاريخية فلا تتضمن سوى نبذ بسيطة، ومع ذلك فقد تكون الأهمية التاريخية لتلك الرحلات فى تقديرنا أن التونسى يطلعنا على مشروع كان قد أعده محمد على لفتح دار فور [2]، كما أنها تحوى بعض التواريخ الهامة الخاصة بسلطنة الفور، وذكر بعض سلاطينها.

وقد بدأ التونسى تدوينه لرحلاته بترجمة ذاتية ذكر فيها الدوافع التى حفزته للقيام بها، ووقف فيها إلى وقت عودته إلى مصر، وكان مما ذكره أنه بدأ رحلاته إلى دارفور فى عام ١٨٠٣ وعاش فيها نحو سبع سنوات ونصف ألم فى خلالها بأحوال البلاد إلمامًا تامًا ثم ارتحل إلى واداى الواقعة إلى الغرب من دارفور حيث قضى فيها ثمانية عشر شهراً، ثم استأذن السلطان صابون فى السفر إلى تونس فأذن له وبلغها حوالى عام ١٨١٣، ثم عاد إلى القاهرة ليلتحق بخدمة الجيش المصرى

(١) يعتبر كتاب نعوم شقير الذى وضعه عن تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته تتمة لكتاب التونسى فى الفترة التى تتعلق بسلطنة دارفور منذ نشأتها حتى الفتح المصرى.

(٢) كان هذا المشروع يقتضى تسيير حملة من كردفان إلى طرابلس تتبعها حملة أخرى من مصر وقد أشار مصطفى بعيو فى دراسته «ملامح تاريخ ليبيا فى القرن التاسع عشر» إلى هذا المشروع وأنه يوجد فى دار وثائق طرابلس بعض المعلومات التفصيلية الخاصة به.

انظر الكتاب الصادر عن مؤتمر ليبيا عبر العصور ١٩٦٨، ملامح تاريخ ليبيا فى القرن التاسع عشر.

فى وظيفة واعظ بإحدى فرق المشاة التى حاربت فى المورة عام ١٨٢٧، ولما عاد منها فى عام ١٨٣٢ اشتغل بتنقيح كتب الطب المترجمة إلى العربية [1].

ويقتضى حديثنا عن سيرة التونسى الإشارة إلى مواطن آخر له يدعى زين الدين التونسى، وإن كنا لانعرف شيئاً عنه سوى أنه كان معاصراً للتونسى، وأن سيرته تكاد تشابه سيرته، فقد كان بدوره عالماً، درس فى الأزهر، وكان على اتصال وثيق بالعلماء الاوربيين الذين أقاموا بمصر فى عهد محمد على، وأنه سافر إلى السودان فى مقتبل حياته حيث قضى فيها نحو عشر سنوات، حيث ذهب أولا إلى سنار، ثم كردفان وأقام فترة طويلة فى دارفور ووادای، وكان يتكسب فى البلاد التى كان يجول فيها، وذلك بالعمل بالوعظ أو التدريس، وبعد أن قضى مايقرب من ثلاث سنوات فى وادای عاد إلى تونس عن طريق فزان. وقد سجل لنا مشاهداته فى البلاد السودانية فى كتاب طبع ونشر دون تحديد لمكان وتاريخ الطبع، ولكن المهم أن ذلك الكتاب ترجم من العربية إلى التركية، وطبعت ترجمته التركية فى إستانبول عام ١٨٤٦، وترجم إلى الألمانية من قبل المستشرق الألمانى فون روزن Von Rozen فى عام ١٨٤٧. ومن المحتمل أن يكون زين الدين التونسى قد بدأ رحلاته فى الأقاليم السودانية بين عامى ١٨١٨ و١٨١٩. وتنحصر أهمية كتاباته فى وصفها لحضارتى دارفور ووادای وأنظمتها الاجتماعية، إذ أورد زين الدين التونسى بيانات مفصلة عن حياة القبائل والتجارة والعقائد الدينية والتقاليد الشعبية فى المناسبات المختلفة مما قد يعد تكملة هامة لما أورده محمد بن عمر التونسى فى صورة أكثر تفصيلا.

أما عن كتاب «تشحيذ الأذهان» فيعد مصدراً هاماً فى التعريف بأحوال إقليمين من أقاليم السودان هما دارفور ووادای. وقد عرف إقليم دارفور باسم أقدم شعب سكن ذلك الإقليم وهو شعب الفور. وحوالى منتصف القرن السابع عشر الميلادى قامت فى هذا الإقليم سلطنة إسلامية كانت امتداداً للسلطنات الإسلامية التى ظهرت فى أقاليم السودان الغربى. وليس من شك فى أن معلوماتنا

(١) عبدالرحمن زكى: المراجع العربية لتاريخ غرب إفريقيا ص١٨.

عن إقليم الفور معلومات قليلة تعتمد أساسًا على الروايات المتناقلة التى حفظها الأهالى ومعظمها يكتنفه التناقض والغموض. غير أنه من الثابت أن الهجرات العربية قد وصلت إلى هذا الإقليم خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع الميلادى، وأدى اختلاط العرب بشعب الفور إلى ظهور طبقة الكنجارة التى نالت نصيبًا من الدماء العربية، ومن هذه الطبقة ظهرت أسرة حاكمة انتزعت حكم دارفور من شعب التنجور الذى كان يحكم المنطقة ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادى؛ وقد ظلت الأسرة الجديدة تحكم دارفور منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادى حتى نهاية على بن دينار فى عام ١٩١٦.

وكان من أهم الرحالة الأوربيين الذين زاروا دارفور برون W.G.Browne ١٧٩٣ ـ ١٧٩٦، ولكنه ظل خلال هذه السنوات الثلاث أشبه مايكون بالسجين، إذ لم يسمح له بالتجول فى البلاد بسبب ارتياب سلطان دارفور فى نواياه باعتباره أجنبيًا، ومن ناحية أخرى أن برون لم يعثر فى دارفور على تاريخ مدون لهذه البلاد، ومن ثم جاءت المعلومات التى استطاع الحصول عليها من الأهالى سطحية يشوبها القدر الكبير من الاضطراب باستثناء بعض الملاحظات الهامة التى أوردها عن أحوالها الاقتصادية والجغرافية [1]. ولذلك يعتبر الشيخ محمد بن عمر التونسى أول رحالة عربى زار المنطقة فى العصر الحديث وأتاحت له عروبته أن يلم إلمامًا واسعًا بأحوال دارفور من النواحى الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى أنظمتها السياسية والإدارية والعسكرية وعلاقاتها بجيرانها، هذا فضلا عن لمحات من تاريخها. وقد أعان التونسى على تسجيل هذه النواحى جميعها قدرته على التحرك فى الإقليم الذى كان موطنًا لكثير من القبائل العربية التى تربطه وإياها روابط الأصل واللغة والدين.

حقيقة أن التونسى لم يذهب إلى دارفور حبًا فى الدراسة أو الاستطلاع أو الكشف الجغرافى، ولكنه ذهب كما يعترف بنفسه للحاق بأبيه عمر التونسى الذى ارتحل إلى سنار، ثم إلى دارفور، ومن قبل ذلك رحل جده سليمان إلى سنار.

(١) Browne W.G., Travels in Africa, Egypt and Syria London 1799.

ولكنه على الرغم من كل هذه الدوافع الذاتية إلا أنها لاتؤثر في النتيجة التي انتهى إليها أخيراً، إذ إنه استطاع في نهاية الأمر أن يخرج لنا عملاً ضخماً له قيمته العلمية.

وليس من شك في أنه مما أفاد التونسي في الإلمام بأحوال البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية علاقة أبيه وجده بهذه البلاد من قبل، اللذين صاهرا أهلها، وأضحى لمحمد بن عمر التونسي فيها إخوة وأعمام، وقد اشتغل هؤلاء جميعاً بالعلم والتجارة وتنقلوا بين تونس ومصر والحجاز وسنار ودارفور ووادای، وصارت لهم مصالح تجارية واسعة ومراكز سياسية مرموقة ومكانة دينية عظيمة عند سلاطينها وفقهائها. ومما لاشك فيه أيضاً أن خبرة هؤلاء جميعاً أضافت كثيراً إلى ما اكتسبه الشيخ التونسي بنفسه من خبرة ذاتية بأحوال هذه البلاد خلال سنوات إقامته بها.

ومما يسر للتونسي التعرف على نواحي الحياة في البلاد سهولة التخاطب مع كافة الطبقات باللغة العربية، التي كان لايعرفها إلا القليلون من أهالي دارفور، كما أتيح للتونسي بما ناله أبوه من حظوة لدى السلطان والأمراء والوزراء والفقهاء أن يحضر مجالسهم ويقف على كثير من أسرار السياسة وتقاليد البلاد ونظم الحكم والإدارة والقضاء ويشهد بعض الحوادث السياسية والحربية الهامة، وأتيح للتونسي أيضاً أن يتجول في كل أنحاء دارفور في حرية تامة وأن يمر بمدنها وأسواقها ، وأن يدخل المناطق الجبلية الوعرة التي كان لايسمح لأحد بالدخول فيها إلا بإذن من السلطان، وهي المناطق التي يسكنها «أعجام الفور» على حد تعبيره، ولذا تتميز كتابات التونسي نتيجة لما شاهده بنفسه في هذه البلاد بالدقة وقوة الملاحظة والقدرة على النفاذ إلى أعماق الأمور، وعلى الرغم من حداثة سنه وقتذاك إلا أنه استطاع أن يدرس حياة الناس على اختلاف عناصرهم وطبقاتهم ولغاتهم، دراسة علمية طيبة.

وفي مقدمة كتابه عرض لترجمته الذاتية، ومنها نلحظ أن مصر كانت كعبة العلماء، حج إليها جد المؤلف سليمان ووالده عمر، ثم المؤلف نفسه. إذ تلقى

الجد علومه الدينية واللغوية في الأزهر، ثم خرج من تونس للحج، ثم عاد إلى سنار حيث طاب له العيش ونسي أهله في تونس. ثم خرج سليمان في قافلة من سنار إلى مصر للتجارة فالتقى بابنه وبحفيده، وتواعد الجميع على اللقاء بعد انتهاء موسم الحج على أن سليمان مات في مكة فعاش ابنه في مصر وتزوج من فتاة مصرية، ثم انتقل إلى سنار، أما ابنه محمد فقد نشأ في مصر وتلقى دروسه في الأزهر، حتى إذا بلغ الرابعة عشرة من عمره اعتزم البحث عن أبيه في بلاد السودان، وكان مما دفعه إلى ذلك التقاؤه بأصدقاء أبيه في القاهرة، وسافر مع أحدهم في صحبة قافلة متجهة إلى دارفور سلك فيها طريق درب الأربعين، وهو الطريق الذي سلكه قبل ذلك بعشر سنوات الرحالة الإنجليزي براون، وقد بقي هذا الطريق من بين الكثير من المسالك التجارية التي كانت تسير عبر الصحراء الغربية، وقد أغلقت هذه الطرق بسبب أو آخر، من أهمها سافية الريح التي كانت تردم القوافل بأكملها، وقد لعبت هذه الطرق دوراً هاماً في نقل الحضارة إلى قلب القارة الأفريقية وإلى أقسامها الغربية، كما كانت أيضاً الطريق الذي سلكته الهجرات المتتابعة وبخاصة من حوض وادي النيل الأدنى.

ولما وصل الشيخ محمد بن عمر التونسي إلى دارفور استقبله هناك أحد أعمامه، وصحبه إلى حيث يقيم أبوه عمر في إقطاعه، الذي منحه إياه السلطان عبدالرحمن الرشيد في «أبو الجدول»، وكان السلطان في ذلك الوقت (١٨٠٣)، هو الحدث محمد فضل الذي خلف أباه عبدالرحمن الرشيد على حكم دارفور، وتولى الوصاية عليه الوزير الأعظم الشيخ محمد كرًا. ولم يفت على الأب أن يقدم ابنه إلى أولي الأمر في البلاد، فأرسله إلى تفولتي محملا بالهدايا إلى الوزير الأعظم الشيخ محمد كرًا، والفقيه مالك الفوتادي، ولما عاد محمد بن عمر إلى أبي الجدول، سافر والده إلى تندلتي ليستأذن في السفر إلى تونس لرؤية أهله وأقاربه، وليخبر الوزير أنه سيترك ابنه في (أبوالجدول) ليجمع خراج إقطاعه وينتفع بزراعته، فسمح له الوزير بالسفر بعد أن وعد عمر بالعودة ثانية إلى دارفور، وقد أعطى عمر ابنه وثيقة الإقطاع في «أبو الجدول» ثم غادر دارفور، قاصداً تونس

بطريق واداي، غير أنه لما وصل إلى واداى تطلع للحصول على منصب رفيع فى حاشية السلطان محمد عبدالكريم صابون سلطان واداى، وظل هناك عدة سنوات، ثم رحل بعد ذلك إلى تونس.

أما عن الشيخ محمد بن عمر التونسى، فإنه عاش فى دارفور سبع سنوات ونصف ألمَّ فى خلالها بأحوال البلاد إلماماً تاما، ولم يتكن من مغادرة دارفور إلى واداى إلا بعد انتهاء الحرب بين البلدين حيث سافر إلى واداى على رأس وفد من قبل السلطان محمد فضل، واستقبله السلطان محمد عبدالكريم صابون استقبالا طيبًا وأسبغ عليه من عطفه ما أسبغه على أبيه من قبل وأقام التونسى فى واداى فترة من الوقت لم يلبث بعدها أن واجهته بعض المشاكل التى تغيرت بسببها أحواله، وأولى هذه المشاكل أن عمه طمع فى أملاكه لنفسه، وثانيتها توتر العلاقات بينه وبين وزير سلطان واداى، ولكن والد التونسى استطاع بنفوذه لدى السلطان أن يعزل وزيره أحمد الفاسى، وإن كان الأخير لم يلبث أن استرد منصبه بعد رحيل عمر إلى تونس، وبعد أن قضى محمد بن عمر وقتًا فى واداى استأذن السلطان صابون فى السفر إلى تونس فأذن له حيث بلغها حوالى عام ١٨١٣ أى بعد عشرة سنوات تقريبًا منذ غادر القاهرة إلى دارفور. ومن تونس رحل التونسى إلى مصر حيث أقام بها ووضع فيها كتابه.

وقد يكون من المفيد بعد أن ألممنا ببعض الشيء بسيرة التونسى، وعن ظروف وجوده فى بلاد السودان، أن نعرض لكتابه المسمى بتشحيذ الأذهان فى سيرة بلاد العرب والسودان.

يبتدئ الكتاب بمقدمة تفصيلية تشتمل على ثلاثة أبواب : الباب الأول عن السبب الذى دفعه إلى رحلته، والباب الثانى وصف الطريق الذى اجتازه من الفسطاط إلى دارفور، وبه إشارات مقتضبة عن طريق درب الأربعين [1]. أما الباب

(١) يعتبر طريق درب الأربعين من بين الكثير من المسالك التجارية التى كانت تسير عبر الصحراء الغربية هو الطريق الأكثر استخداما، وقد لعبت هذه الطرق دورا هاما فى نقل الحضارة إلى قلب القارة وأقسامها الغربية كما كانت أيضا الطريق الذى سلكته الهجرات المتتابعة بخاصة من حوض وادى النيل الأدنى.
راجع الشاطر بصيلى: مملكة موريتانيا المصرية ص ص ٤، ٥ - محاضرة ألقيت فى الموسم الثقافى للجمعية المصرية التاريخية ٦٧/٦٨، وقد أورد على مبارك فى خططه بيانات هامة عن درب الأربعين.
انظر على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٧ ص ص ٣١/٣٢.

الثالث فقد تعرض فيه لبعض الجوانب التاريخية، كماعنى بوضع ترجمة للسلطان عبد الرحمن الرشيد سلطان دارفور.

وانتقل التونسي بعد المقدمة بأبوابها إلى محتوى الكتاب وقد قسمه بدوره إلى ثلاثة أبواب : الباب الأول وينقسم إلى خمسة فصول، تناول في الفصل الأول جغرافية دارفور وقبائلها، والفصل الثاني عوائد الفور، وعادات ملوكهم، والفصل الثالث في مناصب ملوك الفور، والرابع في كيفية مجلس السلطان، أما الفصل الخامس فقد عنى فيه بوصف أزياء ملوك الفور.

والباب الثاني من محتوى الكتاب ينقسم إلى فصلين : أحدهما في اصطلاح ترويج الفور، والثاني في الخصيان. كما أنه يستفيد من مسحه الاجتماعي لمنطقة الفور في كتابة الباب الثالث، ففي الفصل الأول من ذلك الباب يعرض لأمراض السكان وكيفية معالجتها بالطرق البدائية. أما الفصل الثاني فقد خصصه للمعاملات التجارية، وأخيراً يختتم رحلته في دارفور بالحديث عما ينبت فيها وفي السحر والتعزيم وضرب الرمل والتنجيم، وما إلى ذلك مما قد يفيد المتخصص في الدراسات الاجتماعية على وجه خاص.

ومما لاشك فيه أن التونسي استطاع في رحلتيه إلى دارفور ووداداى أن يمدنا بوصف جغرافي واجتماعي شيق، كما أعطى تقسيمات لبلاد السودان، كما كانت على عهده: كمملكة سنار، وكردفان، ودارفور، ووداداى، المعروفة بدار صليح والباجرمي، وبورنو، وتعر، وتنبكتو، ومالي.

وعلى الرغم من أن التونسي قد قرر أن عهد تأسيس كل من واداى، ودارفور ليس بقديم إذ لايزيد على مائتى سنة من وقت رحلته، إلا أن ذلك لايمنع من أن يكون الدين الإسلامي واللغة العربية قد انتشرت في تلك الأقاليم، في زمن أسبق بكثير، كما نفهم ذلك من كتابات الرحالة السابقين عليه، وإن كان التنظيم السياسي لم يظهر بصورة واضحة إلا منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي طبقاً لما يقرره التونسي.

وعلى الرغم من أن التونسي قد تنقل في كثير من بلاد السودان، إلا أن

كتاباته انصبت فى معظمها على كل من دارفور، ووادى من حيث أقسامها وجغرافيتها ومناخها ونباتاتها وصناعات أهلها، ولاشك أن وصفه التفصيلى لدارفور يعطى القارئ انطباعًا بأن ماذكره عن الإقليم لم يقتصر على مشاهداته الخاصة، وإنما استعان فيما يبدو على جمع المعلومات بفقرات من الكتب التى من المؤكد أن يكون قد اطلع عليها، وإن لم يأت بذكر لها، ذلك لأن الوصف الدقيق الشامل الذى أتى به أمر يعجز عنه المشاهد السطحى، ولاشك أن رحلة التونسى تعد مسحًا دقيقًا من الناحيتين الطبيعية والبشرية، لإقليمى دارفور ووادى، كما ترجع أهميتها إلى أنه عنى فيها بتوضيح الأصول العربية للقبائل السودانية. كما ذكر عددا من القبائل العربية التى طاب لها الاستيطان فى بعض إقاليم السودان، فقد ذكر مثلا أن حول إقليم وادى تسكن قبائل عربية أهمها الزبيدية (زبيد)، كما أن هناك عرب العريقات، الذين وفدوا من العراق، كما تسكن إلى الشمال من وادى قبائل المحاميد، وهم يتألفون من بطون وأفخاذ عديدة وعندهم، كما يذكر، أموال لاتحصى من الإبل والخيل وغيرها. أما فى الجنوب فيوجد عرب المسيرة والفلان، وهم ينتشرون بكثرة فى الإقليم. والأمر الذى لاشك فيه أن مطالعتنا لما أورده التونسى عن هذه القبائل توضح الأثر العربى العام الذى تأثرت به أقاليم السودان.

التوسع المصرى فى أفريقيا:

وبالإضافة إلى الدور الذى أسهمت به مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى مجال التأثير الحضارى فى إفريقيا، سواء فى التعرف على الأقاليم الإفريقية بإتاحة الفرصة للرحالة عربًا أو أجانب للتوغل فى تلك الأقاليم، أو تهيئة المناخ العلمى لتدوين هذه الرحلات، فقد كان لمصر دور آخر أكثر إيجابية فى مجال إدخال الحضارة إلى كثير من الأقاليم الإفريقية، ويرتبط هذا الدور ارتباطًا وثيقًا بالتوسع المصرى، وامتداد الفتوحات المصرية إلى مناطق نائية فى قلب القارة الأفريقية، وصلت إلى البحيرات العظمى ومناطق أعالى النيل، إلى جانب سواحل البحر الأحمر. وقد امتد الحكم المصرى قرابة ستين عامًا من ١٨٢٠ - ١٨٨١، أى منذ بداية فتح السودان حتى قيام الثورة المهدية، ثم الانسحاب من المناطق التى

وصل إليها الحكم المصرى عام ١٨٨٥ . ولاشك أن هذه السنوات التى قضتها مصر تركت تأثيرها على كثير من الأقاليم التى شملها الحكم المصرى، إذ أتاحت لها مجالات كبيرة للتقدم والازدهار، على عكس ماردده بعض المصادر الاستعمارية من اتهام الإدارة المصرية بالاستغلال،وكان ذلك لتبرير الخطة الاستعمارية التى انتهت بالاستيلاء على المناطق التى امتد إليها الحكم المصرى.

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى أن أولى مراحل التوسع المصرى فى إفريقيا بدأت فى عام ١٨٢٠، بفتح السودان، وهنالك دوافع عديدة أدت إلى هذا الفتح، لعل أبرزها أو على الأقل ماردده بعض المصادر من حاجة محمد على إلى تجنيد السودانيين لتعويض مافقده فى حروبه العنيفة فى الجزيرة العربية، هذا بالإضافة إلى اضطراب التجارة بين مصر والأقاليم التى تليها جنوبا نتيجة سيطرة المماليك الذين فروا إلى النوبة عقب مذبحة القلعة فى عام ١٨١١، ووضوح سيطرتهم على المنطقة الواقعة بين إسنا ووادى حلفا، وحاجة محمد على إلى تأمين طرق التجارة، والتخلص من بقايا المماليك، كما يمكن أن نضيف إلى تلك العوامل رغبة محمد على فى اكتشاف منابع النيل لما يرتبط ذلك باحتياجات الزراعة التى كانت تعنيه بصفة خاصة، وكذلك سد حاجته من الأيدى العاملة السودانية لخدمة مشروعاته الزراعية والصناعية أو العسكرية، هذا فضلا عن رغبته فى توسيع حدود مصر من الجنوب وإيجاد تكامل اقتصادى بينها وبين السودان وبالتالى ربط البلدين بسياسة الاحتكار التى سار عليها.

ومما هو جدير بالذكر أنه لم يكن يقصد أقاليم السودان من المشتغلين بالتجارة قبل الفتح المصرى سوى فئة قليلة من التجار، أو المغامرين، وكان معظمهم من سكان الوجه القبلى، وكانت مغامراتهم عرضة للأخطار فى كثير من الأحيان. أما معظم تجارة السودان فقد تحولت إلى طرق أكثر طمأنينة نسبيا نحو موانى سواكن ومصوع على البحر الأحمر. ولاشك أن ظروف السودان المضطربة قد يسرت كثيراً من أسباب الفتح، ومما يسترعى الانتباه أن الحملات العسكرية المختلفة التى تتابعت من مصر إلى أقاليم السودان كانت تصاحبها عادة بعثات من العلماء، وكان

الهدف من ذلك واضحا وهو الرغبة فى توسيع نطاق المعارف الخاصة بالأقاليم التى يمكن أن تصل إليها القوات المصرية.

ولذلك فقد يكون من اليسير علينا أن نقيم الجهود الكشفية التى قامت بها مصر من خلال تتبعنا للحملات العسكرية التى أرسلت لفتح أقاليم السودان من ذلك مثلا أن حملة إسماعيل باشا بن محمد على بعد أن نجحت فى السيطرة بلاد النوبة فى عام ١٨٢٠، بدأت توغلها فى جهات السودان، ونظرا للمصاعب التى واجهتها فى اختراق الصحراء آثرت التقدم بمحاذاة نهر النيل إلى أن بلغت بربر فشندى فالحلفاية، وكان ذلك التقدم الذى أحرزته الحملة هامًا للغاية من حيث تأكيده أن البحر الأبيض (النيل) هو المجرى الرئيسى لنهر النيل. وفى العام التالى ١٨٢١ وصلت من مصر إمدادات عسكرية بقيادة إبراهيم باشا الذى اشترك مع إسماعيل باشا، فى اتخاذ مايلزم من وسائل بغية استكشاف النيلين الأبيض والأزرق، والوقوف على حقيقة مجراهما، وبالفعل انقسمت القوات المصرية إلى قسمين: قسم سار على النيل الأزرق حتى وصل إلى فازوغلى، أما القسم الثانى فقد اجتاز جزيرة الخرطوم متبعًا النيل الأبيض إلى بلاد الدنكا، وكانت هناك بعض الآمال المعلقة على هذه الحملة منها إمكانية الوصول إلى أقاليم السودان الغربى، إذ كان من المعتقد فى ذلك الوقت اتصال النيل الأبيض بنهر النيجر الذى يخترق أقاليم غرب السودان. ومع ذلك فقد أعدت خطة أخرى فى حالة فشل الخطة الأولى، وهى أن تواصل الحملة سيرها بعد استعانتها بجنود من بلاد كردفان، ثم الزحف إلى دارفور وبورنو، وأخيرًا يمكن للحملة العودة إلى مصر عن طريق طرابلس الغرب، ومع ذلك فلم يقدر لهذا المشروع أن يأخذ طريقه إلى مجال التنفيذ.

وكان من أهم العلماء الأوربيين الذين رافقوا حملات السودان سجاتو، وزوكولى، وفريدياني، وريتشى، وكورتر، وليتورزك Letorzec، وكايو Cailliaud، وقد يهمنا الأخير بصفة خاصة حيث أمدنا بوصف تفصيلى لحملة النيل الأبيض[1]، وكان فردريك كايو قد صحب الحملة المصرية بعد فتح دنقلة وتوغل

(١) يقع هذا الوصف فى أربعة أجزاء بعنوان:
Voyage a Meroe et au Fleuve Blanc. Paris 1826.

مع الحملة فى النيل الأبيض بقصد الاستكشاف والبحث عن مناجم الذهب، وقد وضع كتابًا هاما يعد من أهم مصادر فتح واستكشاف أقاليم السودان، بعنوان: رحلة مروى والنيل الأبيض وفازوغلى. ويقع هذا الكتاب فى أربعة أجزاء، كما وضع كايو خريطة لمجرى النيل من وادى حلفا إلى مصب نهر التومت عين فيها ما فى هذه المناطق من مواقع طبيعية. وقد عنى كايو بوضع التقارير الهامة عن الطرق والمسالك الجغرافية للمناطق التى مرت بها الحملة، كما وضع كتابًا آخر عن لهجات القبائل السودانية المختلفة، القاطنة فى هذه المناطق ، وأضاف إلى ذلك معلومات مفيدة عن تاريخ السكان،ووصف طباعهم وبيان أحوالهم ومعيشتهم.

وعقب الفتح المصرى للسودان، بدأ محمد على فى تعيين الولاة على الأقاليم المختلفة، وقد برز من ولاة السودان فى عهد محمد علي، خورشيد باشا، الذى عين فى عام ١٨٢٦ . وعمل على توسيع الفتوحات المصرية إلى القلابات الواقعة فى شرقى السودان. كما تم فى عهد الوالى أحمد باشا أبو ودان فتح إقليم التاكا (كسلا) الواقع بين نهر عطبرة والبحر الأحمر (١٨٤٠). وإلى هذا الوالى يعزى تأسيس مدينة كسلا التى اتخذت عاصمة لإقليم التاكا [١] كما زار محمد على السودان فى عهد أحمد باشا أبو ودان فى عام ١٨٣٨ ، وكان محمد على يستهدف بهذه الزيارة تفقد أحوال الإدارة المصرية والبحث عن معدن الذهب، ولذلك وصل فى رحلته إلى جبال فازوغلى، وكان يصحبه فى رحلته هذه طائفة من الباحثين والمهندسين من أبرزهم ليفقر Lefevre ، ودارنو D'Arnaud ولامبرت Lambert.

وعلى الرغم مما اتجهت إليه بعض المصادر الاستعمارية من التهوين من أهمية الحكم المصرى للسودان، ودمغه بأعمال القسوة والعنف، مركزة فى ذلك على بعض التصرفات الشاذة التى نسبت إلى بعض الولاة الأتراك، الذين توالوا على حكمدارية أقاليم السودان. إلا أن الأمر الذى لاشك فيه أن هذه الأعمال لم تكن تصدر عن سياسة مقررة فى الحكم، كذلك حرصت المصادر الاستعمارية أيضًا على

(١) Holt, A Modern Histoly of Sudan From the Funj Sultanate to the Present day London, 1967, P.P. 52 - 55.

دمغ الحكم المصرى بكل نقيصة، والتأكيد على فضل الإدارة الإنجليزية فى إدخال الحضارة إلى ربوع السودان، ولاشك أن ماذهبت إليه هذه المصادر إنما هى اتهامات باطلة، اعتمدت فى أساسها على تشويه متعمد للحقائق، إذ من المعروف أن الفضل فى التقدم الذى أحرزته أقاليم السودان منذ الفتح الأول فى عهد محمد على، ثم الفتح الثانى فى عهد الخديو إسماعيل، إنما يرجع إلى الحكم المصرى وإلى الدماء والسواعد والجهود والأموال التى بذلها المصريون بسخاء؛ فقد ضحى المصريون بأرواحهم فى سبيل فتح السودان وتعميره، وإقرار سلطة الأمن فى ربوعه. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى التضحيات الكثيرة التى بذلتها مصر من أجل تحقيق هذه الغاية الكبرى، إذ بلغ عدد من فقدهم الجيش المصرى فى الفتح الأول للسودان، سواء ممن قتلوا فى المعارك، أو ممن فقدوا فى الرحلات الكشفية البعيدة الشاقة، أو ممن اجتاحتهم الأوبئة والأمراض، مايقرب من ثلاثة آلاف شخص [(١)]، وكان ذلك ثمن مادفعته مصر لنشر لواء الحضارة والعمران، وتأسيس إدارة نظامية لم تكن البلاد تعرف لها وجوداً من قبل. وعلى الرغم مما ينسب إلى محمد على من أهداف واضحة حول استغلال السودان إلا أن نظرة المصريين إلى السودان لم تنصرف إلى تحقيق أطماع استغلالية، وإنما كانت النظرة منصرفة دائما إلى أن السودان يرتبط برباطات اقتصادية وروحية وثيقة بمصر.

وكان تأسيس المدن من أهم ماعنى به الحكم المصرى، وقد أصبحت هذه المدن منبعًا للحضارة والتقدم فى كثير من الأقاليم السودانية، وكانت من أهم المدن التى أنشئت : مدينة الخرطوم، التى كرس خورشيد باشا جهوده لتنميتها وتطويرها، فقد شجع الكثيرين على الإقامة بها بمنحهم من امتيازات عديدة مما أدى إلى ازدياد عدد سكانها، حتى أن المسجد الذى أنشئ بها فى عام ١٨٢٧ قد أزيل ليحل محله مسجد أكبر، كما أقيم مستودع عسكرى وميناء نهرى للشحن، وشجع الوالى سكان الخرطوم على بناء منازل ثابتة بدلا من الخيام حيث أمدهم بأدوات البناء، كما وجه الاهتمام بإنعاش التجارة بتأمين طرقها حتى استطاع عدد كبير من

(١) عبدالرحمن الرافعى: عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١، ص ١٩٢.

التجار تكوين ثروات كبيرة خاصة بهم، وفى مجال الزراعة وصل فلاحون مصريون لتعليم السودانيين أساليب الزراعة وفنونها، حيث ظهرت زراعات جديدة، كما طورت زراعة قصب السكر والنيلة، ثم أدخلت بعد ذلك زراعة القطن[1].

وقد ذكر المسيو ديهيران فى كتابه «السودان المصرى فى عهد محمد على» فيما يتعلق بتأسيس مدينة الخرطوم، أن المصريين حينما فتحوا بلاد السودان لم يقع اختيارهم على بلدة من بلاده القائمة مثل بربر، أو سنار، أو الأبيض، عاصمة لممتلكاتهم، وإنما أنشئوا عاصمة جديدة هى الخرطوم التى لم يكن فى مكانها قبل الفتح المصرى سوى قرية صغيرة، بها أكواخ للصيادين تقع على رأس النيلين الأبيض والأزرق، غير أنها أصبحت منذ عامى ١٨٢٣/ ١٨٢٤ مدينة آهلة بالعمران. ومن الملاحظ أن الحملات العسكرية كانت تتخذ من سنار نقطة تجمع لها، ولما كان المناخ فى سنار قد أضر بكثير من الجنود، فقد أنشئت مدينة الخرطوم، ولكن منذ عام ١٨٣٠ بدأ خورشيد باشا يتخذ منها مقراً للحكم ومركزاً للإدارة، وبعد أن تأسست المدينة أصبحت ملتقى المتاجر القادمة من أنحاء السودان، وداخلية إفريقيا، أو الواردة إليها من مصر والخارج، فازدهر عمرانها، وصارت من أعظم المدن التجارية، كما أصبحت مركزاً للرحلات والاستكشافات الجغرافية والعلمية.

ولم تكن الخرطوم هى الوحيدة من نوعها، وإنما تأسست كثير من المدن فى أقاليم السودان المختلفة، أبرزها كسلا، وفامكة، على النيل الأزرق التى اتخذت عاصمة لمديرية فازوغلى.

ومهما اختلف بعض الكتاب الذين تعرضوا للحكم المصرى فى السودان فى تقديرهم لذلك الحكم على عهد محمد على ، فإن المنصفين منهم قد أجمعوا على امتداح الوسائل الإدارية الحديثة التى أدخلتها مصر، كما اعترف الكثيرون بنجاح مصر فى بسط الأمن فى كثير من الأقاليم النائية. وقد يكون من المفيد أن نقرر هنا

(١) Holt, A Modern History of the Sudan p.p. 52 -55.

بعض الحقائق التى تعينا فى توضيح أهمية الدور الذى قامت به مصر، من ذلك أن الرحلات التى كانت تتجه إلى السودان قبل الفتح المصرى كانت مليئة بالأخطار، نظراً لاضطراب الأمن وانقطاع الطرق والسلطة الواهية للحكام أو الرؤساء المحليين، وكان من جراء ذلك تعرض قوافل الحج والتجارة لعمليات السلب والنهب، وفى إقليم كردفان مثلا حيث لم يكن أى تاجر يأمن على نفسه أو أمواله، استطاع الرحالة الإنجليزى بالم Palme أن يجتاز الإقليم، ولم يكن فى صحبته سوى تابع واحد، كذلك ساح فى السودان الرحالة كوتشى Kotchy فى عام ١٨٣٩ [١]، وأحد أمراء الألمان ويدعى Muskau، كما جاءت عائلة ملى Melly للسياحة فى مدينة الخرطوم فى عام ١٨٥٠، كما لو ساحت فى ربوع إيطاليا نفسها، وذلك على حد وصف ديهيران لمظاهر الأمن التى حققها الحكم المصرى فى السودان. وكان من نتائج الفتح المصرى لأقاليم السودان تنظيم البريد وخاصة بعد أن أصبحت مدينة الخرطوم مركزاً للبريد الذى ينقل فى السفن، ثم يحمل على ظهور الجمال فيرسل إلى مصر، وجميع المديريات السودانية. وقد أنشئت على طول الطرق محطات تستريح فيها الإبل وتبدل، وكانت الرسائل تصل إلى الخرطوم مرتين فى الشهر، وتقطع المسافة بين مصر والخرطوم فى خمسة وعشرين أو ثمانية عشر يوماً. وقد عقب المسيو جومار على انتظام البريد بقوله «من ذا الذى كان يظن قبل أربعين عاماً بل خمسة عشر عاماً فقط، أن تصلنا الرسائل من ضفاف النيل الأبيض، إلى ضفاف السين فى اثنين وثلاثين يوماً، وتصلنا من فزنقور (جنوب فازوغلى) عند الدرجة العاشرة من خط الاستواء فى خمسين يوماً؟».

ومن المظاهر الحضارية الأخرى التى أدخلتها مصر فى السودان توجيه العناية إلى إدخال زراعات جديدة فى التربة السودانية، كما بذلت مصر جهوداً كبيرة لتسهيل المواصلات بينها وبين السودان. وظهر الاهتمام بصفة خاصة بطرق القوافل التجارية، ومن أجل ذلك حفرت الكثير من الآبار فى الطريق بين كرسكو، وأبو حمد، وكان ذلك الطريق من أشد الطرق وعورة فى صحراء النوبة.

(١) حسن أحمد محمود: انتشار الإسلام والثقافة العربية فى إفريقيا ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥

وقد يعنينا بصفة خاصة ما حققته مصر من جهود فى كشف بعض الأقاليم النائية، إذ اهتم كثيرون من رواد حركة الكشف بمنابع نهر النيل، وشملتهم الحكومة المصرية بعناية خاصة، كما حظوا بعناية الحاميات المصرية العسكرية التى كانوا يصادفونها فى رحلاتهم المختلفة، والأمر الذى لاشك فيه أنه لولا هذه المساعدات لما تمكن هؤلاء من أن يحرزوا نجاحًا فى عملياتهم الكشفية، وكما سبق أن أشرنا أصبحت مدينة الخرطوم مركزًا هامًا للرحلات الاستكشافية التى تخرج منها بهدف اكتشاف منابع النيل.

ويمكننا ملاحظة عناية مصر بأعمال الكشف منذ بداية حملاتها إلى السودان حيث اصطحب إسماعيل باشا بن محمد على بعض المهندسين فى فتوحاته الأولى، كما أن محمد على رحل بنفسه إلى أقاليم السودان مصطحبًا معه بعض العلماء والباحثين بهدف التوصل إلى معدن الذهب، ثم إنه بعد أن عاد من رحلته إلى السودان، تولى بنفسه تنظيم البعثات العلمية والجغرافية للكشف عن منابع النيل. وليس من شك فى أن العمليات الكشفية التى قامت بها مصر قد مهدت السبيل للرحلات الاستكشافية الكبرى التى انتهت باكتشاف منابع النيل، وإذا كانت هذه العمليات الاستكشافية قد تمت خلال الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٦١- أى عقب أن انتهى الرحالتان سبيك، وجرانت من الوصول إلى بحيرة فيكتوريا نيانزا وشلالات ريبون - فإن الأمر الذى لاشك فيه أن الرحلات والحملات المصرية التى شهدتها أقاليم السودان، قد مهدت الطريق أمام المستكشفين الأوربيين، وأضاءت لهم النيل، وفتحت أمامهم بلادًا وأقاليم ومناطق نائية لم يكن فى مقدورهم أن يجوبوا فيها لو لم يشملها الحكم المصرى. وقد ذكر ديهيران بصدد ذلك فى كتابه عن السودان فى عهد محمد على، بأن مصر بإنفاذها الرحلات والبعثات لاكتشاف منابع النيل، قد ساعدت على تحقيق الأمل الكبير الذى كان يطمح فيه علماء الجغرافية، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد قيل أن إبراهيم باشا ابن محمد على كان شديد التطلع إلى تحقيق هذه الغاية، فقد أفضى ببرنامجه الخاص بصدد ذلك إلى فردريك كايو حينما قابله فى عام ١٨٢١، وأكد له أنه سيعمل على اكتشاف النيل الأبيض فى حملة من مراكب مسلحة، وعدد كبير من

القوارب الخفيفة التي تستطيع أن تمضي في النهر بسهولة دون أن تعترضها الشلالات، وستكون وجهة هذه العمارة النيلية أن تنحدر في النهر وروافده، حتى تصل إلى منابعه، كذلك كان إسماعيل باشا قائد حملة السودان يطمح أيضًا إلى كشف منابع النيل، فقد أخبر المسيو كايو حينما استأذنه في العودة إلى مصر في فبراير ١٨٢٢ أن ينشر المعلومات التي تم التوصل إليها في فرنسا، وأنه إذا عاد إلى مصر فإنه سيجد أن المصريين لن يقتنعوا بالاستكشافات الضئيلة التي تم التوصل إليها، بل إنهم سيبذلون جهوداً أخرى للوصول إلى منابع النيل الأبيض.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكم المصري كان عاملا في تشجيع الرحلات الاستكشافية في حوض النيل، ولدينا بصدد ذلك رحلة هاى وهوش Hay-Hocht اللذين وصلا في عام ١٨٢٤ إلى مايلي الخرطوم جنوبًا. وفي عام ١٨٢٧ وصل لينان دي بلفون إلى جنوب الخرطوم في النيل الأبيض، كما وصل إبراهيم بك كاشف إلى بلاد الشلك والدنكا الواقعة قرب بحر الغزال فيما بين عامي ١٨٢٨ و١٨٣١.

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا أيضا إلى ما حققته الإدارة المصرية من توطيد الأمن في أقاليم السودان خلال عمليات الفتح الأولى، فقد وصلت حدود مصر شرقًا إلى البحر الأحمر وذلك عقب فتح إقليم التاكا، والقضارف، والقلابات على مقربة من حدود الحبشة، وكان ذلك في عام ١٨٤٠، كذلك دخلت موالي سواكن ومصوع في حدود السودان المصري بعد أن رأت مصر استئجارهما من السلطان العثماني باعتبارهما منفذين هامين للأقاليم السودانية بصفة عامة، ولإقليم التاكا بصفة خاصة، ولم يكن الغرض من ذلك تحقيق أغراض توسعية وخاصة في الوقت الذي انهارت فيه قوة مصر المادية والعسكرية، وإنما كان الهدف تأمين حدود الممتلكات المصرية من الحبشة. أما من جهة الجنوب، فقد بلغت الحملات المصرية جزيرة جونكر الواقعة في مقابل غندكرو على النيل الأبيض. أما فيما يلي جونكر جنوبًا وهو الإقليم الذي صار يعرف باسم مديرية خط الاستواء، وإقليم أوغنده الذي يشمل منطقة البحيرات الاستوائية، فقد تم

فتحهما على عهد الخديو إسماعيل. أما من الناحية الغربية، فقد شمل الحكم المصرى إقليم كردفان وسلطنة دارفور التى دخلت تحت الحكم المصرى من الناحية الرسمية على عهد محمد على، وذلك بمقتضى فرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١، الذى أسند إلى محمد على ولاية أقاليم السودان، وقد ورد فيه أقاليم النوبة - دارفور - كردفان - سنار وجميع توابعها وملحقاتها بيد أن الحكم المصرى لم يستقر فى دار فور إلا بعد أن أرسل الخديو إسماعيل حملة عسكرية لإخضاعها، والأمر الذى لاشك فيه أن الجهود التى بذلتها مصر لفتح أقاليم السودان، كانت جهوداً عنيفة وكان يمكن أن تكون أشد قوة لولا انشغال محمد على بحروبه فى سوريا والأناضول، وإلى غير ذلك من المشكلات العديدة التى تعرض لها وخاصة خلال السنوات الأخيرة من حكمه.

وقد يكون من المفيد أن تركز فى هذا المجال على الحملة التى قام بها محمد بك الدفتردار، بهدف فتح إقليم كردفان الذى كان من المتوقع الاستفادة منه اقتصادياً لما اشتهر به من معدن الذهب وريش النعام والصمغ العربى، وبالفعل نجحت حملة الدفتردار فى ضم الإقليم إلى الممتلكات المصرية. وقد يكون من أهمية حملة الدفتردار، أن ماتحقق فيها من استكشافات جغرافية وقع أكثره على كاهل الحملات العسكرية المصرية، إذ رفض الدفتردار أن يصحبه فى حملته أوربى واحد وإنما أخذ يعمل على تقرير الحقائق الجغرافية والطبيعية البشرية، فكتب عدة تقارير هامة عن أحوال البلاد وحاصلاتها ومايصدر منها من تجارة ومايرد إليها موضحاً الوسائل اللازمة لإنعاش التجارة ومساعدة التجار، وبث روح النشاط فى نفوسهم. كما اهتم بذكر طبائع السكان وبيان عاداتهم وتقاليدهم وأحوالهم المعيشية، وقد ضمن ذلك كله فى التقارير الكثيرة، التى كا يبعث بها إلى القاهرة، وكثير منها لايزال محفوظاً حتى الآن فى وثائق القاهرة، وبالإضافة إلى ذلك أمر الدفتردار بتصميم خريطة لإقليم كردفان، وكانت أول خريطة وضعت لذلك الإقليم، وقد وصفها المسيو لينان دى بلفون بأنها «كانت عبارة عن قطعة طويلة من القماش ملفوفة على بعضها وقد رسم عليها بمقتضى قياس ما جميع الطرق المتنوعة التى تم السير فيها، وهى طريق النيل، وطريق دنقلة إلى كردفان، وطريق كردفان

إلى سنار، ثم إلى فازوغلى، وطريق قضارف إلى التاكة إلى شندة، وقد وضح فيها المدن والآبار والجبال والمياه بأسمائها، ولكنها كانت كلها مرسومة على خط مستقيم بحيث إنها كانت تذكر من ينظر إليها بخرائط الطرق والدروب التى كان يرسمها الرومان فى قديم الزمان[1]».

وينبغى أن نلاحظ أن البحث عن المعادن فى أقاليم السودان كان من بين العوامل الهامة التى دفعت مصر إلى إرسال الحملات والبعثات المختلفة للتنقيب عنها، وعلى الرغم من أنه لم يتيسر الحصول على المعادن بكميات وفيرة فقد قدر لبعثات التنقيب أن تصل إلى تحقيق نواح جغرافية هامة. وكان من أهم البعثات التى أرسلت للتنقيب عن المعادن بعثة رابل وهاى فى بلاد بربرة ودنقلة وكردفان، وقد نشر رابل كتابا بعنوان رحلة النوبة وكردفان،[2] وقد نجحت هذه البعثة فى وضع خريطة جغرافية لبلاد كردفان وتعيين مواقع متعددة عليهما إلى جانب استكشاف أجزاء من مجرى نهر النيل. ولدينا بالإضافة إلى ذلك بعثة بروكى التى اتجهت إلى سنار بهدف العثور على معدن الذهب.

غير أن أهم الأعمال الكشفية التى قامت بها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى محاولة كشف منابع النيل، إذ إن منابع النيل الاستوائية ظل أمرها مجهولا، فلم تتعد رحلات القرن الثامن عشر بلاد النوبة والحبشة، وكانت جميع الجهود التى بذلها المستكشفون فى ذلك القرن تنتهى فى منطقة السدود النباتية فى النيل الأبيض، ولكن الفتح المصرى للسودان كان فاتحة عصر جديد فى تاريخ الاستكشافات الإفريقية بصفة عامة، واستكشافات منابع النيل الاستوائية بصفة خاصة، فقد يسر الفتح المصرى للسودان دخول الرحالة والمستكشفين إلى مناطق جديدة فقام عدد كبير منهم بزيارة أقاليم السودان فى السنوات التى أعقبت

---

(١) فرديك بنولا: مصر والجغرافيا ص ٢٩٦ ومابعدها - القاهرة ١٣١٠هـ تعريب أحمد زكى. وينبغى الإشارة هنا إلى الكتاب الذى وضعه السير ليناك دى بلفون بعنوان الأعمال ذات المنفعة العمومية فى الديار المصرية.

(٢) راجع أهم ماذكره رابل فى سياحته فى بلاد النوبة وكردفان فى كتاب فرديك بنولا مصر والجغرافيا ص٢٠٦ ومابعدها.

الفتح المصرى واقتفت رحلاتهم المناطق التى امتدت إليها الإدارة المصرية فى بلاد النوبة، وسنار، وكردفان، وإقليم التاكا. أما أقاليم السودان الجنوبى، التى لم تكن الإدارة المصرية قد امتدت إليها، فلم يستطع الرحالة التوغل فيها [1]. ولذلك عنيت مصر منذ عام ١٨٣٦ بإرسال حملات كشفية إلى أعالى النيل الأبيض، وكانت النتائج التى توصلت إليها هذه الحملات هى الأساس الذى ارتكز عليه حل مشكلة منابع النيل الاستوائية. وكانت أولى الحملات المصرية التى أرسلت لذلك الهدف بعثة سليم قبودان، التى غادرت الخرطوم فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩، وعادت إليها فى ٣٠ مارس ١٨٤٠، وقد وضع البكباشى سليم قبودان تقريراً سجل فيه رحلته هذه وضمنها تفاصيل كثيرة عن حالة المناطق والقبائل التى صادفها، وألحق بهذا التقرير جداول تتعلق بالارصادات الجوية، كما أورد معلومات مفيدة عن مجرى النيل والروافد التى تصب فيه، كما أضاف إلى ذلك بياناً بالطرق والمسالك خصص لها مايقرب من عشرين جدولا، وقدم المسيو جومار هذا التقرير إلى الجمعية الجغرافية الفرنسية بباريس، ونشر فى مجلتها فى عام ١٨٤٢، وصدّر جومار ذلك التقرير بمقدمة أثنى فيها على الجهود التى بذلها ذلك الضابط المصرى، وكان مما ذكره أن حملة سليم قبودان تألفت من أربعمائة جندى، وكانت غايتها تحقيق اكتشافات جغرافية، وكانت أول بعثة من نوعها تصل إلى تقرير حقائق جغرافية هامة، وأن البعثة كانت ثمرة من ثمرات الحضارة والبيئة العلمية التى ظهرت فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وكانت البعثة الثانية التى أرسلت إلى النيل الأبيض أكثر أهمية من البعثة الأولى، وقد قاد سليم قبودان هذه البعثة أيضاً فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠، وإن كانت رئاستها العلمية قد ألقيت على عاتق المسيو دارنو D'Arnaud، وقد اتجهت البعثة متتبعة نهر السوباط مقتربة من خط الاستواء إلى الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية، ولكنها لم تستطع أن تتوغل إلى أبعد من ذلك بسبب ضحالة المياه فعادت إلى الخرطوم فى ١٨ مايو ١٨٤١.

(١) Hill, Egypt in the Sudan 1820 - 1881 p.32.

وكان من نتائج هذه البعثة رسم خريطة كبيرة في عشر صفحات عن مجرى النيل الأبيض والمناطق المحيطة به، إلى جانب وضع خريطة أخرى عنيت بتوضيح الطرق والمسالك التي قطعتها البعثة، وقد نشرت الجمعية الجغرافية الفرنسية صوراً مصغرة من هاتين الخريطتين. وفي مؤتمر الجغرافيا الدولي الذي انعقد في باريس في عام ١٨٨٩، وصف الدكتور فردريك بتولا رحلات سليم قبودان باعتبارها الأساس الذي بني عليه حل مشكلة منابع النيل، وذلك بفضل ماتوصل إليه من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض، والأمر الذي لاشك فيه أن رحلات سليم قبودان أدت إلى نتائج هامة، كان أبرزها التمهيد لارتياد منطقة أعالي النيل، ونقل بعض الغلات الزراعية إليها، والأهم من ذلك أنها كانت عاملا في فتح الطريق بين النيل الأبيض ومقاطعات السودان الجنوبي، إلى جانب ربط السودان الشمالي بجنوبه، والجديد في بعثات سليم قبودان أنها اكتشفت بلاداً ومناطق كثيرة كانت تعد حتى ذلك الوقت في حكم المناطق المجهولة، إذ لم يطرقها من قبل أحد من الرحالة أو المستكشفين، كما أعطت هذه البعثات فرصة لدراسة جغرافية الأقاليم التي وصلت إليها ومعرفة سكانها ونباتاتها ومناخها، كما أنها مهدت السبيل للحملات الأخرى التي أرسلت من مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكشف منابع النيل [1].

وبالنظر إلى النجاح الكبير الذي حققته البعثات الاستكشافية المصرية، فقد كان من المنتظر أن تستمر هذه البعثات في التوغل إلى أبعد من ذلك، وبالفعل أرسلت عدة بعثات أخرى، ولكنها أخذت تواجه العديد من الصعوبات بسبب تعسف بعض الحكمداريين الذين تولوا أقاليم السودان، حتى أن المسيو دارنو ألقى كثيراً من اللوم على أحمد باشا أبو ودان، وحمله مسئولية فشل البعثة الثالثة في النيل الأبيض، فقد تعرضت هذه الحملة لكثير من المشاق وفقد الرجال، بالإضافة إلى ماتعرضت له من صعوبات ومتاعب أخرى، إذ ضاعت أبحاث دارنو ومصنفاته

(١) عن البعثات المختلفة التي أرسلت إلى منطقة السدود النباتية، انظر الكتاب الذي وضعه الدكتور نسيم مقار عن البكباشي المصري سليم قبودان، القاهرة ١٩٥٨.

العلمية، ومع ذلك فقد استطاعت هذه الحملة أن تقوم بحفر الآبار لتيسير الاتصال وتسهيل طرق القوافل، إلى جانب ماحققته من رسم خريطة لمجرى النيل من الخرطوم إلى أبى حمد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحملات المصرية كان لها أثر كبير فى إبطال الوهم الذى كان يسود اعتقاد الجغرافيين والمستكشفين الأوربيين، من أن نهر النيل ينبع من جبال القمر، الواقعة شمال خط الاستواء، إذ أثبتت أن النيل يبتدئ مجراه من الجنوب. وليس من شك أن الدراسات العلمية والجغرافية التى أجريت على مجرى النيل الذى وصلت إليها هذه البعثات، وماجمعته من معلومات وأخبار عن هذه الأقاليم النائية، مهدت السبيل لارتياد أعالى النيل واكتشاف منابعه.

ومع تتابع البعثات المصرية وما انتهت إليه من التغلب على منطقة السدود النباتية وفتح طريق للملاحة إلى الأجزاء العليا من النيل، توافد عدد من التجار والمغامرين والمبشرين الذين استطاعوا إلى جانب تحقيق أهدافهم التجارية أو التبشيرية جمع مزيد من المعلومات الجغرافية عن هذه المناطق البعيدة. وكما سبق أن أشرنا أنه قد ترتب على نشر الإدارة المصرية فى السودان إقرار الأمن، مما ساعد أولئك على التوغل فى هذه الأقاليم. ويمكن أن نشير بصدد ذلك إلى الرحالة الفرنسى برون روليه، وباتريك، وترانوفا، وإخوان بونسيه وغيرهم، الذين عنوا بتأسيس المراكز التجارية، ثم دفعتهم احتياجاتهم التجارية إلى التوغل فى الداخل، وساهموا فى أعمال استكشافية مفيدة. كما وصلت عديد من البعثات التبشيرية إلى الخرطوم، وغندكرو، وأسهمت بدور كبير فى توسيع نطاق المعلومات الجغرافية. وقد استمرت مصر توالى البحث وتواصل الاستكشاف وتقدم التسهيلات المختلفة للرحالة والتجار الأوربيين، كما ظهر فى ذلك الوقت مشروع هدف به محمد على توسيع نفوذه إلى دارفور، ولكن الظروف السياسية التى واجهها فى نزاعه مع السلطان العثمانى وتدخل الدول الأوربية عاقته عن تنفيذ ذلك المشروع. ولاشك أن فتح السودان والتسهيلات التى قدمتها مصر أتت بمزايا عديدة، إذ كانت مصر مصدر إلهام لكثير من الرحالة والمستكشفين والباحثين، ولولا تذليل الحكومة

المصرية للصعوبات التى كانت تعترض المستكشفين لاستمرت بلدان السودان فى حكم الأراضى المجهولة، ولما أمكن التوصل إلى معلومات صحيحة عن كثير من أقاليم السودان مثل النوبة العليا، وكردفان، والبحر الأزرق إلى جانب الأقاليم الاستوائية التى كادت تكون غير معروفة تماما [1].

ومن المعروف أن الحملات المصرية قد توقفت فى الفترة التى أعقبت تسوية لندن ١٨٤٠/ ١٨٤١، ولكن هذه التسوية على الرغم من أنها حتمت على مصر الانسحاب من الأماكن التى توسعت فيها فى الجزيرة العربية وبلاد الشام إلا أن أقاليم السودان استمرت داخلة ضمن نطاق الولاية المصرية بمقتضى فرمان فبراير ١٨٤١ [2]، وبذلك استطاعت مصر على الرغم من تداعى قوتها المادية والعسكرية أن تضع الأساس الذى ارتكزت عليه إمبراطوريتها الإفريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ففى المرحلة الثانية من مراحل التوسع المصرى، تم لمصر فى عهد الخديو إسماعيل فتح أقاليم دارفور، ومنطقة البحيرات الاستوائية، هذا بالإضافة إلى التوسع المصرى على ساحل البحر الأحمر، وخليج عدن، فى كل من الصومال، وإريتريا، وهرر، وبذلك تكونت لمصر إمبراطورية إفريقية أصبحت عاملا حاسمًا فى السياسة الإفريقية، وخاصة فى الوقت الذى بدأت فيه الأطماع الاستعمارية تتضح من أجل السيطرة على القارة الإفريقية، فكأن مصر أرادت بتكوين إمبراطوريتها أن تسبق الاستعمار الأوربى، ولكن ارتباك الأوضاع المالية وماتبعها من اختلال سياسى، وتدخل أجنبى، انتهى بالاحتلال البريطانى لمصر، ثم قيام الثورة المهدية فى السودان، وإلزام مصر بالجلاء عن ممتلكاتها الإفريقية، كان لكل هذه العوامل أثرها فى أن أصبحت القارة الإفريقية نهبًا للاستعمار الأوربى. وعلى الرغم من أن مصر اضطرت إلى الجلاء عن الأقاليم التى توسعت فيها فإن العمل الذى قامت به مصر ظل باقيًا وظهر ذلك فيما يأتى:

---

(١) جمال زكريا قاسم: دور العرب فى كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول العدد الثالث، الكويت مارس ١٩٧١.

(٢) انظر عبدالرحمن الرافعى: عصر محمد على ص٣٦٤، القاهرة ١٩٥١.

أولا: أن مصر كانت عاملا هامًا في إدخال الحضارة الحديثة إلى كثير من الأقاليم الإفريقية.

ثانيًا: وقع على كاهل مصر تنظيم الإدارة ووصل كثير من الأقاليم الإفريقية بالعالم الخارجي حضاريًا وثقافيًا.

ثالثًا: تمكنت مصر من أن تجعل من الأقاليم السودانية المشتتة وحدة إدارية وسياسية لأول مرة في التاريخ، فأعطت هذه البلاد كيانًا سياسيًا لم تعرفه من قبل، وهذا الكيان هو الذي قامت عليه جمهورية السودان الحديثة. إذ لم يكن السودان يشكل وحدة سياسية قائمة بذاتها وإنما كان يحتوي على مناطق مشتتة مثل سنار، وكردفان، ودارفور، وغيرها.

رابعًا: لاشك أن التدخل المصري في السودان فتح أمام الإسلام والثقافة الإسلامية العربية بابًا جديدًا، ولجت منه إلى داخلية القارة الإفريقية، إذ انتشرت الثقافة العربية، وقويت في ظل الحكم المصري، كما بدأ الإسلام يتسرب إلى الأقسام الجنوبية من السودان التي تسكنها العناصر الزنجية، ولولا أن الاستعمار دخل هذه المناطق وطبق فيها سياسة خاصة لكان من المنتظر أن تتحول هذه الأجزاء كلية إلى العقيدة الإسلامية، وبالتالي كان من الممكن أن يتخلص السودان من مشكلة كبيرة لايزال يواجهها حتى وقتنا الحاضر، ونعني بها مشكلة جنوب السودان، إذ حرص الإنجليز خلال سيطرتهم على السودان على عزل هذه المنطقة عن الشمال. وأصدروا قانونًا عرف بقانون المناطق المغلقة Closed Districts في عام ١٩٢٣، وبرروا إصدار هذا القانون بأنه حماية لشعوب الجنوب من (استغلال) الشماليين لهم، وأخذوا يغرسون في نفوسهم الكراهية الشديدة نحوهم، ولم يكن يسمح خلال الإدارة الإنجليزية لأي فرد من سكان الشمال بالاستقرار في الأقاليم الجنوبية إلا بقيود شديدة، كذلك حالوا دون إنشاء مدارس أو مساجد في الجنوب إلا في أضيق الحدود، في الوقت الذي أفسحوا فيه المجال أمام البعثات التبشيرية المسيحية، وأكثر من ذلك كانوا يعملون على الاحتفاظ بالحالة البدائية لشعوب الجنوب، بحجة المحافظة على أوضاعهم الاجتماعية وتماسكهم القبلي، ولاشك أن

سياسة الجنوب هذه كان لها نتائج خطيرة، ظل السودان يعانى منها، ففى الوقت الذى استطاعت فيه الأجزاء الشمالية والوسطى من السودان أن تصل إلى درجة كبيرة من الترابط الثقافى والعنصرى عانت مناطق الجنوب من تفكك حضارى وثقافى وطائفى، إذ يتحدث سكان الجنوب لهجات مختلفة ويدينون بعقائد متعددة، حتى وصل الأمر إلى مناداة البعض بمنح مناطق الجنوب حكماً ذاتياً، أو حتى تحقيق استقلالها وانفصالها عن السودان أو ربطها بإحدى الدول المجاورة لها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن عصر التوسع المصرى فى إفريقيا كان بمثابة عصر الإحياء للقوى الإسلامية المحيطة بالحبشة، حقيقة أن هناك بعض الدول الإسلامية كانت تجاور الحبشة وأبرزها دولة الفونج فى سنار، ولكن هذه الدولة كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من الضعف والاضمحلال فى القرن الثامن عشر، ويرى كثير من الباحثين أنه لو لم تأت مصر إلى هذه المناطق فى القرن التاسع عشر لكان من المحتمل أن تستولى الحبشة على المقاطعات والسلطنات الإسلامية المجاورة لها، وخاصة مملكة الفونج أو المملكة الزرقاء كما كان يطلق عليها أحياناً. وبالفعل حدثت عدة معارك بين الفونج والأحباش حتى جاء الحكم المصرى وضم دولة الفونج إليه، وبذلك أصبحت الحبشة تجاور دولة إسلامية قوية متحضرة، مما سيؤدى إلى حرب بين مصر والحبشة فى عام ١٨٧٧، وكان ذلك فى عهد الخديو إسماعيل، وعلى الرغم من فشل حملة مصر العسكرية، إلا أنها استطاعت أن تحقق نتائج جغرافية هامة. ولاشك أن الفضل فى الإنجازات الكشفية والحضارية التى حققتها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر يرجع إلى تأسيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى [1]، وقد عهد بإدارة هذه الهيئة إلى الكولونيل تشارل ستون Stone وهو أمريكى الجنسية، وكان القسم الثالث أو الفصل الثالث من هذه الإدارة يطلق عليه القسم الجغرافى، حيث كان الغرض من إنشائه القيام بالأعمال العلمية والكشفية إلى جانب تدريب شباب الضباط المصريين على الأعمال التى تقتضيها طبيعة الاستكشافات الجغرافية.

---

(١) يرجع الفضل أيضاً إلى الجمعية المصرية الجغرافية التى تأسست فى عام ١٨٧٥ وقامت بنشر الأبحاث والاستكشافات الجغرافية - انظر عبدالرحمن الرافعى، عصر إسماعيل القاهرة ١٩٤٥، ص ٣٤٤ ومابعدها

وكان من أهم الأعمال التي تولاها القسم الجغرافي استكشاف الصحارى المصرية الواقعة بين النيل والبحر الأحمر ١٨٧٠/ ١٨٧١، وقد ذكر ستون بصدد ذلك أن الضباط المصريين الذين اشتركوا في هذه المهمة، عادوا منها وقد شحنوا دفاترهم بإرشادات هامة كما رسموا كثيرا من الطرق والدروب.

كذلك ارتبطت البعثات الاستكشافية الكبرى بحركة التوسع المصرى في إفريقيا على عهد الخديو إسماعيل، وكان السير صمويل بيكر قد اشتهر أمره بفضل قيامه بعدة رحلات كشفية في إفريقيا، وقد جاء إلى مصر في عام ١٨٦٩ بصحبة الأمير دوجال ولى عهد إنجلترا، الذى أصبح الملك إدوارد السابع فيما بعد، حيث دارت محادثات بين الخديو إسماعيل وولى عهد إنجلترا، حول تولى صمويل بيكر قيادة حملة عسكرية إلى الجنوب لضم الأراضى الواقعة في فاشودة حتى البحيرات العظمى إلى أملاك الخديوية المصرية، وقد أيد ولى عهد إنجلترا تأليف هذه الحملة وشجع على إرسالها وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وصمويل بيكر على تعيينه حكمداراً لمديرية خط الاستواء، بعقد مدته أربع سنوات من عام ١٨٦٩ إلى ١٨٧٣، وبراتب سنوى قدره عشرة آلاف جنيه، وكان الغرض من هذه الحملة بالإضافة إلى تحقيق التوسع إدخال الحضارة إلى ربوع المناطق الاستوائية وتوطيد دعائم المدنية وتنظيم الإدارة وإلغاء الاسترقاق، إلى جانب تنشيط التجارة على أساس قوى ونظام متين.

ولاشك في أن مصر كانت تتحمل الكثير من الجهد والنفقات في سبيل تحقيق الأهداف الحضارية في إفريقيا، فقد ذكر السير صمويل بيكر في كتابه «الإسماعيلية» جميع التفاصيل المتعلقة بهذه الحملة التى أنفقت عليها مصر ما مقداره مائتا مليون فرنك في الفترة من فبراير ١٨٧٠ حتى أغسطس ١٨٧٤. وقد حفل عهد الخديو إسماعيل بكثير من البعثات والحملات التى أرسلتها مصر، وكان قوامها ضباط أركان حرب الجيش المصرى، الذى كان لهم الفضل الكبير في امتداد الحكم المصرى، ونشر الحضارة بالسودان، وفى تقدم علوم الاستكشافات الجغرافية بما أسهموا به من إضافة الكثير من الحقائق والبيانات والخرائط والرسوم الدقيقة.

ومن أهم هذه البعثات بعثة صمويل بيكر إلى منابع النيل، ثم بعثة بوردى بك أحد ضباط أركان حرب الجيش المصرى الذى استطاع بمن كان برفقته من الضباط المصريين مسح المناطق الواقعة بين النيل والبحر الأحمر من القاهرة والسويس شمالاً إلى قنا والقصير جنوبًا، وتمكنت هذه البعثة من اكتشاف عدة طرق إلى جانب بعض المناجم والمحاجر المتناثرة فى تلك الجهات . وفى عام ١٨٧٣ وصل بوردى إلى موقع مدينة برنيس (برنيقة) القديمة على ساحل البحر الأحمر غربى رأس بناس، حيث لحق به كولستن Colston عن طريق قنا برا، وتمكنا من تخطيط المناطق الواقعة بين برنيس وبربر على النيل، وقضيا فى هذه المهمة مايقرب من سبعة شهور.

وفى عام ١٨٧٤ تمكن شاى لونج Chaille Longue من اكتشاف بحيرة كيوجا (إبراهيم)، كما اكتشف جزءًا من مجرى النيل، الذى عرف باسم نيل فيكتوريا، وتمكن من تحقيق بعض المشكلات الجغرافية التى كانت لاتزال غامضة، وهى أن نيل فيكتوريا يصب فى بحيرة ألبرت، كما رسم الطريق بين اللادو ومكرنة الواقعة جنوب بحر الغزال، وبعد أن تم لمصر فتح دارفور فى عام ١٨٧٤؛ أوفدت عدة بعثات استكشافية للتعرف على أقاليم دارفور وكردفان كان أهمها البعثة التى نجحت فى كشف المواقع وطرق المواصلات بين النيل وحفرة النحاس الواقعة فى أقصى حدود دارفور الجنوبية الغربية، وقد جابت أرجاء هذه المنطقة، وكشفت من الطرق ماطولها ٦٥٠٠ميل، وحققت اثنين وعشرين موقعًا من المواقع الفلكية، وكانت البعثة الثانية برئاسة كلستون ونجحت فى اكتشاف جهات كردفان، وحققت مواقعها ومدنها وطرق المواصلات فيها، ورسمت خريطة دقيقة لها.

أما البعثة الثالثة فكانت برئاسة أحد المهندسين الأمريكيين، ويدعى ميشيل، وقد عنيت باكتشاف مواقع المناجم بين النيل والبحر الأحمر. وخاصة مناجم الذهب فى الحمامة شمالى قنا، ثم طافت بموانى البحر الأحمر فى القصير ومصوع وتاجورة وزيلع، واهتمت بمسح الأقاليم الشرقية من الحبشة؛ وإلى جانب هذه البعثات الكبرى كانت البعثة الاستكشافية التى هدفت مصر من ورائها إلى فتح

الطريق من ممبسة إلى بحيرة فيكتوريا عن طريق الوديان الممتدة من الساحل الشرقى لافريقيا، إلى مناطق أعالى النيل بعد اجتياز جبال كينيا وكليمنجارو، ولكن الصعاب السياسية التى واجهتها هذه الحملة أدت بمصر إلى العدول عن هذا المشروع الكبير.

كذلك امتدت الفتوحات المصرية إلى أوغندة، ومهدت مصر إلى ذلك بإرسال البعثات إليها، ففى نوفمبر ١٨٧٤ أرسل شاى لونج رسالة من الخرطوم إلى المستر بردسلى R.Beardsley القنصل الأمريكى بالقاهرة؛ تحتوى على تقرير مفصل عن البعثة التى قام بها إلى أوغندة، وفى هذا التقرير توجد بعض الإشارات التى تتضمن أنه إلى جانب المعلومات الجغرافية التى قصد بها تسهيل فتح طريق النيل بين غندكرو وبحيرة فيكتوريا؛ فإن شاى لونج كان مزوداً ببعض التعليمات الخاصة بالاتفاق مع المتيسا على إرسال موارده إلى المديرية الاستوائية بدلاً من بيعها إلى تجار زنجبار، باعتبار أن ذلك يحقق له استغلالا أكبر؛ وبطبيعة الحال عارض تجار زنجبار فى فتح الطريق التجارى بين أوغندة والمديرية الاستوائية؛ وبالتالى تمكنوا من التأثير على المتيسا الذى آثر الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية مع سلطنة زنجبار.

وبينما كان نشاط ضباط أركان حرب الجيش المصرى يظهر واضحًا فى الأقاليم الجنوبية والغربية، فتحت الحكومة المصرية المجال لتوسيع ممتلكاتها فى المقاطعات الشرقية، وذلك بفتحها إقليم هرر؛ وكان استيلاء مصر على ذلك الإقليم يعنى فتح أبواب القسم الشرقى من قارة إفريقيا للتيارات الحضارية التى حملتها مصر على عاتقها رغم ظروفها الحرجة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ويمكننا أن نعرض لثلاث مراحل توضح هذا التوسع:

المرحلة الأولى: من عام ١٨٦٣ حتى استيلاء مصر على ميناء زيلع فى عام ١٨٧٥، وهى فترة تبلغ اثنى عشر عامًا، وفى هذه المرحلة كان كل مايهم مصر أن تجد اعترافا بسيادتها على المناطق الواقعة فيما يلى مضيق باب المندب إلى رأس حفون الواقعة على بعد مائتى ميل جنوبى رأس جردفون.

المرحلة الثانية: اتجاه مصر نحو مد سيطرتها إلى الجنوب حتى نهر الجوبا ولذلك قررت إرسال بعثة الجوبا التى سبق أن أشرنا إليها فى الفصل السابق.

المرحلة الثالثة: اضطرار مصر نتيجة الضغوط الإنجليزية إلى الموافقة على وجهة النظر البريطانية بتحديد رأس جردفون باعتبارها نهاية لسيادتها على الساحل الشرقى من إفريقيا، وقد تم ذلك بالفعل على أثر توقيع المعاهدة المصرية البريطانية فى عام ١٨٧٧. ولما كانت سياسة مصر فى إفريقيا تؤدى إلى الإضرار بالمصالح البريطانية على الساحل الإفريقى للمحيط الهندى، فقد كان من الطبيعى أن يبقى وكلاء الإنجليز وقناصلهم عيناً ساهرة على النشاط المصرى وتطوره فى تلك المناطق، والحقيقة أن مصر كانت قد قطعت شوطاً كبيراً من النجاح فى توطيد سيادتها على ممتلكاتها فى الساحل الشرقى من إفريقيا، وقد تأكد ذلك بتنازل الباب العالى عن ميناء زيلع للحكومة المصرية فى عام ١٨٧٥، نظير ضريبة سنوية قدرت بـ ١٣٣,٣٦٥ جنيها. وكان لسيطرة مصر على ذلك الميناء أثر كبير فى مواصلة عمليات الكشف الجغرافى؛ إذ قاد رءوف باشا حملة عسكرية فى نفس ذلك العام اتجهت من زيلع صوب المناطق الداخلية من الحبشة. كما كان احتلال هرر عاملا هاما فى دراسة ذلك الإقليم الذى آل إلى الإدارة المصرية والذى كان فى حكم الأراضى المجهولة. وقد برز فى حملة رءوف باشا البكباشى محمد مختار أفندى، وكان من أحذق الضباط المصريين بفصل ثالث أركان حرب الجيش، وقد باشر عدة أعمال جغرافية هامة، منها تعيين عدة مواقع تعيينا فلكيًا، إلى جانب وصف المسالك التى نفذت منها حملة رءوف باشا إلى الداخل. كما وضع رسومات جغرافية لكل من مدينة زيلع وهرر، ووصف قبائل الصومال [1]، وأبرز بعض المعلومات الهامة التى تتعلق بمعيشة هذه القبائل. وفى أثناء عمليات احتلال هرر قتل مونزنجر باشا قائد الحملة، ولكن تمكن أحد معاونيه من الضباط المصريين

---

(١) للتعرف على ماسجله البكباشى محمد مختار عن بلاد الدناقل وقبائل الجالا وحملات رءوف باشا يمكن الرجوع إلى مجلة الجمعية المصرية الجغرافية فى أعدادها الصادرة عام ١٨٧٧ الجزء الرابع من القسم الأول انظر.

Notes sur le Pays de Harar Par Mohamed Muktar, Bulletin Trimstrie de la Socite Khediviale de Geographie du Caire 1877

كما يمكن الرجوع إلى جريدة أركان حرب الجيش المصرى الصادرة فى سبتمبر ١٨٧٦

ويدعى عزت أفندى من مواصلة الحملة وإتمام كشف الطرق التى قطعتها حملة هرر، كما رسم خريطة للجهات الواقعة بين تاجورة وبحيرة أوسا بالحبشة.

وعندما بلغت الفتوحات أقصى حدود توسعها جنوبا وغربًا وشرقًا؛ عملت الحكومة المصرية على تنظيم ما آل إليها من ممتلكات فقسمتها إلى قسمين. القسم الأول ويشمل أقاليم السودان إلى فاشودة جنوبا، وقد ولى عليه إسماعيل أيوب باشا، أما القسم الثانى، فيشمل أقاليم خط الاستواء ومناطق أعالى النيل، وقد عهد إلى غردون باشا إدارة ذلك القسم خلفًا لصمويل بيكر بعد انتهاء تعاقده مع الحكومة المصرية، ويتضح من ذلك أن غردون لم يأت إلى أعالى النيل مستكشفًا؛ وإنما قدم إلى هذه المناطق بصفته الرسمية كحاكم مصرى على مديرية خط الاستواء. وكان غردون من مهندسى الجيش البريطانى؛ وكان قبل تعيينه حاكمًا على مديرية خط الاستواء يشغل منصب العضو البريطانى فى اللجنة الدولية الخاصة بالإشراف عل الملاحة فى نهر الدانوب، واتفق أن تقابل نوبار باشا معه فى السفارة البريطانية فى الأستانة حيث عرض عليه تعيينه حاكما على مديرية خط الاستواء بمرتب سنوى قدره ألفان من الجنيهات، وقبل غردون ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ . وقد تم فى عهد إدارته تحقيق المزيد من الاستكشافات لعل أبرزها وضع خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء جنوبا إلى مدينة الخرطوم شمالا كما تمكنت مصر بفضل البعثات المختلفة التى أرسلتها إلى أوغندة من اكتشاف بعض روافد النيل وكان من أبرز هذه البعثات الاستكشافية بعثة أمين باشا.

وفى عام ١٨٧٦ تمكنت القوات المصرية من احتلال بلاد أونيورو ودارت عدة اتصالات بين ضباط الحملة المصرية والمتيسا الذى أعرب عن رغبته فى الارتباط بمصر بعلاقات ودية وطلب إرسال بعض العلماء المسلمين لنشر الإسلام فى بلاده. وبفضل حملة مصر إلى بلاد الصومال أمكن التوصل إلى بعض الاستكشافات الجغرافية الهامة، من ذلك، الأراضى الواقعة على ضفتى نهر الجوبا، كما نجح اليوزباشى حسن أفندى واصف فى رسم مجرى النهر، كما أتت هذه الحملة أيضا بعدة فوائد هامة لعل أبرزها تصحيح خريطة سواحل الصومال إلى جانب تحديد

مواقع كل من قسمايو ودنفورد الواقعتين على الساحل الشرقى من إفريقيا، كما رسم محمد مختار وعبدالله فوزى خريطة تفصيلية لإقليم هرر إلى جانب عناية الأول بوضع خريطة لرأس جردفون، كما وضع القائمقام عبدالرازق نظمى خريطة لبربرة وملحقاتها إلى جانب ماعنى به الضباط المصريون من اكتشاف ساحل البنادر وجهات قسمايو وجوبا وغيرها من الجهات التى وصلت إليها حملة الصومال[1].

وفى عام ١٨٧٧ قام الأميرالاى ميزون Maison، تساعده بعثة من الضباط المصريين باكتشاف بحيرة ألبرت، وأتم بذلك الاكتشاف الذى كان قد بدأه صمويل بيكر ووضع خريطة دقيقة للبحيرة وحوضها. كما حدد ضباط أركان حرب الجيش المصرى برئاسة عبدالله فوزى حدود الحبشة الشمالية والطرق الواصلة من مصوع إلى الخرطوم ورسموا عدة خرائط خاصة بها، كما حقق جيسى باشا مواقع بحر الغزال، وعنى محمد مختار بمسح أقاليم السودان الشرقى وذلك فى خلال السنوات التى كان فيها رئيساً لأركان حرب القوات المصرية فى السودان وله دراسة مفصلة وضعها فى عام ١٨٨٠ خاصة بتخطيط مدن السودان الشرقى، كما اكتشف أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء نهر السمليكى الواصل بين بحيرتى إدوارد وألبرت.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى ماذكره ستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى فى عهد الخديو إسماعيل من أن المناطق التى جابها ضباط أركان حرب الجيش المصرى وحققوها وحددوا مواقعها تبلغ فى اتساع مساحتها مجموع مساحة فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر بحدودها التى كانت معروفة فى ذلك الوقت. وذكر ستون أيضاً أن الأعمال الكشفية قضت على كثير من العلماء

(١) فى عام ١٨٧٧ وضع ضباط أركان حرب الجيش المصرى خريطة مفصلة لإفريقيا اعتبرت من أدق الخرائط التى كانت معروفة حتى ذلك الحين وقد اشترك فى وضعها كل من الأميرالاى لوكهت Lochett ومحمد مختار وعبدالله فوزى، ولاتزال هذه الخريطة مودعة ضمن محفوظات الجمعية الجغرافية المصرية وتشتمل على البلاد الواقعة بين مصوع وهضبة الحبشة. وقد ذكر هل Hill أن وضع هذه الخريطة كان يعد بحق من أبرز مآثر هيئة أركان حرب الجيش المصرى، انظر:

Hill, Egypt in the Sudan P. 141.

الأوربيين إلى جانب بعض الضباط والجنود المصريين الذين قضوا نحبهم وهم سالكون سبيل العلم والمعرفة.

وعندما تولى غردون باشا حكومة السودان في عام ١٨٧٧ استمرت البعثات الكشفية التي كانت توفدها وتمولها الحكومة المصرية إلى كثير من الأقاليم الإفريقية. وفي عهد غردون أنشئت الكثير من المراكز التجارية في أعالي النيل. وعلى الرغم مما ترتب على فتح الأقاليم الاستوائية من تنشيط في تجارة الرقيق، إلا أن مصر استجابت لإلغاء هذه التجارة بمقتضى المعاهدة التي عقدتها مع بريطانيا في عام ١٨٧٧. وقد عنى ستون باشا بمعاونة لفيف من الضباط والعلماء الأجانب والمصريين برسم خريطة كبيرة شاملة للممتلكات المصرية في إفريقيا كان الغرض من وضعها جمع النتائج المتحصلة في مدى ثمانية عشر عامًا انقضت في الفتوحات والاستكشافات (١٨٦٩ ـ ١٨٧٧)، غير أنه مما يدعو إلى الأسف أن هذه الخريطة الهامة قد فقدت عند سقوط الخرطوم في عام ١٨٨٥ خلال اندلاع الثورة المهدية في السودان.

يتضح لنا مماسبق مدى مابلغته الحركة الكشفية في مصر من تقدم وخاصة في عهد الخديوإسماعيل، وبالإضافة إلى الأعمال التي قام بها ضباط الجيش المصري فقد وجد الرحالة الأوربيون من الحكومة المصرية كل تشجيع وتأييد واستطاع كثيرون منهم أن يجوبوا كثيرا من المناطق والطواف في ربوعها ومباشرة المزيد من الاستكشافات، كما تسنى للقوافل التجارية أن تغدو جيئة ورواحا عبر المسالك الصحراوية التي أشيع الأمن في ربوعها إلى حد كبير، وفضلا عن ذلك أنشأ الحكمداريون المصريون جملة من المحطات والمنازل التي كانت تستريح فيها القوافل ويأوى إليها الرحالة، وكان الكثيرون منهم يحصلون على فرمانات من حكام مصر تحتوى على أوامر صادرة لممثلي الحكومة المصرية لمساعدتهم في حركاتهم الكشفية، وبالإضافة إلى أعمال الأجانب الكشفية سجل المستكشفون المصريون دوراً هامًا في حركة الكشوف الجغرافية، وعلى الرغم من أن معظم البعثات الكشفية كان يعهد برئاستها إلى الأوربيين إلا أن غالبية أعضاء تلك البعثات كما لاحظنا كانوا من الضباط والجنود المصريين.

ومما يدعو إلى الأسف حقيقة أن كثيراً من أبحاث هذه البعثات قد مستها يد الضياع وخاصة أن الاحتلال الإنجليزى لمصر تعمد أن يبدد أعمال هذه البعثات وخرائطها وتقاريرها مستهدفاً بذلك قطع الصلة بين الجيش المصرى - الذى كان لمصر آنذاك - وبين الجيش الذى أقامه الإنجليز بعد احتلالهم للبلاد.

ومع ذلك فإن الأبحاث المتبقية توضح الجهود التى قامت بها مصر خدمة للعلم والحضارة الإنسانية، وليس من شك فى أن الاستكشافات والحملات البعيدة التى قامت اعتماداً على السواعد المصرية تعد مفخرة من مفاخر تاريخ مصر القومى، ومن الصفحات المشرقة فى تاريخ مصر بصفة عامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفضل الأكبر فى تحقيق هذه الانتصارات العلمية كان مرتبطاً بتأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية فى عام ١٨٧٥. وكان الغرض من إنشائها العناية بالأبحاث العلمية والجغرافية وتدوينها ونشرها وكان أول رئيس لها العالم الألمانى الدكتور جورج شوينفرت Scheweinfurth وكان يساعده كل من محمود باشا الفلكى وستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى، وقد عكفت الجمعية الجغرافية الخديوية على نشر الأبحاث والاستكشافات الجغرافية فى مجلتها الدورية. وإلى جانب الجمعية الجغرافية كانت هناك هيئة أركان حرب الجيش المصرى التى عهد بكشوفاتها الجغرافية إلى طائفة من الضباط الأمريكيين إلى جانب عضوية عدد من الضباط المصريين الذين عادوا من بعثاتهم العسكرية بفرنسا وكان على رأس هذه الهيئة ستون باشا، وهو ضابط أمريكى، غادر الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الأهلية فى عام ١٨٦٥ حيث وفد إلى مصر وعرض خدماته على الخديو إسماعيل الذى ألحقه بالجيش المصرى وعهد إليه فى عام ١٨٧٠ برئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصرى وصار يعرف باسم الجنرال ستون بعد أن منحه الخديو رتبة اللواء. وقد استعان ستون بطائفة من الضباط المصريين إلى جانب طائفة أخرى من الضباط الأمريكيين، والمهم أنه أنشأ فى الهيئة قسما للجغرافيا كانت مهمته وضع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان. وقد تولى تخطيط هذه الخرائط الضباط المصريون ممن قاموا بالرحلات

الاستكشافية فى إفريقيا. كما ينبغى أن نشير أيضا إلى صدور صحيفتين عسكريتين إحداهما جريدة أركان حرب الجيش المصرى والأخرى الجريدة العسكرية المصرية تولى تحرير كل منهما مجموعة من الضباط المصريين، وتوجد فى دار الكتب المصرية أعداد من جريدة أركان حرب الجيش المصرى التى كانت تصدر شهريا حيث صدر العدد الاول منها فى يوليو سنة ١٨٧٣، واستمرت تصدر بانتظام عدة سنوات وأعدادها كاملة تقريبًا حتى أكتوبر ١٨٧٨ وهى حافلة بالأبحاث الجغرافية الهامة.

وقد يكون من المناسب أن نقيم الجهود التى بذلتها مصر ليس من وجهة النظر المصرية ولكن من وجهة النظر الأوروبية، لأن الحكم قد يكون أكثر موضوعية فى هذا الموقف، من ذلك مايؤكده السير صمويل بيكر فى كتابه الإسماعيلية، الذى صدر فى عام ١٨٧٣، «إن مصر وحدها هى التى تستطيع تحضير إفريقيا النيلية، بإنشاء حكومة نظامية وحسبها أن تمد حدودها الجنوبية إلى خط الاستواء وبذلك تضمن حماية الرحالة والسائحين فى تلك الجهات، واليوم قد أصبح امتداد حدودها الجنوبية إلى خط الاستواء أمرًا واقعًا، وكان من شأن ذلك فتح أواسط إفريقيا للحضارة والعمران.»

وفى تقرير للمسيو سوزارا قنصل النمسا فى مصر على عهد الخديو إسماعيل جاء فيه «إذا علمنا ماكانت عليه الشعوب فى تلك الأقطار من الفوضى، وجب علينا أن نعد خضوعها لسلطة مصر تدرجًا نحو التقدم، فإن كثيرًا من الشعوب الأفريقية التى شملتها الإدارة المصرية أخذت تألف الإدارة المنتظمة القائمة على قواعد النظام، ومن جهة أخرى، فإن الأقطار السودانية التى كانت مغلقة، قد فتحت للتجارة والارتياد، مما مهد السبيل لدخول الحضارة إليها».

أما سلاتين باشا، فقد ذكر فى كتابه السيف والنار فى السودان Sword and Fire in Sudan أن السودان «ظل سبعين عاما مستظلا بالحكم المصرى مفتوحًا للحضارة والتمدين، تزدهر المتاجر المصرية والأوروبية فى مدنه، وتوفد الدول الأجنبية قناصلها إلى الخرطوم، ويجوب السائحون على اختلاف أجناسهم فى

البلاد دون أن يلقوا ممانعة، بل يلقون عطفا ورعاية من ولاة الأمور، كما انتظمت طرق المواصلات والبرق والبريد، فسهلت الاتصال بين أجزاء السودان، ويؤدى الناس شعائرهم الدينية بملء الحرية سواء فى المساجد أو الكنائس، وقامت مدارس البعثات التبشيرية إلى جانب مدارس الحكومة؛ وعلى الرغم من تعدد القبائل التى تسكن السودان وما كان بينها من الصراع وتحفزها للقتال، فإن حزم الحكومة وسطوتها كانا كافيين لتوطيد دعائم الأمن والسلام فى مختلف ربوعه».

ورغم التضحيات الكثيرة والجهود الكبيرة التى تحملتها مصر على عاتقها سنوات طويلة، إلا أنها اضطرت إلى التخلى عن أملاكها وملحقاتها بعد قيام الثورة المهدية فى السودان. وهكذا ذهب فى بضعة شهور ماتم إنجازه فى سنوات عديدة، وترتب على ذلك إغلاق كثير من الأقاليم أبوابها فى وجه الرحالة، هذا بالإضافة إلى أن مصر مع مابذلته من جهود فى إدخال الحضارة والمدنية إلى ربوع إفريقيا وجدت نفسها محرومة من المزايا التى كانت تنتظرها، إذ قسمت ممتلكاتها بين الدول الأوربية، حيث اختصت إنجلترا بالنصيب الأوفى. والجدير بالذكر أنه لم يعد لمصر عند سقوط الخرطوم فى أيدى قوات المهدية فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ سوى مديرية خط الاستواء، التى تشبث أمين باشا بإبقائها خاضعة لمصر، ولكن الدعاية التى أطلقتها الصحافة الأوربية عن المصير السيئ الذى بات يتعرض له والمبالغة فى وصف مايعانيه من الشدائد، كانت خطة استعمارية محكمة لطرد مصر من هذه المنطقة حتى تصبح أرضًا لاصاحب لها No Man's land، وبالتالى تستطيع الدول الاستعمارية السيطرة عليها، وبالفعل تشكلت حملة لإنقاذ أمين باشا عهد برئاستها إلى ستانلى، وقد يكون مما يدعو إلى الغرابة حقا أن هذه الحملة التى كان من أهدافها طرد مصر من أقاليم خط الاستواء قد أجبرت مصر على تحمل قسم كبير من نفقاتها ورجالها، وبذلك يكون لمصر الفضل فى الاستكشافات التى نجح ستانلى فى تحقيقها ووصوله إلى بعض الأقاليم التى كانت لاتزال بعيدة عن مجال المعرفة الإنسانية.

وعلى الرغم من الاتهامات العديدة التى وجهت إلى الحكم المصرى فى المناطق التى توسعت فيها مصر فى إفريقيا كالتعسف فى فرض الضرائب

والاستغلال أو استبداد بعض الولاة إلا أن ذلك لم يكن يصدر عن سياسة مقررة في الحكم. ومن الإنصاف أن نشير هنا إلى ماحققه التوسع المصري من نتائج إيجابية كان أبرزها بسط الأمن والنظام، وهما قواما العمران وأساسا التقدم الحضاري، ويكفي دليلا على مآثر الحكم المصري في هذه النواحي ماذكره صمويل بيكر من أن السائح الأوربي أصبح في إمكانه أن يجوب الأصقاع البعيدة التي امتد إليها الحكم المصري دون أن يخشى على نفسه أكثر مما يخشاه من يتنزه بعد غروب الشمس في حديقة هايدبارك. كذلك عنى الحكم المصري بتأسيس جيش نظامي من السودانيين، كما انتشرت الزراعات الحديثة، وخاصة زراعة القطن في الأقاليم الشرقية من السودان [1]، ونشطت المواصلات بين مختلف بلدان السودان بعد أن عهد إلى مجموعة من المهندسين تخطيط السكك الحديدية التي ربطت بين مصر وأقاليم السودان المختلفة، وقد نشطت التجارة وانتعشت المدن التجارية القديمة كبربر وسنار، وتوافد كثير من التجار المصريين من صعيد مصر، بالإضافة إلى كثير من التجار الأوربيين؛ كما ذهب كثير من الفلاحين المصريين للزراعة في أقاليم السودان، ووفدت معهم طوائف من الصناع والتجار. وقد بلغ عدد البيوتات التجارية المملوكة للمصريين في السودان مايقرب من ثلاثة آلاف، والمملوكة للأوربيين مايزيد عن ألف، وبلغت واردات السودان مليونين من الجنيهات، وصادراته تعادل هذا القدر سنويًا.

وفي عام ١٨٧٣ عهد الخديو إسماعيل إلى موتسي بك مدير مصلحة البريد المصرية بإنشاء مكاتب للبريد في كثير من المدن السودانية، فأنشئت مكاتب في كل من الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا، وفتحت مكاتب أخرى في سنار والسلمية والقضارف وفازوغلي وفاشودة والأبيض والفاشر، إلى جانب إدارة عامة للبريد تأسست في مدينة الخرطوم، وقد بقيت هذه المكاتب البريدية تؤدي مهامها حتى تعطلت بعد نشوب الثورة المهدية. كذلك اهتم الحكم المصري بالخطوط البرقية، فتم في عام ١٨٦٦ إيصال خط برقي من حلفا إلى مصر امتد في عام ١٨٧٤ إلى

(1) Hill, Egypt in the Sudan P.P. 49 - 50.

مدينة الخرطوم، ثم إلى بربر وكسلا وسواكن إلى جانب خطوط برقية امتدت إلى الغرب حتى الأبيض وداقور وقد بلغت الخطوط البرقية التى أنشئت فى السودان أكثر من ألفى كيلو متر، كما بلغ عدد مكاتب البريد فى مدن السودان المختلفة مايزيد عن عشرين مكتباً حتى عام ١٨٧٧ .

وقد بلغ من اهتمام مصر بالسودان وبأقاليمها الإفريقية حرص الحكام على زيارة تلك الأقاليم، وقد سبق أن أشرنا إلى زيارة محمد على للسودان وتبعه سعيد باشا الذى زار السودان فى عام ١٨٥٦، وحاول تنظيم الإدارة السودانية وإحلال الشيوخ المحليين بدلا من الحكام المصريين، واتباع طريقة اللامركزية فى الحكم، بالإضافة إلى محاولته تخفيف عبء الضرائب، كما درست فى عهد سعيد مشروعات مختلفة لمد الخطوط الحديدية فى أرجاء السودان، كما عمل على وصل السودان بالعالم الخارجى بمقتضى فرمان أصدره بإنشاء خط ملاحى بين موانى البحر الأحمر - سواكن ومصوع - وشرقى البحر المتوسط، وأنشئت من أجل ذلك الغرض الشركة المجيدية التى كان لها أربع سفن تجوب البحر الأحمر. وفى عهد الخديو إسماعيل حدث إهتمام أكبر باقتصاديات السودان فأنشئت الشركة السودانية فى عام ١٨٦٣ بهدف مد السكك الحديدية والإشراف على سير البواخر النيلية، وقد افتتحت الشركة وكالات لها فى سواكن والخرطوم، وفى نفس ذلك العام تأسست الشركة العزيزية المصرية للملاحة البخارية، وكانت تقوم برحلات منتظمة من السويس إلى سواكن ومصوع [١]، كما أعطى للشركة حق إنشاء خطوط حديدية من مصر والخرطوم ومنها إلى سواكن، وتقدمت المواصلات من بربر إلى سواكن التى أصبحت مركزاً للخط الملاحى الخديوى، وكانت تستقبل البواخر فى طريقها إلى الموانى الأوربية عبر قناة السويس، وكان لانتعاش الملاحة فى موانى البحر الأحمر أثر كبير فى ازدياد حجم التجارة وازدهارها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى ما أدى إليه الحكم المصرى من تقدم فى علوم الأجناس والنبات والحيوان. كما تمكنت الإدارة المصرية بفضل امتدادها إلى أعالى

---

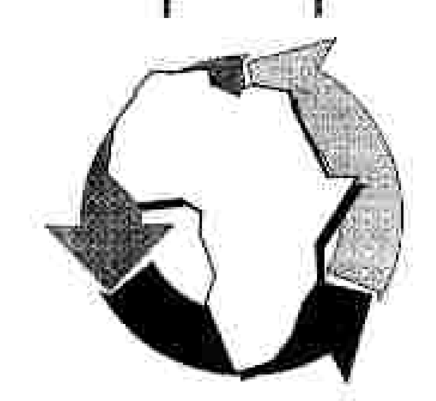
(١) Hill, op. cit., P.P. 49 - 50.

النيل من وضع يدها على مصادر تجارة الرقيق والسيطرة على منافذها فى البحر الأحمر، وفى داخلية الأقاليم الإفريقية أخذت الأمور تشق طريقها الطبيعى نحو التنظيم والاستقرار. كما أخذ المجتمع السودانى يكيف مقوماته ويوجهها نحو شعور عام يجمع بين مختلف القبائل ويعمل على توحيد كلمتها، وكان ذلك تمهيداً لقيام أمة سودانية عملت الإدارة المصرية على تحقيق وجودها بفضل ما اتجه إليه الحكم المصرى من إسقاط الحواجز السياسية بقضائه على السلطنات والمشيخات وإدماجها فى حكم واحد.

كما شملت الإصلاحات المصرية ترقية الزراعة، إذ كان لازدهار زراعة القطن فى مصر خلال الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١/١٨٦٥ أثر كبير فى الاتجاه إلى مشروعات لإنتاج القطن فى مقاطعات شرق السودان، حيث أعد أحمد مختار باشا والى سواكن مشروعا فى منطقة طوكر صادف نجاحا كبيراً بتخصيص ألفين وخمسمائة فدان لزراعة القطن فى دلتا الجاش. وقد أصبح هذا الإقليم فى عهد الإدارة الإنجليزية من أهم مراكز إنتاج القطن فى السودان. كذلك عنى الحكم المصرى بتحسين وسائل الرى والإكثار من إنتاج الغلات الزراعية، إلى جانب نشر التعليم وتسهيل المواصلات وتعبيد الطرق، ولو قدر لتلك الإصلاحات أن تأخذ طريقها الطبيعى ولم تتعرض للمؤثرات الأجنبية لكان من المؤكد أن تكون نتائجها أكثر تأثيراً ورسوخاً [1].

وقد يكون من الضرورى أن نؤكد فى هذا المجال أن مصر لم تذهب فى سياستها إلى استغلال السودان، وإنما على العكس من ذلك كانت تسد عجز ميزانية ممتلكاتها من ميزانيتها الخاصة رغم ضائقتها المالية الشديدة، ومما يستلفت الانتباه أن الأنظمة التى أدخلتها مصر فى السودان من حيث الإدارة والحكم ظلت هى الأنظمة التى حرصت الإدارة الإنجليزية على الاستفادة منها خلال السيطرة البريطانية على السودان فى ظل الحكم الثنائى، كما اعتمد عليها السودان أيضا بعد استقلاله.

(١) الشاطر بصيلى : معالم تاريخ سودان وادى النيل فى القرن التاسع عشر ص ص ١٤٨ - ١٥٠.



الفصل الثامن

التوغل العربي في الصحراء الكبرى

لم تكن الصحراء الكبرى مع ماتتصف به من طبيعة قاسية، عاملا من عوامل الانفصال بين منطقة الشمال الغربي لإفريقيا والمناطق التي تحدها جنوبًا في غرب إفريقيا، بقدر ماكانت معبرًا هامًا من معابر الاتصال بينهما. وقد لعبت موانى الساحل الشمالي لإفريقيا دورا هاما في ميدان الصحراء، وذلك بفضل طرق القوافل الممتدة في مسالكها ودروبها ومفاوزها، واستمر تجار هذه الموانى والمدن الشمالية يسيطرون سيطرة تكاد تكون تامة على هذه الطرق إلى أن أدخلت وسائل النقل والمواصلات الحديثة.

ومن الثابت أن موانى الساحل الشمالي كانت تلعب دور الوساطة التجارية بين مناطق الإنتاج المدارى والاستوائى في الجنوب، وبين شعوب حوض البحر المتوسط في الشمال، ولعل مما سهل هذه الوساطة الامتداد الطويل لتلك السواحل وانحناء معظمها إلى الجنوب، وخاصة السواحل الليبية التي غدت أقرب إلى مناطق الإنتاج هذه ، ومن ناحية أخرى فإن الواحات الكثيرة المنتشرة عبر الصحراء الكبرى ساعدت التجار العرب على التوغل والمغامرة في الداخل والوصول إلى المناطق البعيدة من غرب إفريقيا، وقد استقر كثير من التجار العرب في هذه المناطق واحترفوا التجارة في نيجيريا وغيرها من البلاد المجاورة [1].

ويمكننا أن نضيف إلى طرق التجارة عبر الصحراء طرق الحج التي كانت تخترق شمال إفريقيا من الغرب إلى الشرق بحذاء الساحل، ولم تكن قوافل الحج هذه قاصرة على الغرض الديني فحسب، بل إننا نلاحظ في كثرة عددها وتنوع ماكان يحمله الحجاج معهم من بضائع مايدفع بنا إلى الاعتقاد بأن هؤلاء كانوا يقومون بالتجارة إلى جانب قيامهم بأداء فريضة الحج، إذ إن كثيرًا منهم كانوا يستعينون بالتجارة لسد نفقات رحلاتهم، وقد عكف كثير منهم على الكتابة عن البلاد التي ارتحلوا إليها من سائر نواحيها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.

وقد ظلت قوافل الحج والتجارة تمارس نشاطها طيلة العهد العربي الإسلامي، حتى إذا خضعت مناطق الشمال الإفريقي، باستثناء مراكش، للحكم

(١) مصطفى بعيو: دراسات في التاريخ العربي - الأسس التاريخية لمستقبل ليبيا ص ص ١٦٧ - ١٧١.

العثماني خلال القرن السادس عشر، انتاب طرق القوافل الشيء الكبير من التدهور، مما أدى إلى إضعاف شأنها، وكان ذلك نتيجة لأسلوب الحكم العثماني، فضلا عن الانقلاب التجاري الكبير الذي حدث نتيجة اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح، وماترتب على ذلك من فقدان منطقة البحر المتوسط لازدهارها الاقتصادي؛ كما أن كشف البرتغاليين لسواحل غرب إفريقيا كان له أثر كبير في تأكيد ذلك الضعف، وخاصة بعد أن قاموا بعدة محاولات ناجحة لتحويل التجارة الداخلية من طرقها التقليدية إلى الساحل الغربي مباشرة، ومع ذلك فقد ظلت بعض موارد الإنتاج الإفريقي بعيدة عن أيدي الأوربيين لوقوعها في مناطق بعيدة، مما صعب أمر الوصول إليها، إلى جانب مايوجد في سواحل غانا من غابات كثيفة عاقت الأوربيين عن تحقيق أهدافهم.

ومع ذلك فقد استمر الضعف يستشرى في طرق القوافل العربية بسبب فوضى العهد العثماني وسوء النظام واختلال الأمن. فمن الثابت أن العثمانيين اقتصروا في تأكيد نفوذهم على الساحل دون الداخل، مما عرض الأقاليم الداخلية للفوضى والاضطراب؛ كما أن مسئولية العثمانيين ترجع أيضًا إلى أنهم لم يعملوا على تنشيط تجارة القوافل، ويكفي لإثبات ذلك أنهم أصبحوا ينظرون إلى منطقة فزان كمنفى للمغضوب عليهم أو الخارجين عن طاعتهم، بعد أن كانت هذه المنطقة مركزًا هامًا من مراكز التجارة الداخلية.

ولعل مايساعدنا على إلقاء نظرة على التدهور الذي طرأ على قوافل التجارة العربية نتيجة لإهمال العثمانيين مايمكن أن نستشفه من كتابات الحاج أبو سالم العياشي، وذلك من خلال رحلاته الثلاث التي قام بها قاصدًا الحج إلى مكة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي [(١)]. وقد مر في أثنائها بطرابلس، التي كانت تخضع للوالي العثماني عثمان باشا الساقزلي ١٦٤٩ - ١٦٧٢ [(٢)]. وقد

(١) تقع رحلات أبو سالم العياشي في مجلدين كبيرين وتوجد نسخة منها مكتوبة بالخط المغربي في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

(٢) عوض الصداوية : حالة ليبيا كما ذكرها الحاج سالم العياشي في رحلته، بحث قدم الي مؤتمر ليبيا عبر العصور ١٦ - ٢٣ مارس ١٩٦٨.

أفرد العياشي وصفا مهما لطرابلس، واتفق في ذلك الوصف مع ماسبقه من الرحالة في وصف المدينة ومقدار تمتعها بالرخاء والأمن وكثرة مساجدها ومبانيها ورواج تجارتها، وإن كنا نلاحظ أن هذا الازدهار لم يتعد أسوار المدينة إلى خارجها، حيث كانت الفوضى ضاربة أطنابها. وبالاعتماد على ماأورده العياشي من معلومات، يمكن استخلاص حالة المناطق التي مر بها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية السياسية ذكر العياشي خضوع طرابلس للدولة العثمانية، وإن كانت سيطرة الدولة لاتتعدى المدن الساحلية إلى الداخل، وكانت طرابلس هي مقر الوالي العثماني، وله عامل في كل من بنغازي ودرنة، وبعض المدن الأخرى ذات الأهمية، وعلى الرغم من أنه كان هناك نظام حكم في المدن إلا أن العياشي لم يذكر لنا هذا النظام بالتفصيل، أما في الداخل فلم يكن للولاة العثمانيين سلطات فعلية، فمثلا لم يكن أهالي الجبل الأخضر يخضعون لوالي طرابلس خضوعًا تامًا، وإنما كانت القبائل تتنازع السلطة فيما بينها، كذلك لم يكن للعثمانيين سلطات محسوسة على إقليم فزان[1].

ومن حديث العياشي يمكننا أن ندرك حالة التأخر التي كانت تعاني منها المناطق الداخلية من الشمال الأفريقي التي كثرت بها عصابات من قطاع الطرق، الذين كانوا يستولون على ماتحمله القوافل التي كانت تمر بها، وقد أشار إلى أن منطقة الجبل الأخضر لم تنعم بالاستقرار إلا في خلال فترة قصيرة استطاع فيها أحد الزعماء العرب ويدعى سيد روحة القضاء على قوة البدو، ولكن هذه الفترة كانت قصيرة، أعقبتها فوضى شاملة، حتى أن الحجاج والمسافرين الذين كانوا يمرون بليبيا كانوا يخشون تلك المناطق التي تبدأ من قصر أحمد غربًا إلى الإسكندرية شرقًا. ويظهر من كتابات العياشي أن الفوضى لم تقتصر على الداخل، بل إن بعض المدن كانت تثور أحيانًا في وجه الوالي العثماني، وكان معظم سكانها من المغاربة، وإن مايذكره العياشي عن تلك الثورات وكيفية قمعها، إنما يدل على مدى ماوصلت إليه الإدارة العثمانية من انحلال وتدهور.

(١) رحلة العياشي جـ١ ص ص ١٠٤ - ١٠٦.

كما يفهم من كتابات العياشي أن السيادة العثمانية كانت إسمية تعطي لولاياتها قدراً كبيراً من الحرية في إدارة شئونها يساعد على ذلك بعد المسافة بين مركز الإدارة العثمانية في الآستانة، والإدارة العثمانية في ولايات الشمال الإفريقي، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا صعوبة المواصلات في ذلك الوقت.

ولعل أهم مايستلفت نظرنا في رحلات العياشي وصفه لأعمال الجهاد البحري، ومايجنيه سكان الموانئ في شمال إفريقيا وحكامهم من الغنائم الكثيرة المترتبة على ذلك. وكان الجهاد البحري أو ماتسميه المصادر الأوربية بالقرصنة يجد تشجيعًا من الدولة العثمانية باعتباره حركة موجهة ضد الفرنجة كما كان الحكام يستعدون له بالسفن الحربية القوية، وقد أشار العياشي إلى الدور الكبير الذي قام به درغوث باشا، واستيلائه على بعض موانئ الشمال الإفريقي وتصديه للأسبان وفرسان القديس يوحنا.

وهناك بعض المعلومات الكثيرة التي أوردها لنا العياشي خاصة بالأحوال الاقتصادية من زراعة وتجارة وصناعة، كذلك أورد معلومات أخرى عن الأحوال الاجتماعية والثقافية حيث قسم السكان إلى قسمين : (القسم الأول) وهم سكان المناطق العمرانية، وهم على حظ من الثقافة الدينية والأدبية، و(القسم الثاني) وهم الذين يقطنون المناطق الداخلية ويتميزون بالتأخر الاجتماعي والتنازع وكثرة حوادث الشغب واختلال الأمن. [(١)]

وقد استمرت هذه الحالة من التدهور قائمة على هذه الصورة، مما ترتب عليها ضعف حركة تجارة القوافل، وذلك باستثناء طرابلس التي تمكنت من تحقيق استقلالها، أو بالأحرى انفصالها عن الدولة العثمانية في عهد الأسرة القرمانلية ١٧١١ ـ ١٨٣٥، وخاصة بعد أن استطاع أحمد باشا القرمانلي مؤسس تلك الأسرة، أن يرفع من شان طرابلس، مقدراً أهمية استغلال تجارة القوافل في تحقيق مورد ليس قليلا من الدخل الذي اعتمد عليه في إدارة البلاد وتنظيم أمورها ومن ثم وجه اهتمامه إلى تنظيم موارد هذه التجارة والإشراف عليها وتأمين سبلها.

(١) رحلة الشيخ أبي العياشي حـ ٢ ص ٦١ نسخة بدار الكتب المصرية (تاريخ تيمور ٥٠٤٠).

وفى عهد يوسف باشا القرمانلى، أعظم حكام هذه الأسرة، اقترنت تجارة القوافل بظاهرة جديدة كان لها أثرها الفعال فيما بعد فى القضاء على هذه التجارة بطريق غير مباشر، ذلك أن الدول الأوربية بعد أن صعب عليها الوصول إلى أواسط إفريقيا من السواحل الجنوبية والغربية للقارة الإفريقية، أخذت توجه اهتمامها إلى الساحل الشمالى لإفريقيا وتنافس فيما بينها للوصول إلى داخلية إفريقيا عبر مسالك الصحراء الكبرى. وقد اشتد ذلك التنافس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى، مما جعل مدينة طرابلس، وغيرها من المدن الساحلية الأخرى بمثابة محطات أو مراكز للرحالة الأوربيين الذين قصدوا تلك المدن بغية التوغل فى الداخل مستندين فى ذلك على مايتحصلون عليه من توصيات خاصة متضمنة فى شكل رسائل كانوا يحملونها معهم من حكام المدن الساحلية إلى حكام المناطق الداخلية، وكان كثير من أولئك الرحالة يعمدون إلى إخفاء الغرض الأساسى الذى يكمن وراء رحلاتهم ومن ذلك تعللهم بالكشف عن بعض النباتات الطبية، أو دراسة بعض المناطق الأثرية، كما تعلم الكثير منهم اللغة العربية، وأظهروا اعتناقهم للعقيدة الإسلامية ومزاولة شعائرها على مرأى من رجال القوافل الذين كانوا يصاحبونهم فى رحلاتهم، إذ كان الكثير من أولئك الرحالة ينتظرون مواسم القوافل للرحيل معها، لما يخفف عليهم ذلك من متاعب السفر وجهل الطرق، ولعل ذلك مادفع بعض الباحثين إلى التأكيد بأن تجارة القوافل العربية قد ساهمت مساهمة فعالة فى كشف كثير من أجزاء القارة الإفريقية وإن كانت قد ساعدت بطريق غير مباشر أيضاً على تنشيط الحركة الاستعمارية فى إفريقيا، خلال القرن التاسع عشر، فليس من شك فى أن الجهود التى بذلها أولئك الرحالة الأوربيون كانت من المقدمات الطبيعية للحركة الإمبريالية التى شهدتها القارة الإفريقية، وخاصة منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضى [1].

ومن ناحية أخرى اتخذ قناصل الدول الأوربية فى طرابلس أو غيرها من مدن الشمال الإفريقى من قوافل التجارة العربية سبيلا لبث عيونهم صوب

(١) مصطفى بعيو: بعض ملامح من تاريخ ليبيا فى القرن التاسع عشر، دراسة قدمت إلى مؤتمر ليبيا عبر العصور مارس ١٩٦٨.

الداخل، والتعرف على الأوضاع والمواصلات الخاصة بالمناطق الداخلية، وكان وارنجتون Warrington قنصل بريطانيا فى طرابلس متحمسا لجعل طرابلس قاعدة لمشروعات الكشف الجغرافى فى إفريقيا الوسطى وخاصة لما كانت تتميز به السواحل الليبية من تعدد الدروب والمسالك، وكانت مدينتا طرابلس وبنغازى، هما المنفذان الساحليان لتلك الدروب الصحراوية، فهناك طريق كان يصل طرابلس بإقليم تشاد والآخر يمتد من مدينة طرابلس إلى إقليم النيجر جنوبًا، كما كانت هناك بالإضافة إلى ذلك عشرات من الطرق والدروب الفرعية.

على أنه تجدر الإشارة هنا أن وارنجتون لم يكن هو صاحب فكرة اتخاذ طرابلس قاعدة لكشف الصحراء الكبرى، وإنما سبقته فى ذلك جمعية كشف أواسط إفريقيا، التى تأسست فى لندن سنة ١٧٨٨، وكانت أولى محاولاتها فى ذلك الصدد المهمة التى كلفت بها وليام لوكاس Lucas الذى ارتحل فى عام ١٧٨٩ من طرابلس إلى غامبيا ثم أعقبه فردريك هورنمان Hornemann ١٧٩٨ الذى نجح فى التوغل فى أقاليم نهر النيجر[1] بيد أنه لقى حتفه هناك، وكانت النهاية الأليمة التى تعرض لها هورنمان سببًا فى توقف النشاط الكشفى الذى كانت تضطلع به جمعية كشف أواسط إفريقيا لعدة سنوات، حتى عادت إلى استئناف محاولاتها فى عام ١٨١٨ بتشجيع من وارنجتون، الذى استطاع الحصول من يوسف باشا القرمانلى والى طرابلس على تعهدات خاصة بضمان سلامة المستكشفين فى الأراضى التابعة لطرابلس ومنحهم كل مساعدة ممكنة، ولاشك أن ذلك كان دافعًا على تدفق كثير من الرحالة ورواد الكشف الجغرافى الذين كانوا يمثلون معظم الدول الاوربية، وكثير من الجمعيات الجغرافية، وقد أفاد أولئك الرحالة من تشجيع يوسف باشا القرمانلى كما صحبوا قوافل التجارة العربية فى طريقها إلى الداخل حيث كانت الأهداف العلمية التى كان يضطلع بها معظم أولئك المستكشفين هى كشف مقاطعات السودان الغربى، إلى جانب التحقق من مشكلة

(١) Bovill, Missions to the Niger, the Journal of Fred erick Hornemann, Travels and Letters of Alexander Gordon Laing, Hakluyt Society, second series No. CXXIII Vol II , Cambridge, 1962, p. p. 3-4.

منابع نهر النيجر، وتحديد مجرى ذلك النهر، باعتبار ذلك من المشكلات الجغرافية التي لم يتفق في ذلك الوقت على الآراء الحقيقية بشأنها.

وتحت إغراءات وارنجتون تشكلت في عام ١٨١٨ بعثة كشفية للذهاب إلى إقليم واداي، وكان من أبرز أعضائها الدكتور ريتشي Richie والكابتن ليون Lyon الذي كان يعمل قائداً للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ودي بونت De Pont أحد العاملين بمتحف التاريخ الطبيعي بباريس، وقد غادر هؤلاء جميعًا طرابلس مع قافلة عربية كبيرة مسلحة بقيادة محمد المكني حاكم فزان أو سلطان فزان كما جاء في تقارير أولئك الرحالة. والجدير بالذكر أن أعضاء هذه البعثة تسموا بأسماء عربية وتعلموا الصلاة وغيرها من الشعائر الإسلامية المختلفة ووصلت هذه البعثة إلى واحة مرزوق وفيها توفي ريتشي في نوفمبر ١٨١٩، وواصل ليون ودي بونت رحلتهما إلى الأراضي الواقعة جنوب مرزوق ثم عادا في مارس ١٨٢٠ إلى طرابلس.

وعلى الرغم من أن وارنجتون قد وجه أشد عبارات التأنيب إلى يوسف باشا القرمانلي بسبب هذا الفشل الذي أرجعه إلى مسلك محمد بك المكني فإنه كتب تقريرًا إلى حكومته يطلعها على النتائج الهامة التي توصل إليها هذان الرحالتان، وكان من أثر ذلك أن أوفدت الجمعية البريطانية بعثتين أخريين كلفت إحداهما بالقيام بمسح شامل لسواحل سرت وبرقة ودراسة آثارها، أما البعثة الثانية فقد وقع على عاتقها كشف بلاد السودان الغربي وكان من أبرز أعضائها دكتور والتر أودني Walter Odney والكابتن أوج كلابرتون Og Claperton والماجور دانهام ديكستون Dunham Dixton [1]. وقد أمد يوسف باشا القرمانلي أعضاء البعثة بكل مايحتاجونه من أتباع وتوصيات نظير مبالغ معينة من الأموال أخذها يوسف باشا من وارنجتون مع تعهد القنصل البريطاني بدفع مبالغ مماثلة بمجرد وصول البعثة سالمة إلى بورنو [2].

(١) نشرت حكومة برقة أعمال البعثات الاستكشافية التي قامت من ليبيا بعنوان «الكشف الجغرافي في ليبيا أوري تيليو».

(٢) ميكاكي : طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، القاهرة ١٩٦١، ص٣١٢.

وفى مارس ١٨٢٢ غادرت البعثة طرابلس متجهة نحو واحة مرزوق التى كانت هدفًا للبعثات الكشفية باعتبارها على الطريق المؤدى إلى الداخل، وكان هدف البعثة عبور الصحراء الكبرى إلى بحيرة تشاد. وفيما يبدو أن الأهداف التى كان يسعى إليها وارنجتون هى مد النفوذ الإنجليزى إلى بورنو.

وكان يصحب البعثة فى تنقلاتها تاجر عربى من فزان يدعى محمد الوردى وفى عام ١٨٢٤ توفى أودنى واستمر كلابرتون فى رحلته إلى كانو التى تحتل مركزًا وسطا بين بحيرة تشاد ونهر النيجر.

وكان النجاح الذى حققه كلابرتون سببا فى قيام لاينج Laing بعملية استكشافية أخرى فى أقاليم النيجر، وقد بدأ رحلته من طرابلس متجها إلى غدامس وقد أوضح له يوسف باشا القرمانلى الصعوبات والأخطار التى يمكن أن تتعرض لها بعثته مؤكدًا له أنه لايستطيع ضمان سلامته إذا ماتعدى حدود غدامس ودخل فى أقاليم لاتخضع لسلطانه، ومع ذلك فإن باشا طرابلس قد عهد برعاية لاينج إلى أحد تجار غدامس وهو الحاج محمد باباني، كما أمده ببعض خطابات التوصية لرؤساء تنبكتو وغيرها من المدن والأقاليم التى كان من المقرر له اجتيازها، على أن لاينج لم يلبث أن لقى حتفه فى إقليم بابيرا على أيدى أحد الحراس الوطنيين الذين كانوا مكلفين بحمايته، وقد وجه وارنجتون احتجاجًا إلى يوسف باشا بكونه هو المسئول عن مصير لاينج، وعندما عارض الباشا فى ذلك أصر وارنجتون على موقفه غير أنه عندما وصل إلي يوسف باشا فى يناير ١٨٢٨ خطاب رسمى من الحكومة البريطانية تبدى فيه أسفها بعبارات شديدة اللهجة لعدم اهتمامه بمسألة لاينج وكلابرتون وجميع الرحالة الإنجليز احتج الباشا على هذا الاتهام مؤكدا أنه يذل كل مافى وسعه لنجاح حركات الكشف الجغرافى وإن كان فى نفس الوقت لايمكن أن يعتبر نفسه مسئولا عن حوادث تقع خارج حدود ممتلكاته.

وفى تقديرنا أن بريطانيا كانت تحاول استغلال الظروف لتثبيت نفوذها فى طرابلس وخاصة أنها كانت تعمل على مناهضة النفوذ الفرنسى. ويفهم ذلك من المشكلة التى أثارها وارنجتون مع القنصل الفرنسى روسو Rousseau الذى اتهمه

صراحة بسرقة أوراق لاينج [1]، بل أن وارنجتون طلب من يوسف باشا التحقيق في كيفية انتقال أوراق لاينج الى القنصل الفرنسي. وعلى الرغم من فشل وارنجتون في الحصول على أي سند يمكن بواسطته إدانة القنصل الفرنسي؛ إلا أنه عمد تحت ضغط التهديد إلى استكتاب المرافقين للاينج إقرارات تدين القنصل الفرنسي. وقد أدى هذا الحادث إلى خلاف سياسي بين إنجلترا وفرنسا اضطر يوسف باشا على أثره أن يتخذ جانب الإنجليز ولعله كان مدفوعا إلى خوفه من أطماع محمد على والحكومة الفرنسية في الجزائر، وماقد يترتب على ذلك من تهديدات يمكن أن تتعرض لها بلاده.

ولعل هذه الحوادث التي أشرنا إليها تؤكد أن وصول الرحالة الأوربيين إلى أقاليم السودان الغربي عبر مسالك الصحراء لم يكن إلا خطوة تمهيدية للتأهب والاستعداد لتحقيق أهداف حركة التوسع الاستعماري التي مشهدها القارة الافريقية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

الزوايا السنوسية وامتدادها عبر الصحراء.

وكان لظهور الدعوة السنوسية وانتشار الزوايا التي تقوم عليها هذه الدعوة أثر كبير في ربط مناطق الصحراء الكبرى بعضها بالبعض الآخر، وأصبحت الزوايا السنوسية ملاجئ عمرانية هامة لانظير لها في جوف الصحراء وخاصة للرحالة والمسافرين والتجار، كما أن هذه الزوايا خدمت انتشار الإسلام في أواسط إفريقيا خدمة جليلة إذ إنها حملت رسالة الإسلام إلى الشعوب الوثنية في قلب إفريقيا بسبب امتداد هذه الزوايا في الصحراء الكبرى جنوبا حتى إقليم تشاد [2].

وقد تمتع شيوخ السنوسية بنفوذ عظيم في الأقاليم التي توجد بها زواياهم وكان من أهم الأسباب التي جعلت مؤسس السنوسية يختار إقليم برقة مركزاً

(١) Bovill, Travels and letters of Alexander Gordon Laing Hakluyt society No. CXXIII, Cambridge 1962.

(٢) مصطفى بعيو: دراسات في التاريخ الليبي ص ص ٢٠٠ - ٢٠٨/ انظر أحمد صدقي الدجاني: الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٦٥، وكذلك محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة القاهرة ١٩٥١ ص ٥٠.

لدعوته أن منطقة الجبل الأخضر تتصل بالعالم الخارجى بميناءى درنة وبنغازى، كما تمر بالجبل الأخضر جميع القوافل الذاهبة إلى طرابلس وفزان وبرنو ووادای أو تلك الآتية من كل هذه البلدان ومايجاورها ومن ثم تستطيع الدعوة أن تجد فى جميع هذه الاتصالات سبلا لبسط نفوذها [1].

وقد أنشأ السنوسى الكبير زاوية البيضاء (أم الزوايا) فى عام ١٨٤٢ وبلغ عدد الزوايا أثناء حياته سبعاً وثلاثين زاوية ثم تضاعف عددها فى عهد خلفائه من بعده.

على أنه لم يلبث أن انتقل من الزاوية البيضاء إلى زاوية الجغبوب لأن إنشاء الزاوية البيضاء على مقربة من الساحل جعلها قريبة من سلطان الحكومة العثمانية فى بنغازى التى راعها أن الزاوية البيضاء بعد فترة قصيرة من إنشائها أصبحت مدينة كبيرة، فأراد السنوسى أن ينشئ زاوية غيرها تكون بعيدة عن الساحل وعن متناول سلطات الحكومة القائمة، ووقع الاختيار على واحة جغبوب وذلك لأن هذه الواحة كانت تقع فى مكان تكثر فيه القبائل العربية التى قبلت الدعوة السنوسية وأصبح من المستطاع أن يعتمد السنوسى على أهلها فى نشر الدعوة الإسلامية فى مجاهل الصحراء.

وكان يربط الجغبوب بداخل إفريقيا الغربية حتى بحيرة تشاد طريقان أحدهما شرقى وينتهى عند مرزوق، والآخر غربى من غدامس والعابر، وكانت جغبوب فى تلك الأونة واحة يأوى إليها الدعار واللصوص ولاتجسر القوافل أن تمر بها من جراء العبث والفوضى فى أنحائها، فلما اختارها السنوسى مقرا له وبنى بها زاويته الكبرى صارت مهد أمان ومركز عبادة واطمئنان. وكانت الزاوية هى الدعامة الاساسية التى يقوم عليها نظام السنوسية، فهى المكان الذى يجتمع فيه الإخوان للعبادة ونشر الدعوة والإرشاد بين أهالى البلدان المجاورة وبين القبائل القاطنة أو رجال القوافل الذين كانوا يمرون بهذه الزوايا، ولم تكن الزوايا مراكز دينية فحسب بل كانت بالإضافة إلى ذلك مراكز للنشاط الاجتماعى لأن الطريقة

(١) الطيب الأشهب : المهدى السنوسى ص ص ٣٠ -٣١.

السنوسية كانت تحرم على أتباعها التسول أو الانقطاع للعبادة، وإنما كانت تطلب منهم العمل فى الزراعة والتعمير والإنشاء.[(١)]

وقد بلغ من نفوذ شيوخ الزوايا فى الأقاليم التى توجد بها زواياهم أن القافلة لم تكن تأمن على متاجرها وأموالها ورجالها إلا إذا أخذت قبل قيامها وتوغلها فى الصحراء محررات من شيوخ الزوايا تصبح بمثابة جوازات مرور تمكنها من اجتياز أراضى قبائل الطوارق وتبو، لأن هذه القبائل كانت على ماعرف عنها من إخلال بالأمن تحترم محررات شيوخ السنوسية، وعلى هذا أصبحت السبل آمنة فى إفريقيا الوسطى والشمالية، كما نجحت السنوسية بفضل تحول الكثيرين إليها أن تجعل من القبائل التى اشتهرت بالنهب وقطع الطرق هى نفسها المسئولة عن الأمن فى المفاوز الصحراوية.

وبفضل ما ادخلته الزوايا السنوسية من طمأنينة وأمن فى مجاهل الصحراء زاد نشاط القوافل التجارية وأقدم المسافرون والتجار على قطع الصحارى والفيافى، كما أصبح من الميسور على دعاة السنوسية أن يصحبوا قوافل التجارة فى طريقهم يدعون إلى الإسلام ويقضون على الوثنية، وليس من شك فى أن انتشار الزوايا والإكثار من إرسال الدعاة كان سببا فى انتشار الإسلام فى غرب إفريقيا وأواسطها، إذ وجدت عديد من الزوايا فى بلاد النيجر وتشاد ومناطق واداى وبرنو وداهومى وغيرها.

وقد عنى بريتشارد Pritchard بحصر الزوايا السنوسية ولاحظ أن معظمها أقيمت على طرق القوافل، وعدد الخدمات التى تقوم بها بالنسبة للمجتمع المحيط بها وشبهها بالأديرة المسيحية من ناحية الخدمات التى تؤديها [(٢)]. ومن المؤكد أن

---

(١) أحمد صدقى الدجانى: الحركة السنوسية، نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ص١٦٣ -١٦٤.

(٢) فى أواخر القرن التاسع عشر قدر عدد الزوايا فى برقة بإحدى وخمسين زاوية، وثمانى عشرة زاوية فى طرابلس، واثنين وعشرين فى فزان، وأربع عشرة فى السودان وست زوايا فى الكفرة، وخمس فى الجزائر، وثلاث فى مراكش. راجع تعليق الأمير شكيب أرسلان على الدعوة السنوسية فى كتاب حاضر العالم الإسلامى للوثروب ستودارد.

الزوايا السنوسية خدمت أغراضا أخرى غير الأغراض الدينية فقد كانت مدارس واستراحات للقوافل ومراكز تجارية واجتماعية وحصونا ومحاكم ومعارف ومخازن وبيوتا للفقراء.

وقد تم تنظيم الزوايا السنوسية التى ربطت بين الجغبوب وبين بقية الزوايا بإنشاء نظام محكم من الاتصالات بواسطة الخيول التى كانت تقطع المسافة من جغبوب إلى مصر، ومن جغبوب إلى طرابلس وبرقة وفزان ووادای، كما حفرت الآبار على طول الطرق الموصلة فيما بينها، وقد أشاد كثير من الرحالة الأوربيين بمدى النفوذ الذى كانت تتمتع به السنوسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ولاشك أن ذلك النفوذ الذى بلغته الدعوة السنوسية كان أمرًا مقلقًا بالنسبة للدول الاستعمارية فإنجلترا بعد احتلالها لمصر ١٨٨٢ وإخلائها السودان ثم اتجاهها إلى استرداده اضطرت أن تحسب حسابا كبيرًا للدعوة السنوسية وتسعى لأن تتجنب خطر هذه الدعوة عليها، أما فرنسا التى نجحت فى التوغل فى غرب إفريقيا ووصل نفوذها إلى وادای فقد كان من المحتم أن تصطدم بالسنوسية إذ كانت فرنسا تخشى من انتشار الدعوة السنوسية فى مناطق احتلالها فى الجزائر وتونس وبلاد غرب السودان ولذلك وقفت من السنوسية موقفا عدائيا كما وقفت إرسالياتها التبشيرية مثل هذا الموقف العدائى لما كانت تتجه إليه الدعوة السنوسية من تحويل القبائل الوثنية إلى الإسلام [1].

وكان انتشار الزوايا السنوسية أكبر حافز للرحالة الأوربيين على التوغل فى داخل القارة الإفريقية، وبالإضافة إلى تحقيق أهداف الكشف الجغرافى كان كثير منهم يهتمون بدراسة الدعوة السنوسية ومعرفة أهدافها ومواقفها من الدول الاستعمارية، وكان الرحالة الفرنسيون من أنشط الجماعات الأوربية التى اهتمت بدراسة الدعوة السنوسية نظرًا للعداء الذى احتدم بين فرنسا وزعماء السنوسية الذين وقفوا ضد الغزو الفرنسى للجزائر وغرب إفريقيا.

وعلى أى حال فقد نجحت الدعوة السنوسية بزواياها ونظامها الإخوانى فى

---

(١) محمد الطيب بن إدريس الأشهب: المهدى السنوسى، طرابلس ١٩٥١، ص ص. ٧٠-٧١.

إيجاد إدارة محلية ساعدت على حفظ الأمن وتوطيد العلاقات بين القبائل وتأمين تجارة القوافل، كما انتشرت الزوايا فى الأصقاع السودانية، إذ دان بالخضوع للدعوة السنوسية معظم أهالى واداى وبرنو وكانم وداهومى[1]. وقد عرفت السنوسية زعماء أربعة هم على التوالى: السيد بن على السنوسى مؤسس الدعوة والسيد المهدى والسيد أحمد وأخيرًا السيد إدريس السنوسى. والدعوة السنوسية شأنها فى ذلك شأن الدعوات الإسلامية الإصلاحية الأخرى، كانت تستهدف العودة بالإسلام إلى أصوله الأولى، وكانت ترتكز على دعامات ثلاث هى: الزاوية والإخوان والوكيل، أما الزاوية فبناء مكون من ثلاث حجرات يتوقف حجمها على أهمية المكان المقامة فيه، وإحدى هذه الغرف خاصة بإعطاء الدروس التى يتلقاها صغار البدو، والثانية أشبه بمضيفة ينزل فيها المسافرون لتمضية بضعة أيام، والغرفة الثالثة لسكنى الإخوان، وعادة كانت تقام الزاوية بالقرب من بئر أو مورد ماء يقف عندها التجار أو المسافرون. ويجاور الزاوية فى أغلب الأحيان قطعة أرض يزرعها الإخوان، والإخوان هم الأعضاء العاملون، وهم الذين ينشرون تعاليم الدعوة السنوسية وأغراضها، أما الوكيل فهو ممثل شيخ السنوسية والقائم عنه بالأمر فى تلك الزاوية.

وقد تأسست أولى الزوايا السنوسية فى واحة سيوة ثم تقدم مؤسس السنوسية من سيوة غربا إلى برقة، فأسس زوايا فى كل من جالو وأوجلة، وتوغل فى طرابلس، ثم فى تونس يبشر بتعاليم دعوته بين البدو، ثم عاد إلى برقة حيث أسس الزاوية البيضاء بالقرب من درنة فى الجبل الأخضر، ثم تعددت الزوايا السنوسية فى مناطق أخرى أهمها واحة الكفرة، وقد ذكر الرحالة المصرى أحمد حسنين أنه اطلع على أصل رسالة فى الكفرة كان قد بعث بها السنوسى الكبير إلى أهل واجنجة فى واداى، يطلب فيها منهم التمسك بأهداب الدين، وقد جاء فى رسالته هذه بعض الفقرات التى توضح الفكرة التى أقام عليها السنوسى دعوته، وهى تنبيه الغافل وتعليم الجاهل وهدى من ضل سواء السبيل. وفى عام ١٨٥٥

(١) المصدر السابق ص ٣٠ ومابعدها.

أسس السنوسي زاوية الجغبوب التي أصبحت بعد ذلك أهم مركز من مراكز العلوم والدين، ولم يكن اختياره الجغبوب اعتباطاً[1]، وإنما قصد السنوسي باختيارها أن تكون مركزاً للتوفيق بين قبائل الصحراء المختلفة ونشر الدعوة بينهم جميعاً، إذ جاء في رسالة السنوسي التي سبق أن أشرنا إليها إلى أهل واجنجة أنه يريد أن ينشر الإسلام بينهم وبين الأعراب الذين يغيرون على بلادهم "ويستعبدون أولادكم ويبتزون أموالكم، وإننا بعملنا هذا نقوم بما أمر الله به في كتابه العزيز، ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾".

وكانت جغبوب مركزاً أحسن السنوسي اختياره لتحقيق أغراضه فهي وسط قبائل كان النزاع بينها مستمرا، ومن ثم أمكن للسنوسي أن يبسط نفوذه على المتنازعين وأن يصلح ذات بينهم، وبالفعل انقطعت بعد إقامته في الجغبوب، واتخاذها مقراً لدعوته، تلك الإغارات التي كانت مستمرة بين قبائل الشرق والغرب، كما عني السنوسي بتزويد زاويته بمكتبة كبيرة حوت الكثير من المصادر والمخطوطات النادرة التي ضاع أكثرها عقب الاحتلال الإيطالي لليبيا [2]، كما أقبل عليها الطلاب والعلماء. وعندما مات السنوسي الكبير كانت الدعوة السنوسية قد حققت نجاحا كبيراً. وخلفه ابنه محمد المهدي الذي نقل مركز إقامته من الجغبوب إلى الكفرة لأنه أدرك أن الدعوة السنوسية يمكن أن تجد في البلاد الجنوبية مجالا أوسع مما تجده في الشمال، وكان انتقاله إلى الكفرة حدثاً جديداً في تاريخ السنوسية، إذ تقدمت التجارة بين السودان الغربي وشاطئ البحر المتوسط عن طريق الكفرة، وفي عهده أيضاً كان الإخوان السنوسيون يجوبون الفيافي في الصحراء الكبرى، وفي إفريقيا الاستوائية الغربية، وبين القبائل الرحل، وقبائل الطوارق، والقبائل الوثنية. وقد نجح السنوسيون في عهده في نشر دعوتهم في كل من واداي والباجيرمي والبوركوه وتبو ونهر بينوى، إلى أن بلغوا النيجر الأدنى. وبواسطة السنوسية ودعاتها وزواياها صارت نواحي بحيرة تشاد مركزا للإسلام في

---

(١) عن أهمية واحة الجغبوب انظر :

Prichard, Sanusi of Cyrenaica p.15.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، مرجع سبق ذكره، ص١٦٦.

أواسط إفريقيا، وهكذا تغلغلت الدعوة السنوسية من البحر المتوسط شمالا إلى قلب السودان الغربى جنوبًا [١].

وقد شمل نفوذ السنوسية الدينى والسياسى مناطق كثيرة من الصحراء وانقطعت الفوضى والشقاق اللذان سيطرا زمنًا طويلا على الصحراء، ويمكن أن نستدل على ذلك مما ذكره الرحالة الحشائشى [٢]، الذى يحدثنا فى كتابه جلاء الكرب عن طرابلس الغرب «أن أهل الجبل الأخضر طباعهم حسنة وأخلاقهم طيبة لينة يعتقدون فى شيخهم السنوسى اعتقادًا لاتزحزحه الجبال ويخافون الله ورسوله، وهم أصحاب عبادة، وقد ضرب الأمن وعدم الخوف أطنابهما بأرضهم، فالغريب والسائح عندهم لايهضم لهما جانب ولو كانت معهما حمول الذهب والفضة، وأصبح تبادل التجارة فى الأراضى الواقعة بين البحر المتوسط شمالا ومختلف أنحاء إفريقيا الاستوائية جنوبًا مرتبطًا برباط وثيق، واستمر سفر القوافل جيئة وذهابًا، وظلت عقبات الصحراء التى أقل مايخشاه الإنسان فى جوفها، هو الموت المحتم عطشًا، إذا افترضنا نجاته من الدعار واللصوص من قطاع الطرق، وحفرت الآبار فى جوف الصحراء، وأصبح التاجر يحمل كل غال ونفيس على جماله، من بنغازى إلى واداى ومن طرابلس إلى بحيرة تشاد مارًا بفزان، ومن مصر إلى برقة أو السودان مطمئنا لايخشى على أى شىء». وقد احتوت رحلة الحشائشى على كثير من المعلومات عن السنوسية وأثرها الدينى والعلمى والسياسى، حتى أصبحت تعد من أخصب المصادر فى ذلك الميدان [٣] وإن كان من

---

(١) أحمد حسنين: فى صحراء ليبيا جـ١ ص ص ٥٣/٥٦، وعن انتشار الدعوة السنوسية انظر محمد فؤاد شكرى: السنوسية دين ودولة ص ٥ ومابعدها.

(٢) الشريف التونسى الشيخ محمد بن عثمان الحشائشى قام برحلاته فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٥) وقد اهتم الفرنسيون برحلاته كما أشار إليها عدد كبير من المستشرقين، وكان الحشائشى يشغل مركز متفقد خزائن الكتب بجامع الزيتونة وقد ساعده ذلك على الاطلاع على المصادر الهامة فجاءت رحلاته تمزج بين التاريخ والمشاهدة.

وللكاتب مؤلف آخر هو النفحات المسكية فى أخبار المملكة الطرابلسية.

(٣) انظر جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٩٥٧ تاريخ، كما حققت هذه الرحلة وطبعت طبعة علمية فى بيروت بإشراف على مصطفى المصراتى فى عام ١٩٦٥.

الأسف أن التفصيلات الكثيرة التى أتى بها الحشائشى عن رحلاته فى الصحارى لم تصل إلينا كاملة، فمن الثابت أنه وضع كتابًا كبيرًا بعنوان الرحلة الصحراوية، ولكن هذا الكتاب فقد ولم يصل إلينا وكل معرفتنا بهذا الكتاب تقتصر على بعض الإشارات التى أوردها عنه فى ثنايا كتابه المختصر جلاء الكرب.

ولم يكن الحشائشى وحده هو الذى أشاد بالأمن الذى حققته الزوايا السنوسية، وإنما أشاد بذلك أيضًا كثير من الرحالة الأوربيين، نذكر منهم الرحالة الانجليزى بل Bell، الذى أقام فترة فى الكفرة، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ذكر بل أنه قبل العهد السنوسى لم يحدث توغل فى منطقة الكفرة إذ تحاشى الكثيرون التوغل فى الصحراء المترامية الأطراف التى تمتد من المنطقة الساحلية إلى مجموعة واحات الكفرة، لما فى ذلك من الأخطار الداهمة، أما بعد انتشار السنوسية، فقد فتحت طرق جديدة بين الساحل والداخل، ولاسيما بعد أن قامت الثورة المهدية فى السودان، وما ترتب عليها من تحول التجارة، إذ كان يصل إلى جالو من الكفرة أسبوعيًا قوافل ضخمة يقدر عدد إبلها بين مائتين وثلاثمائة، كما ازدهرت التجارة ازدهارًا كبيرًا فى تلك الواحة. ولاشك أن انتقال المهدى إلى الكفرة فى قلب الصحراء بعيدًا عن أى إشراف أو تدخل من جانب الدولة العثمانية، قد كشف عن نواياه الحقيقية، أو بالأحرى الأهداف السياسية التى صارت السنوسية تبغى تحقيقها، وهى إنشاء ملك مستقل كامل السيادة يمتد عبر القارة الإفريقية من الحدود المصرية شرقًا إلى شواطئ الأطلنطى غربًا، يضم بين جوانبه برقة وطرابلس وفزان، ثم صحراء الجزائر ومنطقة بحيرة تشاد، ويسيطر على طرق التجارة من البحر المتوسط شمالا إلى السودان جنوبًا. وليس من شك فى أن النفوذ الذى كان يتطلع إليه المهدى كان سببًا فى أن توجه الدول الأوربية اهتمامها إلى دعوته، ففرنسا كانت تتوجس خيفة من المهدى على مستعمراتها فى إفريقيا الاستوائية وأواسط إفريقيا وشمالها، وبريطانيا كانت تعد المهدى خطرًا على نفوذها، أما إيطاليا فكان تدرك أن السنوسية هى القوة التى تستطيع الصمود فى وجه أطماعها.

وهناك من الدول الاستعمارية من سعت إلى خطب ود المهدى وخاصة ألمانيا التى كانت تحاول التفاهم معه للوقوف ضد الفرنسيين فى الشمال الإفريقى وإفريقيا الغربية، بيد أن المهدى لم يستجب لهذه الدعوة، ويبدو أنه كان من أهداف الرحالة الألمانى جيرارد رولفس فى زيارته لبرقة والكفرة والجغبوب التعرف على المهدى السنوسى ولكنه لم يتمكن من مقابلته، وإن كان قد التقى بوكيله على مقربة من الجغبوب، وفى عهد المهدى عمد السنوسيون إلى إرسال البعثات الاستكشافية، الواحدة تلو الأخرى، لدراسة أحوال الطرق المختلفة فى جوف الصحراء، والواقعة بين الكفرة وفزان من جهة، وبين الكفرة وأقاليم غرب السودان من جهة أخرى، ودراسة الطرق الواقعة بين الكفرة ومصر، وآخر هذه البعثات هى تلك التى كانت برئاسة السيد مصطفى السمالوسى، وقد اكتشفت هذه البعثة حطية العوينات والخطايا التى تكتنفها [١]، ولم تكن معروفة قبل ذلك. ومن المعروف أن الرحالة المصرى أحمد حسنين قد حدد مواقع هذه الخطايا جغرافيا، عندما وصل إليها بين سنتى ١٩٢٢ و١٩٢٣ مصحوباً بالأدلاء السنوسيين.

وفى عام ١٩٠٠ توفى الإمام المهدى السنوسى، وخلفه ابن أخيه السيد أحمد الشريف، وصيا على السيد إدريس السنوسى، وقد خرج السيد أحمد الشريف عن نهج أسلافه، إذ أراد أن يجمع بين يديه السلطتين الدينية والسياسية، ووضح ذلك حينما استولى الإيطاليون على برقة وطرابلس من الأتراك العثمانيين، إذ حاول السيد أحمد أن يضيف إلى نفوذه الدينى ماتركه العثمانيون من فراغ سياسى وعسكرى، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى قام تحت تحريض البعثات العسكرية التركية والألمانية بمهاجمة الإنجليز فى مصر، ولكن محاولاته لم يقدر لها النجاح، واضطر إلى اللجوء إلى الآستانة [٢]، وخلفه السيد إدريس السنوسى، الذى وقع اتفاقاً مع الحكومة الإيطالية فى عام ١٩١٧، أقرت فيه بحقه فى إدارة شئون واحات جالو، أو جلة، إجدابية، والكفرة، وإن كان الإيطاليون

---

(١) أحمد صدقى الدجانى: الحركة السنوسية نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر ص ٢٢١.

(٢) Duncan Cumming, Sanusyia in the First World War, Paper Sumbitted to libya in History Conference, March 1968.

قد نكثوا باتفاقهم. وفى عهد السيد إدريس السنوسى انتشرت الزوايا السنوسية فى الصحراء مما دفع كثيرا من الرحالة إلى القيام برحلات استهدفوا من ورائها كشف الصحراء الكبرى، ويمكننا أن نضيف إلى الرحالتين الألمانيين رولفس وناختيجال الرحالة الإنجليزية روزيتافوربس [1]، التى قامت برحلتين فى الصحراء كانت إحداهما برفقة الرحالة المصرى أحمد حسنين ثم رحلة أخرى قامت بها بمفردها فى عام ١٩٢٠، اتجهت فيها إلى واحة الكفرة للتثبت من موقعها وإصلاح بعض الأخطاء الجغرافية التى وقع فيه الرحالة رولفس.

وليس من شك فى أن روزيتافوربس قد استفادت فائدة كبيرة من الزوايا السنوسية فى تنقلاتها عبر الصحراء، إذ نزلت ضيفة على السيد رضا شقيق السيد إدريس السنوسى، واستعانت بإحدى القوافل التجارية حتى وصلت إلى واحة أوجلة، وأمدها السيد رضا بمن يعنى بشأنها، كما زودها برسالة إلى قائمقام جالو يوصيه بها، وتقرر فوربس أنها استفادت كثيرًا من معاونة السنوسيين لها، ولكنها ذكرت أن السنوسيين كانوا ينقسمون إلى فريقين، الفريق الأول : وهم أنصار السيد أحمد الشريف، والفريق الثانى وهم أنصار السيد إدريس، والفريق الأول يسيء الظن بالفريق الثانى، ويعمل على مقاومة أتباعه. وفى الكفرة أقامت فى دار السيد إدريس السنوسى وارتدت الملابس العربية، غير أن تصرفاتها لم تلق احتراما فى نظر شيوخ القبائل لأن نساء العرب لم يعتدن الخروج من منازلهن. وبعد أن أقامت فى الكفرة بعض الوقت أرادت أن ترجع بطريق آخر غير الطريق الذى ذهبت منه، لعلها تستكشف طريقًا جديدًا، ولكن لم يلبث أن اتضح لها أن الطريق الذى سارت فيه من الكفرة إلى جغبوب هو من الطرق التى عرفها السنوسيون لتسهيل الاتصال مع مصر، وقد وصلت أخيرًا إلى الجغبوب، وأقامت فى زاويتها، ثم غادرتها إلى واحة سيوة، ومنها إلى الإسكندرية [2].

---

(١) وضعت روزيتافوربس كتابًا ضمنته أخبار رحلتها بعنوان:

The Secret of the Sahara.

(٢) الرواد، نشر مجلة المقتطف ص ١٤٨ ومابعدها.

ويمكننا أن نعرض في هذا المجال أيضاً للرحالة المصرى أحمد حسنين الذى قام برحلته في عام ١٩٢٣ من السلوم إلى الأبيض عاصمة كردفان، وتقدر هذه المسافة بمايقرب من ثلاثة آلاف وخمسمائة كيلو متر قطعها على ظهر الإبل، وتم فى خلالها التعرف على واحتى أركنو والعوينات، كما نجح فى الوصول إلى الكفرة، ولم يكن قد زارها من قبله إلا المستكشف الألمانى رولفس الذى فقد نتائج ملاحظاته ومدوناته العلمية فى أثناء رحلته.

والواقع أن رحلات أحمد حسنين لم تكن لتنجح لولا المساعدات التى قدمت له من قبل زعماء السنوسية وشيوخ زواياها وخاصة أن الطرق التى قطعها كانت غير مأمونة العواقب. وكان السنوسيون فى وقت رحلات أحمد حسنين يتخذون من الكفرة مقراً لحكمهم، ويقرر أحمد حسنين استفادته من المساعدات الكبيرة التى قدمها السنوسيون له، وقد مهد لرحلته فى جوف الصحراء منذ عام ١٩١٥، أى قبل أن يقوم بها بعدة سنوات، حيث التقى فى ذلك العام بالسيد إدريس السنوسى فى القاهرة، عند عودة الأخير من الحج، حيث تعرف عليه فى الفترة التى بدأ يظهر فيها كشيخ للطائفة السنوسية، وعندما تولى الإدريسى الحكم فى عام ١٩١٧، اشترك أحمد حسنين مع طالبوت باشا، وهو أحد الضباط الإنجليز الذين كانوا يعملون فى الجيش المصرى، فى بعثة إلى الشيخ كان الهدف منها الاتفاق معه على منع البدو من الإغارة على حدود مصر الغربية، ومنع القلاقل التى قد تحدثها الحرب، إذ إن الإنجليز كانوا حريصين على ضرورة حفظ الأمن على الحدود وخاصة بعد أن تعرضت لاضطرابات عنيفة، وكانت هذه البعثة فرصة للرحالة المصرى كى يجدد علاقته بالسيد إدريس السنوسى، الذى التقى به فى الزويتينة، وهى ثغر صغير يقع بالقرب من أجدابية، فى ولاية برقة، ومرة أخرى التقى به فى عكرمة، بالقرب من مدينة طبرق، حيث وعده الإدريسى بالتسهيلات اللازمة لنجاح رحلته التى رافق فيها روزيتافوربس، ووصلا معا إلى الكفرة فى يناير ١٩٢١.

وفى عام ١٩٢٣ قام أحمد حسنين برحلة ثانية فى أعماق الصحراء الكبرى وكان يتجه فى هذه الرحلة للوصول جنوبا إلى واداى والسودان، وتمكن فى

خلالهـا من ضبط مواقـع الآبار وواحات الكفرة، إلى جـانب التحقـق من النتائج العلميـة التى توصل إليها الرحـالة الألمانى رولفس والتثبت من مـوقع الكفرة على الخرائط الجغـرافية، وقد سجل أحمـد حسنين أخبار رحلته هذه فى كـتابه المعروف «فى صحراء ليبيـا» الذى ضمنه وصفًا مفيدًا لأحوال بدو الصـحراء وعاداتهم، كما تضمن الكثـير من أخبار السنوسيـة وزواياها وممثليها فى الصحـراء. وقد ذكر عن السنوسيين أنهم أهم عامل من عوامل النفـوذ فى الصحراء، وأنهم لايكونون شعبًا أو مملكة أو وحدة سياسـية، وإن كان فيهم من هذه الأشياء خـواص كثيرة، ولعله بذلك أول من تنبأ بالمكانة السياسية التى قـدر للسنوسيين أن يصلوا إليهـا خلال السنوات التـالية. وقـد أشار إلى أنهم يبسطون نفوذهم على مـساحـة كبـيرة من الصّحراء، كما وصف السنوسـية باعتبارها رابطة دينية زعامتـها وراثية ونفوذها قوى فى إدارة شئون سكان الصحراء.

وقد اتخذ الرحالة المصرى طريقه من السلوم إلى سيوة، ومنها إلى جغبوب حيث قابله هناك وكيل السيد إدريس السنوسى، وقد أشـاد أحمد حسنين بالجغبوب فذكـر عنها أنهـا بلد عامـر بالعلم والدين، ولكنها ليـست مركـزًا هامًا للتـجارة أو للزراعة، ومن الواضح أن جغبوب كانت قد وصلت إلى أقصى ازدهارها على عهد السيـد بن على السنوسى، حين اتخذها مـركزًا لدعوته، وقد ظلت مـحافظة على شهرتهـا وازدهارها على عهـد خليفتـه المهدى، حتى انتـقل منها إلى الكفـرة، فأصبحت الكفرة هى المركز الرئيسى للدعوة، وبالتالى كانت أهمية جغبوب تزداد أو تقل تبعًا لترك السنوسيين لها أو رجوعهم إليـها، ومن الجغبوب اتخذ أحمد حسنين طريقه إلى جالو على بعد ثلاثمائة وخمسين كيلو متر، وكان السيد إدريس قد طلب من سكان جالو أن يرحبوا بلقائه. وقد أمـدنا أحمد حسنين بوصف لواحة جالو، فذكر أنها من أهم واحات برقة على مسافة مائتين وأربعين كيلو مترا من أقرب نقطة من شاطئ البحر المتوسـط، وعلى مـسافة ستمائة كيلو متـر من الكفرة، وأنها تنتج كميـات كبيرة من التمر، وفـوق هذا فإنها المنفذ الذى تصدر عن طريقـه حاصلات دارفور وواداى بعـد مرورها بالكفرة، ويمر بـواحة جالو كل مايرسل من الجـهات الأخرى إلى الكفرة، ومن جالو اتخذ أحمد حسنين طريقه إلى واحة أوجلة، على

مسافة اثنى عشر ميلا غرب جالو. وسجل فى كتابه النتائج الاقتصادية التى ترتبت على سيطرة الإيطاليين على سواحل ليبيا، لأنه فى أثناء إقامته فى جالو، كانت العلاقات متوترة بين السلطات الإيطالية، وبين السيد إدريس حيث منع الإيطاليون إرسال البضائع من بنغازى وغيرها من موانى برقة إلى البلاد الداخلية، ولذلك ارتفعت أثمان الحاجيات ارتفاعا شديداً فى مدن الصحراء. وقد اتجه أحمد حسنين بعد ذلك إلى واحة الكفرة، وكان المستكشف جيرارد رولفس قد أطلق اسم الكفرة على الواحات الأربع المتفرقة المسماة تيزربو - بوزيمة - ربيانة - كبابو، ولكن اسم الكفرة، كما أكد أحمد حسنين، كان يطلق على الواحة الأخيرة فقط، وقد تحدث عن الكفرة باعتبارها طريقًا هامًا للتجارة كما أنها تتميز بالزراعة وخاصة زراعة أشجار الزيتون الذى يستخرج زيته بمعاصر عتيقة.

ومن الكفرة تمكن أحمد حسنين من الوصول إلى واحتى أركنو والعوينات، ذكر عنهما أنهما واحتان مجهولتان، ولكنه استطاع أن يحدد موقعهما على الخريطة الجغرافية، ولم تكن هاتان الواحتان مجهولتين تماما لأن السنوسيين كانوا يعرفونهما، ويعترف أحمد حسنين أنه قبل وصوله كانت هنالك إشاعات بوجود واحتين قريبتين من ركن مصر الجنوبى الغربى، وإن كان يذكر أن المكان الذى حدد لهما بالتقريب كان بعيداً جداً عن موقعهما الحقيقى، وقد أثبت أحمد حسنين أن إحدى هاتين الواحتين وهى أركنو تدخل فى حدود مصر الجنوبية، بينما تقع العوينات على مسافة قصيرة من حدود السودان.

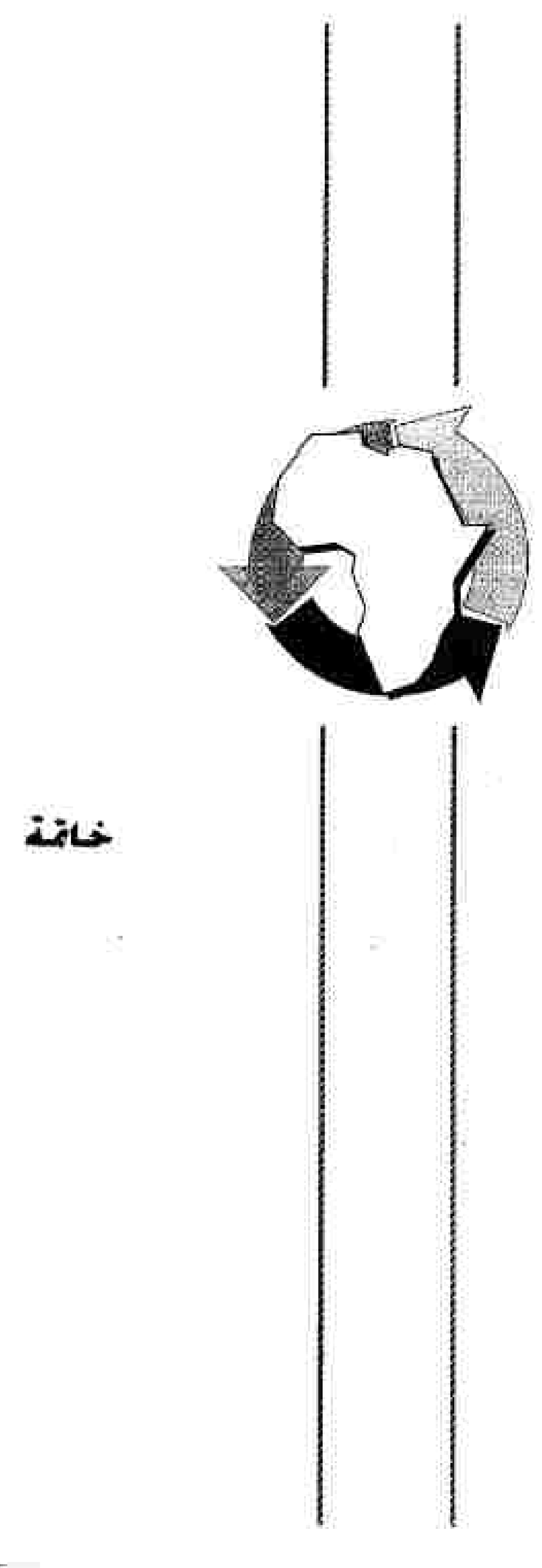
وقد يكون من المفيد أن نستخلص فيما يلى أهم النتائج التى توصل إليها الرحالة المصرى من رحلاته فى الصحراء، وخاصة أن هذه النتائج عدت بمثابة إضافات جديدة للمعلومات الجغرافية ومن بينها أن الكفرة لاتطلق إلا على الجزء الذى أطلق عليه رولفس اسم كبابو، كما أن رحلات أحمد حسنين ساعدت على تحقيق موقع آبار الظليفين إلى جانب اكتشاف طريق يقع فى الجنوب الغربى من مصر يجتاز سهل أوروى نيدى فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية إلى دارفور وتعيين موارد المياه الواقعة عليه، والأهم من ذلك إثبات حقيقة وجود واحتى أركنو

والعوينات، حقيقة أن هاتين الواحتين كانتا معروفتين لدى السنوسيين، كما سبق أن أشرنا، بل ولعلهما أيضا عرفتا فى بعض الخرائط الجغرافية من ذلك خريطة إفريقيا التى نشرها Justus Perter فى عام ١٨٩٢ التى عينت واحة صغيرة غير مسماة بين خطى عرض ٢١ ، ٣و٢٣ درجة شمالا ثم واحة أخرى على مسافة صغيرة إلى الشرق منها، وقد وضحت هاتان الواحتان على الخريطة استناداً إلى أقوال العرب الشائعة عن وجودهما وإن كانتا مع ذلك لم تثبتا فى الخرائط العسكرية الإنجليزية أو الفرنسية.

وعلى أية حال فقد يكون من أهمية اكتشاف هاتين الواحتين أنهما فتحتا مجالا لاستكشاف الزاوية الجنوبية الغربية لمصر، تلك الزاوية التى لم تكن قد وصلت إليها حتى ذلك الوقت الحاميات المصرية العسكرية، كما أصبح من الممكن على أى رحالة أن يصل ويحصل على المياه اللازمة التى تعينه على استكمال رحلاته، كما أنه من الممكن الاستفادة من قيمة واحة أركنو من الناحية العسكرية نظراً لوقوعها فى ملتقى خطى الحدود الغربية والجنوبية لمصر. وعلى الجملة فإن النجاح فى تحقيق موارد المياه ومواقع الواحات قد فتح آفاقا لرحلات جديدة فى جوف الصحراء[1].

ولاشك فى أن الرحالة المصرى أحمد حسنين ومن سبقه من الرحالة الأوربيين قد استطاعوا خلال رحلاتهم فى الصحراء، وبالاستعانة بأدلاء من السنوسيين وباتخاذ الزوايا السنوسية معالم لهم على طول الطريق أن يفتحوا مناطق شاسعة فى جوف الصحراء كانت تعد فى حكم الأراضى المجهولة، وقد استطاع أحمد حسنين بصفة خاصة أن يضع تحديدات جغرافية ويأتى بأرصاد فلكية دقيقة، مما جعل رحلاته تحتل مركزاً هاما بين الرحلات الاستكشافية، وقد استمرت رحلاته تسجل سبقا فى تاريخ حركة الكشوف الجغرافية التى وجهت إلى مجاهل الصحراء الكبرى.

(١) أحمد حسنين : فى صحراء ليبيا ـ مجلدان ـ القاهرة ١٩٣٠.



خاتمة



لعل أهم ماوضح لنا فى مجالات هذه الدراسة أن العلاقات العربية الإفريقية كان لها أثر كبير فى نشر الإسلام فى إفريقيا وإدخال الحضارة إلى شعوبها. ويعتقد كثير من الباحثين أنه لو أتيح وقت أطول أمام تيارات الإسلام والعروبة لكان مصير إفريقيا اليوم مصيراً آخر إذ إن الاستعمار الأوربى عمل على إضعاف المقومات العربية والإسلامية فى المناطق التى سيطر عليها. حقيقة أن القرن التاسع عشر شهد حركات إحياء اعتمدت على إنعاش الثقافة العربية ونشر الإسلام بين القبائل الوثنية، إلا أن ذلك القرن أيضًا كان يعد عصر الصدام بين القوى الإسلامية من ناحية والاستعمار الأوربى من ناحية أخرى، ولكن القوى الإسلامية افتقرت إلى القوة المادية التى تعينها على مواصلة هذا الصراع، فكانت النتيجة الحتمية هى استسلام المسلمين، ونشر الاستعمار نفوذه بين الشعوب الإفريقية.

ولقد كان من الطبيعى أن يجد الاستعمار فى الإسلام والثقافة العربية عقبات تهدد نفوذه، ومن ثم عمل على إضعاف المقومات العربية والإسلامية التى لاقت قدراً كبيراً من الانتعاش خلال القرن التاسع عشر الميلادى. وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى ماكان للطرق الدينية من فضل كبير فى نشر الإسلام وإعلاء شأن الثقافة العربية فى مناطق كثيرة من ربوع القارة الإفريقية، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الطرق دخلت إلى إفريقيا من العالم العربى أو على الأقل أسسها علماء إفريقيون تلقوا تعليمهم الدينى فى حواضر العالم العربى ثم عادوا إلى بلادهم ينشرون تعاليمهم الدينية. وقد بدأت الطرق الصوفية يتضح أثرها فى العالم الإسلامى منذ النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى على وجه خاص، ولعل من أهم الطرق التى ظهرت حول هذه الفترة الطريقة القادرية التى أسسها فى العراق الشيخ عبدالقادر الجيلانى وصادفت انتشاراً كبيراً فى بلدان المغرب العربى، وإن كانت قد انقسمت إلى فرق ثلاث كان من أبرزها البكائية التى اتخذت من غزوان مركزاً لها فى حين امتدت الفرقتان الأخرتان إلى كثير من مناطق غرب إفريقيا، وقد كان لأتباع الطريقة القادرية دور كبير فى نشر الدين الإسلامى فى كثير من جهات غرب إفريقيا، عن طريق تعليم النجباء من تلاميذهم ومريديهم، وإرسالهم إلى المراكز الدينية فى طرابلس وجامع القرويين فى فاس أو الجامع الأزهر فى مصر، وذلك لتلقى العلوم الدينية ثم العودة إلى بلادهم لنشر مبادئ

وتعاليم الدعوة الإسلامية. كما شهدت أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية عند نهاية القرن الثامن عشر، وخلال سنوات القرن التاسع عشر، ظهور طرق دينية جديدة برزت من بينها الطريقة التيجانية التى أسسها أحمد بن محمد التيجانى، المتوفى فى فاس ١٧٨٢، والتى صادفت انتشاراً كبيراً فى شمال إفريقيا، كما امتدت إلى أقاليم غرب السودان وسيطرت على المناطق الممتدة من تنبكتو شرقاً حتى المحيط الأطلنطى غرباً، وعلى الرغم مما أخذ على الطريقة التيجانية من مهادنة بعض شيوخها للفرنسيين خلال احتلالهم للجزائر، إلا أنها تميزت برفعها راية الجهاد ضد الفرنسيين فى غرب إفريقيا [1].

وليس من شك فى أن الطرق الدينية قد صادفت نجاحاً كبيراً إذ أقبل على الخضوع تحت رايتها كثير من الإفريقيين، وخاصة حينما نجح الدعاة بفضل استخدامهم لبعض العناصر الثقافية المحلية، بعد وضعها فى إطار إسلامى، أن يحفظوا ماضى الشعوب الإفريقية والإبقاء على مقوماتهم وعاداتهم وتقاليدهم. ومما تجدر الإشارة إليه أن العصر الزاهر لانتشار الإسلام فى إفريقيا، تم عن طريق تلك الجماعات الدينية التى انتعشت انتعاشاً بالغاً فى القرن التاسع عشر، وتحولت إلى الدعوة الدينية إلى جانب التعليم والتهذيب.

وقد سبق أن أوضحنا ما كان للطريقة السنوسية التى أسسها محمد بن على السنوسى من دور كبير فى نشر الإسلام، وإحياء الثقافة العربية عبر الصحراء الكبرى إلى جهات النيجر والسنغال، كما قد يكون من المفيد أن نشير أيضاً إلى الطريقة الميرغنية التى أسسها محمد بن عثمان الميرغنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد تلقى الميرغنى تعاليمه الدينية فى الحجاز، وتأثر إلى حد كبير، بالتعاليم السلفية، وانتشرت طريقته فى جهات شرق السودان بين قبائل البجة وفى أقاليم النيل الأزرق، وقد استمرت الميرغنية تشكل طائفة دينية قوية فى السودان إلى عهد قريب.

ولعل مايؤكد لنا عمق الروابط العربية الإفريقية تلك الصلات الروحية والثقافية التى جمعت بين الشعوب الإفريقية من ناحية، والشعوب العربية من

---

(١) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامى، جـ٢ ص ص٢٩٥/٢٩٦.

ناحية أخرى، ومما لاشك فيه أن الحركة السلفية التى ظهرت فى الجزيرة العربية حول منتصف القرن الثامن عشر، ونعنى بها الحركة الوهابية، كانت بمثابة المعين الذى غذى مختلف الحركات الإصلاحية السلفية فى إفريقيا، وتظهر أمامنا بصفة خاصة حركة عثمان بن فودى (دانفوديو) ١٧٥٤ ـ ١٨١٧ فى غرب إفريقيا، وكان زعيم هذه الحركة قد ارتحل إلى الحجاز حيث اتصل بدعاة الحركة الوهابية وتحمس لمبادئهم، وعندما عاد إلى بلاده بدأ بالدعوة السلمية عن طريق إعداد التلاميذ والمريدين، ثم انتقلت دعوته إلى مرحلة أخرى، وهى الاتصال بالأمراء ودعوتهم إلى محاربة البدع التى دخلت على الدين الإسلامى والعمل على نشر الإسلام بين الشعوب الوثنية فى غرب إفريقيا. وقد نجح فى عام ١٨٠٢ فى تأسيس سلطنة سكت التى مدت نفوذها على معظم الأقاليم الواقعة بين تنبكتو وبحيرة تشاد، وفى عام ١٨٠٦ أعلن دانفوديو الجهاد الدينى ضد أمير جوبير، ولم يأت عام ١٨١٠ إلا وتم له إخضاع كثير من إمارات الهوسا الوثنية [(١)]. وعندما توفى عام ١٨١٧ خلفه ابنه الذى تابع رسالته التى كان لها أثر كبير فى إحياء الدعوة الإسلامية، إذ من الملاحظ أن دانفوديو وأبناءه من بعده كانت لهم اهتمامات خاصة بالثقافة العربية والعلوم الدينية، وقد وضع دانفوديو نفسه الكثير من المصنفات العربية فى العلوم الدينية والفقهية [(٢)].

وهناك الكثير من الحركات الدينية التى عاصرت حركة دانفوديو وإن كانت قد تأثرت بالمهدية، وانتشرت تلك الحركات فى المناطق الواقعة بين النيجر والسنغال، ولعل من أبرزها حركة أحمدو لوبو الذى اتخذ من ماسنة مركزاً له، وحاول الاتصال بمسلمى شمال إفريقيا فى الجزائر وتونس ومراكش ومصر وغيرها من الأقطار الإسلامية الأخرى، وقد توفى فى عام ١٨٤٤ وخلفه ابنه أحمدو شيخو، كذلك يمكن الإشارة إلى الحاج عمر الفوتى الذى نشأ بين شعب التكرور، وارتحل إلى الشرق العربى، حيث اتصل بعلماء مصر والحجاز واتخذ من فوتا جالون مركزاً لدعوته [(٣)]، وقد استهل حركته الدينية بغزوه لشعب البمبارة ١٨٥٤، وقد

(١) Bovill, E.W., The Golden Trade of the Moors P. 229.

(٢) عبدالرحمن زكى: الإسلام والمسلمون فى إفريقيا ص ص٩٧ - ١٠٠ وكذلك حسن أحمد محمود: الحضارة العربية فى غرب إفريقيا العدد ١٤ من المجلة المصرية التاريخية.

(٣) توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام ص ٣٦٧.



اصطدمت حركته بالفرنسيين، ولعلها كانت من أولى الحركات الإسلامية التى اصطدمت بالاستعمار الأوربى فى إفريقيا فى القرن التاسع عشر (١٨٥٧). وقد حاول الحاج عمر الفوتى أن يتخذ من تنبكتو عاصمة لمنطقة نفوذه التى امتدت إلى السنغال ١٨٦٣، ولكنه لم يستطع الصمود أمام الاستعمار الفرنسى إذ استمرت الحرب قائمة بينه وبين الفرنسيين أو بينهم وبين خلفائه من بعده، حتى تم للفرنسيين السيطرة على هذه المناطق الواقعة فى غرب إفريقيا فى عام ١٨٨١.

ومن الحركات التى اصطدمت بالفرنسيين أيضاً حركة رابح بن الزبير فى عام ١٨٩٣ الذى أسس ملكا له فى واداى حتى نجح الفرنسيون فى طرده منها [١]. كذلك شهدت سلطنة برنو عند بحيرة تشاد حركة دينية إصلاحية تزعمها محمد الأمين الكانمى الذى بويع على عرش السلطنة فى عام ١٨٢٦ وقد تأثرت حركته إلى حد كبير بمنابع الثقافة العربية والإسلامية، إذ زار مصر وفاس والحجاز، وقد ظلت أسرته تتعاقب على الحكم حتى خضعت السلطنة للاحتلال البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى، كذلك تجدر الإشارة بصدد ذلك إلى الحركة المهدية فى السودان التى استغلها الإنجليز لبسط سيطرتهم على السودان. وكانت سلطنة دارفور التى وصل إلى حكمها على بن دينار بين عامى ١٨٩٨، ١٩١٦ آخر السلطنات الإسلامية التى اصطدمت بالاستعمار الإنجليزى، وقد وصل على بن دينار إلى حكم هذه السلطنة بعد سقوط الدولة المهدية فى عام ١٨٩٨، وقد حاول الحصول على اعتراف الإنجليز له بالوضع الجديد فى السلطنة، ولكن وجود الفرنسيين فى منطقة بحيرة تشاد وأطماعهم أثارت الكثير من مشكلات الحدود بين دارفور ومناطق النفوذ الفرنسى فى أواسط وغرب إفريقيا، وبطبيعة الحال اتجهت الحكومة البريطانية إلى مراعاة جانب فرنسا. وفضلا عن ذلك فإن العلاقة بينه وبين بريطانيا مرت بأزمة شديدة عند قيام الحرب العالمية الأولى حينما زادت مخاوف الإنجليز من اتصال الأتراك بدارفور وخاصة حين وصلت بعثة تركية إلى برقة برئاسة أنور بك كان هدفها إثارة الاضطرابات فى المناطق التى تسيطر عليها كل من إنجلترا وفرنسا فى غرب ووسط إفريقيا، وزادت عوامل التوتر حين فتح على بن

(١) جمال أحمد : مطالعات فى الشئون الإفريقية ص ص ٢٨/٢٩ ـ القاهرة ١٩٦٩.
انظر كذلك مجلة نهضة إفريقيا ـ العدد العاشر ـ أغسطس ١٩٥٨، رابح فضل الله، لعبده بدوى.

دينار أبواب سلطنته للفارين من السيطرة الفرنسية فى شمال إفريقيا، وأخذ الوضع يتطور بسرعة حينما أعلن استقلاله عن حكومة السودان، وحاول الاتصال بزعماء السنوسية فى ليبيا للحصول منهم على الأسلحة والذخائر، وقد لجأ الإنجليز إلى مهاجمة سلطنة دارفور، وساعدت فرنسا الحكومة البريطانية فى تضييق الحصار على هذه السلطنة حتى تم القضاء عليها نهائيا بإسقاط عاصمتها الفاشر فى مايو ١٩١٦[(١)].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن القرن التاسع عشر شهد ظهور دول عربية إفريقية كان لها أثر كبير فى إدخال الحضارة الإسلامية، ونشر الثقافة العربية فى أصقاع نائية من القارة الإفريقية، ولعل من أبرز نماذج تلك الدول، الإمبراطورية المصرية وامتدادها إلى السودان وسواحل البحر الأحمر ومنطقة أعالى النيل، وسلطنة زنجبار العربية، وامتدادها إلى الكونغو والبحيرات الاستوائية. وكان الأسلوب الذى اتبعه الإنجليز هو إضعاف كل من هاتين الدولتين وجعلها مفككة عاجزة لاتقوى على الدفاع عن نفسها أو ممتلكاتها التى استولت بريطانيا على النصيب الأوفى منها.

وقد اختلف أسلوب الفرنسيين عن أسلوب الإنجليز حيث اتجه الاستعمار الفرنسى، إلى التصدى المباشر للقوى الإسلامية هذا فضلا عن اتجاههم إلى إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية، ولكن الاستعمار الفرنسى أخذ يواجه ـ وخاصة منذ السنوات الأولى من القرن العشرين ـ حركات قومية ارتبطت ارتباطاً كبيراً بالدين الإسلامى والثقافة العربية، ومما تجدر الإشارة إليه أن الزعماء الإفريقيين الذين تثقفوا فى الشرق العربى على يد دعاة السلفية فى مصر والشام والحجاز هم الذين عملوا على الحفاظ على التراث العربى والإسلامى وخاصة فى شمال إفريقيا بعد أن كاد ينمحى أثره تماماً إزاء محاولات فرنسا فرنسة المناطق التى خضعت لها، ولعل أوضح مثال على ذلك حينما قام عبدالحميد بن باديس ١٨٨٩/ ١٩٤٠ بتأسيس جبهة علماء الجزائر. ويعد ابن باديس باعث النهضة الإسلامية والعربية فى الجزائر، ومن الرعيل الأول الذين كافحوا من أجل تحرير

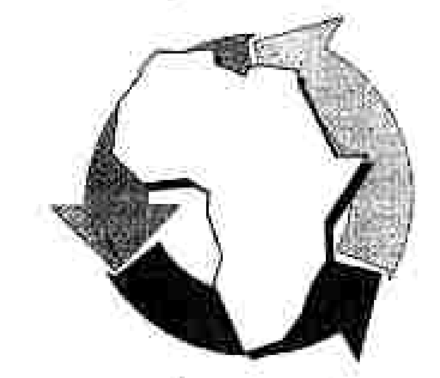
(١) A. B. Thebold, Ali Dinar, Last Sultan of Darfur 1898 - 1916 London, 1965.



الجزائر من الاستعمار الفرنسي وإدخالها في دائرة العروبة والإسلام [1]. وقد اتخذت جبهة علماء الجزائر، من التربية والتعليم أساسًا لها، ووضح ذلك في المدارس الكثيرة التي أنشأتها واتجاهها إلى نشر مبادئ الإصلاح الديني ومحاربة الطرق الصوفية، وذلك حينما اكتشف المصلحون الدينيون أن بعض مشايخ تلك الطرق يتهاونون مع الفرنسيين، فكان على السلفيين أن يناضلوا ضد رجال هذه الطرق من ناحية والغزاة الأجانب من ناحية أخرى. ولعل ذلك كان دافعًا للسلطات الفرنسية إلى الحد من نشاط الدعوة السلفية والتصدى لمقاومة دعاتها، ففي عام ١٩٣٣ أصدرت السلطات الفرنسية في الجزائر منشورًا يحرم على (الوهابيين) الخطابة، ولعل الموقف المعادي الذي وقفته السلطات الفرنسية ضد نشاط هذه الجبهة يرجع إلى تصديها للمخططات الفرنسية الرامية إلى تحطيم الشخصية العربية والإسلامية للشعب الجزائري بل وللشعوب العربية في شمال إفريقيا إلى جانب تفكيك الوحدة الوطنية بين العرب والبربر عن طريق إثارة الفتن والحزازات العنصرية بينهما، والقضاء على معاهد ومدارس العلوم الإسلامية والثقافة العربية، وكانت هذه المخططات دافعة لكي تتحول جبهة علماء الجزائر من هيئة دينية خالصة إلى حركة قومية كان لها الفضل في إعادة وصل الجزائر بشقيقاتها من الدول العربية والإسلامية.

وأخيرًا ينبغي أن نؤكد هنا إلى أنه إذا كانت معظم الشعوب الإفريقية قد خضعت للاستعمار الأوربي بمختلف أشكاله وأساليبه خلال تصاعد الموجة الإمبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، فإنه مما يسترعي الانتباه أن الشعوب العربية قد لقيت نفس هذا المصير. وقد عمد الاستعمار إلى فصم الروابط العربية الإفريقية طوال السنوات التي سيطر فيها على المقدرات العربية والإفريقية، ولذلك أليس من الطبيعي بعد تحرر الدول العربية والإفريقية، وزوال السيطرة الاستعمارية أن تعاود تلك الدول تدعيم الروابط فيما بينها، لما فيه ازدهارها ورخاؤها ومصلحة شعوبها؟.

(١) آثار ابن باديس، جمع وتبويب عمار الطالبي، ٤ مجلدات ـ مكتبة الشركة الجزائرية ١٩٦٨.



المصادر والمراجع



أولا: الوثائق العربية والأجنبية

- وثائق عابدين (كورنيش النيل حاليًا)

محافظ السودان، السنوات والمحافظ المشار إليها فى هوامش الكتاب.

- جيان، شارل.

وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية، عن شرق إفريقيا - عربه ملخصاً الأمير يوسف كمال - القاهرة ١٩٢٧.

- سجل المكاتبات السياسية فى عهد السلطان برغش بن سعيد، مخطوطة بدار الكتب المصرية، المكتبة التيمورية.

- شوقى الجمل.

الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة (بدون تاريخ).

- Ferrand - Gabriel.

Documents Historiques et Textes Geographique Arabes, Persans et Turks relatif a l' Extreme Orient du VIIe au XVIIIe siecles.

2 tomes

Paris 1913

- Grenville - Freeman.

Select Documents on the East African Coast. Oxford 1962

- Guillain.

Documents sur L' Histoire, La Geographie et le Commerce De L' Afrique Orientale.

Tome I - Expose critiques des diverses Notions acquises sur L' Afrique Orientale depuis les temps le plus Jours Jusqu' a nos Jours.

Tome II, III - Relation de Voyage d' exploration à la Cote Orientale d' Afrique, execute Pendant les annees 1847 - 1848.

- Handbooks Prepard under the direction of Great Britain Foreign Office - Historical Section,

* Kenya, Uganda and Zanyibar No 96 London 1920

* The formation of the Portuguese Colonial Empire No 116

London 1920.

Zôe March.

East Africa through Contemporary Records London 1967

ثانيا: المصادر والمراجع العربية

- إبراهيم على طرخان.

* دولة مالى الإسلامية، القاهرة : ١٩٧٣.

* الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثامن ١٩٥٩.

- أبو إسحق الإصطخرى.

المسالك والممالك، تحقيق الدكتور الحينى القاهرة ١٩٦١.

- أبو الحسن المسعودى.

مروج الذهب ومعادن الجوهر، فى مجلدين - نشر دار الرجاء - القاهرة.

- أبو زيد السيرافى.

رحلة التاجر سليمان، سلسلة التواريخ، دار الطباعة السلطانية، باريس ١٨١١.

- أبو سالم العياشى.

رحلة العياشى، فى مجلدين بالخط المغربى، المكتبة التيمورية رقم ٤٠٥ تاريخ.

- أبو عبيد الله بن عبدالعزيز البكرى.

كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، الجزائر ١٩١١.

- أبو عبدالله محمد بن بطوطة.

تحفة النظار فى عجائب الأسفار وغرائب الأمصار، مجلدان، القاهرة ١٩٣٣.

- أبو محمد عبدالله التيجانى.

رحلة التيجانى، المطبعة الرسمية، تونس ١٩٥٨.

- أبو العباس أحمد القلقشندى.

صبح الأعشى فى صناعة الإنشا.

- أتيليو مورى.

الرحالة والكشف الجغرافى فى ليبيا منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالى، تعريب خليفة محمد التليسى، مكتبة الفرجانى طرابلس، ١٩٧١.

- أحمد بابا التنبكتى.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج، فاس ١٣١٧هـ.

- أحمد حسنين.

فى صحراء ليبيا، مجلدان، القاهرة ١٩٣٠.

- أحمد سويلم العمرى.

العرب والأفريقيون، القاهرة ١٩٦٧.

- أحمد صدقى الدجانى.

الحركة السنوسية، نشأتها ونموها فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦٧.

- أحمد عبدالقادر شهاب الدين (عرب فقيه).

فتوح الحبشة، الجزء الأول، نشر رينيه باسيه، باريس ١٩٠١.

- أحمد بن فضل الله العمرى.

مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، عدة مجلدات بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٥٦٨.

- أحمد بن ماجد.

نسخة زنكوغرافية من مؤلفات أحمد بن ماجد منقولة من المكتبة الأهلية بباريس ومحفوظة بدار الكتب المصرية.

- آدم متز.

الحضارة الإسلامية، جزءان، ترجمة الدكتور محمد عبدالهادى أبو ريدة، القاهرة.

- إسماعيل سرهنك.

حقائق الأخبار عن دول البحار، ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٢٣.

- أغناطيوس كراتشكوفسكى.

* مع المخطوطات العربية، معهد الاستشراق السوفيتى.

* الأدب الجغرافى عند العرب، القسمان الأول والثانى، نشر الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، ترجمة صلاح الدين عثمان القاهرة ١٩٦٣.

- الدوميلى (مترجم).

العلم عند العرب، القاهرة ١٩٦٢.

- أنور عبدالعليم .

- أحمد بن ماجد.

من سلسلة أعلام العرب، القاهرة ١٩٦٧.

- بازل دافيدسون.

إفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال أحمد، بيروت ١٩٦٥ .

- توماس (أرنولد).

الدعوة إلى الإسلام، ترجمة وتعليق حسن إبراهيم وآخرين، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧ .

- توفيق ميخائيل .

غرائب الأخبار عن شرق إفريقيا وزنجبار، القاهرة ١٩٠١ .

- جمال أحمد.

مطالعات فى الشئون الإفريقية، القاهرة ١٩٦٨ .

- جمال زكريا قاسم .

* دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا منذ تأسيسها حتى انقسامها ١٧٤١ - ١٧٦١، القاهرة ١٩٦٧.

* استقرار العرب فى ساحل شرق إفريقيا.

العدد العاشر - حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٦٥ .

* المصادر العربية لتاريخ شرق إفريقيا، المجلة المصرية التاريخية، العدد الرابع عشر ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .

* دور العرب فى كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر - الكويت، العدد الأول من المجلد الثانى مارس ١٩٧١.

* كتاب وصف إفريقيا وتاريخها للحسن بن محمد الوزان المعروف بليو الإفريقي، حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس، المجلد الحادي عشر ١٩٦٨.
* الممالك الإسلامية في الحبشة، مجلة العربي، إبريل ١٩٧٣.
* تاريخ العرب في إفريقيا سبيل للتقارب أم للتباعد، ندوة جامعة القاهرة عن العرب في إفريقيا، إبريل ١٩٨٧.

- جورجي زيدان.

تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مجلدان . القاهرة.

- جون لويس بوركهارت .

رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان ترجمة فؤاد أندراوس، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٥٩.

- حامد ربيع.

الزنجية في الفكر السياسي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد ٢ السنة ١٢ - يوليه ١٩٧٣.

- حسن إبراهيم حسن.

انتشار الإسلام والعروبة، فيما يلي الصحراء الكبرى شرقي القارة الإفريقية وغربيها، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٧.

- حسن أحمد محمود.

* انتشار الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا ، القاهرة ١٩٥٧.
* دور العرب في نشر الحضارة في غرب إفريقيا، المجلة المصرية التاريخية.

- الحيمي.

سيرة الحبشة «حديقة النظر وبهجة الفكر في عجائب السفر»، تقديم الدكتور مراد كامل، القاهرة.

- زكريا القزويني.

آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت ١٩٦٠.

- زكي محمد حسن.

الرحالة المسلمون في العصور الوسطى - القاهرة ١٩٤٥.

- زين الدين.

تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين، مخطوطة عربية نشرها وحققها David Lopes بأصلها العربي وترجمتها البرتغالية بعنوان Historia Des Portugesa No Malabar، لشبونة ١٨٩٨

- سالمة بنت سعيد (إميلي رويت).

مذكرات أميرة عربية، مترجم، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

- سراج الدين بن الوردي.

فريدة العجائب، وخريدة الغرائب.

- سعد زغلول عبدربه.

تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب إفريقيا العدد (٢٠) من المجلة المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٣.

- سعيد عبد الفتاح عاشور.

بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة، العدد الرابع عشر من المجلة المصرية التاريخية.

- سعيد بن علي المغيري.

جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

- سليمان المهري.

نسخة زنكوغرافية من مؤلفات سليمان المهري منقولة من المكتبة الأهلية بباريس، ومحفوظة بدار الكتب المصرية.

- الشاطر بصيلي عبدالجليل.

  - معالم تاريخ سودان وادي النيل، القاهرة ١٩٥٥.
  - تاريخ وحضارات السودان الشرقي والأوسط من القرن السابع إلى القرن التاسع عشر الميلادي، القاهرة ١٩٧٢.
  - مملكة موريتانيا المصرية، الموسم الثقافي للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.

- صلاح الدين المنجد.

مملكة مالى عند الجغرافيين المسلمين، نصوص جمعها وعلق عليها وقدم لها صلاح الدين المنجد - القاهرة.

- صلاح العقاد.

المغرب فى بداية العصور الحديثة، معهد الدراسات العربية - القاهرة.

- صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم.

زنجبار، القاهرة ١٩٦٠.

- عبدالرحمن بدوى.

إفريقيا والثقافة العربية، العدد ٤٨ من مجلة نهضة إفريقيا - أكتوبر ١٩٦١.

- عبدالرحمن الرافعى.

* عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١.

* عصر إسماعيل، القاهرة ١٩٤٥.

- عبدالرحمن زكى.

* الإسلام والمسلمون فى إفريقيا، القاهرة ١٩٧٠.

* المراجع العربية لتاريخ الإسلامى فى غرب إفريقيا، محاضرات الموسم الثقافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧/١٩٦٨.

- عبدالله بن مصبح الصوافى.

كتاب السلوة فى أخبار كلوة، نقلا عن أوراق الشيخ محيى الدين الزنجبارى، نشر وتحقيق أرثر سترونج ١٨٩٥ بأصلها العربى وترجمتها بعنوان History of Kilwa.

- عبدالعزيز عبدالحق.

استدراكات على رحلة التونسى إلى دارفور، محاضرات الموسم الثقافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٧/١٩٦٨.

- عبدالعزيز كامل.

نحو تخطيط علمى لدراساتنا الإفريقية، من محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية القاهرة ١٩٥٩.

- عبدالغنى سعودى.
العروبة والإفريقية، مواجهــة أو تضامن - بحث منشور فى العلاقات العربية الإفريقية ، دراسة فى أبعادها المختلفة - معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨.
- عبدالكريم كريم.
مناهل الصفا فى أخبار دولة الملوك الشرفا، المجلة المصرية التاريخية، المجلد الخامس عشر، القاهرة ١٩٦٩ .
- عبدالمجيد عابدين.
بين الحبشة والعرب، القاهرة ١٩٤٧ .
- عبده بدوى.
رابح فضل الله، مجلة نهضة إفريقيا العدد العاشر أغسطس ١٩٥٨.
- عمار الطالبى .
آثار ابن باديس، أربعة أجزاء، جمع وتبويب عمار الطالبى، الجزائر ١٩٦٨ .
- عزالدين موسى .
الإسلام فى إفريقيا، من أعمال ندوة العرب وإفريقيا، عمان، ١٩٨٣ .
- عوض السعداوية.
حالة ليبيا كما ذكرها الحــاج أبو سالم العياشى فى رحلته، دراسة قدمت إلى مؤتمر ليبيا عبر العصور، الجامعة الليبية بنغازى - مارس ١٩٦٨ .
- فردريك بنولا .
مصر والجغرافيا، خلاصة عن الأعمال الجغرافية التى أنجزتها مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد زكى، القاهرة ١٣١٠هـ.
- فضلو حورانى.
العرب والملاحة البحرية فى المحيط الهندى، القاهرة ١٩٥٨ .
- فؤاد صروف .
الرواد، نشر مجلة المقتطف، القاهرة. (بدون تاريخ).
- فيودور شوموفســكى.

ثلاث راهمانجات المجهولة، إصدار معهد الاستشراق السوفيتى، لينينجراد ١٩٥٧ .

- كلارك. ج وهاردنج فينست.

تجارة الرق والرقيق (مترجم)، القاهرة .

- كيلى، جون.

بريطانيا والخليج - ترجمة محمد أمين عبدالله - نشر وزارة التراث القومى والثقافة سلطنة عمان.

- لوثروب ستودارد.

حاضر العالم الإسلامى، ترجمة عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان - مجلدان - القاهرة ١٣٤٣هـ.

- لوريمر . ج.ج.

دليل الخليج - القسم التاريخى - سبعة مجلدات، الدوحة ١٩٦٧ .

- محمد أمين.

تطور العلاقات العربية الإفريقية فى العصور الوسطى، بحث منشور فى العلاقات العربية الإفريقية دراسة فى أبعادها المختلفة، نشر معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ .

- محجوب زيادة.

الإسلام فى السودان، القاهرة

- محمد خير فارس.

تاريخ الجزائر الحديث، دمشق ١٩٦٩ .

- محمد صبرى.

* تاريخ الإمبراطورية المصرية السودانية فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٨.

* مصر فى إفريقيا الشرقية، القاهرة ١٩٣٩ .

- محمد الطيب بن إدريس الأشهب.

- المهدى السنوسى، طرابلس ١٩٥١ .

- محمد عبدالغنى حسن.

الشريف الإدريسى - من سلسلة أعلام العرب (٩٧) القاهرة ١٩٧١.

- محمد بن عثمان الحشائشى.

جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، أو النفحات المسكية فى أخبار المملكة الطرابلسية، نسخة بدار الكتب المصرية على الآلة الكاتبة مكتوبة بأمر الأمير عمر طوسون تحت رقم ٩٣٥٧ تاريخ.

كما حققت رحلة الحشائشى وطبعت طبعة علمية قام بها مصطفى المسراتى، بيروت ١٩٦٥.

- محمد بن عمر التونسى.

تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان. تحقيق ونشر الدكتور خليل محمود عساكر، والدكتور مصطفى مسعد، القاهرة ١٩٦٥.

- محمد فؤاد شكرى.

السنوسية دين ودولة، القاهرة ١٩٥١

مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، القاهرة.

- مصطفى بعيو.

- الأسس التاريخية لمستقبل لوبيا، الإسكندرية ١٩٥٣.
- بعض ملامح تاريخ ليبيا فى القرن التاسع عشر دراسة قدمت إلى مؤتمر ليبيا عبرالعصور - الجامعة الليبية - بنغازى مارس ١٩٦٨.

- مصطفى كامل.

أعجب ماكان فى الرق عند الرومان، عرض الدكتور جمال زكريا قاسم لمؤلفات الزعيم الوطنى مصطفى كامل فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٧٥.

- مصطفى محمد مسعد.

الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٠.

- مكى شبيكة.

مملكة الفونج الإسلامية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٤
- المقريزى.
الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، الطبعة المصرية ١٩٠٨.
- ميكاكى.
طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١.
- نسيم مقار.
البكباشى المصرى سليم قبودان، القاهرة ١٩٥٨.
- نعوم شقير.
تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، ثلاثة أجزاء القاهرة ١٩٠٣.
- نقولا زيادة.
الرحالة العرب.
- نور الدين السالمى.
تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، فى مجلدين، طبع وتصحيح وتعليق أبو إسحق إبراهيم الجزائرى. القاهرة ١٣٣هـ.
- هولنجزورث . ل
زنجبار تحت الحماية البريطانية ترجمة حسن حبشى. القاهرة ١٩٦٨.
- ياقوت الحموى.
معجم البلدان، القاهرة ١٩٠٦.
- يوسف أحمد
الإسلام فى الحبشة، القاهرة ١٩٣٠.

ثالثا ـ المصادر والمراجع الأجنبية

- Aida Arif and Abu Hakima, Descriptive Catalogue of the Arabic Manuscripts in Nigeria - Luzac.

London 1965

- Badger, G.

History of the Imams and Seyyids of Oman by Salil Bin Razik. translated from the Original Arabic and edited with appendices and Introduction continuing the history down to 1870

London 1871

- Bovill.

* Caravaans of the old Sahara.
* The Golden Trade of the Moors.

London 1968

* Missions to Niger, Journal of the Frederick Horneman, Travels and letters of Alexander Gordon Laing, Hakluyt Society Second series No. CXVIII, Vols II.III.

Cambridge 1962

- Boxer, C.R.

* Fort Jesus and the Portuguese in Mombassa 1593 - 1729.

London 1961

* Four Centuries of Portuguese Expansion.

London 1961

- Browne, R.

The History and Description of Africa and Notable Things Contained Therein, written by Al Hasan bin Mohamed Awezaz al Fasi better Known As Leo Africanus, 2 Vols.

London 1898

- Browne, W.G.

Travels in Africa, Egypt and Syria

London 1799

- Burton, R.

* Zanzibar, City, Island and Coast.

2Vols.

London 1886

* Lake Region of Central Africa.
London 1860

- Cenleman.
La Question Arabe et Congo.
Brussels 1959

- Chittick, Neville.
Kilwa and and the Arab Settlement of the East African Coast.
Journal of the African Society.
No, 2, 1963

- Cole, Sonia.
The pre-History of the East African Coast.
New York, 1962

- Colomb, R.N.
Slave Catching in the Indian Ocean.
A Record of Naval Experience.
London 1873

- Coupland, Reginald.
* East Africa and It's Invaders. From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856.
Oxford 1938

* The Exploitation of East Africa 1856 - 1990.
London 1939

* The British Anti- Slavery Movement.
London 1938

- Crawford, O.
The Fung Kingdom of Sennar
London 1961

- Crowder, Miceal.
The Story of Nigeria.
London 1962

- Dames, I. (Editor).
The Book of Durate Barbosa.
London 1918

- Darley, H.
Slaves & Ivory.
London 1916

- Eliot, charles.
East Africa Protectorate.
London 1905
- Fage.
An Atlas of African History.
- Ferrand, Gabriel.
Les Musulmans de Madagascar et L'iles de Commores.
2 tomes, paris.
- Foster, (W.)
England's Quest in Eastern Trade.
London.
- Forbes, R.
The Secret of the Sahara
London 1933
- Freeman, Grenville
The Mediveal History of the Coast of Tanganiyka.
Berlin 1962
- Ghunter, John .
Inside Africa, 2 vol II.
London 1959
- Hichens.
Islam in East Africa.
London
- Hill.
Egypt in the Sudan.
London 1963
- Hofer, M. F.
L'univers, Histoire et Description de tous les Peuples (Afrique Orientale et Centrale).
Paris 1848
- Hollingsworth, L.
Zanzibar.
- Holt, P.
History of the Sudan From the Fung Sultanate to the Present day.
London 1967

- Huthinson, Edward.
The Slave Trade of East Africa.
London 1874

- Ingrums, (H.)
Arabia & The Isles, London 1960.
- Johnston, Hary.
The Colonization of Africa.
Cambridge 1913

- Kammerer, A.
La Mer Rouge, L'Abyssinie et L'Arabe aux XVIe et XVIIe Siecle et la Cartographie des portugais du Monde Orientale.
Le Caire MCMXLIX.

- Kensdale, W.E.
A Catalogue of the Arabic Manuscripts in the University Library, Ibadan.
1955 - 1958

- Krapf, Lewis.
Travels, Research and Missionary labours During an Eighteen years Residence in Eastern Africa.
London 1860

- Lopes, David.
Historia Portuguesa No Malabar.
Lispon 1898

- Lyndon.
Swahili Poetry
- Lyne, Robert.
Zanzibar in Contemporary Times.
London

- Mc Millan, Mona.
Introducing East Africa.
London 1965

- Muktar, M.
Notes Sur le Pays de Harar, Bulletin trimstrie de la Societe Khedivale de Geographie du Caire.
Caire 1877

- Oliver, Roland.
The Dawn of African History.
London 1962

- Owen, W.F.
Narrative to Explore the Shores of Arabia, Africa, and Madagscar 2Vols.
London 1826

- Palmer, H. R.
History of Ketsina, Journal of the African Society XXVI, April 1927

- Paule. A.
A History of the Beja in the Sudan.
Cambridge 1964

- Pearce.
Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa.

- philips, Wendel.
Oman - Amistory,
London 1967

- Pory, John.
A Geographical Historie of Afrika written in Arabicke and Italien.
London 1600

- Prins, A.H.
* On Swahili Historiography.
Journal of East African International Institute.
London 1963

* The Swahili Speaking peoples of Zanzibar and East African Coast, Arab - Shiraz and Swahili.
East African Inernational Institute.
London 1961

- Prichard, Evans.
The Sanusi of Cyreneica.
London 1951

- Pruen, S.
The Arab and the African.
Experience in Eastern Equatorial Africa during a residence of three years.
London 1891

- Rabaud, Alfred.
Zanzibar.
La Cote Orientale de L'Afrique.
Extrait de Bulletin de la Societe Geographique de Marseille.
- Reinaud.
Relation de voyages fait Par les Arabes et Persans a l'Inde et la Chine.
2 tomes Paris, 1845
- Ricci, A.
Travels of Marco Polo.
- Ronciere, Charle de la.
La Decouverte de L'Afrique aux Moyen Age.
Le Caire 1925 - 1927
- Ruete, R.
* The Al Bu said Dynasty in Oman and East Africa.
Journal of the Central Asian Society. Vol VXXI.
London 1929
* Said Bin Sutan.
London 1929
* Dates & Refrences of the Al Bu Said dynasty in Oman & East Africa.
- Schefer, Ch.
Description de L'Afrique ecrit par Jean Leon African.
Paris 1898
- Schoff.
The Periplus of the Erythrean Sea.
- Serjent.
The Portuguese off the South Arabian Coast.
- Shoukry, M.F.
Equatoria under the Egyptian Rule.
Cairo, 1953
- Slade, Ruth.
King Leopold's Congo.
London 1962
- Stevenson, J.
The Arabs In Central Africa.
- Stigand.

In the land of Zinj.

London 1913

- Strong, Arthur.
History of Kilwa
Journal of the Royal Asiatic Society.

April, 1895

- Theobold, A.B.
Ali Dinar, Last Sultan of Darfur, 1898 -1916

London 1965

- Thomas, B.
The Arab Rule under the Al Bu said Dynasty in Oman and East Africa 1741 - 1937.

London 1938

- Trimingham, Spencer.
* A History of Islam in west Africa.

Oxford, 1959

* Islam in Ethiopia.

Oxford, 1962

- Vambery, A.
The Travels and Adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis During the years 1553 -1555.
Translated from Turkish with notes.

London 1899

- Viller, Allen.
The Arab Dhows Trade.
Journal of the Middle East.

October, 1954

- Warner, A.
A Swahili History of Pate.
Journal of the African Society.

Vol xiv. 1913

- Younghusband.
Glimpses of East Africa and Zanzibar.

London 1908

رابعا ـ الدوريات العربية والأجنبية

(أ) العربية:

- حوليات كلية الآداب ـ جامعة عين شمس.
- جريدة أركان حرب الجيش المصرى.
- المجلة المصرية التاريخية.
- مجلة عالم الفكر ـ الكويت.
- مجلة العربى ـ الكويت .
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ـ القاهرة.
- مجلة نهضة إفريقيا ـ القاهرة.

(ب) الأجنبية :

- Bulletin de la Societe Geographie de Marseille.
- Bulletin de la Societe Khediviale de Geographie, Caire.
- Journal of the African Society.
- Journal of the Central Asian Society.
- Journal of the East African International Institute.
- Journal of East African Swahili Committee.
- Journal of the Middle East, Middle East Institute Washington.
- Journal of the RoyalAsian Society, London.

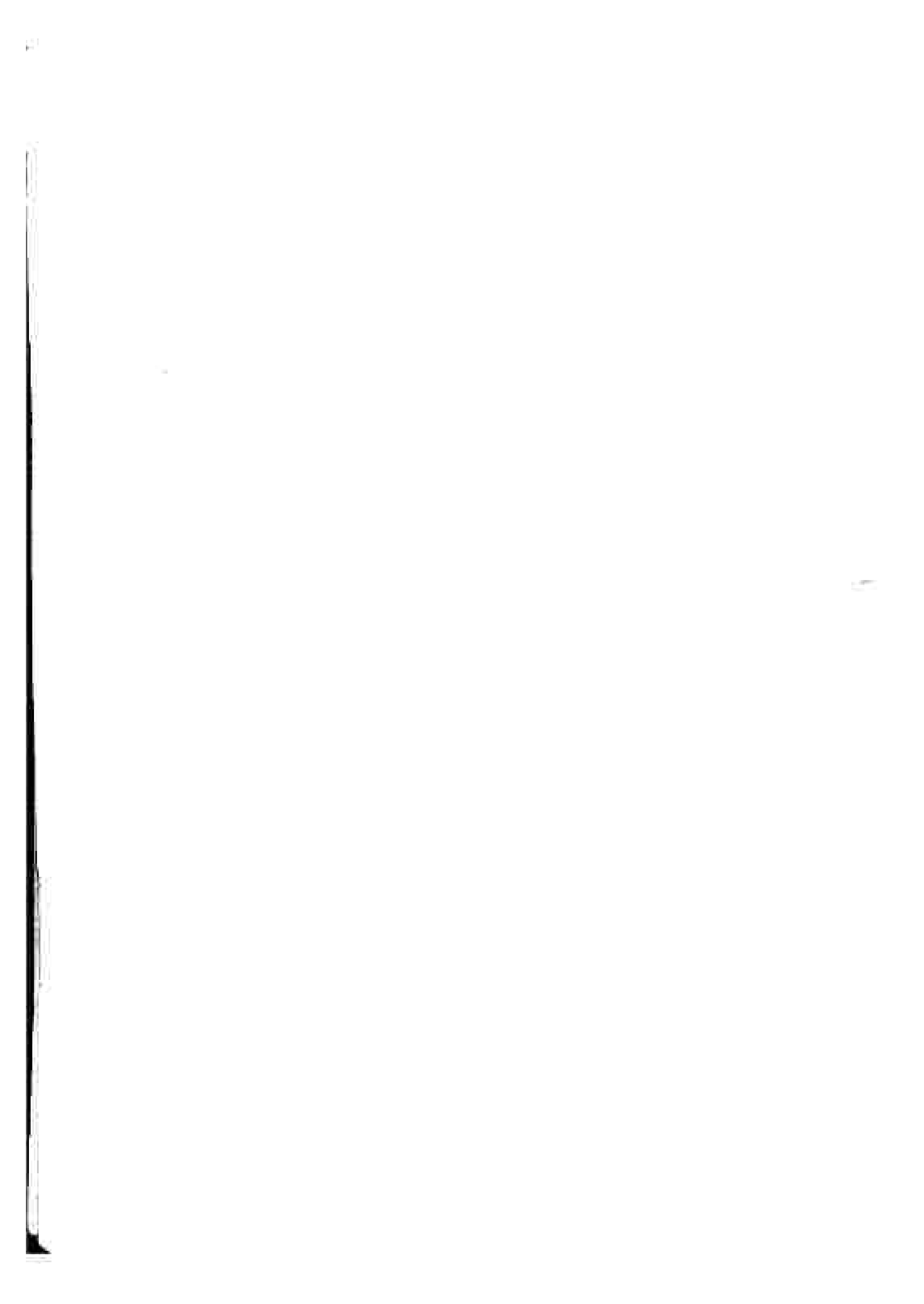
خامسا - معارف عامة

- دائرة المعارف الإسلامية.

- Encylopeadia of Religions & Ethics.

المحتويات

الصفحة



هذا الكتاب

يعنى الكتاب بتوضيح الروابط الثقافية والاقتصادية والهجرات البشرية التى كانت تتم عن طريق المعابر الرئيسية فى مصر والشمال الإفريقى وسواحل شرق إفريقيا إلى أواسط القارة ودواخلها وما ترتب على ذلك من امتزاج الحضارة العربية الإسلامية بالحضارات المتعددة للشعوب الأفريقية وارتباط مصائر العالم الإفريقى بالعالم العربى فى عصور التاريخ المختلفة.

وتحاول الدراسة توجيه الاهتمام إلى إعادة كتابة تاريخ العرب فى إفريقيا وتنقيته مما لحق به من تشويه وما علق به من شوائب نتيجة استغلال أعداء التعاون العربى الأفريقى الدعاوى الانفصاليه للتشكيك فى الروابط العربية الإفريقية وذلك إدراكا من المؤلف بأن أى قرار سياسى أو اقتصادى لتوثيق ذلك التعاون لن يكون له أدنى فاعلية ما لم يرتكز على قاعدة صلبة تجعل من التجربة التاريخية التى مر بها العرب والإفريقيون سبيلا للتقارب وليس للتباعد فيما بينهم.

ومع ما قد تتجه إليه الشخصية الإفريقية فى بعض الأحيان إلى ردود فعل مضادة فى جوارها العربى نتيجة خضوعها لتأثيرات ثقافية أجنبية إلا أن ما يدعو إلى التفاؤل ظهور صفوة إفريقية أصبحت تدعو فى وقتنا الحاضر للاعتزاز بالتراث العربى باعتباره تراثا إفريقيا وذلك لدحض الفكرة التى روجها المستعمر بأن الإفريقيين عاشوا خلال العصور التى سبقت الاستعمار الاوروبى للقارة الإفريقية همجا لا ثقافة ولا تاريخ لهم.

ويعد الكتاب من هذا المنظور محاولة إيجابية لإعادة كتابة تاريخ العرب فى إفريقيا برؤية موضوعية.

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت
دار الكتاب الحديث
ت : ٢٤٦٠٦٣٥ - فاكس : ٢٤٦٠٦٢٨